

الإصدار رقم (١٢٦)

سلسلة تهذيب كتب الإمام ابن قيم الجوزية (١٣)

تهذيب
إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان

للإمام العلامة شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية

(٦٩١ - ٧٥١ هـ)

إعداد

د. سلطان بن ناصر الناصر

إشراف

عطاءات العلم



دار عطاءات العلم


تهذيب
إغاثة اللهفان
في مصايد الشيطان

ح دار عطاءات العلم للنشر، ١٤٤٥هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الناصر ، سلطان
تهذيب إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان. / سلطان الناصر - ط ١. .-
الرياض ، ١٤٤٥هـ ٤٣٨ص؛ ..سم
ردمك: ٦-٠٦-٨٤١٠-٦٠٣-٩٧٨
١- الوعظ و الارشاد أ.العنوان
ديوي ٢١٣ ٨٤٠ / ١٤٤٥
رقم الإيداع: ١٤٤٥/٨٤٠ ردمك: ٦-٠٦-٨٤١٠-٦٠٣-٩٧٨

دار عطاءات العلم

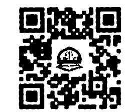
info@ataat.com.sa
00966 559222543
@ ataat11

الطبعة الأولى

١٤٤٥هـ / ٢٠٢٣م

توزيع

دار الحضارة



المملكة العربية السعودية - الرياض
daralhadarah@hotmail.com
الرقم الموحد: 920000908 الفاكس: 2702719 - 011
@daralhadarah 0551523173
زوروا متجر الحضارة
daralhadarah.net

الإصدار رقم (١٢٦)
سلسلة تهذيب كتب الإمام ابن قيم الجوزية (١٣)



تهذيب إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان

للإمام العلامة شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية
(٦٩١ - ٧٥١ هـ)

إعداد
د. سلطان بن ناصر الناصر

إشراف
عطاءات العلم

دار عطاءات العلم


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّىٰ الله وسلَّم علىٰ نبيِّنا محمَّد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن «**عطاءات العلم**» بيت خبرة في تطوير البرامج العلمية الشرعية، ورعايتها، وتمكين العاملين فيها، وهي تسعىٰ إلىٰ الارتقاء بالجهات والبرامج العلمية الشرعية بطريقة منهجية، وصولًا لتحقيق مقاصد الشريعة، وترسيخ القيم الإسلامية.

لقد نهضت «**عطاءات العلم**» منذ تأسيسها بعدة مشاريع نوعية وفق منهجية احترافية، صممتها خصيصًا لصناعة المشاريع العلمية الشرعية، بين دراسات علمية محكّمة، ونصوص تراثية محققة، وبرامج تطويرية متخصصة، وموسوعات علمية إلكترونية متميزة، وسلسلة إصدارات كوكبة من الأئمة الأعلام، وغيرها من المشاريع والبرامج ذات الأثر العظيم والنفع العميم.

ولما كانت خدمة العلم الشرعي ونشره وتوريثه للأجيال المتعاقبة مما يجدر بأهل الإسلام الحرص عليه أولته «**عطاءات العلم**» عنايتها واهتمامها؛ فاحتضنت لأجله أحد مشروعاتها النوعية، وهو مشروع تحقيق آثار العلماء ونشرها، ومنها آثار الإمام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وذلك بطباعتها وتحقيقها تحقيقًا علميًّا لائقًا؛ بتوفير أفضل نسخها الخطية في العالم، ومقابلة نصوصها، وتحريرها، والتعليق عليها بما يخدمها، ويوضّح مقاصدها، وكتابة مقدمات تعرّف بكل كتاب وتكشف مزاياه، وصُنْع فهارس كاشفة مفصلة لعلومه وخباياه، في عمل علمي مبارك ابتدأ

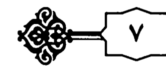
منتصف عام ١٤٢١هـ بإشراف الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد، وتمويل مؤسسة الشيخ سليمان الراجحي الخيرية، واستمر نحو عشرين عامًا حتىٰ سنة ١٤٤١هـ، ونفع الله به من شاء من عباده في مختلف بلدان العالم.

وحين انتهىٰ العمل من نشر هذه الكتب العلمية النافعة باتت الحاجة ماسة إلىٰ تقريب عيون هذه الكتب، وتهذيبها، واختصارها بمنهج علمي محكم، يسهم في توسيع دائرة الاستفادة من علومها وفوائدها لعموم القراء، الذين قد يحول بينهم وبين الانتفاع بها استطراد المؤلف وإسهابه في تقرير المسائل، والرد علىٰ المخالفين، ونحو ذلك، كما يستفيد منها المتخصصون في العلوم الشرعية الراغبون في خلاصات جامعة لأفكار الكتب لغرض المراجعة والاستذكار.

ويطيب اليوم لـ«**عطاءات العلم**» أن تقدم لأهل العلم وطلابه والحريصين علىٰ تراثه هذا المشروع العلمي الجديد في تهذيب نخبة من مؤلفات الإمام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ، وهو مشروعٌ علمي مبارك نهض به فكرةً وإعدادًا فضيلة الشيخ الدكتور سلطان بن ناصر الناصر (عضو المجلس الاستشاري لـ «**عطاءات العلم**»)، وتولت «**عطاءات العلم**» الإشراف عليه تتميمًا ومراجعةً وتوثيقًا وصفًّا وإخراجًا.

نسأل الله ﷻ أن ينفع بهذه الإصدارات العلمية المهذبة كما نفع بأصولها، وأن يبارك فيها وينفع بها الأمة، ويجزل الأجر، ويعظم المثوبة للشيخ سليمان بن عبد العزيز الراجحي ومؤسسته الخيرية علىٰ رعايتها المباركة التي أثمرت هذا المشروع وأصله، ولفضيلة الشيخ الدكتور سلطان بن ناصر الناصر وجميع المشاركين فيه، ويجعله من العلم النافع الذي يستمر ثوابه ولا ينقطع. والحمد لله أوَّلًا وآخرًا، وصلَّىٰ الله وسلَّم علىٰ نبيِّنا محمَّد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.





مقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين، ومن تبع هداهم واقتفىٰ سننهم إلىٰ يوم الدين.

أما بعد: فإن الإمام الحافظ أبا عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر، المعروف بـ«ابن قيم الجوزية»، المولود سنة ٦٩١، والمتوفىٰ سنة ٧٥١ هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ من أعلىٰ أهل العلم مرتبة في جودة التصنيف وكثرة التأليف، وقد أسبغ الله علىٰ كتبه من النضارة وجمال العبارة ما بهر عقول العلماء؛ لما فيها من استقصاء أصول المسائل وآثارها، وإبراز مقاصد الشريعة وأسرارها، فصار لها من القبول والانتشار والأثر ما هو لائق بتلك العلوم والفوائد والدرر.

ولما كانت مؤلفات هذا الإمام الجليل زاخرة بالتحقيقات العلمية والتجليات الإيمانية التي تعظم حاجة الناس إلىٰ مداومة النظر فيها علىٰ اختلاف مستوياتهم المعرفية، فضلًا عن طلاب العلوم الشرعية، والتي قد يحول دون قراءتها وورودُها بين أمواج بحر تقريراته وردوده ذات النفس الطويل؛ ظهرت الحاجة لتقريب مصنفاته بتقديم تهذيبات علمية مركزة لمباحثها وأفكارها، دون ما فيها من الاستطرادات التي لا تكون محل اهتمام لدىٰ غير المختصين بموضوعاتها، فجاء هذا العمل محققًا لتلك الغاية الشريفة، خدمةً لعموم المسلمين وخاصتهم، سواء منهم من لم يتسنَّ له قراءة الأصل، ومن أراد تكرار النظر في زبدة ذلك الأصل،

وجاريًا علىٰ طريقة أهل العلم في اختصار التصانيف وتهذيبها، وذلك من أغراض التأليف ومقاصده المشهورة، كما عبَّر عنه ابن خلدون في مقدمته بقوله: «أن يكون الشيء من التآليف التي هي أمهات للفنون مطولًا مسهبًا؛ فيقصد بالتأليف تلخيص ذلك بالاختصار والإيجاز وحذف المتكرر إن وقع».

وقد جرى العمل في التهذيب وفق منهج يتلخص فيما يأتي:

١- إثبات ألفاظ المؤلف بدون تصرف فيها، ولا زيادة عليها.

٢- المحافظة علىٰ ترتيب ورود النصوص في الأصل بدون تقديم أو تأخير.

٣- الاقتصار علىٰ صلب الفكرة المقصودة، وحذف الاستطرادات، مع الحرص علىٰ إظهار السياق علىٰ نحوٍ متسق.

٤- الاختصار في عرض الأقوال والأدلة والنقاشات والتعريفات ونحوها.

٥- إثبات جميع عناوين الأبواب والفصول، ولو كان المحذوف فيها كثيرًا.

٦- إبراز بعض الفوائد والعبارات الصالحة للانتقاء والاقتباس، وذلك بتحبيرها باللون الأحمر.

٧- وضع قائمة في آخر التهذيب بالفوائد والعبارات المنتقاة التي وردت في الأصل، ولم تثبت في التهذيب؛ نظرًا لعدم ملاءمتها للسياق؛ لورودها في نصٍّ لم يطابق شرط التهذيب.

٨- الاعتماد علىٰ النص المحقق في الإصدارات العلمية المتقنة التي تولت نشرها والإشراف عليها «عطاءات العلم».

وقد تكرمت «عطاءات العلم» جزاها الله خيرًا بخدمة التهذيب بما يأتي:

١- تخريج الأحاديث تخريجًا مختصرًا من حواشي الأصل.

٢- شرح الألفاظ الغريبة شرحًا مختصرًا مستفادًا من حواشي الأصل.

٣- وضع عناوين جانبية للموضوعات في بداية الفصول.

٤- وضع أرقام صفحات الأصل علىٰ هامش الصفحات الأيمن والأيسر.

٥- وضع فهرس للفوائد والعبارات الصالحة للاقتباس في نص التهذيب أو النصوص المحذوفة من الأصول.

٦- وضع فهرس مفصل للكتاب.

٧- مراجعة التهذيب وتحكيمه علميًّا.

٨- التجهيز للطباعة.

وأجزل الشكر وأوفاه للمؤسسة العلمية الرائدة «**عطاءات العلم**» لجهودها في خدمة هذا المشروع، ولكل من أسهم في إنجازه بسهم، تحقيقًا لأصوله، ومراجعة لنصوصه، وتنسيقًا لها وإخراجًا، تقبل الله من الجميع أعمالهم، وبارك فيها، وجعلها خالصة لوجهه، إنه سميع مجيب.

وكتب

د. سُلطان بن نَاصِر النَّاصِر


عطاءات العلم

ص: ٣

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يسِّر وأعنْ

الحمدُ لله الذي ظهر لأوليائه بنعوت جلاله، وأنار قلوبَهم بمشاهدِ صفاتِ كماله، وتعرّف إليهم بما أسداه إليهم من إنعامه وإفضاله، فعلموا أنه الواحد الأحد الفرد الصمد، الذي لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، بل هو كما وصف به نفسَه وفوق ما يصفه به أحدٌ من خلقه في إكثاره وإقلاله، لا يُحصي أحدٌ ثناءً عليه، بل هو كما أثنىٰ علىٰ نفسه علىٰ لسان مَن أكرمهم بإرساله؛ الأول الذي ليس قبله شيء، والآخِر الذي ليس بعده شيء، والظاهر الذي ليس فوقه شيءٌ، والباطن الذي ليس دونه شيء، ولا يحجُب المخلوقَ عنه تستُّره بسِرْباله، الحي القيوم، الواحد الأحد، الفرد الصمد، المنفرد بالبقاء، وكل مخلوق مُنْتَهٍ إلىٰ زواله، السميع الذي يسمع ضجيجَ الأصوات باختلاف اللغات علىٰ تفنُّن الحاجات، فلا يَشْغَلُه سمعٌ عن سمع، ولا تُغلّطه المسائل، ولا يتبرّم من إلحاح المُلِحّين في سؤاله، البصير الذي يرىٰ دبيبَ النملة السوداء علىٰ الصخرة الصَّمَّاء في الليلة الظّلماء حيث كانت من سهله أو جباله، وألطفُ من ذلك رؤيته لتقلُّب قلب عبده، ومشاهدتُه لاختلاف أحواله؛ فإن أقبل إليه تلقَّاه، وإنما إقبالُ العبد عليه من إقباله، وإن أعرض عنه لم يَكِلْهُ إلىٰ عدوِّه ولم يَدَعْهُ في إهماله، بل يكون أرحمَ به من الوالدة بولدها الرفيقةِ به في حمله ورضاعه وفصاله[1]، فإن تاب فهو أفرحُ بتوبته من الفاقد لراحلته التي عليها طعامه وشرابه في الأرض الدَّوِّيَّة المُهْلِكَة إذا وجدها، وقد تهيَّأ لموته

(١) أخرجه البخاري (٥٩٩٩) ومسلم (٢٧٥٤).

وانقطاع أوصاله(١)، وإن أصرَّ علىٰ الإعراض، ولم يتعرض لأسباب الرحمة، بل أصرَّ علىٰ العصيان في إدباره وإقباله، وصالحَ عدوَّه وقاطعَ سيدَه، فقد استحق الهلاك، ولا يَهلِك علىٰ الله تعالىٰ إلا الشقيُّ الهالك لعِظَم رحمته وسعة إفضاله.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إلهًا واحدًا أحدًا فردًا صمدًا، جلَّ عن الأشباه والأمثال، وتقدَّس عن الأضداد والأنداد والشركاء والأشكال، لا مانعَ لما أعطىٰ ولا مُعطيَ لما منع، ولا رادَّ لحكمه ولا معقِّبَ لأمره، ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١] وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله القائم له بحقه، وأمينُه علىٰ وحيه وخِيَرتُه من خلقه، أرسله رحمةً للعالمين، وإمامًا للمتقين، وحسرةً علىٰ الكافرين، وحجةً علىٰ العباد أجمعين، بعثَه علىٰ حينِ فترةٍ من الرسل، فهدىٰ به إلىٰ أقوم الطُّرُق وأوضح السُّبُل؛ وافترض علىٰ العباد طاعتَه ومحبته، وتعظيمَه وتوقيره والقيامَ بحقوقه، وسدَّ إلىٰ جنته جميعَ الطرق؛ فلم يفتحْ لأحدٍ إلا من طريقه، فشرح له صدره، ووضع عنه وِزرَه، ورفع له ذِكْره، وجعل الذِّلَّة والصَّغار علىٰ من خالف أمره(٢)، وأقسم بحياته في كتابه المبين(٣) وقرنَ اسمَه باسمه؛ فلا يُذكر إلا ذُكر معه، كما في التشهد والخُطَب والتأذين.

فلم يزل ﷺ قائمًا بأمر الله تعالىٰ، لا يردُّه عنه رادٌّ، مشمِّرًا في مرضاة الله تعالىٰ، لا يصدُّه عن ذلك صادٌّ، إلىٰ أن أشرقتِ الدنيا برسالته ضياءً وابتهاجًا، ودخل الناس في دين الله أفواجًا أفواجًا، وسارت دعوتُه مسيرَ الشمس في الأقطار، وبلغ دينه القيّم ما بلَغ الليل والنهار.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٠٨) ومسلم (٢٧٤٤).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٥٠، ٩٢)، وأبو داود (٤٠٣١).

(٣) في قوله تعالىٰ: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢].

أما بعد، فإن الله سبحانه وتبارك وتعالىٰ لم يخلق خلقه سُدًىٰ مُهمَلًا، بل جعلهم مَوْرِدًا للتكليف، ومحلًّا للأمر والنهي، وألزمَهم فَهْمَ ما أرشدهم إليه مجملًا ومفصَّلًا، وقسَّمهم إلىٰ شقي وسعيد، وجعل لكل واحد من الفريقين منزلًا، وأعطاهم موادَّ العلم والعمل: من القلب، والسمع، والبصر، والجوارح، نعمةً منه وتفضُّلًا؛ فمن استعمل ذلك في طاعته، وسلك به طريقَ معرفته علىٰ ما أرشد إليه ولم يَبْغِ عنه عُدولًا، فقد قام بشكر ما أُوتيَه من ذلك، وسلك به إلىٰ مرضاة الله سبيلًا، ومن استعمله في إرادته وشهواته ولم يَرْعَ حق خالقه فيه، تحسَّر إذا سُئل عن ذلك، وحزن حزنًا طويلًا؛ فإنه لا بدَّ من الحساب علىٰ حق هذه الأعضاء؛ لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

ولما كان القلب لهذه الأعضاء كالملك المتصرف في الجنود، الذي تَصدُر كلُّها عن أمره، ويستعملها فيما شاء، قال النبي ﷺ: «**ألا إن في الجسد مُضْغَةً؛ إذا صَلَحَتْ صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله**»[1]، كان الاهتمام بتصحيحه وتسديده أولىٰ ما اعتمد عليه السالكون، والنظرُ في أمراضه وعلاجها أهمَّ ما تنسَّك به الناسكون.

ولمَّا علم عدو الله إبليس أن المدار علىٰ القلب والاعتماد عليه؛ أجلبَ عليه بالوساوس، وأقبل بوجوه الشهوات إليه، وزيَّن له من الأحوال والأعمال ما يصدُّه به عن الطريق، وأمدَّه من أسباب الغَيّ بما يقطعه عن أسباب التوفيق، ونصبَ له من المصايد والحبائل ما إن سَلِم من الوقوع فيها لم يَسلَمْ من أن يحصل له بها التعويق، فلا نجاة من مصايده ومكايده إلا بدوام الاستعانة بالله تعالىٰ، والتعرُّضِ

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

لأسباب مرضاته، والْتِجَاءِ القلب إليه وإقباله عليه في حركاته وسكناته، والتحقُّق بِذُلِّ العبودية الذي هو أولىٰ ما تلبَّس به الإنسان ليحصل له الدخول في ضمانِ ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ ﴾ [الحجر: ٤٢]؛ فهذه الإضافة هي القاطعة بين العبد وبين الشياطين، وحصولها بسبب تحقيق مقام العبودية لرب العالمين، وإشعار القلب بإخلاص العلم ودوام اليقين، فإذا أُشرب القلبُ العبوديةَ والإخلاص صار عند الله من المقربين، وشَمِلَه استثناءُ ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [الحجر: ٤٠].

ولمَّا منَّ الله الكريم بلطفه بالاطِّلاع علىٰ ما أَطْلَعَ عليه من أمراض القلوب وأدوائها، وما يَعرِض لها من وساوس الشياطين أعدائها، وما تُثْمِرُها تلك الوساوس من الأعمال، وما يكتسب القلبُ بعدها من الأحوال، أردتُ أن أقيِّد ذلك في هذا الكتاب؛ لأستذكره معترفًا فيه لله بالفضل والنعمة؛ وينتفع به من نظر فيه داعيًا لمؤلفه بالمغفرة والرحمة، وسميته «**إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان**»، ورتَّبته ثلاثة عشر بابًا:

الباب الأول: في انقسام القلوب إلىٰ صحيح وسقيم وميت.

الباب الثاني: في ذكر حقيقة مرض القلب.

الباب الثالث: في انقسام أدوية أمراض القلب إلىٰ طبعية وشرعية.

الباب الرابع: في أن حياة القلب وإشراقه مادة كل خير فيه، وموته وظلمته مادة كل شر فيه.

الباب الخامس: في أن حياة القلب وصحته لا تحصل إلا بأن يكون مُدرِكًا للحق، مريدًا له، مُؤْثِرًا له علىٰ غيره.

الباب السادس: في أنه لا سعادة للقلب ولا لذة ولا نعيم ولا صلاحَ إلا بأن

يكون إلهه وفاطره وحده هو معبوده وغاية مطلوبه، وأحبَّ إليه من كل ما سواه.

الباب السابع: في أن القرآن الكريم متضمن لأدوية القلب وعلاجه من جميع أمراضه.

الباب الثامن: في زكاءِ القلب.

الباب التاسع: في طهارة القلب من أدرانه وأنجاسه.

الباب العاشر: في علامات مرض القلب وصحته.

الباب الحادي عشر: في علاج مرض القلب من استيلاء النفس عليه.

الباب الثاني عشر: في علاج مرض القلب بالشيطان.

الباب الثالث عشر: في مكايد الشيطان التي يكيد بها ابن آدم.

وهو الباب الذي لأجله وُضِعَ الكتاب، وفيه فصول جَمَّةُ الفوائد حسنة المقاصد.

والله تعالىٰ يجعله خالصًا لوجهه، مؤمِّنًا من الكَرّة الخاسرة، وينفع به مصنفه وكاتبه، والناظر فيه في الدنيا والآخرة، إنه سميع عليم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



الباب الأول
في انقسام القلوب إلى صحيحٍ وسقيمٍ ومَيّتٍ

ص: ١٠

لما كان القلب يوصف بالحياة وضدِّها، انقسم بحسب ذلك إلىٰ هذه الأحوال الثلاثة:

فالقلب الصحيح هو القلب السليم الذي لا ينجو يوم القيامة إلا من أتىٰ الله به، كما قال تعالىٰ: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨ - ٨٩].

وقد اختلفت عبارات الناس في معنىٰ القلب السليم، والأمرُ الجامع لذلك: أنه الذي قد سَلِمَ من كل شهوة تخالف أمرَ الله ونهيَه، ومن كل شبهةٍ تُعارِض خبره، فسَلِم من عبودية ما سواه، وسَلِم من تحكيم غير رسوله؛ فسلِم من محبة غير الله معه، ومن خوفه ورجائه والتوكلِ عليه، والإنابة إليه، والذلِّ له، وإيثارِ مرضاته في كل حال، والتباعد من سخطه بكل طريق. وهذا هو حقيقة العبودية التي لا تصلُح إلا لله وحده.

فالقلب السليم هو الذي سَلِمَ من أن يكون لغير الله فيه شركٌ بوجهٍ ما، بل قد خلصتْ عبوديته لله تعالىٰ: إرادةً، ومحبةً، وتوكلًا، وإنابةً، وإخباتًا، وخشيةً، ورجاءً، وخلصَ عملُه لله، فإن أحبَّ أَحَبَّ في الله، وإن أبْغضَ أبْغضَ في الله، وإن أعْطَىٰ أعطىٰ لله، وإن مَنَع منع لله.

ولا يكفيه هذا حتىٰ يَسْلَم من الانقياد والتحكيم لكل من عدا رسوله ﷺ، فيَعقِد قلبَه معه عقدًا محكمًا علىٰ الائتمام والاقتداء به وحدَه دون كل أحد، في الأقوال والأعمال: أقوال القلب وهي العقائد؛ وأقوال اللسان وهي الخبر عما في القلب؛ وأعمال القلب، وهي الإرادة والمحبة والكراهة وتوابعها؛ وأعمال الجوارح، فيكون الحاكم عليه في ذلك كله دِقّه وجِلّه هو ما جاء به الرسول ﷺ، فلا يتقدم بين

يديه بعقيدة ولا قول ولا عمل، كما قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١] أي لا تقولوا حتىٰ يقول، ولا تفعلوا حتىٰ يأمر.

قال بعض السلف: ما من فَعلةٍ وإن صغُرت إلا يُنشر لها ديوانان: لِمَ؟ وكيف؟ أي لم فعلت؟ وكيف فعلت؟

فالأول سؤال عن الإخلاص، **والثاني** عن المتابعة؛ فإن الله سبحانه لا يقبل عملًا إلا بهما.

فهذه حقيقة سلامة القلب الذي ضمِنتْ له النجاة والسعادة.

ص: ١٢

القلب الثاني القلب الميت الذي لا حياة به

فصل

والقلب الثاني ضِدُّ هذا، وهو القلب الميت الذي لا حياة به، فهو لا يعرف ربه، ولا يعبده بأمره وما يحبه ويرضاه، بل هو واقفٌ مع شهواته ولذاته، ولو كان فيها سخط ربه وغضبه، فهو لا يبالىٰ ـ إذا فاز بشهوته وحظه ـ رضي ربُّه أم سخط، فهو متعبد لغير الله: حبًّا، وخوفًا، ورجاءً، ورضًا، وسخطًا، وتعظيمًا، وذلًّا، إن أَحَبَّ أَحَبَّ لهواه، وإن أبغض أبغَضَ لهواه، وإن أعطىٰ أعطىٰ لهواه، وإن منع منع لهواه، فهواه آثَرُ عنده وأحب إليه من رضا مولاه؛ فالهوىٰ إمامه، والشهوة قائده، والجهل سائسه، والغفلة مركبه، فهو بالفكر في تحصيل أغراضه الدنيوية معمور، وبسكرة الهوىٰ وحبِّ العاجلة مغمور، يُنادَىٰ إلىٰ الله وإلىٰ الدار الآخرة من مكان بعيد، فلا يستجيب للناصح ويتّبع كل شيطان مريد.

فمخالطة صاحب هذا القلب سُقْمٌ، ومعاشرته سُمٌّ، ومجالسته هلاك.

ص: ١٣

فصل

القلب الثالث قلبٌ له حياة وبه علَّة

والقلب الثالث قلبٌ له حياة وبه علّة؛ فله مادتان، تَمُدُّه هذه مرة، وهذه أخرىٰ، وهو لِمَا غلب عليه منهما، ففيه من محبة الله تعالىٰ والإيمان به والإخلاص له والتوكل عليه: ما هو مادة حياته، وفيه من محبة الشهوات، وإيثارها، والحرص علىٰ تحصيلها، والحسد، والكِبْر، والعُجْب، وحب العلوّ في الأرض بالرياسة: ما هو مادة هلاكه وعَطَبِهِ، وهو مُمتحَنٌ بين داعيين: داعٍ يدعوه إلىٰ الله ورسوله والدار الآخرة، وداعٍ يدعوه إلىٰ العاجلة، وهو إنما يجيب أقربهما منه بابًا، وأدناهما إليه جوارًا.

فالقلب الأول حيٌّ مُخْبِتٌ ليِّنٌ واعٍ.

والثاني يابسٌ ميتٌ.

والثالث مريض؛ فإما إلىٰ السلامة أدنىٰ، وإما إلىٰ العَطَب أدنىٰ. وقد جمع الله سبحانه بين هذه القلوب الثلاثة في قوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾ لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِى ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا۟ بِهِۦ فَتُخْبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٥٢- ٥٤]. **فجعل الله ﷻ القلوب في هذه الآيات ثلاثة: قلبين مفتونين، وقلبًا ناجيًا، فالمفتونان: القلب الذي فيه مرض، والقلب القاسي، والناجي: القلب المؤمن المخبت إلى ربه؛ وهو المطمئن إليه، الخاضع له، المستسلم المنقاد.**

وذلك أن القلب وغيره من الأعضاء يراد منه أن يكون صحيحًا سليمًا لا آفة له، ليتأتىٰ منه ما هُيِّئ له وخُلِق لأجله؛ وخروجُه عن الاستقامة إما بيُبسِه وقساوته، وإما بمرض وآفة فيه تمنعه من كمال هذه الأفعال، ووقوعها علىٰ السداد. فلذلك انقسمت القلوب إلىٰ هذه الأقسام الثلاثة:

فالقلب الصحيح السليم: ليس بينه وبين قبول الحق ومحبته وإيثاره سوىٰ إدراكه، فهو صحيح الإدراك للحق، تام الانقياد والقبول له.

والقلب الميت القاسي: لا يقبله ولا ينقاد له.

والقلب المريض: إن غلب عليه مرضُه التحق بالميت القاسي، وإن غلبت عليه صحته التحق بالسليم.

فما يلقيه الشيطان في الأسماع من الألفاظ، وفي القلوب من الشُّبه والشكوك: فتنةٌ لهذين القلبين، وقوة للقلب الحي السليم؛ لأنه يردُّ ذلك ويكرهه ويبغضه، ويعلم أن الحق في خلافه، فيُخبِت للحق ويطمئن وينقاد، ويعلم بطلان ما ألقاه الشيطان، فيزداد إيمانًا بالحق ومحبة له، وكفرًا بالباطل وكراهة له؛ فلا يزال القلب المفتون في مِرْية من إلقاء الشيطان. وأما القلب الصحيح السليم فلا يضره ما يلقيه الشيطان أبدًا.

قال حُذيفة بن اليمان رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «تُعْرَضُ الفِتَنُ عَلَى القلُوبِ كعَرْض الحصِيرِ عُودًا عُودًا، فأَيُّ قَلْبٍ أُشرِبَها نُكِتَتْ فِيه نُكتَةٌ سَوْدَاءُ، وَأَيُّ قَلْب أنْكَرهَا نُكِتَتْ فِيهِ نُكْتَةٌ بَيْضاءُ، حتّى تَعُودَ القُلوبُ عَلَى قَلْبين: قَلْبٍ أَسْوَد مُرْبَادًّا كالكُوزِ مُجَخِّيًا، لا يَعْرِفُ معرُوفًا وَلا يُنْكِرُ مُنْكَرًا؛ إِلّا مَا أُشْرِبَ مِنْ هَوَاهُ، وَقلبٍ

أبْيض مثل الصفا، لا تضرُّهُ فِتْنَةٌ مَا دَامَتِ السَّماواتُ وَالأرْضُ»[١].

فشبَّه عرض الفتن علىٰ القلوب شيئًا فشيئًا؛ كعرض عيدانِ الحصير ـ وهي طاقاتها ـ شيئًا فشيئًا، وقسَّم القلوب عند عرضها عليها إلىٰ قسمين:

قلب إذا عُرضت عليه فتنة أُشْرِبها، كما يشرب السِّفِنْج الماء، فتُنكَت فيه نكتة سوداء، فلا يزال يُشرب كل فتنة تعرض عليه، حتىٰ يسودّ وينتكس، وهو معنىٰ قوله: «**كالكوز مُجَخِّيًا**»؛ أي مكبوبًا منكوسًا، فإذا اسودَّ وانتكس عرض له من هاتين الآفتين مرضان خطران متراميان إلىٰ الهلاك:

أحدهما: اشتباه المعروف عليه بالمنكر، فلا يعرف معروفًا، ولا ينكر منكرًا، وربما استحكم فيه هذا المرض، حتىٰ يعتقد المعروف منكرًا والمنكر معروفًا، والسنة بدعة والبدعة سنة، والحق باطلًا والباطل حقًا.

الثاني: تحكيمه هواه علىٰ ما جاء به الرسول ﷺ، وانقياده للهوىٰ واتباعه له.

وقلب أبيض، قد أشرق فيه نور الإيمان، وأزهر فيه مصباحه، فإذا عرضت عليه الفتنة أنكرها وكرهَها، فازداد نوره وإشراقه وقوَّته.

والفتن التي تُعرَض على القلوب هي أسباب مرضها، وهي فتن الشهوات وفتن الشبهات، وفتن الغي والضلال، وفتن المعاصي والبدع، وفتن الظلم والجهل؛ فالأولى توجب فساد القصد والإرادة، والثانية توجب فساد العلم والاعتقاد.

وقد قسم الصحابة رضي الله تعالىٰ عنهم القلوب إلىٰ أربعة، كما صح عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قوله: «القلوب أربعة: قلب أجْردُ، فيه سراج يُزهرُ؛ فذلك قلب

---

(١) أخرجه مسلم (١٤٤).

المؤمن. وقلب أغلفُ؛ فذلك قلب الكافر. وقلب منكوس؛ فذلك قلب المنافق، عَرف ثم أنكر، وأبصر ثم عَميَ. وقلب تمُدّه مادتان: مادة إيمان، ومادة نفاق؛ وهو لما غلب عليه منهما»[١].

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢/ ٣٢٥)، وإسناده منقطع. ينظر: «السلسلة الضعيفة» (٥١٥٨).

الباب الثاني
في ذكر حقيقة مرض القلب

ص: ١٩

قال الله تعالىٰ عن المنافقين: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]، وقال تعالىٰ: ﴿لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [الحج: ٥٣]، وقال تعالىٰ: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ ۚ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، أمرهُنَّ أن لا يَلِنَّ في كلامهن، كما تلين المرأة المعطية اللَّيانَ في مَنْطِقها، فيطمع مَنْ في قلبه مرض الشهوة، ومع ذلك فلا يَخْشُنَّ في القول بحيث يلتحق بالفحش، بل يَقُلْنَ قولًا معروفًا.

وقال تعالىٰ: ﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦٠]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيْقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا ۙ وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ ۙ وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [المدثر: ٣١].

أخبر الله سبحانه عن الحكمة التي جعل لأجلها عدة الملائكة الموكَّلين بالنار تسعة عشر، فذكر سبحانه خمس حِكَم: فتنة الكافرين؛ فيكون ذلك زيادة في كفرهم وضلالهم.

وقوة يقين أهل الكتاب؛ فيقوىٰ يقينُهم بموافقة الخبر بذلك لما عندهم عن أنبيائهم؛ من غير تلقٍّ من رسول الله ﷺ عنهم، فتقوم الحجة علىٰ مُعانِدهم، وينقاد للإيمان من يريدُ الله أن يهديه.

وزيادة إيمان الذين آمنوا؛ بكمال تصديقهم بذلك والإقرار به.

وانتفاءُ الرَّيْبِ عن أهل الكتاب لجزمهم بذلك، وعن المؤمنين لكمال تصديقهم به.

فهذه أربع حِكَم: **فتنة** الكفار، **ويقين** أهل الكتاب، **وزيادة** إيمان المؤمنين، **وانتفاء الريب** عن المؤمنين وأهل الكتاب.

الخامسة: حيرة الكافر ومن في قلبه مرض، وعَمِيَ قلبه عن المراد بذلك، فيقول: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ﴾.

وهذه حال القلوب عند ورود الحق المنزل عليها: قلب يفتتن به كفرًا وجحودًا، وقلب يزداد به إيمانًا وتصديقًا، وقلب يتيقَّنه، فتقوم عليه الحجة به، وقلب يوجب له حيرة وعمًىٰ، فلا يدرىٰ ما يراد به.

والمقصود ذكر مرض القلب وحقيقته.

وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ٥٧]؛ فهو شفاء لما في الصدور من مرض الجهل والغَيّ، فإن الجهل مرض؛ شفاؤه العلم والهدىٰ، والغي مرض؛ شفاؤه الرشد. وقد نزّه الله سبحانه نبيَّه ﷺ عن هذين الداءين، فقال: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴾ [النجم: ١، ٢]، ووصف رسوله ﷺ خلفاءه بضدهما فقال: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي**»[(١)]، وجعل كلامه سبحانه موعظة للناس عامة، وهدىٰ ورحمة لمن آمن به خاصة، وشفاءً تامًّا لما في

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢، ٤٣، ٤٤). وصححه الترمذي.

الصُّدور؛ فمن استشفىٰ به صحَّ وبرئ من مرضه، ومن لم يستشف به فهو كما قيل:

إذَا بَلَّ مِنْ دَاءٍ بِهِ ظَنَّ أَنَّهُ   نَجَا وَبِهِ الدَّاءُ الَّذي هُوَ قَاتِلُهْ

وقال تعالىٰ: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ [الإسراء: ٨٢]، والأظهر أن «مِنْ» هاهنا لبيان الجنس، فالقرآن جميعه شفاءٌ ورحمةٌ للمؤمنين.

فصل

ص: ٢٢

القلب محتاج إلى ما يحفظ عليه قوَّته وهو الإيمان

ولما كان مرض البدن خلاف صحته وصلاحه، وهو خروجه عن اعتداله الطبيعي، لفساد يعرض له، يفسد به إدراكه وحركته الطبيعية: فإما أن يذهب إدراكه بالكلية؛ كالعمىٰ والصمم والشلل، وإما أن ينقص إدراكه لضعف في آلات الإدراك مع استقامة إدراكه، وإما أن يدرك الأشياء علىٰ خلاف ما هي عليه، كما يدرك الحلوَ مُرًّا، والخبيث طيبًا، والطيب خبيثًا.

وأما فساد حركته الطبيعية: فمثل أن تضعف قوته الهاضمة، أو الماسكة، أو الدافعة، أو الجاذبة، فيحصل له من الألم بحسب خروجه عن الاعتدال، ولكن مع ذلك لم يصل إلىٰ حدِّ الموت والهلاك، بل فيه نوع قوة علىٰ الإدراك والحركة.

ومدار الصحة علىٰ حفظ القوة، والحِمْية عن المؤذي، واستفراغ المواد الفاسدة؛ ونظر الطبيب دائر علىٰ هذه الأصول الثلاثة، وقد تضمنها الكتاب العزيز، وأرشد إليها مَنْ أنزله شفاءً ورحمةً.

وإذا عُرف هذا فالقلب محتاج إلىٰ ما يحفظ عليه قوَّته، وهو الإيمان وأوراد الطاعات؛ وإلىٰ حِمية عن المؤذي الضارِّ، وذلك باجتناب الآثام والمعاصي وأنواع

المخالفات؛ وإلىٰ استفراغه من مادة فاسدة تعرض له، وذلك بالتوبة النصوح، واستغفار غافر الخطيئات.

ومرضه هو نوع فساد يحصل له، يفسد به تصوره للحق وإرادته له، فلا يرىٰ الحق حقًّا، أو يراه علىٰ خلاف ما هو عليه، أو ينقصُ إدراكه له، ويفسد به إرادته له، فيبغض الحق النافع، أو يحب الباطل الضارَّ، أو يجتمعان له وهو الغالب، ولهذا يُفسَّر المرض الذي يعرض له؛ تارةً بالشك والريب، كما قال مجاهد[1] وقتادة[2] في قوله تعالىٰ: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]. أي شك، وتارةً بشهوة الزِّنىٰ، كما فُسر به قوله تعالىٰ: ﴿فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، **فالأول** مرض الشبهة، **والثاني** مرض الشهوة.

والصحة تُحفَظ بالمثْل والشَّبه، والمرض يُدفع بالضد والخلاف، وهو يقوىٰ بمثل سببه، ويزول بضده، والصحة تُحفَظ بمثل سببها، وتضعف أو تزول بضده.

ولما كان البدن المريض يؤذيه ما لا يؤذي الصحيح من يسير الحر والبرد والحركة ونحو ذلك، فكذلك القلب إذا كان فيه مرضٌ؛ آذاه أدنىٰ شيء من الشبهة أو الشهوة، حيث لا يقدر علىٰ دفعهما إذا وردا عليه، والقلب الصحيح القوي يطرقه أضعاف ذلك، وهو يدفعه بقوَّته وصحته.

وبالجملة؛ فإذا حصل للمريض مثل سبب مرضه زاد مرضه، وضعفت قوته، وترامىٰ إلىٰ التلف، ما لم يتدارك ذلك؛ بأن يحصل له ما يُقوِّي قوَّته، ويُزِيل مرضه.

---

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ٤٣)، و«تفسير ابن كثير» (١/ ٧٧).

(٢) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١/ ٢٨٠).

الباب الثالث
في انقسام أدوية أمراض القلب إلى قسمين: طبعية وشرعية

ص: ٢٦

مرض القلب نوعان:

نوع لا يتألَّم به صاحبه في الحال وهو النوع المتقدم؛ كمرض الجهل، ومرض الشبهات والشكوك، ومرض الشهوات؛ وهذا النوع هو أعظم النوعين ألمًا، ولكن لفساد القلب لا يحس بالألم، ولأن سَكْرة الجهل والهوىٰ تحول بينه وبين إدراك الألم؛ وإلا فألمه حاضرٌ فيه، حاصلٌ له، وهو متوارٍ عنه باشتغاله بضده، وهذا أخطر المرضين وأصعبهما، وعلاجه إلىٰ الرسل وأتباعهم، فهم أطبَّاء هذا المرض.

والنوع الثاني: مرض مؤلم له في الحال، كالهمّ والغمّ والحَزَن والغيظ، وهذا المرض قد يزول بأدوية طبعية، كإزالة أسبابه، أو بالمداواة بما يضاد تلك الأسباب؛ ويدفع مُوجَبها مع قيامها، وهذا كما أن القلب قد يتألم بما يتألم به البدن، ويشقىٰ بما يشقىٰ به البدن؛ فكذلك البدن يتألم كثيرًا بما يتألم به القلب، ويُشقيه ما يُشقيه.

فأمراض القلب التي تزول بالأدوية الطبعية من جنس أمراض البدن، وهذه لا توجب وحدها شقاءه وعذابه بعد الموت.

وأما أمراضه التي لا تزول إلا بالأدوية الإيمانية النبوية؛ فهي التي توجب له الشقاء والعذاب الدائم إن لم يتداركها بأدويتها المضادة لها، فإذا استعمل تلك الأدوية حصل له الشفاء، ولهذا يقال: شفىٰ غيظه، فإذا استولىٰ عليه عدوه آلمه ذلك، فإذا انتصف منه اشتفىٰ قلبه، قال تعالىٰ: ﴿قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ

﴿وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ۝١٤ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۗ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ﴾ [التوبة: ١٤، ١٥]، فأمرهم بقتال عدوهم، وأعلمهم أن فيه ست فوائد.

فالغيظ يؤلم القلب، ودواؤه في شفاء غيظه، فإن شَفاه بحق اشتفىٰ، وإن شفاه بظلم وباطل زاده مرضًا من حيث ظن أنه يشفيه، وهو كمن شفىٰ مرض العشق بالفجور بالمعشوق، فإن ذلك يزيد مرضه، ويوجب له أمراضًا أُخر أصعب من مرض العشق، كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

وكذلك الغم والهم والحزن أمراض للقلب، وشفاؤها بأضدادها من الفرح والسرور، فإن كان ذلك بحق اشتفىٰ القلب وصحَّ وبرئ من مرضه، وإن كان بباطل توارَىٰ ذلك واستتر ولم يَزُلْ، وأعقبه أمراضًا هي أصعب وأخطر.

وكذلك الجهل مرض يؤلم القلب، فمن الناس من يداويه بعلوم لا تنفع، ويعتقد أنه قد صح من مرضه بتلك العلوم، وهي في الحقيقة إنما تزيده مرضًا إلىٰ مرضه؛ لكن اشتغل القلبُ بها عن إدراك الألم الكامن فيه، بسبب جهله بالعلوم النافعة التي هي شرط في صحته وبُرْئه، قال النبي ﷺ في الذين أفتوا بالجهل، فهلك المستفتي بفتواهم: «**قتلوه، قتلهم الله! ألا سألوا إذْ لم يعلموا؟! فإنما شفاء العِيِّ السؤال**»[(١)]؛ فجعل الجهل مرضًا وشفاءه سؤالَ أهل العلم.

وكذلك الشاكُّ في الشيء المرتابُ فيه يتألم قلبه حتىٰ يحصل له العلم واليقين، ولما كان ذلك يوجب له حرارةً قيل لمن حصل له اليقين: ثَلَجَ صدره، وحصل له بَرْد اليقين وكذلك يضيق بالجهل والضلال عن طريق رُشده، وينشرح بالهدىٰ

(١) أخرجه أبو داود (٣٣٦)، وضعفه ابن حجر في «البلوغ» (١١٥).

والعلم، قال تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وسيأتي ذكر مرض ضيق الصدر وسببه وعلاجه إن شاء الله.

والمقصود أن من أمراض القلوب ما يزول بالأدوية الطبعية، ومنها ما لا يزول إلا بالأدوية الشرعية الإيمانية، والقلب له حياة وموت، ومرض وشفاء، وذلك أعظم مما للبدن.

ص: ٢٩

الباب الرابع
في أن حياة القلب وإشراقه مادةُ كل خير فيه وموتَه وظلمتَه مادةُ كل شر فيه

أصلُ كلِّ خيرٍ وسعادة للعبد بل لكل حي ناطق: كمال حياته ونوره، فالحياة والنور مادة الخير كله، قال الله تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢]، فجمع بين الأصلين: الحياة، والنور، فبالحياة تكون قوَّته، وسمعه، وبصره، وحياؤه، وعِفّته، وشجاعته، وصبره، وسائر أخلاقه الفاضلة، ومحبته للحسن، وبغضه للقبيح، فكلما قويت حياته قويت فيه هذه الصفات، وإذا ضعفت حياته ضعفت فيه هذه الصفات. وحياؤه من القبائح هو بحسب حياته في نفسه، فالقلب الصحيح الحي إذا عُرضت عليه القبائح؛ نَفَر منها بطبعه وأبغضها، ولم يلتفت إليها، بخلاف القلب الميت، فإنه لا يفرّق بين الحسن والقبيح كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله تعالىٰ عنه: «هلك من لم يكن له قلب يعرف به المعروف والمنكر»[1].

وكذلك القلبُ المريضُ بالشهوة، فإنه لضعفه يميل إلىٰ ما يعرِض له من ذلك بحسب قوة المرض وضعفه.

وكذلك إذا قوي نوره وإشراقه انكشفت له صور المعلومات وحقائقها علىٰ ما هي عليه، فاستبان حُسْنُ الحَسَن بنوره، وَآثَرَهُ بحياته، وكذلك قُبْحُ القبيح.

وقد ذكر سبحانه هذين الأصلين في مواضع من كتابه، قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٥٠٤)، وابن جرير في «تفسيره» (٢٣/ ١٨٨).

أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَـٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَـٰنُ وَلَـٰكِن جَعَلْنَـٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشورى: ٥٢]، فجمع بين الروح الذي يحصل به الحياة، والنور الذي يحصل به الإضاءة والإشراق، وأخبر أن كتابه الذي أنزله علىٰ رسوله متضمن للأمرين، فهو روح تحيا به القلوب، ونور تستضيء وتشرق به.

كما قال تعالىٰ: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَـٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ ﴾ [الأنعام: ١٢٢]؛ أي أوَمَنْ كان كافرًا ميت القلب، مغمورًا في ظلمة الجهل، فهديناه لرشده، ووفقناه للإيمان، وجعلنا قلبه حيًّا بعد موته، مشرقًا مستنيرًا بعد ظلمته؟! فجعل الكافر بمنزلة الميت الذي لا ينفع نفسه بنافعة، ولا يدفع عنها من مكروه، فهديناه للإسلام ونَعَشْناه به؛ فصار يعرف مضارَّ نفسه ومنافعها، ويعمل في خلاصها من سخط الله وعقابه، فأبصر الحق بعد عماه عنه، وعرفه بعد جهله به، واتبعه بعد إعراضه عنه، وحصل له نور وضياء يستضيء به، فيمشىٰ بنوره بين الناس، وهم في سَدَف الظلام، كما قيل:

لَيْلِي بِوجْهِك مُشْرِقٌ ... وَظَلامُهُ في النَّاسِ سَارِي
النَّاسُ في سَدَفِ الظّلا ... مِ وَنَحْنُ في ضَوْءِ النّهَارِ

ولهذا يضرب الله سبحانه المثلَين المائيَّ والناريَّ لوحيه ولعباده.

أما الأول فكما قال في سورة الرعد: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ۚ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَـٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَـٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [الرعد: ١٧].

فضرب لوحيه المثل بالماء لما يحصل به من الحياة، وبالنار لما يحصل بها

من الإضاءة والإشراق، وأخبر سبحانه أن الأودية تسيل بقدرها، فوادٍ كبيرٌ يسع ماءً كثيرًا، ووادٍ صغيرٌ يسع ماءً قليلًا، كذلك القلوب مُشبَّهة بالأودية، فقلب كبير يسع علمًا كثيرًا، وقلب صغير إنما يسع بقدره.

وشبَّه ما تحتمله القلوب من الشبهات والشهوات ـ بسبب مخالطة الوحي لها، وإثارتِه لما فيها من ذلك ـ بما يحتمله السيل من الزبد، وشبَّه بطلان تلك الشبهات -باستقرار العلم النافع فيها- بذهاب ذلك الزبد، وإلقاء الوادي له، وإنما يستقرُّ فيه الماء الذي به النفع. وكذلك في المثل الذي بعده: يذهب الخَبَثُ الذي في ذلك الجوهر، ويستقر صَفْوه.

وأما ضرب هذين المثلين للعباد؛ فكما قال في سورة البقرة: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٧ ـ ١٨]، فهذا المثل الناري، ثم قال: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ إلىٰ آخره [البقرة: ١٩]، فهذا المثل المائي. وقد ذكرنا الكلام علىٰ أسرار هذين المثلين، وبعض ما تَضَمَّنَاهُ من الحكم في كتاب «المعالم»[1] وغيره.

والمقصود أن صلاح القلب وسعادته وفلاحه موقوف علىٰ هذين الأصلين، قال تعالىٰ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ﴿٦٩﴾ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾ [يس: ٦٩ ـ ٧٠]، فأخبر أن الانتفاع بالقرآن والإنذار به إنما يحصل لمن هو حيُّ القلب، كما قال في موضع آخر: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]، وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]، فأخبر ﷻ أن حياتنا إنما هي بما يدعونا إليه الرسول من العلم والإيمان، فعلم أن

---

(١) أي «إعلام الموقعين». انظر (١/ ١٥٠- ١٥٢) منه.

موت القلب وهلاكه بِفَقْدِ ذلك.

وشبَّه سبحانه من لا يستجيب لرسوله بأصحاب القبور، وهذا من أحسن التشبيه؛ فإن أبدانهم قبور لقلوبهم، فقد ماتت قلوبهم وقُبرت في أبدانهم، فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢]، ولقد أحسن القائل:

وَفي الجهلِ قَبْلَ الموْتِ مَوْتٌ لأَهْلِه ... وَأَجْسَامُهُم قَبْلَ القُبُورِ قُبُورُ

وَأَرْوَاحُهُمْ في وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِهِمْ ... وَلَيْسَ لَهُمْ حَتَّى النُّشُورِ نُشُورُ

ولهذا جعل سبحانه وحيه الذي يُلقيه إلىٰ الأنبياء روحًا، كما قال تعالىٰ: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ في موضعين من كتابه [غافر: ١٥][1]، وقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورىٰ: ٥٢]؛ لأن حياة الأرواح والقلوب به، وهذه الحياة الطيبة التي خصَّ بها سبحانه مَن قَبِلَ وحيه، وعَمِل به، فقال: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧]، فخصَّهم سبحانه بالحياة الطيبة في الدارين، ومثله قوله تعالىٰ: ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ﴾ [هود: ٣]، ومثله قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا۟ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ۖ وَلَأَجْرُ ٱلْءَاخِرَةِ أَكْبَرُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾ ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [النحل: ٤١، ٤٢]، ومثله قوله تعالىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۚ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠].

فبيَّن سبحانه أنه يُسعِد المحسنَ بإحسانه في الدنيا وفي الآخرة، كما أخبر أنه

(١) والموضع الثاني قوله تعالىٰ: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ﴾ [النحل: ٢].

يُشقي المسيء بإساءته في الدنيا والآخرة، قال تعالىٰ: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [طه: ١٢٤].

وقال تعالىٰ وجمع بين النوعين فقال: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

فأهل الهدىٰ والإيمان لهم شَرْحُ الصدر واتساعه وانفساحه، وأهل الضلال لهم ضيق الصدر والحرج.

وقال تعالىٰ: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [الزمر: ٢٢].

فأهل الإيمان في النور وانشراح الصدور، وأهل الضلال في الظلمة وضيق الصدور.

وسيأتي في باب طهارة القلب مزيدُ تقريرٍ لهذا إن شاء الله.

والمقصود أن حياة القلب وإضاءته مادة كل خير فيه، وموته وظلمته مادة كل شر فيه.



ص: ٣٥

الباب الخامس
في أن حياة القلب وصحته لا تحصل إلا بأن يكون مُدركًا للحقِّ مريدًا له، مُؤْثِرًا له على غيره

لما كان في القلب قوتان: قوة العلم والتمييز، وقوة الإرادة والحب كان كماله وصلاحه باستعماله هاتين القوتين فيما ينفعه، ويعود بصلاحه وسعادته، فكماله باستعمال قوة العلم في إدراك الحق ومعرفته، والتمييز بينه وبين الباطل، واستعمالِ قوة الإرادة والمحبة في طلب الحق ومحبته وإيثاره علىٰ الباطل، فمن لم يعرف الحق فهو ضالٌّ، ومن عرفه وآثر غيرَه عليه فهو مغضوب عليه، ومن عرفه واتبعه فهو مُنعَم عليه.

وقد أمرنا الله سبحانه أن نسأله في صلاتنا أن يهدينا صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، ولهذا كان النصارىٰ أخصَّ بالضلال؛ لأنهم أُمة جهل، واليهود أخصَّ بالغضب؛ لأنهم أمة عناد، وهذه الأمة هم المنعم عليهم. ولهذا قال سفيان بن عيينة: «من فسد من عُبّادنا فَفِيه شبه من النصارىٰ، ومن فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود». لأن النصارىٰ عبدوا بغير علم، واليهود عرفوا الحق، وعدلوا عنه.

وفي «المسند» والترمذي[1] من حديث عَدِيٍّ بن حاتم رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: **«اليهود مغضوب عليهم، والنصارىٰ ضالُّون»**.

---

(١) «مسند أحمد» (٤/ ٣٧٨)، «سنن الترمذي» (٢٩٥٣، ٢٩٥٤)، وصححه ابن حبان (٦٢٤٦، ٧٢٠٦).

وقد جمع سبحانه بين هذين الأصلين في غير موضع من كتابه، فمنها قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦]، فجمع سبحانه بين الاستجابة له والإيمان به ومنها قوله عن رسوله ﷺ: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقال تعالىٰ: ﴿الم ۝١ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ۝٢ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١ ـ ٥]، وقال الله تعالىٰ في وسط السورة: ﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ...﴾ إلىٰ آخر الآية [البقرة: ١٧٧]، وقال تعالىٰ: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ١ ـ ٣].

فأقسم سبحانه بالدهر ـ الذي هو زمن الأعمال الرابحة والخاسرة ـ علىٰ أن كل أحد في خُسر؛ إلا من كمّل قُوَّته العلمية بالإيمان بالله، وقوَّته العملية بالعمل بطاعته، فهذا كماله في نفسه، ثم كمّل غيره بوصيته له بذلك، وأمْرِهِ إياه به، وبملاك ذلك وهو الصبر، فكمُل في نفسه بالعلم النافع والعمل الصالح، وكمّل غيره بتعليمه إياه ذلك، ووصيته له بالصبر عليه، ولهذا قال الشافعي: «لو فكر الناس في سورة ﴿وَالْعَصْرِ﴾ لكفتهم»[1].

وهذا المعنىٰ في القرآن في مواضع كثيرة، يخبر سبحانه أن أهل السعادة هم

---

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٨/ ٣٨٥٢).

الذين عرفوا الحق واتبعوه، وأن أهل الشقاوة هم الذين جهلوا الحق وضلوا عنه، أو خالفوه واتبعوا غيره.

وينبغي أن يُعرف أن هاتين القوَّتين لا تتعطلان من القلب، بل إن استعمل قوّته العلمية في معرفة الحق وإدراكه؛ وإلا استعملها بمعرفة ما يليق به ويناسبه من الباطل، وإن استعمل قوته الإرادية العملية في العمل به؛ وإلا استعملها في ضده، فالإنسان حارث هَمّام بالطبع، كما قال النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء حارث وهمّام**»[1]، فالحارث: الكاسب العامل، والهمّام: المريد؛ فإن النفس متحركة بالإرادة، وحركتها الإرادية لها من لوازم ذاتها، والإرادة تستلزم مرادًا يكون مُتصوَّرًا لها، متميزًا عندها؛ فإن لم تتصور الحق وتطلبه وتُرِدْهُ تصوَّرتِ الباطلَ وطلبته وأرادته ولا بدَّ.

وهذا يتبين بالباب الذي بعده، فنقول:



(١) أخرجه أبو داود (٤٩٥٠)، وصححه ابن تيمية كما في «المجموع» (٧/ ٤٣).

الباب السادس

أنه لا سعادة للقلب ولا لذةَ ولا نعيمَ ولا صلاح إلا بأن يكون إلهه وفاطره وحده هو معبوده وغاية مطلوبه، وأحب إليه من كل ما سواه

ص: ٣٩

معلومٌ أن كل حيٍّ سوىٰ الله سبحانه مِن ملَك أو إنس أو جن أو حيوان؛ فهو فقير إلىٰ جلب ما ينفعه ودفع ما يضره، ولا يتم له إلا بتصوره للنافع والضار، والمنفعة من جنس النعيم واللذة، والمضرة من جنس الألم والعذاب.

فلا بد له من أمرين:

أحدهما: هو المحبوب المطلوب الذي ينتفع به، ويلتذُّ بإدراكه، **والثاني**: المُعِين الموصل، المحصّل لذلك المقصود.

وبإزاء ذلك أمران آخران: **أحدهما**: مكروه بغيض ضارٌّ، **والثاني**: مُعين دافع له عنه.

فهذه أربعة أشياء:

أحدها: أمر هو محبوب مطلوب الوجود.

الثاني: أمر مكروه مطلوب العدم.

الثالث: الوسيلة إلىٰ حصول المحبوب.

الرابع: الوسيلة إلىٰ دفع المكروه.

فهذه الأمور الأربعة ضرورية للعبد، بل ولكل حيوان، لا يقوم وجوده وصلاحه إلا بها.

فإذا تقرر ذلك، فالله تعالىٰ هو الذي يجب أن يكون هو المقصود المدعوَّ المطلوب، الذي يراد وجهُه، ويُبتغَىٰ قُرْبُه، ويُطلَب رضاه، وهو المُعين علىٰ حصول ذلك. وعبودية ما سواه والالتفات إليه والتعلق به هو المكروه الضار، وهو المُعين علىٰ دفعه.

فهو سبحانه الجامع لهذه الأمور الأربعة دون ما سواه؛ كما قال أعرف الخلق به: «**أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك**»(١)، وقال: «**اللهم إني أسلمتُ نفسي إليك، ووجّهت وجْهي إليك، وفوّضت أمري إليك، وألجأتُ ظهري إليك، رغبةً ورهبةً إليك، لا ملجأ ولا منجىٰ منك إلا إليك**»(٢)؛ فمنه المنجىٰ، وإليه الملجأ، وبه الاستعاذة من شر ما هو كائن بمشيئته وقدرته، فالإعاذة فعله، والمستعاذ منه فعله أو مفعوله الذي خَلَقَه بمشيئته.

فالأمر كله له، والحمد كله له، والمُلك كله له، والخير كله في يديه، لا يحصي أحد من خلقه ثناءً عليه، بل هو كما أثنىٰ علىٰ نفسه، وفوق كل ما يثني عليه أحد من خلقه، ولهذا كان صلاح العبد وسعادته في تحقيق معنىٰ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ فإن العبودية تتضمن المقصود المطلوب، لكن علىٰ أكمل الوجوه، والمستعان هو الذىٰ يستعان به علىٰ المطلوب، **فالأول** من معنىٰ ألوهيته، **والثاني** من معنىٰ ربوبيته؛ فإن الإله هو الذي تألهُه القلوب محبةً، وإنابةً، وإجلالًا، وإكرامًا، وتعظيمًا، وذُلًّا، وخضوعًا، وخوفًا، ورجاءً، وتوكلًا. والربُّ هو الذي يَرُبُّ عبده، فيعطيه خلقه، ثم يهديه إلىٰ مصالحه، فلا إله إلا هو، ولا ربَّ إلا هو، فكما أن ربوبية ما سواه أبطل الباطل، فكذلك إلهية ما سواه.

---

(١) أخرجه مسلم (٤٨٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٧)، ومسلم (٢٧١٠).

وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين في مواضع من كتابه، كقوله: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَتَوَكَّلۡ عَلَيۡهِ﴾ [هود: ١٢٣]، **وقوله عن نبيه شعيب:** ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، **وقوله:** ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِهِۦ﴾ [الفرقان: ٥٨]، **وقوله:** ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ٨ رَّبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذۡهُ وَكِيلٗا﴾ [المزمل: ٨ ـ ٩]، **وقوله:** ﴿قُلۡ هُوَ رَبِّي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]، **وقوله عن الحنفاء أتباع إبراهيم:** ﴿رَّبَّنَا عَلَيۡكَ تَوَكَّلۡنَا وَإِلَيۡكَ أَنَبۡنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [الممتحنة: ٤]. **فهذه سبعة مواضع تنتظم هذين الأصلين الجامعين لمعنيَي التوحيد، اللذين لا سعادة للعبد بدونهما البتة.**

الوجه الثاني: أن الله ﷻ خلق الخلق لعبادته، الجامعة لمعرفته، والإنابة إليه، ومحبته، والإخلاص له، فبذكره تطمئن قلوبهم، وتسكن نفوسهم، وبرؤيته في الآخرة تَقَرُّ عيونهم، ويتم نعيمهم، فلا يعطيهم في الآخرة شيئًا هو أحب إليهم ولا أقرُّ لعيونهم ولا أنعم لقلوبهم من النظر إليه، وسماع كلامه منه بلا واسطة، ولم يُعطِهم في الدنيا شيئًا خيرًا لهم، ولا أحبَّ إليهم، ولا أقرَّ لعيونهم من الإيمان به، ومحبته، والشوقِ إلىٰ لقائه، والأُنْسِ بقربه، والتنعُّم بذِكْره.

وقد جمع النبي ﷺ بين هذين الأمرين في الدعاء الذي رواه النسائي، والإمام أحمد، وابن حبان في «صحيحه» وغيرهم[1] من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يدعو به: «**اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك علىٰ الخلق، أَحْيِني ما علمت الحياة خيرًا لي، وتوفّني إذا كانت الوفاة خيرًا لي، وأسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضا، وأسألك القصد في الفقر والغنىٰ، وأسألك نعيمًا لا ينفَد، وأسألك قُرّة عين لا تنقطع، وأسألك الرضا بعد**

---

(١) «مسند أحمد» (٤/ ٢٦٤)، «سنن النسائي» (٣/ ٥٤ ـ ٥٥)، «صحيح ابن حبان» (١٩٧١).

القضاء، وأسألك برْد العيش بعد الموت، وأسألك لذة النظر إلىٰ وجهك، والشوقَ إلىٰ لقائك، في غير ضَرّاءَ مُضِرّة، ولا فتنة مُضلة، اللهم زَيِّنَّا بزينة الإيمان، واجعلنا هُداةً مهتدين».

فجمع في هذا الدعاء العظيم القدر بين أطيب شيء في الدنيا وهو الشوق إلى لقائه سبحانه، وأطيب شيء في الآخرة وهو النظر إلى وجهه سبحانه.

الوجه الثالث: أن فقر العبد إلىٰ أن يعبد الله وحده، لا يشرك به شيئًا؛ ليس له نظير فيقاسُ به، لكن يشبه من بعض الوجوه حاجة الجسد إلىٰ الغذاء والشراب والنفس، وبينهما فروق كثيرة؛ **فإن حقيقة العبد قلبه وروحه، ولا صلاح له إلا بإلهه الحق الذي لا إله إلا هو، فلا يطمئن إلا بذكره، ولا يسكن إلا بمعرفته وحبِّه، وهو كادحٌ إليه كدحًا فملاقيه، ولا بد له من لقائه، ولا صلاح له إلا بتوحيد محبته وعبادته وخوفه ورجائه، ولو حصل له من اللَّذَّات والسرور بغيره ما حصل؛ فلا يدوم له ذلك، بل ينتقل من نوع إلى نوع، ومن شخص إلى شخص، ويتنعَّم بهذا في حال وبهذا في حال، وكثيرًا ما يكون ذلك الذي يتنعَّم به هو أعظم أسباب ألمه ومضرّته**، وأما إلهه الحق فلا بد له منه في كل وقت، وفي كل حال، وأينما كان. فنفس الإيمان به ومحبته وعبادته وإجلاله وذكره هو غذاء الإنسان وقوته، وصلاحه وقوامه، كما عليه أهل الإيمان، ودلَّ عليه السنة والقرآن، وشهدت به الفطرة والجَنان.

الوجه الرابع: أن أفضل نعيم الآخرة وأجَلّه وأعلاه علىٰ الإطلاق هو النظر إلىٰ وجه الرب ﷻ، وسماع خطابه، كما في «صحيح مسلم»[1] عن صُهَيب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة نادىٰ منادٍ: يا أهل الجنة! إن لكم عند الله موعدًا يريد أن يُنجِزَكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يُبيِّض وجوهَنا؟ ويُثقِّل موازيننا؟ ويُدخِلنا**

---

(١) برقم (١٨١).

الجنة؟ ويُجِرْنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئًا أحبَّ إليهم من النظر إليه».

وفي حديث آخر: «**فلا يلتفتون إلىٰ شيء من النعيم ما داموا ينظرون إليه**»(١).

فصل

ص: ٥٠
لا نسبة لنعيم الدنيا إلى نعيم محبة الله ومعرفته

وكما أنه لا نِسْبَةَ لنعيم ما في الجنة إلىٰ نعيم النظر إلىٰ وجه الأعلىٰ سبحانه، فلا نسبة لنعيم الدنيا إلىٰ نعيم محبته، ومعرفته، والشوق إليه، والأُنس به، بل لذة النظر إليه سبحانه تابعة لمعرفتهم به، ومحبتهم له؛ فإن اللذة تتبع الشعور والمحبة، فكلما كان المحب أعرف بالمحبوب، وأشد محبة له، كان الْتذاذه بقربه ورؤيته ووصوله إليه أعظم.

الوجه الخامس: أن تعلُّق العبد بما سوىٰ الله تعالىٰ مَضَرة عليه، إذا أخذ منه فوق القدر الزائد علىٰ حاجته، غير مستعين به علىٰ طاعة الله، فإذا نال من الطعام والشراب والنكاح واللباس فوق حاجته ضرَّه ذلك، ولو أحب سوىٰ الله ما أحب؛ فلا بد أن يُسْلبَه ويفارقه، فإن أحبه لغير الله فلا بد أن تضره محبته ويعذّب بمحبوبه إما في الدنيا وإما في الآخرة؛ والغالب أنه يعذب به في الدارين، قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٣٤ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة: ٣٤، ٣٥]، وقال تعالىٰ: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٥٥].

---

(١) أخرجه ابن ماجه (١٨٤)، وضعفه الألباني في «ضعيف الترغيب» (٢٢٤٤).

وتعذيبهم بها هو الأمر المشاهد من تعذيب طلاب الدنيا ومحبِّيها ومُؤْثِريها علىٰ الآخرة، بالحرص علىٰ تحصيلها، والتعب العظيم في جمعها، ومقاساة أنواع المشاقِّ في ذلك، فلا تجد أتعب ممن الدنيا أكبرُ همِّه، وهو حريص بجهْده علىٰ تحصيلها.

والعذاب هنا هو الألم والمشقة والتعب، كقوله ﷺ: «**السفر قطعة من العذاب**»[1]، وقوله: «**إن الميت يُعذَّب ببكاء أهله عليه**»[2]؛ أي يتألم ويتوجع، لا أنه يعاقب بأعمالهم.

وهكذا مَن الدنيا كلُّ همِّه أو أكبرُ همِّه، كما قال النبي ﷺ في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره من حديث أنس رضي الله عنه: «**من كانت الآخرة هَمَّه جعل الله غِناه في قلبه، وجمع له شَمْله، وأتتْه الدنيا وهي راغمة، ومن كانت الدنيا همَّه جعل الله فقره بين عينيه، وفَرّق عليه شمله، ولم يأتِه من الدنيا إلا ما قُدِّرَ له**»[3].

ومُحِبُّ الدنيا لا ينفكُّ من ثلاث: هَمٍّ لازم، وتعب دائم، وحسرة لا تنقضي، وذلك أن محبها لا ينال منها شيئًا إلا طمحت نفسه إلى ما فوقه، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «لو كان لابن آدم واديان من مالٍ لابتغى لهما ثالثًا»[4].

والمقصود أن من أحب شيئا سوىٰ الله تعالىٰ فالضرر حاصل له بمحبوبه، إن وُجد وإن فُقد؛ فإنه إنْ فَقَدَه عُذِّب بفواته، وتألم علىٰ قدر تعلُّق قلبه به، وإن وجده كان ما يحصل له من الألم قبل حصوله، ومن النكد في حال حصوله، ومن الحسرة

---

(١) أخرجه البخاري (٥٤٢٩)، ومسلم (١٩٢٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٨٦)، ومسلم (٥٠٨).

(٣) «سنن الترمذي» (٢٤٦٥)، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب».

(٤) أخرجه البخاري (٦٤٣٩)، ومسلم (١٠٤٨).

عليه بعد فواته، أضعافَ أضعافِ ما في حصوله له من اللذة.

الوجه السادس: أن الله سبحانه غني كريم، عزيز رحيم؛ فهو محسن إلىٰ عبده مع غناه عنه، يريد به الخير، ويكشف عنه الضر، لا لجلب منفعة إليه من العبد، ولا لدفع مضرة؛ بل رحمةً منه وإحسانًا. فهو سبحانه لم يخلق خلقه ليتكثّر بهم من قِلّة، ولا ليتعزَّز بهم من ذِلّة، ولا ليرزقوه، ولا لينفعوه، ولا ليدفعوا عنه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَآ أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَآ أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٦ - ٥٨]، وقال تعالىٰ: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ١١١].

وهو سبحانه لا يُوالي من يواليه من الذل، كما يُوالي المخلوقُ المخلوقَ، وإنما يُوالي أولياءه إحسانًا ورحمة ومحبة لهم، وأما العباد فإنهم كما **قال تعالى**: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد: ٣٨]، **فهم لفقرهم وحاجتهم إنما يُحسِن بعضُهم إلى بعض لحاجته إلى ذلك، وانتفاعه به عاجلًا أو آجلًا، ولولا تصور ذلك النفع لما أحسن إليه فهو في الحقيقة إنما أراد الإحسان إلى نفسه، وجعل إحسانه إلى غيره وسيلة وطريقًا إلى حصول نفع ذلك الإحسان إليه؛ فإنه إما أن يُحسِن إليه لتوقع جزائه في العاجل، فهو محتاج إلى ذلك الجزاء، ومُعاوِضٌ بإحسانه، أو لتوقع حمده وشكره، فهو أيضًا إنما يُحسِن إليه ليحصل له منه ما هو محتاج إليه من الثناء والمدح، فهو محسن إلى نفسه بإحسانه إلى الغير، وإما أن يريد الجزاء من الله في الآخرة، فهو أيضًا محسن إلى نفسه بذلك**، وإنما أَخَّر جزاءه إلىٰ يوم فقره وفاقته، فهو غير مَلُوم في هذا القصد؛ فإنه فقير محتاج، وفقره وحاجته أمر لازم له من لوازم ذاته، فكماله أن يحرص علىٰ ما ينفعه ولا يعجز عنه.

وقال تعالىٰ: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقال تعالىٰ، فيما رواه عنه رسوله ﷺ: «**يا عبادي! إنكم لن تبلغوا ضَرِّي فتضرُّوني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني، يا عبادي! إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوَفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنّ إلا نفسه**»(١).

فالمخلوق لا يقصد منفعتك بالقصد الأول، بل إنما يقصد انتفاعه بك، والرب تعالىٰ إنما يريد نفعك لا انتفاعه بك، وذلك منفعة محضة لك، خالصة من المضرة، بخلاف إرادة المخلوق نفعك، فإنه قد تكون فيه مضرة عليك، ولو بتحمُّل مِنّته.

فتدبر هذا، فإن ملاحظته تمنعك أن ترجو المخلوق، أو تعامله دون الله، أو تطلب منه نفعًا أو دفعًا، أو تُعلِّق قلبك به؛ فإنه إنما يريد انتفاعه بك لا محض نفعك.

وهذا حال الخلق كلهم بعضهم مع بعض، وهو حال الولد مع والده، والزوج مع زوجته، والمملوك مع سيده، والشريك مع شريكه، فالسعيد من عاملهم لله تعالىٰ لا لهم، وأحسن إليهم لله، وخاف الله فيهم، ولم يَخَفْهُم مع الله، ورجا الله بالإحسان إليهم، ولم يَرْجُهُم مع الله، وأحبهم لحب الله، ولم يحبهم مع الله، كما قال أولياء الله: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءً وَلَا شُكُورًا﴾ [الإنسان: ٩].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

ص: ٧٠

الباب السابع
في أن القرآن متضمن لأدوية القلب وعلاجه من جميع أمراضه

قال الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧]، وقال: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، وقد تقدم أن جِماع أمراض القلب هي أمراض الشبهات والشهوات، والقرآن شفاء للنوعين: ففيه من البينات والبراهين القطعية ما يُبيِّن الحق من الباطل، فتزول أمراض الشُّبه المفسدة للعلم والتصور والإدراك، بحيث يرىٰ الأشياء علىٰ ما هي عليه، وليس تحت أديم السماء كتاب متضمن للبراهين و الآيات علىٰ المطالب العالية ـ من التوحيد، وإثبات الصفات، وإثبات المعاد، والنبوّات، ورد النِّحَل الباطلة والآراء الفاسدة ـ مثل القرآن؛ فإنه كفيل بذلك كله، متضمن له علىٰ أتمّ الوجوه وأحسنها، وأقربها إلىٰ العقول، وأفصحها بيانًا، فهو الشفاء علىٰ الحقيقة من أدواء الشبه والشكوك، ولكن ذلك موقوف علىٰ فهمه ومعرفة المراد منه.

وأما شفاؤه لمرض الشهوات فذلك بما فيه من الحكمة والموعظة الحسنة؛ بالترغيب والترهيب، والتزهيد في الدنيا، والترغيب في الآخرة، والأمثال والقَصص التي فيها أنواع العبر والاستبصار، فيرغب القلب السليم إذا أبصر ذلك فيما ينفعه في معاشه ومعاده، ويرغب عمَّا يضرُّه، فيصير القلب محبًّا للرشد، مبغضًا للغيِّ، فالقرآن مزيل للأمراض الموجِبَةِ للإرادات الفاسدة، فيصلح القلب، فتصلح إرادته، ويعود إلىٰ فطرته التي فُطِر عليها، فتصلح أفعاله الاختيارية الكسبية، كما

يعود البدن بصحته وصلاحه إلىٰ الحال الطبيعي، فيصير بحيث لا يقبل إلا الحق، كما أن الطفل لا يقبل إلا اللبن:

وَعَـادَ الفَتَى كَالطِّفْلِ لَيْـسَ بقَابِلٍ سِوَى المحض شَيْئًا وَاسْتَرَاحَتْ عَوَاذِلُهْ

فيتغذَّىٰ القلب من الإيمان والقرآن بما يزكِّيه ويقوِّيه، ويؤيده ويفرحه، ويسرُّه وينشِّطه، ويثبِّت ملكه، كما يتغذّىٰ البدن بما ينمِّيه ويقويه، وكلٌ من القلب والبدن محتاج إلىٰ أن يتربَّىٰ، فينمو ويزيد حتىٰ يكمل ويصلح. فكما أن البدن محتاج إلىٰ أن يُربَّىٰ بالأغذية المصلحة له، والحِمْية عما يضره، فلا ينمو إلا بإعطاء ما ينفعه، ومنع ما يضره؛ فكذلك القلب لا يزكو ولا ينمو ولا يتم صلاحه إلا بذلك، ولا سبيل له إلىٰ الوصول إلىٰ ذلك إلا من القرآن، وإن وصل إلىٰ شيء منه من غيره فهو نَزْرٌ يسير، لا يُحصِّل تمام المقصود، وكذلك الزرع لا يتم إلا بهذين الأمرين، فحينئذٍ يقال: زَكَا الزَّرْعُ وكَمُلَ.

ولما كانت حياته ونعيمه لا يتم إلا بزكاته وطهارته: لم يكن بدٌّ من ذكر هذا وهذا، فنقول:





الباب الثامن
في زكاة القلب

ص: ٧٤

الزكاة في اللغة: هي النماء والزيادة في الصلاح وكمال الشيء، يقال: زكا الشيء إذا نما، وقال تعالىٰ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، فجمع بين الأمرين الطهارة والزكاة لتلازمهما؛ فإن نجاسة الفواحش والمعاصي في القلب بمنزلة الأخلاط الرديئة في البدن، وبمنزلة الدَّغَل في الزرع، وبمنزلة الخَبَث في الذهب والفضة والنحاس والحديد.

فكما أن البدن إذا استفرغ من الأخلاط الرديئة تخلصت القوة الطبيعية منها فاستراحت، فعملت عملها بلا مُعَوِّق ولا ممانع، فنما البدن، فكذلك القلب إذا تخلص من الذنوب بالتوبة فقد استفرغ من تخليطه، فتخلصت قوة القلب وإرادته للخير، فاستراح من تلك الجواذب الفاسدة والمواد الرديئة، زكا ونما، وقوي واشتد، وجلس على سرير ملكه، ونفَّذ حكمه في رعيّته، فسمعت له وأطاعت، فلا سبيل له إلى زكاته إلا بعد طهارته، كما قال تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [النور: ٣٠]، **فجعل الزكاة بعد غض البصر وحفظ الفرج.**

ولهذا كان غضُّ البصر عن المحارم يوجب ثلاث فوائد عظيمة الخطر، جليلة القدر:

إحداها: حلاوة الإيمان ولذَّته، التي هي أحلىٰ وأطيب وألذ مما صرف بصره عنه وتركه لله؛ فإن من ترك لله شيئًا عوضه الله خيرًا منه، والنفس مُولَعةٌ بحب النظر

إلىٰ الصور الجميلة، والعين رائد القلب، فيبعث رائده لينظر ما هناك، فإذا أخبره بحسن المنظور إليه وجماله؛ تحرك اشتياقًا إليه، وكثيرًا ما يَتعبُ ويُتْعِبُ رسوله ورائده، كما قيل:

وَكُنْتَ مَتى أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائِدًا لِقَلبِكَ يَومًا أَتْعَبَتْكَ المَنَاظِرُ

رَأَيْتَ الَّذي لا كُلُّهُ أَنْتَ قَادِرٌ عَلَيْه وَلا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابرُ

فإذا كفَّ الرائد عن الكشف والمطالعة استراح القلب من كلفة الطلب والإرادة، فمن أطلق لحظاته دامت حسراته.

الفائدة الثانية: في غض البصر نور القلب وصحة الفراسة.

قال أبو شجاع الكرماني[1]: «من عَمَرَ ظاهره باتباع السنة، وباطنَه بدوام المراقبة، وكفَّ نفسه عن الشهوات، وغضَّ بصره عن المحارم، واعتاد أكل الحلال، لم تُخطئ له فراسة».

وقد ذكر سبحانه قصة قوم لوط وما ابتُلوا به، ثم قال بعد ذلك: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [الحجر: ٧٥]، وهم المتفرِّسون الذين سلِموا من النظر المحرَّم والفاحشة، وقال تعالىٰ عَقِيبَ أمره للمؤمنين بغضّ أبصارهم وحفظ فروجهم: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

وسرُّ هذا أن الجزاء من جنس العمل، فمن غضَّ بصره عما حرَّمه الله عليه عوّضه الله من جنسه ما هو خير منه؛ فكما أمسك نورَ بصره عن المحرمات، أطلق الله نور بصيرته وقلبه، فرأىٰ به ما لم يره من أطلق بصره ولم يَغُضَّه عن محارم الله.

الفائدة الثالثة: قوة القلب وثباته وشجاعته، فيعطيه الله بقوَّته سلطان النصرة،

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٢٣٧).

كما أعطاه بنوره سلطان الحجة، فيجمع له بين السلطانين، ويهرب الشيطان منه، كما في الأثر: «إن الذي يخالف هواه يَفْرَق الشيطان من ظلِّه»(١)، ولهذا يوجد في المتَّبع هواه مِنْ ذُلِّ النفس وضعفها ومهانتها ما جعله الله لمن عصاه، فإنه سبحانه جعل العز لمن أطاعه والذل لمن عصاه، قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وقال تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ [فاطر: ١٠]، أي من كان يطلب العزة فليطلبها بطاعة الله: بالكلم الطيب والعمل الصالح.

والمقصود: أن زكاة القلب موقوفة علىٰ طهارته، كما أن زكاة البدن موقوفة علىٰ استفراغه من أخلاطه الرديئة الفاسدة، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۚ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٢١]، وذكر ذلك سبحانه عَقِيبَ تحريم الزنا والقذف ونكاح الزانية، فدل علىٰ أن التزكِّي هو باجتناب ذلك، وكذلك قوله تعالىٰ في الاستئذان علىٰ أهل البيوت: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرْجِعُوا۟ فَٱرْجِعُوا۟ ۖ هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٨]؛ فإنهم إذا أُمروا بالرجوع لئلَّا يَطَّلعوا علىٰ عورة لم يحبَّ صاحب المنزل أن يُطَّلَع عليها، كان ذلك أزكىٰ لهم، كما أن ردّ البصر وغضّه أزكىٰ لصاحبه. وقال تعالىٰ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾ [الأعلىٰ: ١٤، ١٥]، وقال تعالىٰ عن موسىٰ في خطابه لفرعون: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨].

والتزكية جَعْلُ الشيء زكيًّا: إما في ذاته، وإما في الاعتقاد والخبر عنه، كما يقال: عدَّلتَه وفسَّقتَه إذا جعلتَه كذلك في الخارج أو في الاعتقاد والخبر.

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٦٥).

وعلىٰ هذا فقوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [النجم: ٣٢] هو علىٰ غير معنىٰ ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]؛ أي لا تخبروا بزكاتها وتقولوا: نحن زاكون صالحون متقون، ولهذا قال عقيب ذلك: ﴿هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢].

وكان اسم زينب بَرّة، فقال: «**تُزكِّي نفسها**»؛ فسماها رسول الله ﷺ زينب[1]، وقال: «**الله أعلم بأهل البر منكم**»[2].

وكذلك قوله: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم﴾؛ أي يعتقدون زكاءها ويخبرون به، كما يزكِّي المزكِّي الشاهدَ، فيقول عن نفسه ما يقول المزكّي فيه، ثم قال تعالىٰ: ﴿بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٩]؛ أي هو الذي يجعله زاكيًا ويخبر بزكاته. وهذا بخلاف قوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾؛ فإنه من باب قوله: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨]؛ أي تعمل بطاعة الله، فتصير زاكيًا، ومثله قوله تعالىٰ: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الأعلىٰ: ١٤].

وقد اختُلِف في الضمير المرفوع في قوله: ﴿زَكَّىٰهَا﴾:

فقيل: هو لله، أي أفلحت نفسٌ زكَّاها الله، وخابت نفسٌ دسّاها.

وقيل: إن الضمير يعود علىٰ فاعل ﴿أَفۡلَحَ﴾، وهو ﴿مَن﴾ سواءً كانت موصولة أو موصوفة؛ فإن الضمير لو عاد علىٰ الله سبحانه لقال: قد أفلح من زكاه، وقد خاب من دسّاه.

---

(١) أخرجه البخاري (٦١٩٢)، ومسلم (٢١٤١).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٤٢).

الباب التاسع
في طهارة القلب من أدرانه ونجاساته

ص: ٨٦

هذا الباب وإن كان داخلاً فيما قبله، كما بينَّا أن الزكاة لا تحصل إلا بالطهارة، فأفردناه بالذكر لبيان معنىٰ طهارته، وشدة الحاجة إليها، ودلالة القرآن والسنة عليها، قال الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ١ - ٤]، وقال تعالىٰ: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٤١]، وجمهور المفسرين من السلف ومن بعدهم علىٰ أن المراد بالثياب هاهنا القلب، والمراد بالطهارة إصلاح الأخلاق والأعمال.

وعلىٰ هذا القول الثياب عبارة عن النفس، والعرب تَكْنِي بالثياب عن النفس.

وروىٰ العَوفي عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية: «لا تكن ثيابُك التي تلبس من مكسب غير طيب»[1]. والمعنىٰ: طهِّرها من أن تكون مغصوبة، أو من وجه لا يحلُّ اتخاذها منه.

وذهب بعضهم في تفسير هذه الآية إلىٰ ظاهرها، وقال: إنه أمر بتطهير ثيابه من النجاسات التي لا تجوز معها الصلاة.

قلت: الآية تعمُّ هذا كله، وتدل عليه بطريق التنبيه واللزوم، إن لم تتناول ذلك لفظًا؛ فإن المأمور به إن كان طهارة القلب فطهارة الثوب وطيب مكسبه تكميل لذلك، فإن خبث الملبس يُكسِبُ القلب هيئةً خبيثة، كما أن خبث المطعمِ يُكسِبه

(١) أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢٣/ ١١).

ذلك، ولذلك حَرُمَ لبس جلود النمور والسباع بنهي النبي ﷺ عن ذلك في عدة أحاديث صحاح لا معارض لها[1]، لما يكتسب القلب من الهيئة المشابهة لتلك الحيوانات، فإن الملابسة الظاهرة تسري إلىٰ الباطن، ولذلك حَرُم لبس الحرير والذهب علىٰ الذكور، لما يُكْسِبُ القلب من الهيئة التي تكون لمن ذلك لُبْسُهُ من النساء، وأهل الفخر والخُيَلاء.

والمقصود أن طهارة الثوب وكونه من مكسب طيب هو من تمام طهارة القلب وكمالها؛ فإن كان المأمور به ذلك فهو وسيلة مقصودة لغيرها، فالمقصود لنفسه أولىٰ أن يكون مأمورًا به، وإن كان المأمور به طهارة القلب وتزكية النفس فلا يتم إلا بذلك، فَتَبيَّنَ دلالة القرآن علىٰ هذا وهذا.

وقوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡ﴾، عقيب قوله: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلۡكَذِبِ﴾ إلىٰ قوله ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ مِنۢ بَعۡدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]، مما يدلُّ علىٰ أن العبد إذا اعتاد سماع الباطل وقبوله أكسبه ذلك تحريفًا للحق عن مواضعه، فإنه إذا قبل الباطل أحبَّهُ ورضيه، فإذا جاء الحق بخلافه ردّه وكذَّبه إن قدر علىٰ ذلك، وإلا حَرّفه.

ودلت الآية علىٰ أن طهارة القلب موقوفة علىٰ إرادة الله، وأنه سبحانه لما لم يُرِد أن يُطهِّر قلوب القائلين بالباطل المحرِّفين للحق لم يحصل لها الطهارة.

ودلت الآية علىٰ أن من لم يُطهِّر الله قلبه فلا بد أن يناله الخِزْيُ في الدنيا والعذاب في الآخرة، بحسب نجاسة قلبه وخبثه، ولهذا حرّم الله سبحانه الجنة علىٰ من في قلبه نجاسة وخبث، ولا يدخلها إلا بعد طِيبه وطهره، فإنها دار الطيبين،

---

(١) منها حديث أبي المليح بن أسامة عن أبيه. أخرجه أبو داود (٤١٣٢)، والترمذي (١٧٧٠)، والنسائي (٤٢٥٣)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣/ ٩).

ولهذا يقال لهم: ﴿ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ [الزمر: ٧]، أي ادخلوها بسبب طيبكم. والبشارة عند الموت لهؤلاء دون غيرهم، كما قال تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٣٢]، فالجنة لا يدخلها خبيث، ولا من فيه شيء من الخبث.

فمن تطهر في الدنيا ولقي الله طاهرًا من نجاساته دخلها بغير مُعَوِّق، ومن لم يتطهر في الدنيا؛ فإن كانت نجاسته عينية كالكافر لم يدخلها بحال، وإن كانت نجاسته كسبية عارضة دخلها بعدما يتطهر من تلك النجاسة، ثم يخرج منها، حتىٰ إن أهل الإيمان إذا جازوا الصراط حُبسوا علىٰ قنطرة بين الجنة والنار، فيُهَذَّبون ويُنقَّون من بقايا بقيت عليهم، قصَّرت بهم عن الجنة، ولم توجب لهم دخول النار، حتىٰ إذا هُذِّبوا ونُقُّوا أُذِن لهم في دخول الجنة(١).

والله سبحانه بحكمته جعل الدخول عليه موقوفًا على الطهارة، فلا يدخل المصلي عليه حتى يتطهر، وكذلك جعل الدخول إلى جنته موقوفًا على الطِّيب والطهارة، فلا يدخلها إلا طَيِّبٌ طاهر، فهما طهارتان: طهارة البدن، وطهارة القلب، ولهذا شُرع للمتوضئ أن يقول عقيب وضوئه: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم اجعلني من التوّابين، واجعلني من المتطهِّرين»(٢)، فطهارة القلب بالتوبة، وطهارة البدن بالماء.

فلما اجتمع له طهوران صلح للدخول علىٰ الله، والوقوف بين يديه ومناجاته.

وسألت شيخ الإسلام عن معنى دعاء النبي ﷺ: «اللهم طهِّرني من خطاياي

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٥٥) وصححه الألباني في «الإرواء» (٩٦).

بالماء والثلج والبَرَد»[١]**، كيف تُطهَّر الخطايا بذلك؟ وما فائدة التخصيص بذلك؟ وقوله في لفظ آخر: «والماء البارد»، والحارُّ أبلغ في الإنقاء؟ فقال: الخطايا تُوجب للقلب حرارةً ونجاسة وضعفًا، فتُرخي القلبَ، وتُضْرِمُ فيه نارَ الشهوة، وتنجِّسه، فإن الخطايا والذنوب له بمنزلة الحطب الذي يمدُّ النار ويوقدها، ولهذا كلما كثرت الخطايا اشتدت نار القلب وضعفه، والماء يغسل الخبث ويُطفئ النار، فإن كان باردًا أورث الجسم صلابة وقوة، فإن كان معه ثلج وبردٌ كان أقوى في التبريد وصلابة الجسم وشدَّته، فكان أذهبَ لأثرِ الخطايا.**

هذا معنىٰ كلامه، وهو محتاجٌ إلىٰ مزيد بيان وشرح، فاعلم أن هاهنا أربعة أمور: أمران حسِّيَّان، وأمران معنويَّان: فالنجاسة التي تزول بالماء هي ومُزِيلها حسيَّان، وأثر الخطايا التي تزول بالتوبة والاستغفار؛ هي ومزيلها معنويَّان، وصلاح القلب وحياته ونعيمه لا يتم إلا بهذا وهذا، فذكر النبي ﷺ من كل شطر قسمًا، نبّه به علىٰ القسم الآخر، فتضمنت كلماته الأقسام الأربعة في غاية الاختصار، وحسن البيان. كما في حديث الدعاء بعد الوضوء: «**اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهِّرين**»؛ فإنه يتضمن ذكر الأقسام الأربعة.

ومن كمال بيانه ﷺ، وتحقيقه لما يخبر به ويأمر به: تمثيل الأمر المطلوب المعنوي بالأمر المحسوس، وهذا كثير في كلامه، كقوله في حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «**سل الله الهدىٰ والسداد، واذكُر بالهدىٰ هدايتَك الطريق، وبالسداد سَداد السّهم**»[٢].

وكثيرًا ما يُقْرَنُ في القرآن هذا وهذا.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٤)، ومسلم (٥٩٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٢٥).

فمنه قوله تعالىٰ: ﴿وَتَزَوَّدُوا۟ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ١٩٧].

ومنه قوله ﷻ: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣].

فنبَّه ﷺ بقوله: «**اللهم طهِّرْني من خطاياي بالماء والثلج والبرد**» علىٰ شدة حاجة البدن والقلب إلىٰ ما يُطهّرُهما ويُبرِّدهما ويقوّيهما، وتضمن دعاؤه سؤالَ هذا وهذا، والله أعلم.

وقريبٌ من هذا أنه ﷺ كان إذا خرج من الخلاء قال: «**غفرانك**»[1].

وفي هذا من السر -والله أعلم- أن النّجْوَ يُثقِل البدنَ ويؤذيه باحتباسه، والذنوب تُثقِل القلب وتؤذيه باحتباسها فيه، فهما مُؤذيان مُضِرَّان بالبدن والقلب، فحمد الله عند خروجه علىٰ خلاصه منْ هذا المؤذي لبدنه، وخفة البدن وراحته، وسأله أن يُخلِّصه من المؤذي الآخر ويُرِيح قلبه منه ويخففه.

وأسرار كلماته وأدعيته ﷺ فوق ما يخطر بالبال.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٠)، والترمذي (٧)، وابن ماجه (٣٠٠)، وحسنه الترمذي.

فصل

ص: ٩٩

النجاسة إما محسوسة وإما معنوية

وقد وسَم الله سبحانه الشرك والزنىٰ واللواط بالنجاسة والخبث في كتابه دون سائر الذنوب، وإن كانت مشتملة علىٰ ذلك، لكن الذي وقع في القرآن قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡمُشۡرِكُونَ نَجَسٞ ﴾ [التوبة: ٢٨]، وقوله في حق اللوطية: ﴿وَلُوطًا ءَاتَيۡنَٰهُ حُكۡمٗا وَعِلۡمٗا وَنَجَّيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلَّتِي كَانَت تَّعۡمَلُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمَ سَوۡءٖ فَٰسِقِينَ ﴾ [الأنبياء: ٧٤]، وقالت اللوطية: ﴿أَخۡرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٖ مِّن قَرۡيَتِكُمۡۖ إِنَّهُمۡ أُنَاسٞ يَتَطَهَّرُونَ ﴾ [النمل: ٥٦]، فأقرُّوا مع شركهم وكفرهم أنهم هم الأخابث الأنجاس، وأن لوطًا وآله مطهرون من ذلك باجتنابهم له، وقال تعالىٰ في حق الزُّناة: ﴿ ٱلۡخَبِيثَٰتُ لِلۡخَبِيثِينَ وَٱلۡخَبِيثُونَ لِلۡخَبِيثَٰتِ﴾ [النور: ٢٦].

فأما نجاسة الشرك فهي نوعان: نجاسة مغلَّظة، ونجاسة مخفَّفة، فالمغلَّظة: الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله، فإن الله لا يغفر أن يُشرَك به، والمخفَّفة: الشرك الأصغر؛ كيسير الرياء، والتصنع للمخلوق، والحلف به، وخوفه، ورجائه.

ونجاسة الشرك عينية، ولهذا جعل سبحانه المشرك نَجَسًا بفتح الجيم، ولم يقل: إنما المشركون نجِس بالكسر؛ فإن النجَس عين النجاسة، والنجِس بالكسر هو المتنجس، فالثوب إذا أصابه بول أو خمر نَجِسَ، والبول والخمر نجَس، فأنجس النجاسة الشرك، كما أنه أظلم الظلم؛ فإن النجَس في اللغة والشرع هو المستقْذَر الذي تُطْلَب مباعدتُه والبعد منه، بحيث لا يُلْمَسُ ولا يُشَمُّ ولا يُرىٰ، فضلاً أن يُخالط ويلابس؛ لقذارته ونُفْرة الطباع السليمة منه، وكلما كان الحي أكمل حياةً وأصحَّ حياءً كان إبعاده لذلك أعظم، ونفرته منه أقوىٰ.

فالأعيان النجسة إما أن تُؤذي البدن، أو القلب، أو تؤذيهما معًا. والنجَس قد يؤذي برائحته، وقد يؤذي بملابسته، وإن لم تكن له رائحة كريهة.

والمقصود أن النجاسة تارة تكون محسوسة ظاهرة، وتارة تكون معنوية باطنة، فيغلب علىٰ الروح والقلب الخبثُ والنجاسة، حتىٰ إن صاحب القلب الحي ليَشَمُّ من تلك الروح والقلب رائحةً خبيثة يتأذىٰ بها، كما يتأذىٰ من يشَمَّ رائحة النَّتْن، ويظهر ذلك كثيرًا في عَرَقِهِ، حتىٰ يجد لرائحة عَرَقِه نتنًا، فإن نَتْن القلب والروح يتصل بباطن البدن أكثر من ظاهره، والعَرق يَفِيض من الباطن، ولهذا كان الرجل الصالح طيبَ العرق، وكان رسول الله ﷺ أطيب الناس عرقًا، قالت أم سُلَيم رضي الله عنها -وقد سألها رسول الله ﷺ عنه وهي تلتقطه-: «هو من أطيب الطيب»[1].

فالنفس النجسة الخبيثة يقوىٰ خبثُها ونجاستها حتىٰ يبدوَ علىٰ الجسد، والنفسُ الطيبة بضدها، فإذا تجردت وخرجت من البدن وُجِدَ لهذه كأطيب نَفْحَة مسكٍ وُجِدتْ علىٰ وجه الأرض، ولتلك كأنتن ريح جِيفةٍ وُجدتْ علىٰ وجه الأرض.

والمقصود أن الشرك لما كان أظلم الظلم، وأقبح القبائح، وأنكر المنكرات، كان أبغضَ الأشياء إلىٰ الله وأكرهَها له، وأشدها مقتًا لديه، ورتَّب عليه من عقوبات الدنيا والآخرة ما لم يرتِّبه علىٰ ذنب سواه، وأخبر أنه لا يغفره، وأن أهله نَجَس، ومنعَهم من قُرْبان حَرَمِهِ، وحرّم ذبائحهم ومناكحهم، وقطع الموالاة بينهم وبين المؤمنين، وجعلهم أعداءً له سبحانه ولملائكته ورسله وللمؤمنين، وأباح لأهل التوحيد أموالهم ونساءهم وأبناءهم، وأن يتخذوهم عبيدًا. وهذا لأن الشرك هَضْمٌ لحق الربوبية، وتنقُّصٌ لعظمة الإلهية، وسوء ظن برب العالمين، كما قال تعالىٰ: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣٣١).

فلم يُجمَع علىٰ أحد من الوعيد والعقوبة ما جُمِع علىٰ أهل الإشراك؛ فإنهم ظنوا به ظنَّ السوء حتىٰ أشركوا به، ولو أحسنوا به الظن لوحَّدوه حق توحيده، ولهذا أخبر سبحانه عن المشركين أنهم ما قَدَروه حقَّ قدره في ثلاثة مواضع من كتابه[1]؛ وكيف يَقدِرُه حقَّ قدره من جعل له عِدْلاً ونِدًّا يحبه، ويخافه، ويرجوه، ويَذِلُّ له، ويخضع له، ويهرب من سخطه، ويُؤْثِرُ مَرْضَاتَهُ؟

ص: ١٠٥

ارتكاب المعاصي لا يلزم منه تنقيص مقام الربوبية

فصل

وأما نجاسة الذنوب والمعاصي فإنها بوجه آخر؛ فإنها لا تستلزم تنقيص الربوبية، ولا سوء الظن بالله ﷻ، ولهذا لم يُرتِّب الله سبحانه عليها من العقوبات والأحكام ما رتبه علىٰ الشرك، وهكذا استقرّت الشريعة علىٰ أنه يُعفَىٰ عن النجاسات المخففة ـ كالنجاسة في محل الاستجمار، وأسفل الخُفّ والحذَاء، وبول الصبي الرّضيع وغير ذلك ـ مالا يُعْفَىٰ عن المغلظة، وكذلك يُعفَىٰ عن الصغائر ما لا يُعفَىٰ عن الكبائر، ويُعفَىٰ لأهل التوحيد المحض الذي لم يَشُوبوه بالشرك ما لا يُعفَىٰ لمن ليس كذلك.

فلو لقي الموحِّدُ -الذي لم يشرك بالله شيئًا البتة- ربَّه بقُراب الأرض خطايا أتاه بقُرابها مغفرة، ولا يحصل هذا لمن نقص توحيده وشابَهُ بالشرك؛ فإن التوحيد الخالص الذي لا يشوبه شرك لا يبقىٰ معه ذنب، فإنه يتضمن من محبة الله وإجلاله، وتعظيمه، وخوفه، ورجائه وحده، ما يوجب غَسْلَ الذنوب، ولو كانت قُراب الأرض، فالنجاسة عارضة، والدافع لها قويّ، فلا تثبت معه.

ولكن نجاسة الزنا واللواط أغلظ من غيرهما من النجاسات، من جهة أنها تُفسِد

---

(١) هي في سورة الأنعام: ٩١، وسورة الحج: ٧٤، وسورة الزمر: ٦٧.

القلب، وتُضعِف توحيده جدًّا، ولهذا أحظىٰ الناس بهذه النجاسة أكثرهم شركًا؛ فكلما كان الشرك في العبد أغلب كانت هذه النجاسة والخبائث فيه أكثر، وكلما كان أعظم إخلاصًا كان منها أبعد، كما قال تعالىٰ عن يوسف الصديق: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤].

فليس في الذنوب أفسد للقلب والدين من هاتين الفاحشتين، ولهما خاصية في تبعيد القلب من الله؛ فإنهما من أعظم الخبائث، فإذا انصبغ القلب بهما بعُد ممن هو طيب لا يصعد إليه إلا طيب، وكلما ازداد خبثًا ازداد من الله بعدًا.

ولما كانت هذا حال الزنىٰ كان قرينًا للشرك في كتاب الله، قال تعالىٰ: ﴿ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣].

والمقصود أن الله سبحانه سمىٰ الزواني والزناة خبيثين وخبيثات، وجنس هذا الفعل قد شُرِعَتْ فيه الطهارة وإن كان حلالاً، وسُمِّيَ فاعله جُنُبًا، لبعده عن قراءة القرآن وعن الصلاة وعن المساجد، فمُنِعَ من ذلك كله حتىٰ يتطهر بالماء، فكذلك إذا كان حرامًا يبعد القلب عن الله وعن الدار الآخرة، بل يحول بينه وبين الإيمان، حتىٰ يُحْدِثَ طُهرًا كاملاً بالتوبة، وطُهرًا لبدنه بالماء.

وقول اللوطية: ﴿قَالُوٓا۟ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ ۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢] من جنس قوله سبحانه في أصحاب الأُخدود: ﴿وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨]، وقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٥٩].

ص: ١١٢

الباب العاشر
في علامات مرض القلب وصحته

كلُّ عضو من أعضاء البدن خُلق لفعل خاص به، كماله في حصول ذلك الفعل منه، ومرضه أن يتعذر عليه الفعل الذي خُلق له، حتىٰ لا يصدر منه، أو يصدر مع نوع من الاضطراب. فمرض اليد: أن يتعذر عليها البطش، ومرض العين: أن يتعذر عليها النظر والرؤية، ومرض اللسان: أن يتعذر عليه النطق، ومرض البدن: أن يتعذر عليه حركته الطبيعية أو يضعف، **ومرض القلب: أن يتعذر عليه ما خُلق له من المعرفة بالله، ومحبته، والشوق إلى لقائه، والإنابة إليه، وإيثار ذلك على كل شهوة. فلو عرف العبد كل شيء ولم يعرف ربه فكأنه لم يعرف شيئًا، ولو نال كلَّ حظ من حظوظ الدنيا ولذّاتها وشهواتها، ولم يظفر بمحبة الله والشوق إليه والأنس به، فكأنه لم يظفر بلذة ولا نعيم ولا قرة عين، بل إذا كان القلب خاليًا من ذلك عادت تلك الحظوظ واللذات عذابًا له ولا بدَّ، فيصير مُعذَّبًا بنفس ما كان مُنعَّمًا به** من جهتين: من جهة حسرة فَوْته، وأنه حِيلَ بينه وبينه، مع شدة تعلُّق روحه به، ومن جهة فَوْت ما هو خير له وأنفع وأدوم حيث لم يحصل له، فالمحبوب الحاصل فات، والمحبوب الأعظم لم يظفر به. وكل من عرف الله أحبَّه وأخلص العبادة له ولا بدَّ، ولم يُؤثِر عليه شيئًا من المحبوبات فمن آثر عليه شيئًا من المحبوبات؛ فقلبه مريض، كما أن المعدة إذا اعتادت أكل الخبيث، وآثرته علىٰ الطيب سقطت عنها شهوة الطيِّب، وتعوَّضت بمحبة غيره.

وقد يمرض القلب ويشتد مرضه، ولا يعرف به صاحبه؛ لاشتغاله وانصرافه

عن معرفة صحته وأسبابها، بل قد يموت وصاحبه لا يشعر بموته، وعلامة ذلك أنه لا تُؤلِمه جراحات القبائح، ولا يُوجِعه جهله بالحق وعقائده الباطلة؛ فإن القلب إذا كان فيه حياة يألم بورود القبيح عليه، ويألم بجهله بالحق بحسب حياته، وما لِجُرحٍ بميّتٍ إيلامُ[1] وقد يشعر بمرضه، ولكن يشتد عليه تحمُّلُ مرارة الدواء والصبر عليها؛ فيُؤْثِرُ بقاءَ ألمه علىٰ مشقة الدواء، فإن دواءه في مخالفة الهوىٰ، وذلك أصعب شيء علىٰ النفس، وليس لها أنفع منه.

وتارة يُوطِّن نفسه علىٰ الصبر، ثم ينفسخ عزمه، ولا يستمر معه؛ لضعف علمه وبصيرته وصبره، كمن دخل في طريق مَخُوفٍ مُفْضٍ إلىٰ غاية الأمن، وهو يعلم أنه إن صبر عليه انقضىٰ الخوف وأعقبه الأمن، فهو محتاج إلىٰ قوة صبر، وقوة يقين بما يصير إليه، ومتىٰ ضعف صبره ويقينه رجع من الطريق، ولم يتحمل مشقتها، ولا سيما إن عَدِمَ الرفيقَ، واستوحش من الوحدة، وجعل يقول: أين ذهب الناس؟ فلي بهم أسوة.

والمقصود أن من علامات أمراض القلوب عُدُولَها عن الأغذية النافعة الموافقة لها إلىٰ الأغذية الضارة، وعُدُولَها عن دوائها النافع إلىٰ دائها الضار، فهنا أربعة أمور: غذاء نافع، ودواء شافٍ، وغذاء ضارٌّ، وداءٌ مهلك.

فالقلب الصحيح: يُؤْثِرُ النافعَ الشافي علىٰ الضارِّ المؤذي، والقلب المريض بضدِّ ذلك.

وأنفع الأغذية: غذاء الإيمان، وأنفع الأدوية: دواء القرآن، وكلٌّ منهما فيه الغذاء والدواء.

ومن علامات صحته أيضًا أن يرتحل عن الدنيا حتىٰ ينزل بالآخرة، ويحلَّ

---

(١) صدره: من يَهُنْ يسهلِ الهوانُ عليه. والبيت للمتنبي في «ديوانه» ص(١٦٤).

فيها، حتىٰ يبقىٰ كأنه من أهلها وأبنائها، جاء إلىٰ هذه الدار غريبًا، يأخذ منها حاجته، ويعود إلىٰ وطنه، كما قال النبي ﷺ لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما: «**كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل، وعُدَّ نفسك من أهل القبور**»(١).

فَحَيَّ عَلَى جَنَّاتِ عَدْنٍ فَإِنَّهَا   مَنَازِلُكَ الأولَى وَفِيهَا المُخَيَّمُ
وَلكِنَّنَا سَبْيُ العَدُوِّ فَهَلْ تُرَى   نَعُودُ إِلَى أَوْطَانِنَا وَنُسَلِّمُ؟

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «إن الدنيا قد ترحّلت مدبرةً، وإن الآخرة قد ترحّلت مقبلةً، ولكلٍّ منهما بَنُونَ، فكونوا من أبناء الآخرة، ولا تكونوا من أبناء الدنيا؛ فإن اليوم عمل ولا حساب، وغدًا حسابٌ ولا عمل»(٢).

ومن علامات صحة القلب: أنه لا يزال يَضرِب على صاحبه، حتى يُنيب إلى الله ويُخْبِت إليه، ويتعلق به تعلُّق المحب المضطر إلى محبوبه، الذي لا حياة له ولا فلاح ولا نعيم ولا سرور إلا برضاه وقربه والأُنس به. فبه يطمئن، وإليه يسكن، وإليه يأوي، وبه يفرح، وعليه يتوكل، وبه يثق، وإياه يرجو، وله يخاف. فَذِكْرُه: قُوتُه وغذاؤه، ومحبته والشوق إليه: حياته ونعيمه ولذته وسروره، والالتفات إلى غيره والتعلق بسواه: داؤه، والرجوع إليه: دواؤه. فإذا حصل له ربُّه سكن إليه واطمأن به، وزال ذلك الاضطراب والقلق، وانسدَّتْ تلك الفاقة، فإن في القلب فاقة لا يسدُّها شيء سوى الله تعالى أبدًا، وفيه شعثٌ لا يَلُمُّه غير الإقبال عليه، وفيه مرض لا يشفيه غير الإخلاص له وعبادته وحده، فهو دائمًا يضرب علىٰ صاحبه حتىٰ يسكن ويطمئن إلىٰ إلهه ومعبوده، فحينئذٍ يباشر روح الحياة، ويذوق طعمها،

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٣٣)، وابن ماجه (٤١١٤)، وقواه الألباني في «الصحيحة» (٣/ ١٤٨).
(٢) أخرجه أحمد في «الزهد» (ص ١٣٠).

وتصير له حياة أخرىٰ غير حياة الغافلين المعرضين عن هذا الأمر الذي له خُلِقَ الخَلْقُ، ولأجله خُلِقت الجنة والنار، وله أُرْسِلت الرسل وأُنزلت الكتب.

قال بعض العارفين: «مساكين أهل الدنيا، خرجوا من الدنيا وما ذاقوا أطيب ما فيها، قيل: وما أطيب ما فيها؟ قال: محبة الله، والأنس به، والشوق إلىٰ لقائه، والتنعُّم بذكره وطاعته»(١).

وقال آخر: «إنه ليمر بي أوقات أقول فيها: إن كان أهل الجنة في مثل هذا إنهم لفي عيش طيِّب»(٢).

وقال آخر: «والله ما طابت الدنيا إلا بمحبته وطاعته، ولا الجنة إلا برؤيته ومشاهدته»(٣).

ولهذا كان الفَوْتُ عند العارفين بالله أشدَّ عليهم من الموت؛ لأن الفوت انقطاع عن الحق، والموت انقطاع عن الخلق، فكم بين الانقطاعين؟!

ومن علامات صحة القلب: أن لا يفتر عن ذكر ربه، ولا يسأم من خدمته، ولا يأنس بغيره؛ إلا بمن يَدُلُّهُ عليه، ويُذكِّره به، ويذاكره بهذا الأمر. ومن علامات صحته: أنه إذا فاته وِرْده وجد لفواته ألمًا أعظم من تألُّم الحريص بفوات ماله وفقده.

ومن علامات صحته: أنه يشتاق إلىٰ الخدمة، كما يشتاق الجائع إلىٰ الطعام والشراب.

ومن علامات صحته: أنه إذا دخل في الصلاة ذهب عنه همُّه وغمُّه بالدنيا، واشتد عليه خروجه منها، ووجد فيها راحته ونعيمه، وقُرَّةَ عينه وسرورَ قلبه.

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٦٧) بنحوه.

(٢) «البداية والنهاية» لابن كثير (١٠/ ٢٥٧) بنحوه.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٧٢) بنحوه.

ومن علامات صحته: أن يكون همُّه واحدًا، وأن يكون في الله.

ومن علامات صحته: أن يكون أشحَّ بوقته أن يذهب ضائعًا من أشد الناس شُحًّا بماله. ومنها: أن يكون اهتمامه بتصحيح العمل أعظم منه بالعمل، فيحرص على الإخلاص فيه والنصيحة والمتابعة والإحسان، ويشهد مع ذلك مِنّة الله عليه فيه، وتقصيره في حق الله. فهذه ستةُ مشاهد، لا يشهدها إلا القلب الحيُّ السليم. وبالجملة فالقلب الصحيح: هو الذي همُّه كله في الله، وحبُّه كله له، وقصده له، وبدنه له، وأعماله له، ونومه له، ويقظته له، وحديثه والحديث عنه أشهى إليه من كل حديث، وأفكاره تحوم على مراضيه ومحابِّه، والخلوة به آثرُ عنده من الخلطة؛ إلا حيث تكون الخلطة أحبَّ إليه وأرضى له، قُرّةُ عينه به، وطمأنينته وسكونه إليه، فهو كلما وجد من نفسه التفاتًا إلى غيره تلا عليها: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨]، فهو يُردِّد عليها الخطاب بذلك ليسمعه من ربه يوم لقائه؛ فينصبغ القلب بين يدي إلهه ومعبوده الحق بصبغة العبودية، فتصير العبودية صفة وذوقًا لا تكلفًا، فيأتي بها تودُّدًا وتحببًا وتقربًا، كما يأتي المحب المتيَّم في محبة محبوبه بخدمته وقضاء أشغاله.

فكلما عَرَضَ له أمر من ربه أو نهْيٌ أحسَّ من قلبه ناطقًا ينطق لبّيْكَ وسَعْديْك، إني سامع مطيع ممتثل، ولك عليّ المِنّة في ذلك، والحمد فيه عائد إليك. وإذا أصابه قَدَر وجد من قلبه ناطقًا يقول: أنا عبدك ومسكينك وفقيرك، وأنا عبدك الفقير العاجز الضعيف المسكين، وأنت ربي العزيز الرحيم، لا صبر لي إن لم تُصبِّرني، ولا قوة لي إن لم تَحمِلْني وتُقَوِّني، لا ملجأ لي منك إلا إليك، ولا مستعان لي إلا بك، ولا انصرافَ لي عن بابك، ولا مذهب لي عنك. فينطرح بمجموعه بين يديه، ويعتمد بكلِّيَّته عليه، فإن أصابه بما يكره قال: رحمةٌ أُهدِيَتْ إليّ، ودواء نافع من

طبيب مشفق، وإن صُرِفَ عنه ما يحب قال: شرٌّ صُرف عني:

وَكَمْ رُمْتُ أَمْرًا خِرْتَ لِي في انْصِرافِهِ ... وَمَا زِلْتَ بي مِنِّي أَبَرَّ وَأَرْحَمَا

فكل ما مسّه به من السراء والضراء اهتدىٰ بها طريقًا إليه، وانفتح له منه باب يدخل منه عليه، كما قيل:

ما مَسّني قدَرٌ بِكُرْهٍ أوْ رِضًا ... إلّا اهْتَدَيْتُ بِهِ إليكَ طَرِيقَا

أَمْضِ القَضَاءَ على الرِّضَا مِنِّي بِهِ ... إنِّي وجَدْتُكَ فِي البَلاءِ رَفِيقَا

فلله هاتيك القلوبُ وما انطوت عليه من الضمائر، وماذا أُودِعَتْهُ من الكنوز والذخائر! ولله طِيبُ أسرارها، ولاسيما يوم تُبْلَى السرائر!

سَيَبْدُو لَهَا طِيبٌ وَنُورٌ وَبَهْجَةٌ ... وَحُسْنُ ثَنَاءٍ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ

تالله لقد رُفع لها عَلَمٌ عظيم فشمَّرتْ إليه، واستبان لها صراط مستقيم فاستقامت عليه، ودعاها ما دون مطلوبها الأعلىٰ؛ فلم تستجب له، واختارته علىٰ ما سواه وآثرت ما لديه.



الباب الحادي عشر
في علاج مرض القلب من استيلاء النفس عليه

ص: ١٢٤

هذا الباب كالأساس والأصل لما بعده من الأبواب؛ فإن سائر أمراض القلب إنما تنشأ من جانب النفس، فالمواد الفاسدة كلها إليها تنصبُّ، ثم تنبعث منها إلىٰ الأعضاء، وأولُ ما تنال القلب، وقد كان رسول الله ﷺ يقول في خطبة الحاجة: «**الحمد لله، نستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا**»[١].

وفي «المسند»، والترمذي من حديث حُصين بن عبيد رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال له: «**يا حُصين! كم تعبد اليوم إلهًا؟**» قال: سبعةً، ستةً في الأرض وواحدًا في السماء، قال: «**فمن الذي تُعِدُّ لرَغْبتك ورهبتك؟**»، قال: الذي في السماء، قال: «**أَسْلِمْ حتىٰ أعلِّمك كلمتين ينفعك الله بهما**»، فأسلم، فقال له: «**قل: اللهم ألهمني رشدي، وقِني شرّ نفسي**»[٢].

وقد اتفق السالكون إلى الله -على اختلاف طرقهم وتباين سلوكهم- على أن النفس قاطعة بين القلب وبين الوصول إلى الرب، وأنه لا يُدخَلُ عليه سبحانه ولا يُوصل إليه إلا بعد تركها، وإماتتها بمخالفتها، والظفر بها.

فإن الناس علىٰ قسمين: قسم ظفرت به نفسه؛ فملكتْه وأهلكتْه، وصار طوعًا لها تحت أوامرها.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢١١٨)، والترمذي (١١٠٥)، والنسائي (١٤٠٤، ٣٢٧٧)، وابن ماجه (١٨٩٢)، وحسنه الترمذي.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٨٣)، وصححه ابن القيم في «الوابل الصيب» (ص ٤١١).

وقسم ظفروا بنفوسهم؛ فقهروها، فصارت طوعًا لهم، مُنقادةً لأوامرهم.

كما قال بعض العارفين: انتهىٰ سفر الطالبين إلىٰ الظفر بأنفسهم، فمن ظَفِر بنفسه أفلح وأنجح، ومن ظفرت به نفسه خسر وهلك، قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٣٧ - ٤١].

فالنفس تدعو إلىٰ الطغيان وإيثار الحياة الدنيا، والرب تعالىٰ يدعو العبد إلىٰ خوفه ونهي النفس عن الهوىٰ، والقلب بين الداعيين، يميل إلىٰ هذا الداعي مرة والىٰ هذا مرة، وهذا موضع المحنة و الابتلاء.

وقد وصف سبحانه النفسَ في القرآن بثلاث صفات: المطمئنة، والأمّارة بالسوء، واللوامة.

فاختلف الناس: هل النفس واحدة، وهذه أوصاف لها؟ أم للعبد ثلاثة أنفس: نفس مطمئنة، ونفس لوامة، ونفس أمارة؟

والأول: قول الفقهاء والمتكلمين، وجمهور أهل التفسير، وقول مُحقِّقي الصوفية.

والثاني: قول كثير من أهل التصوف.

والتحقيق: أنه لا نزاع بين الفريقين؛ فإنها واحدة باعتبار ذاتها، وثلاثة باعتبار صفاتها، فإذا اعتُبرت بنفسها فهي واحدة، وإن اعتُبرت مع كل صفة دون الأخرىٰ فهي متعددة.

فالنفس إذا سَكَنَتْ إلىٰ الله، واطمأنت بذكره، وأنابت إليه، واشتاقت إلىٰ لقائه، وأنست بقربه، فهي مطمئنة، وهي التي يقال لها عند الموافاة: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨].

وحقيقة الطمأنينة: السكون والاستقرار، فهي التي قد سكنت إلىٰ ربها وطاعته وأمره وذِكْره، ولم تسكن إلىٰ سواه، فقد اطمأنت إلىٰ محبته وعبوديته وذِكْره، واطمأنت إلىٰ أمره ونهيه وخبره، واطمأنت إلىٰ لقائه ووعده، واطمأنت إلىٰ التصديق بحقائق أسمائه وصفاته، واطمأنت إلىٰ الرضا به ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد رسولًا، واطمأنت إلىٰ قضائه وقدره، واطمأنت إلىٰ كفايته وحَسْبِهِ وضمانه، فاطمأنت بأنه وحده ربها، وإلهها، ومعبودها، ومليكها، ومالك أمرها كلِّه، وأن مرجعها إليه، وأنها لا غنىٰ لها عنه طرفة عينٍ.

وإذا كانت بضدِّ ذلك فهي أمَّارة بالسوء، تأمر صاحبها بما تهواه من شهوات الغيّ واتباع الباطل، فهي مأوىٰ كل سوء، إن أطاعها قادته إلىٰ كل قبيح وكل مكروه، **وقد أخبر سبحانه أنها أمّارة بالسوء، ولم يقل: آمرة؛ لكثرة ذلك منها، وأنه عادتها ودأبها إلا إذا ﷺ، وجعلها زاكيةً تأمر صاحبها بالخير، فذلك من رحمة الله، لا منها، فإنها بذاتها أمارة بالسوء؛ لأنها خلقت في الأصل جاهلة ظالمة إلا من رَحِمَهُ اللهُ، والعلمُ والعدلُ طارئٌ عليها بإلهام ربِّها وفاطرها لها ذلك، فإذا لم يُلهِمْها رشدَها بقيتْ على ظلمها وجهلها، فلم تكن أمَّارة إلا بموجب الجهل والظلم، فلولا فضل الله ورحمته على المؤمنين ما زَكَتْ منهم نفس واحدة.**

فإذا أراد سبحانه بها خيرًا جعل فيها ما تزكو به وتصلح من الإرادات والتصورات، وإذا لم يُرِدْ بها ذلك تركها علىٰ حالها التي خُلقت عليها من الجهل والظلم.

وسبب الظلم: إما جهل، وإما حاجة، وهي في الأصل جاهلة، والحاجة لازمة لها، فلذلك كان أمرها بالسوء أمرًا لازمًا لها إن لم تدركها رحمة الله وفضله.

وبهذا يُعلم أن ضرورة العبد إلىٰ ربه فوق كل ضرورة، ولا تُشبِهها ضرورة تُقاس بها؛ فإنه إن أمسك عنه رحمته وتوفيقه وهدايته طرفة عينٍ خسِر وهلك.

فصل

ص: ١٢٩
معنى النفس اللوامة

وأما اللوّامة فاختُلِف في اشتقاق هذه اللفظة: هل هو من التلوُّم؛ وهو التلوُّن والتردد؟ أو من اللوم؟ وعبارات السلف تدور علىٰ هذين المعنيين.

والنفس قد تكون تارة أمّارةً، وتارة لوامةً، وتارة مطمئنةً، بل في اليوم الواحد والساعة الواحدة يحصل فيها هذا وهذا وهذا، والحكم للغالب عليها من أحوالها، فكونها مطمئنةً وصفُ مدحٍ لها، وكونها أمّارةً بالسوء وصفُ ذمٍّ لها، وكونها لوامةً ينقسم إلى المدح والذم، بحسب ما تلوم عليه.

والمقصود ذكر علاج مرض القلب باستيلاء النفس الأمارة عليه، وله علاجان: محاسبتها، ومخالفتها.

وهلاك القلب من إهمال محاسبتها، ومن موافقتها واتباع هواها، وفي الحديث الذي رواه أحمد وغيره من حديث شدّاد بن أوس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الكَيّس من دان نفسَه، وعمِلَ لما بعد الموت، والعاجز من أتبعَ نفسَه هواها، وتمنّىٰ علىٰ الله**»[(١)]، دان نفسه أي: حاسبها.

وذكر الإمام أحمد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أنه قال: «حاسبوا أنفسكم قبل أن تُحاسَبوا، وزِنوا أنفسكم قبل أن توزنوا؛ فإنه أهون عليكم في الحساب غدًا أن تُحاسِبوا أنفسَكم اليومَ، وَتَزَيّنوا للعرض الأكبر؛ يومئذٍ تُعرَضون لا تخفىٰ منكم خافية»[(٢)].

وذكر أيضًا عن الحسن، قال: «لا يُلفَىٰ المؤمنُ إلا يُحاسِبُ نفسه: ما أردتُ

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٥٩)، وابن ماجه (٤٢٦٠)، وضعفه الألباني في «الضعيفة» (٥٣١٩).

(٢) «الزهد» لأحمد (ص ١٢٠).

بكلمتي؟ وماذا أردتُ بأكلتي؟ وماذا أردت بشَرْبتي؟ والفاجر يمضي قُدُمًا، لا يُحاسِب نفسَه»(١).

وقال قتادة في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨]: «أضاع نفسَه وغُبِن، مع ذلك تراه حافظًا لمالِه مضيِّعًا لدينه»(٢).

وقال الحسن: «إن العبد لا يزال بخير ما كان له واعظٌ من نفسه، وكانت المحاسبة من همَّته»(٣).

وقال ميمون بن مِهران: «لا يكون العبد تقيًّا حتىٰ يكون لنفسه أشدَّ محاسبةً من الشريك لشريكه»(٤)، ولهذا قيل: النفس كالشريك الخوّان، إن لم تحاسبه ذهب بمالك.

وقد مُثِّلَتِ النفسُ مع صاحبها بالشريك في المال، فكما أنه لا يتم مقصود الشركة من الربح إلا بالمشارطة على ما يفعل الشريك أولًا، ثم بمطالعة ما يعمل، والإشراف عليه ومراقبته ثانيًا، ثم بمحاسبته ثالثًا، ثم يمنعه من الخيانة إن اطلع عليه رابعًا، فكذلك النفس؛ يُشارطها أولًا علىٰ حفظ الجوارح التي حِفْظُها هو رأس المال؛ والربح بعد ذلك، فمن ليس له رأس مال؛ فكيف يطمع في الربح؟ فإذا شارطها علىٰ حفظ هذه الجوارح انتقل منها إلىٰ مطالعتها والإشراف عليها ومراقبتها، فلا يُهملها، فإنه إن أهملها لحظة وقعتْ في الخيانة ولا بدَّ، فإن تمادىٰ علىٰ الإهمال تمادت في الخيانة، حتىٰ يذْهَبَ رأس المال كلُّه، فمتىٰ أحسّ

(١) «الزهد» لأحمد (ص ٢٨١).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «محاسبة النفس» (٥) بنحوه.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «محاسبة النفس» (٦).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في «محاسبة النفس» (٧).

بالنقصان انتقل إلىٰ المحاسبة؛ فحينئذٍ يتبيَّنُ له حقيقة الربح والخسران، فإذا أحس بالخسران وتيقَّنه استدرك منها ما يستدركه الشريك من شريكه، من الرجوع عليه بما مضىٰ، والقيام بالحفظ والمراقبة في المستقبل، ولا مطمع له في فسخ عقد الشركة مع هذا الخائن والاستبدال بغيره؛ فإنه لا بدَّ له منه، فليجتهد في مراقبته ومحاسبته، وليحذر من إهماله.

فحقٌّ على الحازم المؤمن بالله واليوم الآخر: أن لا يغفُلَ عن محاسبة نفسه، والتضييق عليها في حركاتها، وسكناتها، وخطراتها، وخطواتها، فكل نَفَسٍ من أنفاس العمر جوهرة نفيسة لا خَطَرَ لها، يمكن أن يُشترى به كنز من الكنوز لا يتناهى نعيمه أبدَ الآباد، فإضاعة هذه الأنفاس، أو اشتراء صاحبها بها ما يَجلِب هلاكَه: خسران عظيم، لا يَسمح بمثله إلا أجهلُ الناس وأحمقهم وأقلهم عقلًا، وإنما يظهر له حقيقة هذا الخسران يوم التغابن: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠].

فصل

ص: ١٣٨
محاسبة النفس نوعان

ومحاسبة النفس نوعان: نوع قبل العمل، ونوع بعده.

فأما **النوع الأول:** فهو أن يقف عند أول همته وإرادته، ولا يبادر بالعمل حتىٰ يتبين له رجحانه علىٰ تركه.

قال الحسن: «رحم الله عبدًا وقف عند همِّه، فإن كان لله مضىٰ، وإن كان لغيره تأخر»[(١)].

(١) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٥/ ٤٥٨).

ص: ١٣٩
محاسبة النفس بعد العمل

فصل

النوع الثاني: محاسبة النفس بعد العمل، وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: محاسبتها علىٰ طاعة قصّرت فيها من حق الله؛ فلم تُوقِعها علىٰ الوجه الذي ينبغي.

وحق الله في الطاعة بمراعاة ستة أمور قد تقدمت، وهي: الإخلاص في العمل، والنصيحة لله فيه، ومتابعة الرسول فيه، وشهود مشهد الإحسان فيه، وشهود مِنّة الله عليه فيه، وشهود تقصيره فيه بعد ذلك كله. فيحاسب نفسَه: هل وَفّىٰ هذه المقامات حقَّها؟ وهل أتىٰ بها في هذه الطاعة؟

الثاني: أن يحاسب نفسه علىٰ عمل كان تركُه خيرًا له من فعله.

الثالث: أن يحاسب نفسه علىٰ أمر مباح أو معتاد: لِمَ فعله؟ وهل أراد به الله والدار الآخرة؟ فيكون رابحًا فيه، أو أراد به الدنيا وعاجلها؟ فيخسر ذلك الربح ويفوته الظَّفَرُ به.

ص: ١٤٠
من أضر الأشياء على النفس ترك محاسبتها

فصل

وأضرّ ما عليه: الإهمالُ، وتركُ المحاسبة، والاسترسالُ، وتسهيلُ الأمور، وتمشيتُها؛ فإن هذا يؤول به إلى الهلاك، وهذه حال أهل الغرور: يُغمِض عينيه عن العواقب، ويُمشِّي الحال، ويتكل على العفو؛ فيهمل محاسبة نفسه والنظر في العاقبة، وإذا فعل ذلك سهل عليه مواقعة الذنوب، وأنِس بها، وعَسُر عليه فطامها، ولو حضره رشده لعلم أن الحِمْية أسهل من الفطام وتركِ المألوف والمعتاد.

وجِمَاع ذلك: أن يحاسب نفسه أولًا علىٰ الفرائض، فإن تذكَّر فيها نقصًا تداركه، إما بقضاء أو إصلاح، ثم يحاسبها علىٰ المناهي؛ فإن عرف أنه ارتكب

منها شيئًا تداركه بالتوبة والاستغفار والحسنات الماحية، ثم يحاسب نفسه علىٰ الغفلة، فإن كان قد غفل عما خُلِق له تداركه بالذِّكْر والإقبال علىٰ الله، ثم يحاسبها بما تكلم به، أو مشت إليه رجلاه، أو بطشته يداه، أو سمعته أذناه: ماذا أردتِ بهذا؟ ولمن فعلتيه؟ وعلىٰ أي وجه فعلتيه؟ ويعلم أنه لابد أن يُنشر لكل حركة وكلمة منه ديوانان: ديوان لمن فعلته؟ وديوان: كيف فعلته؟

فالأول: سؤال عن الإخلاص، **والثاني**: سؤال عن المتابعة، قال تعالىٰ: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣]، وقال تعالىٰ: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦﴾ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ ۖ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ﴾ [الأعراف: ٦، ٧]، وقال تعالىٰ: ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٨].

فإذا سُئل الصادقون وحوسبوا علىٰ صدقهم فما الظن بالكاذبين؟

وقال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨].

والنعيم المسؤول عنه نوعان: نوع أُخذ من حِلِّه وصُرف في حقه، فيُسأل عن شُكره. ونوع أُخذ بغير حِلِّه، وصُرف في غير حقه، فيُسأل عن مُسْتخرجه ومصرفه.

وقد دلَّ علىٰ وجوب محاسبة النفس قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨].

والمقصود أن صلاح القلب بمحاسبة النفس، وفساده بإهمالها والاسترسال معها.

فصل

ص: ١٤٣

في محاسبة النفس عدة مصالح

وفي محاسبة النفس عدة مصالح: منها: الاطلاع علىٰ عيوبها، ومن لم يطلع علىٰ عيب نفسه لم يمكنه إزالته، فإذا اطلع علىٰ عيبها مَقَتها في ذات الله.

وقد روىٰ الإمام أحمد عن أبي الدرداء رضي الله عنه، قال: «لا يفقه الرجل كلَّ الفقه حتىٰ يَمقُت الناسَ في جنب الله، ثم يرجع إلىٰ نفسه؛ فيكون لها أشدَّ مقتًا»(١).

وقال مُطرِّف بن عبد الله: «لولا ما أعلم من نفسي لقَليتُ الناس»(٢).

وقال مُطرِّفٌ في دعائه بعرفة: «اللهم لا تَرُدَّ الناس لأجلي»(٣).

وقال بكرُ بن عبد الله المُزني: «لما نظرت إلىٰ أهل عرفات ظننت أنهم قد غُفِر لهم، لولا أني كنت فيهم»(٤).

وقال أيوب السختياني: «إذا ذُكر الصالحون كنتُ عنهم بمعْزِل»(٥).

وقال يونس بن عبيد: «إني لأجد مئة خصلة من خصال الخير؛ ما أعلم أن في نفسي منها واحدةً»(٦).

وقال محمد بن واسع: «لو كان للذنوب ريح ما قَدَرَ أحد أن يجلس إليّ»(٧).

وقال أبو حفص: «من لم يَتَّهِمْ نفسه علىٰ دوام الأوقات، ولم يخالفها في جميع

---

(١) «الزهد» لأحمد (ص ١٣٤).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «محاسبة النفس» (٢٤).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «محاسبة النفس» (٢٥).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في «محاسبة النفس» (٢٦).

(٥) أخرجه ابن أبي الدنيا في «محاسبة النفس» (٢٨).

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا في «محاسبة النفس» (٣٤).

(٧) أخرجه ابن أبي الدنيا في «محاسبة النفس» (٣٧).

الأحوال، ولم يجرَّها إلىٰ مكروهها في سائر أوقاته، كان مغرورًا، ومن نظر إليها باستحسان شيء منها فقد أهلكها»[١].

وقال الإمام أحمد: عن مسروق، قال: دخل عبد الرحمن علىٰ أم سلمة ﵂، فقالت: سمعت النبي ﷺ يقول: «**إِنَّ مِنْ أَصْحَابي لمَنْ لا يَرَانِي بَعْدَ أَنْ أَمُوتَ أَبَدًا**»، فخرج عبد الرّحمن من عندها مذعورًا، حتّىٰ دخل علىٰ عمر ﵁، فقال له: اسمع ما تقول أمّك! فقام عمر ﵁ حتّىٰ أتاها؛ فدخل عليها فسألها، ثمّ قال: أنشدك بالله، أمنهم أنا؟ قالت: لا، ولن أبرّئ بعدك أحدًا[٢].

فسمعت شيخنا يقول: إنما أرادت أني لا أفتح عليَّ هذا الباب، ولم تُرِدْ أنك وحدك البريء من ذلك دون سائر الصحابة.

ومَقْتُ النفس في ذات الله من صفات الصدِّيقين، ويدنو العبد به من الله سبحانه في لحظة واحدة أضعافَ أضعافِ ما يدنو بالعمل.

ومن فوائد محاسبة النفس: أنه يعرف بذلك حق الله عليه. ومن لم يعرف حق الله عليه فإن عبادته لا تكاد تُجدي عليه، وهي قليلة المنفعة جدًّا.

فمِن أنفع ما للقلب: النظر في حق الله علىٰ العبد؛ فإن ذلك يُورِثه مقتَ نفسِه، والإزراء عليها، ويُخلِّصه من العُجب ورؤية العمل، ويفتح له باب الخضوع والذل والانكسار بين يدي ربه، واليأس من نفسه، وأن النجاة لا تحصل له إلا بعفو الله ومغفرته ورحمته؛ فإن من حقه أن يُطاع ولا يُعصىٰ، وأن يُذكر فلا يُنسىٰ، وأن يُشكر فلا يُكفر.

فمَن نظر في هذا الحق الذي لربه عليه عَلِم عِلْمَ اليقين أنه غير مؤدٍّ له كما

---

(١) انظر: «الرسالة القشيرية» (ص ١٨٩).

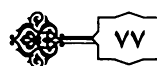
(٢) مسند أحمد (٦/ ٣١٢)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٩٨٢).

ينبغي، وأنه لا يسعه إلا العفو والمغفرة، وأنه إن أُحيل على عمله هلك. فهذا محل نظر أهل المعرفة بالله وبنفوسهم، وهذا الذي أيأسَهم من أنفسهم، وعلَّق رجاءهم كله بعفو الله ورحمته.

وإذا تأمَّلت حال أكثر الناس وجدتهم بضد ذلك، ينظرون في حقهم علىٰ الله، ولا ينظرون في حق الله عليهم، ومن هاهنا انقطعوا عن الله، وحُجبت قلوبهم عن معرفته ومحبته، والشوق إلىٰ لقائه، والتنعم بذكره، وهذا غاية جهل الإنسان بربه وبنفسه.

فمحاسبة النفس هو نظر العبد في حق الله عليه أولًا، ثم نظره هل قام به كما ينبغي ثانيًا؟ وأفضل الفكر الفكرُ في ذلك؛ فإنه يسيِّر القلب إلى الله، ويطرحه بين يديه ذليلًا خاضعًا، منكسرًا كَسْرًا فيه جَبْرُهُ، ومفتقرًا فقرًا فيه غناه، وذليلًا ذلًّا فيه عِزُّه، ولو عمل من الأعمال ما عساه أن يعمل، فإذا فاته هذا فالذي فاته من البر أفضل من الذي أتى به.





ص: ١٥٥

الباب الثاني عشر
في علاج مرض القلب بالشيطان

هذا الباب من أهم أبواب الكتاب وأعظمها نفعًا، والمتأخرون من أرباب السلوك لم يعتنوا به اعتناءهم بذكر النفس وعيوبها وآفاتها؛ فإنهم توسعوا في ذلك، وقصَّروا في هذا الباب.

ومن تأمل القرآن والسنة وجد اعتناءهما بذكر الشيطان وكيده ومحاربته أكثر من ذكر النفس؛ فإن النفس المذمومة ذُكرت في قوله: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، **واللوامة في قوله:** ﴿وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢]، **وذُكرت النفس المذمومة في قوله:** ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠]، **وأما الشيطان فذُكر في عدة مواضع، وأُفردت له سورة تامة، فتحذير الرب تعالىٰ** لعباده منه جاء أكثر من تحذيره من النفس، وهذا هو الذي لا ينبغي غيره؛ فإن شر النفس وفسادها ينشأ من وسوسته، فهي مركَبُه، وموضع سِرّه، ومحل طاعته، وقد أمر الله سبحانه بالاستعاذة منه عند قراءة القرآن وغير ذلك، وهذا لشدة الحاجة إلىٰ التعوذ منه، ولم يأمر بالاستعاذة من النفس في موضع واحد، وإنما جاءت الاستعاذة من شرها في خطبة الحاجة في قوله: «**ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا**»[1]، كما تقدم ذلك في الباب الذي قبله.

وقد جمع النبي ﷺ بين الاستعاذة من الأمرين؛ في الحديث الذي رواه الترمذي وصححه، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال: يا رسول الله! علِّمني

---

(١) سبق تخريجه (ص: ٦٦).

شيئًا أقوله إذا أصبحت وإذا أمسيتُ؟ قال: «**قل: اللهم عالِمَ الغيب والشهادة! فاطر السماوات والأرض! ربَّ كل شيء ومليكَه! أشهد أن لا إله إلا أنت؛ أعوذ بك من شر نفسي، ومن شر الشيطان وشِرْكه، وأن أقترف علىٰ نفسي سوءًا، أو أجُرّه إلىٰ مسلم. قله إذا أصبحت، وإذا أمسيت، وإذا أخذت مضجعك**»[1].

فقد تضمن هذا الحديث الشريف الاستعاذة من الشر وأسبابه وغايته: فإن الشر كله إما أن يصدر من النفس أو من الشيطان، وغايته: إما أن تعود علىٰ العامل، أو علىٰ أخيه المسلم، فتضمن الحديث مصدري الشر اللذين يصدر عنهما، وغايتيه اللتين يصل إليهما.

ص: ١٥٦

معنى الاستعاذة بالله

فصل

قال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٩٨ - ١٠٠].

ومعنىٰ اسْتَعِذْ بِالله: امتنع به، واعتصم به، والجأ إليه.

فأمر سبحانه بالاستعاذة به من الشيطان عند قراءة القرآن. وفي ذلك وجوه:

منها: أن القرآن شفاء لما في الصدور، مُذهِبٌ لما يلقيه الشيطان فيها من الوساوس والشهوات والإرادات الفاسدة، فهو دواء لما أَثَّره فيها الشيطان، فأمر أن يطرُدَ مادة الداء، ويُخلِي منه القلب، ليصادف الدواء محلًّا خاليًا، فيتمكّن منه، ويؤثّر فيه.

(١) «سنن الترمذي» (٣٣٩٢).

ومنها: أن القرآن مادة الهدىٰ والعلم والخير في القلب، كما أن الماء مادة النبات، والشيطان نارٌ يحرق النبات أولًا فأولًا، فكلما أحسَّ بنبات الخير في القلب سعىٰ في إفساده وإحراقه، فأُمر أن يستعيذ بالله منه؛ لئلا يُفسِد عليه ما يحصل له بالقرآن.

والفرق بين هذا الوجه والوجه الذي قبله: أن الاستعاذة في **الوجه الأول** لأجل حصول فائدة القرآن، وفي **الوجه الثاني** لأجل بقائها وحفظها وثباتها.

ومنها: أن الملائكة تدنو من قارئ القرآن، وتستمع لقراءته، كما في حديث أُسيد بن حُضَير لما كان يقرأ، ورأىٰ مثلَ الظُّلة فيها مثل المصابيح، فقال عليه النبي ﷺ: «**تلك الملائكة**»[1]. والشيطان ضد الملَك وعدوُّه، فأُمر القارئ أن يطلب من الله مباعدة عدوه عنه حتىٰ تحضره خاصتُه وملائكته، فهذه وليمة لا تجتمع فيها الملائكة والشياطين.

ومنها: أن الله سبحانه أخبر أنه ما أرسل من رسول ولا نبي إلا إذا تمنىٰ ألقىٰ الشيطان في أُمنيته، والسلف كلهم علىٰ أن المعنىٰ: إذا تلا ألقىٰ الشيطان في تلاوته، كما قال الشاعر في عثمان رضي الله عنه:

تَمنَّى كِتَابَ اللهِ أَوَّلَ لَيْلِهِ ... وَآخِرَهُ لاقَى حِمَامَ المَقَادِرِ

فإذا كان هذا فعله مع الرسل، فكيف بغيرهم؟ ولهذا يُغلِّط القارئ تارة، ويخبط عليه القراءة، ويشوِّشها عليه، فيخبط عليه لسانه، أو يُشوِّش عليه فهمه وقلبه، فإذا حضر عند القراءة لم يَعدمْ منه القارئ هذا أو هذا، وربما جمعهما له، فكان من أهم الأمور: استعاذة بالله منه عند القراءة.

---

(١) أخرجه مسلم (٧٩٦).

ومنها: أن الشيطان أحرصُ ما يكون على الإنسان عندما يهُمُّ بالخير، أو يدخل فيه، فهو يشتد عليه حينئذٍ ليقطعه عنه، وفي «الصحيح» عنه ﷺ: «**إن شيطانًا تفلّتَ عليّ البارحة، فأراد أن يقطع عليّ صلاتي**» الحديث(١). وكلما كان الفعل أنفع للعبد وأحب إلى الله، كان اعتراض الشيطان له أكثر.

فهذه بعض فوائد الاستعاذة.

وقد قال أحمد في رواية حنبل: «لا يقرأ في صلاة ولا غير صلاة إلا استعاذ؛ لقوله ﷻ: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل: ٩٨]».

وفي «المسند» والترمذي من حديث أبي سعيد الخدري، قال: كان النبي ﷺ إذا قام إلى الصلاة استفتح، ثم يقول: «**أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من هَمْزِهِ ونَفْخِهِ ونَفْثِهِ**»(٢).

واختار الشافعي، وأبو حنيفة، والقاضي في «الجامع» أنه يقول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

وهو روايةٌ عن أحمد؛ لظاهر الآية.

وعن أحمد من رواية عبد الله: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»؛ لحديث أبي سعيد.

ويدلُّ عليه ما رواه أبو داود في قصة الإفك: أن النبي ﷺ جلس، وكشف عن وجهه وقال: «**أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم**»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦١، ١٢١٠)، ومسلم (٥٤١).

(٢) «مسند أحمد» (٣/ ٥٠)، «سنن الترمذي» (٢٤٢)، وضعفه النووي في «المجموع» (٣/ ٣٢٠).

(٣) «سنن أبي داود» (٧٨٥) وضعفه أبو داود.

وقال إسحاق: الذي أختاره ما ذُكر عن النبي ﷺ: «**اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم من هَمْزه ونفخه ونَفْثِه**».

وقد جاء في الحديث تفسير ذلك، قال: «**وهمزه: المُوتَة، ونفخه: الكِبْر، ونفثه: الشعر**»[١].

وقال تعالىٰ: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴿٩٧﴾ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٧ ـ ٩٨]، والهَمَزات: جمع هَمْزة كتَمَرات وتَمْرة، وأصل الهمز: الدفع.

قال أبو عبيد[٢] عن الكسائي: هَمَزتُه، ولَمَزْتُهُ، ولَهزتُه، ونَهزتُه: إذا دفعته.

والتحقيق: أنه دفعٌ بنَخْز، وغَمْزٌ يشبه الطعن، فهو دفع خاص، فهمزات الشياطين: دفعهم الوساوس والإغواء إلىٰ القلب.

قال ابن عباس ﵄ والحسن: ﴿هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾: نزغاتهم ووساوسهم[٣].

وفُسِّرت همزاتهم بنفخهم ونفثهم، هذا قول مجاهد[٤].

وفُسِّرت بخنقهم؛ وهو الموتة التي تشبه الجنون[٥].

وظاهر الحديث: أن الهمز نوع غير النفخ والنفث.

وقد يقال ـ وهو الأظهر ـ: إن همزات الشياطين إذا أُفردت دخل فيها جميع إصاباتهم لابن آدم، وإذا قُرنت بالنفخ والنفث كانت نوعًا خاصًّا، كنظائر ذلك.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٨٠).

(٢) في «غريب الحديث» (٣/ ٧٧، ٧٨).

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٧/ ٥٥).

(٤) انظر: «تفسير الثعلبي» (٧/ ٥٥).

(٥) انظر: «تفسير الطبري» (١٩/ ٦٨).

ثم قال: ﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ﴾.

قال ابن زيد: في أموري[١].

وقال الكلبي: عند تلاوة القرآن[٢].

وقال عكرمة: عند النزع والسِّياق[٣].

فأمَره أن يستعيذ من نَوْعَيْ شرِّهم: إصابتهم له بالهمز، وقربهم ودنوّهم منه. فتضمنت الاستعاذة أن لا يمسوه ولا يقربوه، وذكر ذلك سبحانه عقيب قوله: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ٱلسَّيِّئَةَ ۚ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٦]، فأمره أن يحترز من شر شياطين الإنس بدفع إساءتهم إليه بالتي هي أحسن، وأن يدفع شر شياطين الجن بالاستعاذة منهم.

ونظير هذا قولُه في الأعراف: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، فأمره بدفع شر الجاهلين بالإعراض عنهم، ثم أمره بدفع شر الشيطان بالاستعاذة منه؛ فقال: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

ونظير ذلك قولُه في سورة فُصِّلت: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت: ٣٤]، فهذا لدفع شر شيطان الإنس، ثم قال: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦].

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٦٩).

(٢) انظر: «النكت والعيون» للماوردي (٤/ ٦٦).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٠٤).

فصل

ص: ١٦٨

الاستعاذة عند الغضب

فالقرآن أرشد إلىٰ دفع هذين العدوّين بأسهل الطرق: بالاستعاذة، والإعراض عن الجاهلين، ودفع إساءتهم بالإحسان، وأخبر عن عِظم حظٍّ من لقّاه ذلك؛ فإنه ينال بذلك كفَّ شر عدوه وانقلابه صديقًا، ومحبة الناس له، وثناءهم عليه، وقهر هواه، وسلامة قلبه من الغِلّ والحقد، وطمأنينة الناس حتىٰ عدوه إليه، هذا غير ما يناله من كرامة الله، وحسن ثوابه ورضاه عنه، وهذا غاية الحظ عاجلًا وآجلًا. ولما كان ذلك لا يُنال إلا بالصبر قال: ﴿وَمَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ﴾ [فصلت: ٣٥]؛ فإن النَّزِق الطائش لا يصبر عن المقابلة.

ولما كان الغضب مَرْكَبَ الشيطان ـ فتتعاون النفس الغضبية والشيطان علىٰ النفس المطمئنة التي تأمر بدفع الإساءة بالإحسان ـ: أُمر أن يعاونها بالاستعاذة منه، فتَمُدُّ الاستعاذةُ للنفس المطمئنة، فتقوىٰ علىٰ مقاومة جيش النفس الغضبية، ويأتي مدد الصبر الذي يكون النصر معه، وجاء مدد الإيمان والتوكل، فأبطل سلطان الشيطان، فـ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٩٩، ١٠٠].

فتضمن ذلك أمرين:

أحدهما: نفي سلطانه وإبطاله علىٰ أهل التوحيد والإخلاص.

والثاني: إثبات سلطانه علىٰ أهل الشرك وعلىٰ من تولّاه.

ولما علم عدوُّ الله أن الله لا يُسلّطه علىٰ أهل التوحيد والإخلاص قال: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [ص: ٨٢، ٨٣].

فعلم عدو الله أن من اعتصم بالله، وأخلص له، وتوكل عليه لا يقدر علىٰ إغوائه وإضلاله، وإنما يكون له السلطان علىٰ من تولاه وأشرك مع الله، فهؤلاء رعيته، وهو وليُّهم وسلطانهم ومتبوعهم.

الباب الثالث عشر
في مكايد الشيطان التي يكيد بها ابن آدم

ص: ١٧٥

قال تعالىٰ إخبارًا عن عدوِّه إبليس، لمّا سأله عن امتناعه عن السجود لآدم، واحتجاجه بأنه خيرٌ منه، وإخراجه من الجنة، أنه سأله أن يُنْظِره، فأنظَره، ثم قال عدو الله: ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٦، ١٧].

قال جمهور المفسِّرين والنحاة: حذف «علىٰ» فانتصب الفعل؛ والتقدير: لأقعدنّ لهم علىٰ صراطك.

والظاهر: أن الفعل مضمر؛ فإن القاعد علىٰ الشيء ملازم له، فكأنه قال: لألزمنّه، ولأرصُدنّه، ولأُحْوِجنَّه، ونحو ذلك.

وقوله: ﴿ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧].

قال ابن عباس رضي الله عنهما في رواية عطية عنه: «مِنْ قِبَل الدنيا»[١].

وقال الحسن: «من قِبَلِ الآخرة؛ تكذيبًا بالبعث والجنة والنار»[٢].

وقال مجاهد: «من بين أيديهم: من حيث يبصرون»[٣].

﴿وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾: قال ابن عباس رضي الله عنهما: «أرغِّبهم في دنياهم»[٤].

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٣٣٩).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٢٤٦).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٣٤٠ - ٣٤١).

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٣٣٨).

وقال الحسن: «مِن قِبَل دنياهم، أزيِّنها لهم وأُشهّيها إليهم»[١].

وقال مجاهد أيضًا: «من حيث لا يبصرون»[٢].

﴿وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ﴾: قال ابن عباس ﵄: «أُشَبّه عليهم أمر دينهم»[٣].

وقال الحسن: «من قِبَل الحسنات أثبّطهم عنها»[٤].

وقال أبو صالح: «من بين أيديهم، ومن خلفهم، وعن أيمانهم، وعن شمائلهم: الباطل أُنَفِّقه عليهم وأُرغّبهم فيه»[٥].

وقال الحسن: ﴿وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾: السيئات يأمرهم بها، ويحثهم عليها، ويُزيِّنها في أعينهم[٦].

وصح عن ابن عباس ﵄ أنه قال: «ولم يقل: من فوقهم؛ لأنه عَلِم أن الله من فوقهم»[٧].

وقال قتادة: «أتاك الشيطان يا ابن آدم من كل وجه، غير أنه لم يأتك من فوقك؛ لم يستطع أن يحول بينك وبين رحمة الله»[٨].

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٢٤٩).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٣٤٠، ٣٤١).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٣٣٨).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٢٥٦).

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٢٥٩).

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٣٦٠).

(٧) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٣٤١ - ٣٤٢).

(٨) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٣٣٩).

وقال آخرون -منهم أبو إسحاق، والزمخشري، واللفظ لأبي إسحاق[١]-: «ذكر هذه الوجوه للمبالغة في التوكيد؛ أي: لآتينَّهم من جميع الجهات، والحقيقة - والله أعلم -: أتصرف لهم في الإضلال من جميع جهاتهم».

وهذا يوافق ما حكيناه عن قتادة: «أتاك من كل وجه، غير أنه لم يأتك من فوقك».

وهذا القول أعمُّ فائدةً، ولا يناقض ما قاله السلف؛ فإن ذلك علىٰ جهة التمثيل لا التعيين.

قلت: السُّبُل التي يسلكها الإنسان أربعة لا غير: فإنه تارة يأخذ علىٰ جهة يمينه، وتارة علىٰ شماله، وتارة أمامه، وتارة يرجع خلفه، فأيَّ سبيل سلكها من هذه وجد الشيطان عليها رصدًا له، فإن سلكها في طاعة وجده عليها يُثبّطه عنها ويقطعه، أو يُعوِّقه ويُبطِّئه، وإن سلكها لمعصية وجده عليها حاملاً له، وحاديًا، ومعينًا، وممنّيًا، ولو اتفق له الهبوط إلىٰ أسفل لأتاه من هناك.

ومما يشهد لصحة أقوال السلف قوله تعالىٰ: ﴿وَقَيَّضْنَا لَهُمْ قُرَنَاءَ فَزَيَّنُوا لَهُم مَّا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [فصلت: ٢٥].

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «ما بين أيديهم: من أمر الدنيا، وما خلفهم: من أمر الآخرة»[٢].

والمعنىٰ: زيَّنوا لهم الدنيا حتىٰ آثروها، ودعوْهم إلىٰ التكذيب بالآخرة والإعراض عنها.

وقال الكلبي: «زيَّنوا لهم ما بين أيديهم من أمر الآخرة: أنه لا جنة، ولا نار، ولا

---

(١) انظر: «معاني القرآن» لأبي إسحاق الزجاج (٢/ ٣٢٤).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢١/ ٤٥٩) من قول السدي.

بعث؛ وما خلفهم من أمر الدنيا: ما هم عليه من الضلالة»[١].

فقول عدو الله: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾ يتناول الدنيا والآخرة، وقوله: ﴿وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٧]، فإن كاتب الحسنات عن اليمين يَستحِثُّ صاحبه على فعل الخير، فيأتيه الشيطان من هذه الجهة يُثبّطه عنه، وكاتب السيئات عن الشمال ينهاه عنها، فيأتيه الشيطان من تلك الجهة يُحرّضه عليها؛ وهذا تفصيل ما أجمله في قوله: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢].

وقال تعالى: ﴿إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثٗا وَإِن يَدۡعُونَ إِلَّا شَيۡطَٰنٗا مَّرِيدٗا ﴿١١٧﴾ لَّعَنَهُ ٱللَّهُۘ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنۡ عِبَادِكَ نَصِيبٗا مَّفۡرُوضٗا ﴿١١٨﴾ وَلَأُضِلَّنَّهُمۡ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمۡ وَلَأٓمُرَنَّهُمۡ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ وَلَأٓمُرَنَّهُمۡ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلۡقَ ٱللَّهِۚ وَمَن يَتَّخِذِ ٱلشَّيۡطَٰنَ وَلِيّٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَقَدۡ خَسِرَ خُسۡرَانٗا مُّبِينٗا ﴿١١٩﴾ يَعِدُهُمۡ وَيُمَنِّيهِمۡۖ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: ١١٧-١٢٠].

قال الضحاك: «مفروضًا أي: معلومًا»[٢].

قلت: حقيقة الفَرْض هو التقدير، والمعنى: أن من اتّبع الشيطانَ وأطاعه فهو من نصيبه المفروض، وحظّه المقسوم، فكل من أطاع عدو الله فهو من مفروضه، فالناس قسمان: نصيب الشيطان ومفروضه، وأولياء الله وحزبه وخاصته.

قوله: ﴿وَلَأُضِلَّنَّهُمۡ﴾، يعني: عن الحق، ﴿وَلَأُمَنِّيَنَّهُمۡ﴾، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «يريد: تسويف التوبة وتأخيرها»[٣].

وقال الزجاج: «أَجمع لهم مع الإضلال أن أُوهِمَهم أنهم ينالون مع ذلك

---

(١) «تفسير الماوردي» (٥/ ١٧٨).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٢١٢).

(٣) «زاد المسير» (٢/ ٢٠٥).

حظّهم من الآخرة»[1].

وقيل: أمنّيهم طولَ البقاء في نعيم الدنيا، فأُطِيل لهم الأمل فيها؛ ليُؤْثِرُوها على الآخرة.

وقوله: ﴿وَلَأٓمُرَنَّهُمۡ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾، البَتْك: القطع؛ وهو في هذا الموضع: قطع آذان البَحِيرة؛ عند جميع المفسرين[2].

وقوله: ﴿وَلَأٓمُرَنَّهُمۡ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلۡقَ ٱللَّهِ﴾: قال ابن عباس رضي الله عنهما: «يريد: دين الله»[3].

ومعنىٰ ذلك هو أن الله تعالىٰ فَطَر عباده علىٰ الفِطْرة المستقيمة، وهي ملّة الإسلام، كما قال تعالىٰ: ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيۡهِ وَٱتَّقُوهُ﴾ [الروم: ٣٠،٣١].

ولهذا قال ﷺ: «**ما من مولود إلا يُولَد علىٰ الفِطرة، فأبواه يُهوّدانه، ويُنصّرانه، ويُمجّسانه، كما تُنتَجُ البهيمةُ بَهيمةً جَمْعَاءَ، هل تُحِسُّون فيها من جَدْعاء؟! حتىٰ تكونوا أنتم تَجْدعونها**»، ثم قرأ أبو هريرة: ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَا﴾ الآية [الروم: ٣٠]، متفق عليه[4].

فجمع النبيّ ﷺ بين الأمرين: تغيير الفطرة بالتهويد والتنصير، وتغيير الخِلقة بالجدْع، وهما الأمران اللذان أخبر إبليس أنه لا بد أن يُغيّرهما؛ فغيَّر فطرة الله بالكفر، وهو تغيير الخلقة التي خُلِقُوا عليها، وغير الصورة بالجَدع والبَتْك، فغير

---

(١) «معاني القرآن» (٢/ ١٠٩).

(٢) «البسيط» للواحدي (٧/ ١٠٢).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٢١٨).

(٤) البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨).

الفطرة إلىٰ الشرك، والخِلقة إلىٰ البتك والقطع، فهذا تغيير خلقة الروح، وهذا تغيير خلقة الصورة.

ثم قال: ﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ﴾، فوَعْدُه ما يصل إلىٰ قلب الإنسان، نحو: سيطول عمرُك، وتنال من الدنيا لذّتك، وستعلو علىٰ أقرانك، وتظفر بأعدائك، والدنيا دُوَلٌ، ستكون لك كما كانت لغيرك، ويُطوِّل أملَه، ويَعِدُه بالحُسْنىٰ علىٰ شِركه ومعاصيه، ويُمنّيه الأمانيَّ الكاذبة علىٰ اختلاف وجوهها.

والفرق بين وعده وتمنيته: أن الوعد في الخبر، والتمنية في الطلب والإرادة؛ فيعده الباطل الذي لا حقيقة له وهو الغرور ويُمنِّيه المحال الذي لا حاصل له.

ومن تأمَّل أحوال أكثر الناس وجدهم متعلّقين بوعده وتمنيته وهم لا يشعرون؛ يَعِدُ الباطل، ويمنِّي المحال، والنفس المهينة التي لا قَدْر لها تغتذي بوعده وتمنيته، كما قال القائل:

مُنًى إنْ تَكُنْ حَقًّا تَكُنْ أحْسَنَ المُنَى وَإلَّا فَقَدْ عِشْنَا بِهَا زَمَنًا رَغْدا[1]

فالنفس المبطلة الخسيسة تلتذ بالأمانيّ الباطلة والوعود الكاذبة، وتفرح بها كما يفرح بها النساء والصبيان ويتحركون لها، فالأقوال الباطلة مصدرها وعد الشيطان وتمنيته؛ فإنه يُمنِّي أصحابها الظَّفر بالحق وإدراكه، ويَعدُهم الوصول إليه من غير طريقه، فكل مُبطِلٍ فله نصيبٌ من قوله: ﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: ١٢٠].

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا﴾ [البقرة: ٢٦٨].

---

(١) البيت لرجل من بني الحارث في «حماسة أبي تمام» (٢/ ١٤٤).

قيل: ﴿يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ﴾، يخوّفكم به، يقول: إن أنفقتم أموالكم افتقرتم.

﴿وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ﴾، قالوا: هي البخل في هذا الموضع خاصة.

ويُذكر عن مقاتل[١] والكلبي[٢]: «كل فحشاء في القرآن فهي الزنىٰ إلا في هذا الموضع؛ فإنها البخل».

والصواب أن الفحشاء علىٰ بابها، وهي كل فاحشة، فهي صفة لموصوف محذوفٍ، فحذف موصوفها إرادةً للعموم؛ أي بالفَعْلة الفحشاء، والخُلّة الفحشاء، ومن جملتها البخل.

فذكر سبحانه وعد الشيطان وأمره، يأمر بالشر، ويُخوِّف من فعل الخير، وهذان الأمران هما جماع ما يطلبه الشيطان من الإنسان؛ فإنه إذا خوّفه من فعل الخير تركه، وإذا أمره بالفحشاء وزيّنها له ارتكبها.

وسمَّىٰ سبحانه تخويفه وَعْدًا؛ لانتظار الذي خوَّفه إياه كما ينتظر الموعود ما وُعد به.

ثم ذكر سبحانه وعده علىٰ طاعته، وامتثال أوامره واجتناب نواهيه، وهي المغفرة والفضل، فالمغفرة: وقاية الشر، والفضل: إعطاء الخير.

وفي الحديث المشهور: **«إن للملَك بقلب ابن آدم لَمّةً، وللشيطان لمّةً، فلمّةُ الملك: إيعاد بالخير، وتصديق بالوعد، ولمّةُ الشيطان: إيعاد بالشر، وتكذيبٌ بالوعد»**، ثم قرأ: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ﴾ الآية[٣].

---

(١) «تفسير الثعلبي» (٢/ ٣٩، ٢٧٠).

(٢) «تفسير البغوي» (١/ ٣٣٣).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٨٨)، وصححه ابن حبان (٩٩٧).



فالملك والشيطان يتعاقبان علىٰ القلب تعاقب الليل والنهار، فمن الناس من يكون ليله أطول من نهاره، وآخر بضده، ومنهم من يكون زمنه نهاراً كله، وآخر بضده.

فصل

ص: ١٩٠

من كيد الشيطان أمره بارتكاب المعاصي

ومن كيده للإنسان: أنه يُورِده المواردَ التي يُخيَّل إليه أن فيها منفعته، ثم يُصْدِرُهُ المصادر التي فيها عطبه، ويتخلّىٰ عنه ويُسلِمه ويقف يشمتُ به، ويضحك منه، فيأمره بالسرقة والزنىٰ والقتل، ويدل عليه ويفضحه، قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّى جَارٌ لَّكُمْ فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّىٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٤٨]، فإنه تراءىٰ للمشركين عند خروجهم إلىٰ بدرٍ في صورة سُراقة بن مالك، وقال: إني جارٌ لكم من بني كِنانة أن يقصدوا أهلكم وذراريكم بسوء، فلما رأىٰ عدوُّ الله جنودَ الله من الملائكة نزلت لنصر رسوله فرَّ عنهم وأسلمهم، كما قال حسان:

دَلّاهُـمُ بِغُـرُورٍ ثُـمَّ أَسْـلَمَهُمْ إِنَّ الخبيثَ لمنْ والاهُ غَـرّارُ(١)

وكذلك فعل بالراهب الذي قتل المرأة وولدها، أمره بالزنىٰ بها ثم بقتلها، ثم دلّ أهلها عليه، وكشف أمره لهم، ثم أمره بالسجود له، فلما فعل فر عنه وتركه، وفيه أنزل الله سبحانه: ﴿كَمَثَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَٰنِ ٱكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّنكَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الحشر: ١٦]، وهذا السياق لا يختص بالذي

---

(١) البيت في «ديوانه» (ص ٤٧٦).

ذُكرت عنه هذه القصة[1]، بل هو عامّ في كل من أطاع الشيطان في أمره له بالكفر، لينصره ويقضي حاجته؛ فإنه يتبرأ منه ويُسْلمه كما يتبرأ من أوليائه جملةً في النار، ويقول لهم: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، فأوردهم شرَّ الموارد، وتبرأ منهم كلَّ البراءة.

فصل

ص: ١٩٣

من كيد الشيطان تخويف المؤمنين

ومن كيد عدو الله: أنه يخوِّف المؤمنين من جنده وأوليائه، فلا يجاهدونهم، ولا يأمرونهم بالمعروف، ولا ينهونهم عن المنكر؛ وهذا من أعظم كيده بأهل الإيمان، وقد أخبرنا الله سبحانه عنه بهذا؛ فقال: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

المعنىٰ عند جميع المفسرين: يُخوِّفكم بأوليائه.

ولهذا قال: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾، فكلما قوي إيمان العبد زال من قلبه خوف أولياء الشيطان، وكلما ضعف إيمان قوي خوفه منهم.

ومن مكايده: أنه يسحر العقل دائمًا حتىٰ يكيده، ولا يَسْلَم من سحره إلا من شاء الله، فيزيّن له الفعل الذي يضره، حتىٰ يخيَّل إليه أنه من أنفع الأشياء له، ويُنفّره من الفعل الذي هو أنفع الأشياء له، حتىٰ يخيَّل له أنه يضره.

---

(١) أخرجه البيهقي في «الشعب» (٤/ ٣٧٢)، وضعفه العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/ ٧١٩).

ص: ١٩٥

من كيد الشيطان لآدم وحواء

فصل

وأول كيده ومكره: أنه كاد الأبوين بالأيمان الكاذبة أنه ناصح لهما، وأنه إنما يريد خلودهما في الجنة، قال تعالىٰ: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴿٢٠﴾ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ﴾ [الأعراف: ٢٠ ـ ٢٢]. فالوسوسة: حديث النّفس والصوت الخفي، قال تعالىٰ: ﴿وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [ق: ١٦].

وعلم عدوُّ الله أنهما إذا أكلا من الشجرة بدت لهما عوراتهما؛ فإنها معصية، والمعصية تَهتِكُ ستر ما بين الله وبين العبد، فلما عصيا انْهتَك ذلك الستر، فبدت لهما سوآتهما، فالمعصية تُبدي السوأة الباطنة والظاهرة.

ثم قال: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾؛ أي: **إلا كراهة أن تكونا ملكين، وكراهة أن تخلدا في الجنة، ومن هاهنا دخل عليهما؛ لما عرف أنهما يريدان الخلود فيها. وهذا باب كيده الأعظم الذي يدخل منه على ابن آدم؛ فإنه يجري منه مجرى الدم[١]، حتى يصادق نفسه ويخالطها، ويسألها عما تحبه وتُؤْثِرُه، فإذا عرفه استعان بها على العبد، ودخل عليه من هذا الباب.**

وكذلك علَّم إخوانه وأولياءه من الإنس إذا أرادوا أغراضهم الفاسدة من بعضهم بعضًا؛ أن يدخلوا عليهم من الباب الذي يحبونه ويهوَونه، فإنه باب لا يُخْذَلُ عن حاجته من دخل منه، ومن رام الدخول من غيره فالباب عليه مسدودٌ، وهو عن طريق مقصده مصدود.

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٢٠٣٨)، ومسلم (٢١٧٥).

فشامّ عدوُّ الله الأبوين، فأحسّ منهما إيناسًا وركونًا إلىٰ الخلد في تلك الدار في النعيم المقيم، فعلم أنه لا يدخل عليهما من غير هذا الباب، فقاسمهما بالله إنه لهما لمن الناصحين، وقال: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾.

ثم قال تعالىٰ: ﴿ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾، فتضمن هذا الخبر أنواعًا من التأكيد:

أحدهما: تأكيده بالقسم.

الثاني: تأكيده بـ (إنّ).

الثالث: تقديم المعمول علىٰ العامل إيذانًا بالاختصاص، أي: نصيحتي مختصة بكما، وفائدتها إليكما لا إليّ.

الرابع: إتيانه باسم الفاعل الدّال علىٰ الثبوت واللزوم، دون الفعل الدال علىٰ التجدد، أي: النصح صفتي وسجيَّتي، ليس أمرًا عارضًا لي.

الخامس: إتيانه بلام التأكيد في جواب القسم.

السادس: أنه صوّر نفسه لهما ناصحًا من جملة الناصحين، وكأنّه قال لهما: الناصحون لكما في ذلك كثير، وأنا واحد منهم، كما تقول لمن تأمره بشيء: كلُّ أحد معي علىٰ هذا، وأنا من جملة من يشير عليك به.

ثم قال تعالىٰ: ﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ﴾ [الأعراف: ٢٢].

قال أبو عبيدة[1]: خذلهما وخلاّهما، من تَدْلِيةِ الدلو، وهو إرسالها في البئر.

قلت: أصل التدلية في اللغة: الإرسال والتعليق، يقال: دلّىٰ الشيء في مهْوَاة؛ إذا أرسله بتعليق، وتدلىٰ الشيء بنفسه، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَأَرْسَلُواْ وَارِدَهُمْ فَأَدْلَىٰ دَلْوَهُۥ﴾

(١) «البسيط» للواحدي (٩/ ٦٦).

[يوسف: ١٩].

والمقصود ذكر كيد عدوّ الله ومكره بالأبوين.

قال مُطرِّف بن عبد الله[1]: «قال لهما: إني خُلِقتُ قبلكما، وأنا أعلم منكما، فاتَّبعاني أُرشدكما، وحلف لهما، وإنما يُخدَع المؤمن بالله».

قال قتادة[2]: «وكان بعض أهل العلم يقول: من خادَعَنا بالله خُدِعْنا»، فالمؤمن غِرٌّ كريم، والفاجر خِبٌّ لئيم.

فصل

ص: ٢٠٢

من كيد الشيطان الإغراء بالتقصير أو بالتعدي

ومن كيده العجيب: أنه يُشامُّ النفس، حتى يعلم أي القوتين تغلب عليها: قوة الإقدام والشجاعة، أم قوة الانكفاف والإحجام والمهانة؟ فإنْ رأى الغالبَ على النفس المهانةَ والإحجام؛ أخذ في تثبيطه وإضعاف همته وإرادته عن المأمور به، وثقّله عليه، وهوّن عليه تركه، حتى يتركه جملة، أو يُقصِّر فيه ويتهاون به. وإن رأى الغالبَ عليه قوةَ الإقدام وعلوّ الهمة؛ أخذ يُقلّل عنده المأمور به، ويُوهِمه أنه لا يكفيه، وأنه يحتاج معه إلى مبالغة وزيادة. فيقصِّر بالأول ويتجاوز بالثاني، كما قال بعض السلف: «ما أمر الله سبحانه بأمر إلا وللشّيطان فيه نزعتان: إما إلى تفريط وتقصير، وإما إلى مجاوزة وغلو، ولا يبالي بأيهما ظفر»[3].

وقد اقتطع أكثرُ الناس إلا أقلَّ القليل في هذين الواديين: وادي التقصير، ووادي

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٢٩٦).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٣٥١).

(٣) أخرجه الخطابي في «العزلة» (ص ٩٧).

المجاوزة والتعدي، والقليل منهم جدًّا الثابتُ علىٰ الصراط الذي كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه.

فقوم قصّر بهم عن الإتيان بواجبات الطهارة، وقوم تجاوز بهم إلىٰ مجاوزة الحدّ بالوسواس.

وقوم قصّر بهم عن إخراج الواجب من المال، وقوم تجاوز بهم حتىٰ أخرجوا جميع ما في أيديهم، وقعدوا كَلًّا علىٰ الناس، مستشرفين إلىٰ ما بأيديهم.

وكذلك قصّر بقوم في حق الأنبياء وورثتهم حتىٰ قتلوهم، وتجاوز بآخرين حتىٰ عبدوهم.

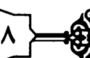
وقصّر بقوم في خُلطة الناس حتىٰ اعتزلوهم في الطاعات، كالجمعة والجماعات والجهاد وتعلُّم العلم، وتجاوز بقوم حتىٰ خالطوهم في الظلم والمعاصي والآثام.

وكذلك قصّر بقوم حتىٰ منعهم من الاشتغال بالعلم الذي ينفعهم، وتجاوز بآخرين حتىٰ جعلوا العلم وحده هو غايتهم، دون العمل به.

وكذلك قصّر بقوم حتىٰ منعهم قبولَ أقوالِ أهل العلم والالتفات إليها بالكلية، وتجاوز بآخرين حتىٰ جعلوا الحلال ما حلّلوه والحرام ما حرّموه، وقدموا أقوالهم علىٰ سنة رسول الله ﷺ الصحيحة الصريحة.

وقصّر بقوم حتىٰ عادَوا أهل بيت رسول الله ﷺ، وقاتلوهم، واستحلُّوا من حرمتهم، وتجاوز بقوم حتىٰ ادَّعَوا فيهم خصائص النبوة من العصمة وغيرها، وربما ادعوا فيهم الإلهية.

كذا قصّر باليهود في المسيح حتىٰ كذَّبوه، ورمَوه وأمَّه بما برأهما الله منه، وتجاوز بالنصارىٰ حتىٰ جعلوه ابن الله، وجعلوه إلهًا يُعبَد مع الله.



وقصّر بقوم حتىٰ أهملوا أعمال القلوب ولم يلتفتوا إليها، وعدُّوها فضلاً أو فضولاً، وتجاوز بآخرين حتىٰ قَصَرُوا نظرهم وعملهم عليها، ولم يلتفتوا إلىٰ كثير من أعمال الجوارح، وقالوا: العارف لا يُسْقِطُ وَارِدَهُ لوِرْدِهِ.

وهذا بابٌ واسعٌ جدًّا، لو تتبعناه لبلغ مبلغًا كثيرًا، وإنما أشرنا إليه أدنىٰ إشارة.

فصل

ص: ٢٠٦
من كيد الشيطان الكلام الباطل

ومن جملة مكايده: الكلام الباطل، والآراء المتهافتة، والخيالات المتناقضة، التي تَعدِل الحق بالباطل، والخطأ بالصواب.

ومن كيده بهم وتحيُّله علىٰ إخراجهم من العلم والدين: أن ألقىٰ علىٰ ألسنتهم أن كلام الله ورسوله ظواهر لفظية لا تفيد اليقين.

ومن كيده: ما ألقاه إلىٰ جُهَّال المتصوفة من الشَّطح والطامَّات، وأبرزه لهم في قالب الكشف من الخيالات، فأوقعهم في أنواع الأباطيل والتُّرَّهات، وفتح لهم أبواب الدعاوىٰ الهائلات، وأوحىٰ إليهم أن وراء العلم طريقًا إن سلكوه أفضىٰ بهم إلىٰ كشف العِيان، وأغناهم عن التقيُّد بالسنة والقرآن.

فصل

ص: ٢٠٨
من كيد الشيطان إيقاع العداوة

ومن أنواع مكايده ومكره: أنه يدعو العبد ـ بحسن خلقه وطلاقته وبِشْره ـ إلىٰ أنواع من الآثام والفجور، فيلقاه مَنْ لا يُخلِّصُه من شره إلا تجهُّمُه والتعبيس في وجهه والإعراض عنه، فيحسِّن له العدوُّ أن يلقاه ببِشْره، وطلاقة وجهه، وحسن

كلامه، فيتعلق به، فيروم التخلص منه فيعجِز، فلا يزال العدو يسعىٰ بينهما حتىٰ يصيب حاجته، فيدخل علىٰ العبد بكيده من باب حسن الخلق وطلاقة الوجه.

ومن هاهنا وصّىٰ أطباء القلوب بالإعراض عن أهل البدع، وأن لا يسلِّم عليهم، ولا يُرِيَهم طلاقةَ وجهه، ولا يلقاهم إلا بالعبوس والإعراض.

وكذلك أوصَوْا عند لقاء من يخاف الفتنة بلقائه من النساء والمردان، وقالوا: متىٰ كَشفتَ للمرأة أو الصبي بياض أسنانك كشفا لك عما هنالك، ومتىٰ لقيتهما بوجه عابسٍ وُقِيتَ شرَّهما.

ومن مكايده: أنه يأمرك أن تلقىٰ المساكين وذوي الحاجات بوجه عبوس، ولا تُرِيهم بشرًا ولا طلاقة، فيطمعوا فيك، ويتجرأوا عليك، وتسقط هيبتك من قلوبهم، فيحرمك صالح أدعيتهم، وميل قلوبهم إليك، ومحبتهم لك؛ فيأمرك بسوء الخلق، ومنع البِشر والطلاقة مع هؤلاء، وبحسن الخلق والبِشْر مع أولئك، ليفتح لك باب الشر، ويغلق عنك باب الخير.

فصل

ص: ٢٠٩

من كيد الشيطان الصد عن العبادات

ومن مكايده: أنه يأمرك بإعزاز نفسك وصَوْنها حيث يكون رضا الرب تعالىٰ في إذلالها وابتذالها، كجهاد الكفار والمنافقين، وأمر الفجار والظلمة بالمعروف ونهيهم عن المنكر.

ويأمرك بإذلالها وامتهانها حيث يكون الخير في إعزازها وصيانتها، كما يأمرك بالتبذل لذوي الرياسات، وإهانة نفسك لهم.



ص: ٢١٠

فصل

من كيد الشيطان تزيين العزلة عن الناس

ومن كيده وخداعه: أنه يأمر الرجل بانقطاعه في مسجد، أو رباط، أو زاوية، أو تربة، ويحبسه هناك، وينهاه عن الخروج، ويقول له: متىٰ خرجتَ تبذّلت للناس، وسقطت من أعينهم، وذهبتْ هيبتُك من قلوبهم، وربما ترىٰ في طريقك منكرًا.

وللعدو في ذلك مقاصد خفية يريدها منه، منها: الكبر، واحتقار الناس، وحفظ الناموس، وقيام الرياسة. ومخالطةُ الناس تُذهِب ذلك، فيترك من الواجبات والمستحبات والقُرُبات ما يُقرِّبه إلىٰ الله، ويتعوّض عنه بما يُقرِّب الناسَ إليه.

وقد كان رسول الله ﷺ يخرج إلىٰ السوق.

ومرَّ عبد الله بن سلام رضي الله عنه وعلىٰ رأسه حُزْمة حطب، فقيل له: ما يحملك علىٰ هذا وقد أغناك الله؟ فقال: أردت أن أدفع به الكِبْرَ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا يدخل الجنة عبد في قلبه مثقال ذرة من كِبرٍ**»[(١)].

ومن كيده: أنه يُغرِي الناس بتقبيل يده، والتمسُّح به، والثناء عليه، وسؤاله الدعاء، ونحو ذلك، حتىٰ يرىٰ نفسه، ويعجبه شأنُها.

وذلك كلُّ الهلاك، فإذا رأىٰ من أحد من الناس تجافيًا عنه، أو قلة خضوع له، تذمّر لذلك ووجد في باطنه، وهذا شرٌّ من أرباب الكبائر المصرِّين عليها، وهم أقرب إلىٰ السلامة منه.

---

(١) أخرجه الضياء في «المختارة» (٩/ ٤٥٢، ٤٥٤)، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب» (٢٩١٠).

فصل

ص: ٢١٢

من كيد الشيطان تزيين العمل بالخواطر النفسية

ومن كيده: أنه يُحسِّن إلىٰ أرباب التخلّي والزهد والرياضة العملَ بهاجِسهم وواقعهم، دون تحكيم أمر الشارع، ويقولون: القلب إذا كان محفوظًا مع الله كانت هواجسه وخواطره معصومة من الخطأ!

وهذا من أبلغ كيد العدو فيهم، فإن الخواطر والهواجس ثلاثة أنواع: رحمانية، وشيطانية، ونفسانية، كالرؤيا، فلو بلغ العبد من الزهد والعبادة ما بلغ فمعه شيطانه ونفسه، لا يفارقانه إلىٰ الموت، والشيطان يجري منه مجرىٰ الدم، والعصمة إنما هي للرسل صلوات الله وسلامه عليهم، الذين هم وسائط بين الله وبين خلقه في تبليغ أمره ونهيه ووعده ووعيده، ومن عداهم يصيب ويخطئ، وليس بحجة علىٰ الخلق.

وقد كان سيِّد المحدَّثين المُلهَمِين عمر بن الخطاب، يقول الشيء، فيردُّه عليه من هو دونه، فيتبين له الخطأ، فيرجع إليه. وكان يَعرِض هواجسَه وخواطره علىٰ الكتاب والسنة، ولا يلتفت إليها، ولا يحكم بها، ولا يعمل بها.

واتهام الصحابة لآرائهم كثير مشهور، وهم أبَرّ الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأبعدها من الشيطان، فكانوا أتبع الأمة للسنة، وأشدهم اتهامًا لآرائهم، وهؤلاء ضد ذلك.

وأهل الاستقامة منهم سلكوا علىٰ الجادة، ولم يلتفتوا إلىٰ شيء من الخواطر والهواجس والإلهامات، حتىٰ يقوم عليها شاهدان.

قال الجُنيد بن محمد: قال أبو سليمان الدَّارانيُّ: «ربما يقع في قلبي النُكتة من نكت القوم أيامًا؛ فلا أقبلها إلا بشاهدين عدلين من الكتاب والسنة»[1].

---

(١) أخرجه السلمي في «طبقات الصوفية» (ص ٧٧).

وقال الجريري: «أمرنا هذا كله مجموع علىٰ فَصْل واحد: أن تُلزم قلبك المراقبة، ويكون العلم علىٰ ظاهرك قائمًا»[١].

وقال أبو حفص الكبير الشأن: «من لم يَزِنْ أفعاله وأحواله بالكتاب والسنة، ولم يَتّهم خواطره؛ فلا تَعُدّوه في ديوان الرجال»[٢].

وما أحسنَ ما قال أبو أحمد الشيرازي: «كان الصوفية يَسْخَرون من الشيطان، والآن الشيطان يسخر منهم»[٣].

ومن كيده: أمرُهم بلزوم زيٍّ واحد، ولِبْسَة واحدة، وهيئة ومِشْية معيّنة، وشيخ معينٍ، وطريقة مخترعة، ويفرض عليهم لزوم ذلك؛ بحيث يلزمونه كلزوم الفرائض، فلا يخرجون عنه، ويقدحون فيمن خرج عنه ويذمُّونه.

وهؤلاء اشتغلوا بحفظ الرسوم عن الشريعة والحقيقة، فصاروا واقفين مع الرسوم المبتدعة، ليسوا مع أهل الفقه، ولا مع أهل الحقائق، فصاحب الحقيقة أشد شيء عليه التقيُّدُ بالرسوم الوضعية، وهي من أعظم الحُجُب بين قلبه وبين الله.

ومن تأمّل هدي رسول الله ﷺ وسيرته وجده مناقضًا لهدي هؤلاء؛ فإنه كان يلبس القميص تارة، والقَباء تارة، والجُبَّة تارة، والإزار والرداء تارة، ويركب البعير وحده، ومُرْدفًا لغيره، ويركب الفرس مُسْرَجًا وعُرْيانًا، ويركب الحمار، ويأكل ما حضر، ويجلس علىٰ الأرض تارة، وعلىٰ الحصير تارة، وعلىٰ البساط تارة، ويمشي وحده تارة، ومع أصحابه تارة. وهَدْيه عدمُ التكلّفِ وعدمُ التقيد بغير ما أمره به ربه، فبين هديه وهدي هؤلاء بَوْن بعيد.

---

(١) أخرجه القشيري في «الرسالة القشيرية» (ص ٢٢٦).

(٢) أخرجه القشيري في «الرسالة القشيرية» (ص ٤٥).

(٣) أخرجه القشيري في «الرسالة القشيرية» (ص ٨٢).

ص: ٢١٩
من كيد الشيطان إلقاء الوسوسة في العبادات

فصل

ومن كيده الذي بلغ به من الجهَّال ما بلغ: الوسواس الذي كادهم به في أمر الطهارة والصلاة عند عقد النية، حتىٰ ألقاهم في الآصار والأغلال، وأخرجهم عن اتباع سنة رسول الله ﷺ، وخَيّل إلىٰ أحدهم أن ما جاءت به السنة لا يكفي، حتىٰ يضم إليه غيره، فجمع لهم بين هذا الظن الفاسد، والتعب الحاضر، وبطلان الأجر أو تنقيصه.

ولا ريب أن الشيطان هو الداعي إلىٰ الوسواس، فأهله قد أطاعوا الشيطان، ولبَّوا دعوته، واتبعوا أمره، ورغبوا عن اتباع سنة رسول الله ﷺ وطريقته، حتىٰ إن أحدهم ليرىٰ أنه إذا توضأ وضوء رسول الله ﷺ، أو اغتسل كاغتساله؛ لم يطهُر ولم يرتفع حَدَثه.

ولولا العذر بالجهل لكان هذا مشاقَّةً للرسول؛ فقد كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمُدّ، ويغتسل بالصّاع[١].

وصحَ عنه أنه توضأ مرة مرة[٢]، ولم يزد علىٰ ثلاث، بل أخبر أن «**من زاد عليها فقد أساء وتعدىٰ وظلم**»[٣].

ودلَّت السنن الصحيحة علىٰ أن النبي ﷺ وأصحابه لم يكونوا يُكثِرون صبّ الماء، ومضىٰ علىٰ هذا التابعون لهم بإحسان.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠١)، ومسلم (٣٢٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٥٧).

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ١٨٥)، وأبو داود (١٣٥)، والنسائي (١٤٠)، وابن ماجه (٤٢٢)، وصححه ابن خزيمة (١٧٤).

قال الإمام أحمد: «مِنْ فقهِ الرجل قِلَّة وَلُوعِهِ بالماء».

وقال المرُّوذي: «وضَّأْتُ أبا عبد الله بالعسكر، فسترته من الناس، لئلا يقولوا: إنه لا يحسن الوضوء؛ لقلة صَبّه الماء».

وكان أحمد يتوضأ فلا يكاد يَبُلّ الثَّرىٰ.

وثبت عنه ﷺ في «الصحيح»[١]: أنه توضأ من إناء، فأدخل يده فيه، ثم تمضمض واستنشق.

وكذلك كان في غُسْلِه يُدْخِلُ يده في الإناء، ويتناول الماء منه.

والموسوس لا يُجوِّز ذلك، ولعله أن يحكم بنجاسة الماء، أو يَسْلُبَهُ طَهوريَّته بذلك.

قال أصحاب الوسواس: إنما حملنا علىٰ ذلك الاحتياط لديننا، والعمل بقوله ﷺ: «**دع ما يَرِيْبك إلىٰ ما لا يَرِيْبك**»[٢]، وقوله: «**من اتقىٰ الشبهات استبرأ لدينه وعِرضه**»[٣]، وقوله: «**الإثم ما حاك في الصدر**»[٤].

وقد وَجدَ النبي ﷺ تمرةً، فقال: «**لولا أني أخشىٰ أن تكون من الصدقة لأكلتها**»[٥]، أفلا ترىٰ أنه ترك أكلها احتياطًا؟

وقال أصحاب مالك فيمن حلف بيمين ثم نسيها: إنه يلزمه جميع ما يُحلَف به عادة، فيلزمه الطلاق، والعتاق، والصدقة بثلث المال، وكفارة

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٠).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٥١٨)، والنسائي (٥٧١١)، وصححه الترمذي.

(٣) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

(٤) أخرجه مسلم (٢٥٥٣).

(٥) أخرجه البخاري (٢٠٥٥)، ومسلم (١٠٧١).

اليمين بالله، والحج ماشيًا، ويقع الطلاق في جميع نسائه، ويعتق عليه جميع عبيده وإمائه، وهذا أحد القولين عندهم.

وقال الفقهاء: من خفي عليه موضع النجاسة من الثوب وجب عليه غسله كله.

وقالوا: إذا كان معه ثياب طاهرة وتنجّس منها ثياب، وشكَّ فيها، صلىٰ في ثوب بعد ثوب بعدد النجس، وزاد صلاة ليتيقَّن براءة ذمته.

وكذلك إذا اشتبهت عليه القبلة، فلا يدري في أي جهة، فإنه يصلي أربع صلوات عند بعض الأئمة؛ لتبرأ ذمته بيقين.

وقد أمر النبي ﷺ من شك في صلاته أن يبني علىٰ اليقين(١).

وحرَّم أكل الصيد إذا شك صاحبه: هل مات بسهمه أو بغيره(٢)، كما إذا وقع في الماء.

وحرَّم أكله إذا خالط كلبه كلبًا آخر؛ للشك في تسمية صاحبه عليه.

وهذا باب يطول تتبُّعه. فالاحتياط والأخذ باليقين غير مُستنكر في الشرع، وإن سمَّيتموه وسواسًا.

وقد كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يغسل داخل عينيه في الطهارة حتىٰ عمي(٣).

وكان أبو هريرة رضي الله عنه إذا توضأ أشرع في العَضُد، وإذا غسل رجليه أشرع في الساقين(٤).

---

(١) أخرجه مسلم (٥٧١).

(٢) أخرجه البخاري (١٧٥)، ومسلم (١٩٢٩).

(٣) أخرجه مالك (١٠٠)، وليس فيه أنه عمي بسبب ذلك.

(٤) أخرجه مسلم (٢٤٦).

فنحن إذا احتطنا لأنفسنا وأخذنا باليقين، وتركنا ما يَريب إلىٰ ما لا يريب، وتركنا المشكوك فيه للمتيقَّن المعلوم، وتجنبنا محلّ الاشتباه، لم نكن بذلك عن الشريعة خارجين، ولا في البدعة والجِبنَ، وهل هذا إلا خير من التسهيل والاسترسال؟ حتىٰ لا يبالي العبد بدينه، ولا يحتاط له، بل يُسهِّل الأشياء ويُمَشّي حالها؟

قالوا: وجِماعُ ما ينكرونه علينا: احتياط في فعل مأمور، أو احتياط في تجنب محظور، وذلك خير وأحسن عاقبةً من التهاون بهذين؛ فإنه يُفضِي غالبًا إلىٰ النقص من الواجب، والدخول في المحرَّم، وإذا وازنّا بين هذه المفسدة ومفسدة الوسواس كانت مفسدة الوسواس أخفّ، هذا إن ساعدناكم علىٰ تسميته وسواسًا، وإنما نسميه احتياطًا واستظهارًا، فلستم بأسعد منا بالسنة، ونحن حَولها نُدَنْدِن، وتكميلها نريد.

قال أهلُ الاقتصاد والاتباع: قال الله سبحانه: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وهذا الصراط المستقيم الذي وصّانا باتباعه: هو الصراط الذي كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وهو قَصْد السبيل، وما خرج عنه فهو من السُّبُل الجائرة، قاله من قاله.

ونحن نسوق من هَدْي رسول الله ﷺ وهدي أصحابه ما يبين أيّ الفريقين أولىٰ باتباعه، ثم نجيب عما احتجوا به، بعون الله وتوفيقه.

ونقدِّم قبل ذلك ذكر النهي عن الغلوّ، وتعدِّي الحدود، والإسراف، وأن الاقتصاد والاعتصام بالسنة عليهما مدار الدين.

قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ﴾ [النساء: ١٧١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وقال تعالىٰ: ﴿تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقال تعالىٰ: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠].

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: قال رسول الله ﷺ غَدَاة العَقَبَة وهو علىٰ ناقته: «**الْقُطْ لي حَصًىٰ**»، فلقطتُ له سبع حصياتٍ من حصىٰ الخَذْف، فجعل ينفُضُهُنّ في كَفّه ويقول: «**أمثال هؤلاء فارْموا**»، ثم قال: «**أيها الناس! إياكم والغلوَّ في الدين؛ فإنما أهلك الذين من قبلكم الغلوُّ في الدين**»، رواه الإمام أحمد، والنسائي[1].

وقال أنس: قال رسول الله ﷺ: «**لا تُشدّدوا علىٰ أنفسكم فيشدِّد الله عليكم؛ فإن قومًا شددوا علىٰ أنفسهم؛ فشدد الله عليهم، فتلك بقاياهم في الصوامع والديار، ﴿رَهۡبَانِيَّةً... ٱبۡتَدَعُوهَا مَا كَتَبۡنَٰهَا عَلَيۡهِمۡ﴾**[الحديد: ٢٧]»[2].

قال البخاري[3]: «وكره أهل العلم الإسراف فيه، يعني الوضوء، وأن يجاوزوا فعل النبي ﷺ».

---

(١) «مسند أحمد» (١/ ٢١٥، ٣٤٧)، «سنن النسائي» (٣٠٥٧، ٣٠٥٩)، وأخرجه ابن ماجه (٣٠٢٩)، وصححه ابن حبان (٣٨٧١).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٩٠٦)، وحسنه ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (٢/ ١٧٥).

(٣) (١/ ٢٣٢).

وقال ابن عمر رضي الله عنهما: «إسباغ الوضوء: الإنقاء»[1].

فالفقه كلُّ الفقه: الاقتصاد في الدين، والاعتصام بالسّنّة.

قال الشيخ أبو محمد المقدسي في كتابه «ذم الوسواس»: الحمد لله الذي هدانا بنعمته، وشرَّفنا بمحمد ﷺ وبرسالته، ووفَّقنا للاقتداء به والتمسك بسنّته، ومَنّ علينا باتِّباعه الذي جعله عَلَمًا علىٰ محبته ومغفرته، وسببًا لكتابة رحمته وحصول هدايته، فقال سبحانه: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ﴾، ثم قال: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

أما بعد، فإن الله سبحانه جعل الشيطان عدوًّا للإنسان، يقعد له الصراط المستقيم، ويأتيه من كل جهة وسبيل، كما أخبر الله تعالىٰ عنه أنه قال: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَـَٔاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٦، ١٧]، وحذَّرنا الله تعالىٰ من متابعته، وأمرنا بمعاداته ومخالفته، فقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ [فاطر: ٦]، وقال: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧]، وأخبرنا بما صنع بأبوينا تحذيرًا لنا من طاعته، وقطعًا للعذر في متابعته، وأمرنا الله باتباع صراطه المستقيم، ونهانا عن اتباع السُّبل، فقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وسبيل الله وصراطه المستقيم: هو الذي كان عليه رسول الله ﷺ وصحابته، بدليل قوله ﷻ: ﴿يسٓ ﴿١﴾ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣﴾ عَلَىٰ صِرَٰطٍ

---

(١) علقه البخاري (١/ ٢٤٠).

مُّسْتَقِيمٍ﴾ [يس: ١- ٤]، وقال: ﴿إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الحج: ٦٧]، وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

فمن اتَّبع رسول الله ﷺ في قوله وفعله فهو على صراط الله المستقيم، وهو ممن يحبه الله ويغفر له ذنوبه، ومن خالفه في قوله أو فعله فهو مبتدع، متبع لسبيل الشيطان، غير داخل فيمن وعد الله بالمحبة والمغفرة والإحسان.

فصل

ص: ٢٣٢

من كيد الشيطان تزيين الوسوسة بأنها عبادة

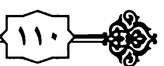
ثم إن طائفة الموسوسين قد تحقق منهم طاعة الشيطان، حتى اتصفوا بوسوسته، وقبِلوا قوله وأطاعوه، ورغبوا عن اتباع رسول الله ﷺ وصحابته، حتى إن أحدهم ليرى أنه إذا توضأ وضوء رسول الله ﷺ، أو صلى كصلاته، فوضوؤه باطل، وصلاته غير صحيحة.

قلت: ذكر أبو الفرج ابن الجوزي[1] عن أبي الوفاء ابن عقيل أن رجلاً قال له: أَنغَمِسُ في الماء مرارًا كثيرة، وأشكّ هل صح الغسل أم لا؟ فما ترى في ذلك؟ فقال له الشيخ: اذهب؛ فقد سقطت عنك الصلاة، قال: وكيف؟ قال: لأن النبي ﷺ قال: «**رُفع القلم عن ثلاثة: المجنون حتى يُفِيق، والنائم حتى يستيقظ، والصبيّ حتى يبلغ**»[2]، ومن ينغمس في الماء مرارًا ويشك هل أصابه الماء أم لا؟ فهو مجنون.

---

(١) «تلبيس إبليس» (ص ١٣٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٤٠٠)، والنسائي (٣٤٣٢)، وابن ماجه (٢٠٤١)، وصححه ابن حبان (١٤٢).



قال[١]: ومنهم من يتوسوس في إخراج الحرف، حتىٰ يكرره مرارًا.

قال: فرأيت منهم من يقول: الله أككككبر.

قال: وقال لي إنسان منهم: قد عجزتُ عن قول: «السلام عليكم»، فقلت له: قل مثل ما قد قلت الآن، وقد استرحتَ.

وقد بلغ الشيطان منهم أنْ عَذَّبهم في الدنيا والآخرة، وأخرجهم عن اتباع الرسول، وأدخلهم في جملة أهل التنطع والغلو، وهم يحسبون أنهم يُحسِنون صنعًا.

ثم ليُعْلَم أن الصحابة ﷺ ما كان فيهم موسوس، ولو كانت الوسوسة فضيلة لما ادّخرها الله عن رسوله وصحابته، وهم خير الخلق وأفضلهم، ولو أدرك رسول الله ﷺ الموسوسين لمقتهم، ولو أدركهم عمر لضربهم وأدبهم، ولو أدركهم الصَّحابة لبدَّعوهم.

وها أنا أذكرُ ما جاء في خلافِ مذهبهم؛ علىٰ ما يسَّره الله تعالىٰ مُفصَّلًا[٢]:

(١) أي ابن قدامة في الكتاب المذكور (ص ٥٠).

(٢) هذا كله كلام ابن قدامة في كتابه، وكذا ما سيأتي من فصول.

ص: ٢٣٨

الفصل الأول
في النية في الطهارة والصلاة

النية: هي القصد والعزم علىٰ فعل الشيء، ومحلُّها القلب، لا تعلُّق لها باللسان أصلًا، ولذلك لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه في النية لفظ بحال، ولا سمعنا عنهم ذكر ذلك.

وهذه العبارات التي أُحدِثتْ عند افتتاح الطهارة والصلاة قد جعلها الشيطان معتركًا لأهل الوسواس، يحبسهم عندها، ويعذّبهم فيها، ويوقعهم في طلب تصحيحها؛ فترىٰ أحدهم يكررها ويجهد نفسه في التلفظ بها، وليست من الصلاة في شيء، وإنما النية قصد فعل الشيء، فكل عازم علىٰ فعل فهو ناويه، لا يُتصور انفكاك ذلك عن النية؛ فإنه حقيقتها، فلا يمكن عدمها في حال وجودها، ومن قعد ليتوضأ فقد نوىٰ الوضوء، ومن قام ليصلي فقد نوىٰ الصلاة، ولا يكاد العاقل يفعل شيئًا من العبادات ولا غيرها بغير نية؛ فالنية أمر لازم لأفعال الإنسان المقصودة، لا يحتاج إلىٰ تعب ولا تحصيل، ولو أراد إخلاء أفعاله الاختيارية عن نيته لعجز عن ذلك، ولو كلَّفه الله تعالىٰ الصلاة والوضوء بغير نية لكلَّفه ما لا يطيق، ولا يدخل تحت وسعه، وما كان هكذا فما وجه التعب في تحصيله؟

قلت: قال شيخنا: ومن هؤلاء من يأتي بِعَشْر بدع لم يفعل رسول الله ﷺ ولا أحد من أصحابه واحدةً منها، فيقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، نويت أصلي صلاة الظهر فريضةَ الوقت، أداءً لله تعالىٰ، إمامًا أو مأمومًا، أربعَ ركعات، مستقبل القبلة، ثم يُزعج أعضاءه، ويحني جبهته، ويقيم عروق عنقه، ويصرخ بالتكبير كأنه يكبِّر علىٰ العدو.

فجمع علىٰ نفسه طاعة إبليس، ومخالفة السنة، وارتكاب شر الأمور ومحدثاتها، وتعذيب نفسه، وإضاعة الوقت، والاشتغال بما ينقص أجره، وفوات ما هو أنفع له، وتعريض نفسه لطعن الناس فيه، وتغرير الجاهل بالاقتداء به، وانفعال النفس وضعفها للشيطان حتىٰ يشتدَّ طمعُه فيه، وتعريضُه نفسه للتشديد عليه بالقَدَر عقوبةً له، وإقامته علىٰ الجهل، ورضاه بالخبَل في العقل، كما قال أبو حامد الغزالي وغيره: الوسوسة سببها إما جهل بالشرع، وإما خَبَلٌ في العقل، وكلاهما من أعظم النقائص والعيوب.

فهذه نحو خمسَ عشرةَ مفسدةً في الوسواس، ومفاسده أضعاف ذلك بكثير.

وقد روىٰ مسلم في «صحيحه»[1] من حديث عثمان بن أبي العاص رضي الله عنه، قال: قلت: يا رسول الله! إن الشيطان قد حال بيني وبين صلاتي، يَلْبِسُهَا عليّ، فقال رسول الله ﷺ: **«ذاك شيطان يقال له خِنْزَب، فإذا أحسسته فتعوّذ بالله منه، واتفُل عن يسارك ثلاثًا»**، ففعلتُ ذلك، فأذهبه الله عني.

فأهل الوسواس قُرّةُ عين خِنزب وأصحابه، نعوذ بالله منه.

فصل

ص: ٢٤٢

من كيد الشيطان الأمر بالإسراف

ومن ذلك: الإسراف في ماء الوضوء والغُسل.

وقد روىٰ أحمد في «مسنده»[2] من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أن رسول الله

---

(١) رقم (٢٢٠٣).

(٢) «مسند أحمد» (٢/ ٢٢١) وضعفه النووي في «الخلاصة» (٢١٢).

ﷺ مرَّ بسعدٍ وهو يتوضأ، فقال: «**لا تُسرِفْ**»، فقال: يا رسول الله! أفي الماء إسراف؟ قال: «**نعم؛ وإن كنت علىٰ نهر جارٍ**».

وفي «جامع الترمذي»(١) من حديث أُبيّ بن كعب، أن النبي ﷺ قال: «**للوضوء شيطانٌ يقال له الوَلَهان؛ فاتقوا وسواس الماء**».

وفي «المسند» و«السنن»(٢) من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: جاء أعرابي إلىٰ رسول الله ﷺ يسأله عن الوضوء؟ فأراه ثلاثًا ثلاثًا، وقال: «**هذا الوضوء، فمن زاد علىٰ هذا فقد أساء وتعدّىٰ وظلم**».

وفي «صحيح مسلم»(٣) عن عائشة: «**أنها كانت تغتسل هي والنبي ﷺ من إناء واحد؛ يسع ثلاثة أمداد، أو قريبًا من ذلك**».

وفي «الصحيحين»(٤) عن أنس: «**كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع إلىٰ خمسة أمداد**».

وفي «صحيح مسلم»(٥) عن سَفِينة ﷺ، قال: «**كان رسول الله ﷺ يُغسِّله الصاعُ من الجنابة، ويُوضِّئه المد**».

وقال محمد بن عجلان: «**الفقه في دين الله: إسباغ الوضوء، وقلة إهراق الماء**»(٦).

وقال إسحاق بن منصور: «**قلت لأحمد: نزيد علىٰ ثلاث في الوضوء؟ فقال:**

---

(١) برقم (٥٧). وأخرجه أيضا ابن ماجه (٤٢١)، وضعفه الترمذي.

(٢) سبق تخريجه (ص: ١٠٣).

(٣) برقم (٣٢١).

(٤) البخاري (٢٠١)، ومسلم (٣٢٥).

(٥) برقم (٣٢٦٥).

(٦) أخرجه ابن منده في «مسند إبراهيم بن أدهم» (٣٨).

لا والله، إلا رجلًا مُبْتَلَىٰ».

وقد روىٰ أبو داود في «سننه»[١] من حديث عبد الله بن المُغَفَّل ﵁، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطُّهور والدعاء**».

فإذا قرنت هذا الحديث بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠]، وعلمت أن الله يحب عبادته، أنتج لك من هذا أن وضوء الموسوس ليس بعبادة يقبلها الله، وإن أسقطت الفرض عنه؛ فلا تُفتح أبواب الجنة الثمانية لوضوئه يدخل من أيها شاء!

فصل

ص: ٢٥٠

من كيد الشيطان الوسواس في انتقاض الطهارة

ومن ذلك: الوسواس في انتقاض الطهارة؛ لا يُلتفتُ إليه.

وفي «صحيح مسلم»[٢] عن أبي هريرة ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا وجد أحدكم في بطنه شيئًا، فأشكل عليه: أخرج منه شيء أم لا؟ فلا يخرج من المسجد؛ حتىٰ يسمع صوتًا أو يجد ريحًا**».

وفي «الصحيحين»[٣] عن عبد الله بن زيد ﵁، قال: شُكي إلىٰ رسول الله ﷺ: الرجلُ يُخيَّلُ إليه أنه يجد الشيء في الصلاة؟ قال: «**لا ينصرف حتىٰ يسمع صوتًا أو يجدَ ريحًا**».

---

(١) «سنن أبي داود» (٩٦)، وصححه ابن حبان (٦٧٦٤).

(٢) برقم (٣٦٢).

(٣) البخاري (١٣٧)، ومسلم (٣٦١).

وفي «المسند»، و«سنن أبي داود»[١] عن أبي سعيد الخدري ﵁، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الشيطان يأتي أحدَكم وهو في الصلاة، فيأخذ شعرة من دُبره، فيَمُدُّها، فيُرىٰ أنه قد أحدث، فلا ينصرِفْ حتىٰ يسمع صوتًا أو يجد ريحًا**».

قال الشيخ أبو محمد[٢]: **ويستحب للإنسان أن ينضح فرجه وسراويله بالماء إذا بال؛ ليدفع عن نفسه الوسوسة، فمتى وجد بللًا قال: هذا من الماء الذي نضحتُه؛ لما روى أبو داود[٣] بإسناده عن سفيان بن الحكم الثقفي - أو الحكم بن سفيان - قال: «كان النبي ﷺ إذا بال توضأ وينتضح».**

وفي رواية[٤]: «رأيت رسول الله ﷺ بال، ثم نضح فرجه»، وكان ابن عمر ﵄ ينضح فرجه؛ حتىٰ يَبُلَّ سراويله[٥].

وشكا إلى الإمام أحمد بعضُ أصحابه أنه يجد البلل بعد الوضوء، فأمره أن ينضح فرجه إذا بال، قال: ولا تجعل ذلك من هِمَّتك، والْهُ عنه. وسئل الحسن أو غيره عن مثل هذا، فقال: «الْهُ عنه»؛ فأعاد عليه المسألة، فقال: «أتَسْتَدِرُّه لا أبا لك؟! الْهُ عنه»[٦].

---

(١) «مسند أحمد» (٣/ ٩٦)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣٠٢٦).

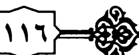
(٢) ابن قدامة في الكتاب المذكور (ص ٨٠).

(٣) «سنن أبي داود» (١٦٦)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١/ ٢٩٦).

(٤) «سنن أبي داود» (١٦٧).

(٥) أخرجه عبد الرزاق (١/ ١٥٣).

(٦) أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤/ ٣٠٣ - ٣٠٤) نحوه.



فصل

ص: ٢٥٣

من كيد الشيطان ما يفعله كثير من الناس بعد البول

ومن هذا: ما يفعله كثير من الموسوسين بعد البول؛ وهو عشرة أشياء: السَّلْت، والنَّتْر، والنحْنَحَة، والمشي، والقفز، والحَبْل، والتفقد، والوجور، والحشو، والعصابة، والدَّرَجة.

أما السلت فيسلُته من أصله إلي رأسه، علىٰ أنه قد روي في ذلك حديث غريب لا يثبت، ففي «المسند» و «سنن ابن ماجه»[1] عن عيسي بن يَزْداد، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا بال أحدكم فليمسح ذكره ثلاث مرات**».

قالوا: ولأنه بالسلت والنتر يُستخرج ما يُخشىٰ عَوْدُه بعد الاستنجاء.

قالوا: وإن احتاج إلىٰ مشي خطوات لذلك ففعل فقد أحسن. والنحنحة ليستخرج الفضلة، وكذلك القفز؛ يرتفع عن الأرض شيئًا، ثم يجلس بسرعة. والحبل يتخذ بعضهم حبلًا يتعلق به، حتىٰ يكاد يرتفع، ثم ينخرط فيه حتىٰ يقعد. والتفقد: يمسك الذكر ثم ينظر في المخرج: هل بقي فيه شيء أم لا؟ والوجور: يمسكه ثم يفتح الثقب، ويصب فيه الماء. والحشو يكون معه مِيل وقطن يحشوه به؛ كما يحشو الدُّمَّل بعد فتحها. والعصابة: يعصبه بخرقة. والدَّرَجةُ: يصعد في سُلَّم قليلًا، ثم ينزل بسرعة. والمشيُ: يمشي خطوات، ثم يعيد الاستجمار.

قال شيخنا: وذلك كله وسواس وبدعة. فراجعته في السلت والنتر؛ فلم يره، وقال: لم يصحَّ الحديث، قال: والبول كاللبن في الضَّرع، إن تركته قَرّ، وإن حلبته دَرّ. قال: ومن اعتاد ذلك ابتُلي به بما عوفي منه مَن لها عنه.

---

(١) «مسند أحمد» (٤/ ٣٤٧)، «سنن ابن ماجه» (٣٢٦)، وضعفه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٣٩٢).

قال: ولو كان هذا سنة؛ لكان أولىٰ الناس به رسول الله ﷺ وأصحابه؛ وقد قال اليهودي لسلمان: «لقد علَّمكم نبيُّكم كل شيء حتىٰ الخِرَاءة، فقال: أجل»(١).

فصل

ص: ٢٥٥
من كيد الشيطان تزيين التشدد

ومن ذلك: أشياء سهَّل فيها المبعوثُ بالحنيفية السمحة؛ فشدّد فيها هؤلاء.

فمن ذلك: المشي حافيًا في الطرقات، ثم يصلي ولا يغسل رجليه، فقد روىٰ أبو داود في «سننه»(٢): عن امرأة من بني عبد الأشهل، قالت: قلت: يا رسول الله! إن لنا طريقًا إلىٰ المسجد مُنْتِنَة، فكيف نفعل إذا تطهَّرنا؟ قال: «**أليس بعدها طريق أطيب منها؟**»، قالت: قلت: بلىٰ، قال: «**فهذه بهذه**».

وقال عبد الله بن مسعود ﷺ: «كنا لا نتوضأ من مَوْطئ»(٣).

وسئل ابن عباس ﷺ عن الرجل يطأ العَذِرَةَ، قال: «إن كانت يابسة فليس بشيء، وإن كانت رطبة غسل ما أصابه»(٤).

فصل

ص: ٢٥٨
من سماحة الشريعة التخفيف في طريقة إزالة النجاسة

ومن ذلك: أن الخُفّ والحذاء إذا أصابت النجاسة أسفلَه أجزأ دَلْكُه بالأرض مطلقًا، وجازت الصلاة فيه بالسنة الثابتة.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢).

(٢) «سنن أبي داود» (٣٨٤)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤١٠).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٠٤)، وابن ماجه (١٠٤١)، وصححه الألباني في «الإرواء» (١٨٣).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (١/ ٥٨).

لما روىٰ أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا وطئ أحدكم بنعله الأذىٰ فإن التراب له طهور**»[(١)]، وفي لفظ: «**إذا وطئ أحدكم الأذىٰ بِخُفّيه فطهورهما التراب**» رواهما أبو داود[(٢)].

وروىٰ أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ صلىٰ، فخلع نعليه، فخلع الناس نعالهم، فلما انصرف قال: «**لِمَ خلعتم؟**»، قالوا: يا رسول الله! رأيناك خلعت فخلعنا، فقال: «**إن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما خبثًا، فإذا جاء أحدكم المسجد فليقْلِبْ نعليه، ثم لينظر؛ فإن رأىٰ خبثًا فليمسحه بالأرض، ثم لِيُصَلِّ فيهما**». رواه الإمام أحمد[(٣)].

فصل

ص: ٢٦١

التخفيف في طهارة ذيل لباس المرأة

وكذلك ذيل المرأة علىٰ الصحيح، وقالت امرأة لأم سلمة رضي الله عنها: إني أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر؟ فقالت: قال رسول الله ﷺ: «**يُطهّره ما بعده**». رواه أحمد، وأبو داود[(٤)].

---

(١) «سنن أبي داود» (٣٨٥)، وصححه ابن حبان (١٤٠٣).

(٢) «سنن أبي داود» (٣٨٦)، وصححه ابن خزيمة (٢٩٢).

(٣) «مسند أحمد» (٣/ ٢٠)، وأخرجه أبو داود (٦٥٠)، وصححه ابن خزيمة (٧٨٦، ١٠١٧)، وابن حبان (٢١٨٥).

(٤) «مسند أحمد» (٦/ ٢٩٠)، «سنن أبي داود» (٣٨٣)، وأخرجه الترمذي (١٤٣)، وابن ماجه (٥٣١)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤٠٩).

ص: ٢٦٢

من سماحة الشريعة تجويز الصلاة في النعال

فصل

ومما لا تَطيب به قلوبُ الموسوسين: الصلاة في النعال، وهي سنة رسول الله ﷺ وأصحابه، فعلًا منه وأمرًا.

فروى أنس بن مالك أن النبي ﷺ كان يصلي في نعليه. متفق عليه[1].

وعن شدّاد بن أوْسٍ رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**خالفوا اليهود؛ فإنهم لا يصلون في خِفافهم ولا نعالهم**». رواه أبو داود[2].

ص: ٢٦٣

من سماحة الشريعة الصلاة في أي مكان

فصل

ومن ذلك: أن سنة رسول الله ﷺ الصلاة حيث كان، وفي أيّ مكان اتفق، سوى ما نهى عنه من المقبرة والحمّام وأعطان الإبل، فصح عنه ﷺ أنه قال: «**جُعِلتْ لي الأرضُ مسجدًا وطهورًا؛ فحيثما أدركتْ رجلًا من أمتي الصلاةُ فليصلِّ**»[3]. وكان يصلي في مرابض الغنم؛ وأمر بذلك، ولم يشترط حائلًا.

وقال أبو هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «**صلُّوا في مرابض الغنم، ولا تصلُّوا في أعطان الإبل**». رواه الترمذي، وقال: «حديث صحيح»[4].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٦)، ومسلم (٥٥٥).

(٢) «سنن أبي داود» (٦٥٢)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٦٥٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١).

(٤) «سنن الترمذي» (٣٤٨)، وأخرجه ابن ماجه (٧٦٨)، وصححه ابن خزيمة (٧٩٥)، وابن حبان (١٣٨٤).

وقد صلىٰ النبي ﷺ علىٰ حصير قد اسْوَدّ من طول ما لُبِس، فنُضح له بالماء وصلَّىٰ عليه(١)، ولم يُفْرَش له فوقه سجادة ولا منديل.

فصل

ص: ٢٦٨

من سماحة الشريعة التخفيف في حضور الصلاة في المسجد

ومن ذلك: أن الناس في عصر الصحابة والتابعين ومَن بعدهم كانوا يأتون المساجد حُفاةً في الطين وغيره.

قال يحيىٰ بن وَثّاب: قلت لابن عباس ﵄: الرجل يتوضأ، يخرج إلىٰ المسجد حافيًا؟ قال: لا بأس به(٢).

وقال ابن المنذر(٣): «وطئ ابن عمر ﵄ بمنًىٰ وهو حافٍ في ماء وطين، ثم صلَّىٰ ولم يتوضأ».

قال: «وهو قول عامة أهل العلم، ولأن تنجيسها فيه مشقة عظيمة منتفية بالشرع، كما في أطعمة الكفار وثيابهم، وثياب الفسَّاق شَرَبة الخمر وغيرهم».

فصل

ص: ٢٧١

من سماحة الشريعة التحفيف في حكم المذي ويسير النجاسات

ومن ذلك: أن النبي ﷺ سُئل عن المَذْي، فأمر بالوضوء منه، فقال: كيف ترىٰ بما أصاب ثوبي منه؟ قال: «**تأخذ كفًّا من ماء، فتنضحُ به حيث ترىٰ أنه أصابه**». رواه

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٠)، ومسلم (٦٥٨).

(٢) أخرجه البيهقي في «الكبرىٰ» (٢/ ٤٣٤).

(٣) «الأوسط» (٢/ ١٧٢).

أحمد، والترمذي، والنسائي[١].

فجوّز نضح ما أصابه المذي، كما أمر بنضح بول الغلام[٢].

ومن ذلك: إجماع المسلمين علىٰ ما سنّه لهم النبي ﷺ من جواز الاستجمار بالأحجار في زمن الشتاء والصيف، مع أن المحلّ يعرَق، فينضح إلىٰ الثوب، ولم يأمر بغسله.

ومن ذلك: أنه يُعفىٰ عن يسير أرواث البغال والحمير والسباع، في إحدىٰ الروايتين عن أحمد، اختارها شيخنا لمشقة الاحتراز.

ومن ذلك: نصُّ أحمد علىٰ أن الوَدْيَ يُعفىٰ عن يسيره كالمذي، وكذلك يُعفىٰ عن يسير القيء، نص عليه أحمد.

وقال شيخنا: لا يجب غسل الثوب ولا الجسد من المِدّة[٣] والقَيْح والصديد، قال: ولم يَقُمْ دليل علىٰ نجاسته.

وكان ابن عمر رضي الله عنهما لا ينصرف منه في الصلاة[٤]، وينصرف من الدم[٥].

ومن ذلك: ما قاله أبو حنيفة: أنه لو وقع بَعْرُ الفأر في حِنطة فطُحنت، أو في دُهن مائع؛ جاز أكله ما لم يتغير؛ لأنه لا يمكن صونه عنه، قال: فلو وقع في الماء نجَّسه.

وذهب بعض أصحاب الشافعي إلىٰ جواز أكل الحنطة التي أصابها بول الحمير

---

(١) «مسند أحمد» (٣/ ٤٨٥)، «سنن الترمذي» (١١٥)، وأخرجه أبو داود (٢١٠)، وابن ماجه (٥٠٦)، وصححه الترمذي، وابن حبان (١١٠٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٧٦)، والنسائي (١/ ١٥٨).

(٣) المِدّة: هي الصديد والقيح الذي يخرج من الجرح. «الصحاح» (٢/ ٥٣٧)، «مقاييس اللغة» (٥/ ٢٦٩).

(٤) أخرجه عبد الرزاق (١/ ١٤٥)، وابن أبي شيبة (١/ ١٢٨)، وصححه ابن حزم في المحلىٰ (١/ ٢٦٠).

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٢/ ٣٥٩)، وصححه ابن المنذر في الأوسط (٧١٣).

عند الدِّيَاس من غير غسل، قال: لأن السلف لم يحترزوا من ذلك.

وقالت عائشة ﵂: «كنا نأكل اللحم، والدمُ خطوطٌ علىٰ القِدر»(١).

وقد أباح الله سبحانه صيد الكلب وأطلق، ولم يأمر بغسل موضع فيه من الصيد ومَعَضّه ولا تقويره، ولا أمر به رسوله، ولا أفتىٰ به أحدٌ من الصحابة.

ومن ذلك: ما أفتىٰ به عبد الله بن عمر ﵄، وعطاء بن أبي رباح، وسعيد بن المسيب، ومالك، والإمام أحمد في أصح الروايتين، وغيرهم: أن الرجل إذا رأىٰ علىٰ بدنه أو ثوبه نجاسة بعد الصلاة، لم يكن عالمًا بها، أو كان يعلمها لكنه نسيها، أو لم ينسها لكنه عجز عن إزالتها: أن صلاته صحيحة، ولا إعادة عليه.

ومن ذلك: أن النبي ﷺ كان يصلي وهو حامل أمامة بنت ابنته زينب ﵂، فإذا ركع وضعها، وإذا قام حملها. متفق عليه(٢).

ومن ذلك: أن النبي ﷺ كان يلبس الثياب التي نسجها المشركون ويصلي فيها(٣).

ومن ذلك: أن الصحابة والتابعين كانوا يتوضؤون من الحياض والأواني المكشوفة، ولا يسألون: هل أصابتها نجاسة، أو وردَها كلب أو سبع؟

ومن ذلك: أنه لو سقط عليه شيء من ميزاب، لا يدري: هل هو ماء أو بول؟ لم يجب عليه أن يسأل عنه، فلو سأل لم يجب علىٰ المسؤول أن يجيبه ـ ولو علم أنه نجس ـ، ولا يجب عليه غسل ذلك.

---

(١) «المجموع» للنووي (٢/ ٥٥٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥١٦)، ومسلم (٥٤٣).

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٣)، ومسلم (٢٧٤).

ومرّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه يومًا، فسقط عليه شيء من ميزاب، ومعه صاحب له، فقال: يا صاحب الميزاب! ماؤك طاهر أو نجس؟ فقال عمر: يا صاحب الميزاب! لا تخبرنا، ومضىٰ. ذكره أحمد(١).

قال شيخنا: وكذلك إذا أصاب رِجلَه أو ذيلَه بالليل شيءٌ رطبٌ لا يعلم ما هو، لم يَجِبْ عليه أن يَشَمّه ويتعرف ما هو، واحتج بقصة عمر رضي الله عنه في الميزاب.

وهذا هو الفقه؛ فإن الأحكام إنما تترتب علي المكلّف بعد علمه بأسبابها، وقبل ذلك هي علىٰ العفو، فما عفا الله عنه فلا ينبغي البحث عنه.

ومن ذلك: الصلاة مع يسير الدم، ولا يعيد.

قال البخاري(٢): قال الحسن رحمه الله: «مازال المسلمون يصلون في جراحاتهم».

ومن ذلك: أن المراضع مازلن من عهد رسول الله ﷺ وإلىٰ الآن يُصلِّين في ثيابهن، والرُّضعاء يتقيّأون، ويسيل لعابهم علىٰ ثياب المرضعة وبدنها، فلا يغسلن شيئًا من ذلك؛ لأن ريق الرضيع مُطهِّر لفمه، لأجل الحاجة، كما أن ريق الهر مُطهِّر لفمها؛ وقد قال رسول الله ﷺ: «**إنها ليست بنجس؛ إنها من الطوافين عليكم والطوافات**»(٣)، وكان يصغي لها الإناء حتىٰ تشرب، وكذلك فعل أبو قتادة رضي الله عنه(٤)؛ مع العلم اليقيني أنها تأكل الفأر والحشرات.

ومن ذلك: أن الصحابة ومَن بعدهم كانوا يصلُّون وهم حاملو سيوفهم، وقد

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية (٢١/ ٥٧، ٥٢١، ٦٠٧).

(٢) «صحيح البخاري» (١/ ٤٦).

(٣) أخرجه أبو داود (٧٥) والترمذي (٩٢) والنسائي (٦٨، ٣٤٠) وابن ماجه (٣٦٧)، وصححه الترمذي، وابن حبان (١٢٩٩).

(٤) أخرجه البيهقي في «الكبرىٰ»، قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (١/ ١٦٤): «هو حديث لا بأس به».

أصابها الدم، وكانوا يمسحونها، ويجتزئون بذلك.

وقد نصَّ أحمد علىٰ طهارة سكين الجزّار بمسحها.

ومن ذلك: أنه نصَّ علىٰ حَبْل الغسال أنه يُنشر عليه الثوب النجس، ثم تُجَفِّفه الشمس، فينشر عليه الثوب الطاهر، فقال: لا بأس به.

وهذا كقول أبي حنيفة: إن الأرض النجسة تُطهِّرها الريح والشمس، وهو وجه لأصحاب أحمد، حتىٰ إنه يجوز التيمم بها.

ومن ذلك: أن الذي دلّت عليه سنة رسول الله ﷺ وآثار أصحابه: أن الماء لا ينجُس إلا بالتغير، وإن كان يسيرًا.

وهذا قول أهل المدينة وجمهور السلف، وأكثر أهل الحديث، واختاره شيخنا أبو العباس، وشيخه ابن أبي عمر.

وفي «المسند» و«السنن»[1] عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قيل: يا رسول الله! أنتوضأ من بئر بُضاعة، وهي بئر يُلقىٰ فيها الحِيَض ولُحوم الكلاب والنَّتْنُ؟ فقال: «**الماء طهورٌ، لا ينجِّسه شيء**».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

وقال الإمام أحمد: «حديث بئر بضاعة صحيح»[2].

---

(١) «مسند أحمد» (٣/ ١٥، ٣١، ٨٦)، «سنن أبي داود» (٦٦، ٦٧)، «سنن الترمذي» (٦٦)، «سنن النسائي» (٣٢٦، ٣٢٧)، وصحّحه ابن معين كما في «البدر المنير» (١/ ٣٨٣).

(٢) انظر: «التحقيق» لابن الجوزي (١/ ٤٢).

فصل

ص: ٢٨٩
من السماحة قبول الدعوة

ومن ذلك: أن النبي ﷺ كان يجيب من دعاه، فيأكل من طعامه؛ وأضافه يهودي بخبز شعير وإهالة سَنِخَة(١).

وكان المسلمون يأكلون من أطعمة أهل الكتاب، وقد أحلّ الله ذلك في كتابه.

وهذا الذي ذكرناه قليل من كثير من السنة، ومن له اطِّلاع علىٰ ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه لا تخفي عليه حقيقة الحال.

وقد روىٰ الإمام أحمد في «مسنده»(٢) عنه ﷺ: «**بُعثتُ بالحنيفيّة السمحة**».

فجمع بين كونها حنيفية وكونها سمحة، فهي حنيفية في التوحيد، سَمحة في العمل.

وقد ذم النبي ﷺ المتنطِّعين في الدِّين، وأخبر بهلكَتهم حيث يقول: «**ألا هلك المتنطِّعون، ألا هلك المتنطِّعون، ألا هلك المتنطِّعون**»(٣).

وكان ﷺ يبغض المتعمِّقين، حتىٰ إنه لمَّا واصل بهم ورأىٰ الهلال قال: «**لو تأخر الهلال لواصلتُ وِصالًا يدعُ المتعمّقون تعمقهم**»؛ كالمنكِّل بهم(٤).

وكان الصحابة أقل الأمة تكلفًا، اقتداءً بنبيهم ﷺ، قال الله تعالىٰ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦].

وقال أنس رضي الله عنه: «كنا عند عمر رضي الله عنه، فسمعته يقول: نُهِينا عن التكلف»(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠٦٩، ٢٥٠٨).

(٢) «مسند أحمد» (٥/ ٢٦٦)، وضعفه ابن رجب في الفتح (١/ ١٣٦).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٧٠).

(٤) أخرجه البخاري (٧٢٩٩)، ومسلم (١١٠٣).

(٥) أخرجه البخاري (٧٢٩٣).

ص: ٢٩٧

من كيد الشيطان الوسوسة في مخارج الحروف

فصل

ومن ذلك: الوسوسةُ في مخارج الحروف، والتنطُّعُ فيها.

ونحن نذكر ما ذكره العلماء بألفاظهم: قال أبو الفرج بن الجوزي[١]: «قد لَبّس إبليس علىٰ بعض المصلين في مخارج الحروف، فتراه يقول: الحمد، الحمد، فيخرج بإعادة الكلمة عن قانون أدب الصلاة، وتارة يُلبِّس عليه في تحقيق التشديد في إخراج ضاد ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾. قال: ولقد رأيت من يخرج بُصاقه مع إخراج الضاد لقوة تشديده، والمراد تحقيق الحرف حسْبُ، وإبليس يُخْرِج هؤلاء بالزيادة عن حد التحقيق، ويَشْغلهم بالمبالغة في الحروف عن فهم التلاوة، وكل هذه الوساوس من إبليس».

والمقصود: أن الأئمة كرهوا التنطّع والغُلُوّ في النطق بالحرف.

ومن تأمّل هَدْي رسول الله ﷺ، وإقراره أهل كل لسان علىٰ قراءتهم، تبيّن له أن التنطع والتشدّق والوسوسة في إخراج الحرف ليس من سنّته.

ص: ٣٠٠

فصل
في الجواب عما احتج به أهل الوسواس

أما قولهم: إن ما نفعله احتياط لا وسواس.

قلنا: سمُّوه ما شئتم، فنحن نسألكم: هل هو موافق لفعل رسول الله ﷺ وأمره وما كان عليه أصحابه؛ أو مخالف؟

فإن زعمتم أنه موافق فبَهْتٌ وكذب صريح، فإِذَنْ لا بد من الإقرار بعدم

---

(١) «تلبيس إبليس» (ص ١٤٠).

موافقته، وأنه مخالف له، فلا ينفعكم تسمية ذلك احتياطًا، وهذا نظير مَن ارتكب محظورًا وسماه بغير اسمه.

وينبغي أن يُعلم أن الاحتياط الذي ينفع صاحبه ويُثيبه الله عليه: الاحتياطُ في موافقةِ السنة، وترك مخالفتها، والاحتياط كلُّ الاحتياط في ذلك؛ وإلا فما احتاط لنفسه مَنْ خرج عن السنة، بل ترك حقيقة الاحتياط في ذلك.

وكذلك المتسرعون إلىٰ وقوع الطلاق في موارد النزاع الذي اختلف فيه الأئمة، كطلاق المكره، وطلاق السكران، والبَتّة، وجمع الثلاث، والطلاق بمجرد النية، والطلاق المؤجل المعلوم مجيءُ أجله، واليمين بالطلاق، وغير ذلك مما تنازع فيه العلماء إذا أوقعه المفتي تقليدًا بغير برهان، وقال: ذلك احتياط للفروج؛ فقد ترك معنىٰ الاحتياط؛ فإنه يُحرِّم الفرج علىٰ هذا، ويبيحه لغيره، فأين الاحتياط هاهنا؟

بل لو أبقاه علىٰ حاله حتىٰ تُجمع الأمة علىٰ تحريمه وإخراجه عمن هو حلال له، أو يأتي برهان من الله ورسوله علىٰ ذلك؛ لكان قد عمل بالاحتياط.

ونص علىٰ مثل ذلك الإمامُ أحمد في طلاق السكران. فقال في رواية أبي طالب: والذي لا يأمر بالطلاق فإنما أتىٰ خَصْلة واحدة، والذي يأمر بالطلاق قد أتىٰ خصلتين: حرمها عليه، وأحلها لغيره، فهذا خير من هذا. فلا يمكن الاحتياط في وقوع الطلاق إلا حيث أجمعت الأمة، أو كان هناك نص عن الله ورسوله يجب المصير إليه.

قال شيخنا: والاحتياط حسن ما لم يُفْضِ بصاحبه إلىٰ مخالفة السُّنة، فإذا أفضىٰ إلىٰ ذلك فالاحتياط ترك هذا الاحتياط.

وبهذا خرج الجواب عن احتجاجهم بقوله ﷺ: «**من ترك الشبهات فقد اسْتَبرأ لدينه وعِرْضه**»، وقوله: «**دَعْ ما يَرِيْبُك إلىٰ ما لا يريبك**»، وقوله: «**الإثم ما حاك في**

الصدر»[١]، فهذا كله من أقوىٰ الحجج علىٰ بطلان الوسواس.

فإن الشبهات ما يشتبه فيه الحق والباطل، والحلال والحرام، علىٰ وجه لا يكون فيه دليلٌ علىٰ أحد الجانبين، أو تتعارض الأمارتان عنده، فلا تترجح في ظنه إحداها، فيشتبه عليه هذا بهذا، فأرشده النبي ﷺ إلىٰ ترك المشتبه، والعدول إلىٰ الواضح الجلي.

وأما التمرة التي ترك رسول الله ﷺ أكلها، وقال: «**أخشىٰ أن تكون من الصدقة**»؛ فذلك من باب اتقاء الشبهات، وترك ما اشتبه فيه الحلال بالحرام؛ فإن التمرة كانت قد وجدها في بيته، وكان يؤتَىٰ بتَمْر الصدقة، يقسمه علىٰ من تحل له الصدقة، ويدخل بيتَه تمرٌ يقتات منه أهله، فكان في بيته النوعان، فلما وجد تلك التمرة لم يدرِ ﷺ من أيّ النوعين هي؟ فأمسك عن أكلها، فهذا الحديث أصل في الورع واتقاء الشبهات، فما لأهل الوسواس وما لَه؟

فصل

ص: ٣١٤

من حلف على يمين ثم نسيها فلا شيء عليه

وأما من حلف علىٰ يمين ثم نسيها، وقوله: يلزمه جميع ما يحلف به، فقول شاذ جدًّا، وليس عن مالك؛ إنما قاله بعض أصحابه، وسائر أهل العلم علىٰ خلافه، وأنه لا يلزمه شيء حتىٰ يتيقن، كما لو شك: هل حلف أو لا؟

فإن قيل: ينبغي أن يلزمه كفارة يمين؛ لأنها الأقل.

قيل: موجَب الأيمان مختلف، فما من يمين إلا وهي مشكوك فيها، هل حلف بها أم لا؟

(١) سبق تخريجها (ص: ١٠٣).

وعلىٰ قول شيخنا: يلزمه كفارة يمينٍ حَسْبُ؛ لأن ذلك موجَبُ الأيمان كلها عنده.

فصل

ص: ٣٢٠
من خفي عليه موضع النجاسة يجب عليه غسل الكل

وأما قولكم: إن من خفي عليه موضع النجاسة من الثوب وجب عليه غَسْلُهُ كله!

فليس هذا من باب الوسواس، وإنما ذلك من باب ما لا يتم الواجب إلا به؛ فإنه قد وجب عليه غسل جزء من ثوبه، ولا يعلمه بعينه، ولا سبيل إلىٰ العلم بأداء هذا الواجب إلا بغسل جميعه.

فصل

ص: ٣٢٠
من اشتبه عليه الطاهر بالنجس تحرى منها

وأما مسألة الثياب التي اشتبه الطاهر منها بالنجس؛ فهذه مسألة نزاع: فذهب مالك في رواية عنه وأحمد إلىٰ أنه يصلي في ثوب بعد ثوب، حتىٰ يتيقن أنه صلىٰ في ثوب طاهر.

وقال الجمهور ـ ومنهم أبو حنيفة، والشافعي، ومالك في الرواية الأخرىٰ ـ: يتحرّىٰ فيصلي في واحد منها صلاة واحدة، كما يتحرىٰ في القِبلة.

والقول بالتحرِّي هو الراجح، سواء كثر عدد الثياب الطاهرة أو قَلَّ، وهو اختيار شيخنا.

قال شيخنا: اجتناب النجاسة من باب المحظور، فإذا تحرّىٰ وغلب علىٰ ظنه طهارة ثوب منها، فصلّىٰ فيه، لم يُحْكَم ببطلان صلاته بالشك؛ فإن الأصل عدم النجاسة، وقد شكّ فيها في هذا الثوب، فيصلي فيه، كما لو استعار ثوبًا أو اشتراه ولا يعلم حاله.

فصل

ص: ٣٢٢

من اشتبهت عليه القبلة يجتهد ويصلي

وأما إذا اشتبهت عليه القِبْلة؛ فالذي عليه أهل العلم كلهم: أنه يجتهد ويصلي صلاة واحدة.

وشذَّ بعض الناس، فقال: يصلي أربع صلوات إلىٰ أربع جهات، وهذا قول شاذ مخالف للسنة، وإنما التزمه قائله في مسألة اشتباه الثياب، **وهذا ونحوه من وجوه الالتزامات عند المضايق طردًا لدليل المستدل: مما لا يُلتفت إليها، ولا يُعوَّل عليها. ونظيره التزام من التزم اشتراط النية لإزالة النجاسة، لمّا ألزمهم أصحاب أبى حنيفة بذلك، قال بعضهم: نقول به.**

ونظيره إدراك الجمعة والجماعة بإدراك تكبيرة مع الإمام، لَمّا ألزمت الحنفية من نازعها في ذلك بالتسوية بين الجمعة والجماعة التزمه بعضهم، وقال: نقول به.

فصل

ص: ٣٢٥

من شك في صلاته فإنه يبني على اليقين

وأما من شك في صلاته فإنه يبني علىٰ اليقين؛ لأنه لا تبرأ ذمته منه بالشك.

وأما تحريم أكل الصيد إذا شك صاحبه: هل مات بالجرح أو بالماء؟ وتحريم أكله إذا خالط كلابه كلبًا من غيره؛ فهو الذي أمر به رسول الله ﷺ؛ لأنه قد شك في سبب الحلّ، والأصلُ في الحيوان التحريم، فلا يُستباح بالشك في شرط حله، بخلاف ما إذا كان الأصل فيه الحل؛ فإنه لا يحرم بالشك في سبب تحريمه، كما لو اشترىٰ ماءً أو طعامًا أو ثوبًا لا يعلم حاله جاز شربه وأكله ولبسه، وإن شك هل ينجس أم لا؟ فإن الشرط متىٰ شقّ اعتباره، أو كان الأصل عدم المانع، لم يُلتفت إلىٰ ذلك.

فالأول: كما إذا أُتي بلحم لا يعلم هل سَمّىٰ عليه ذابحه أم لا؟ وهل ذكّاه في الحلق واللَّبّة، واستوفىٰ شروط الذكاة أم لا؟ لم يحرم أكله؛ لمشقة التفتيش عن ذلك.

وقد قالت عائشة ﵂: يا رسول الله! إن ناسًا من الأعراب يأتوننا باللحم، لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا؟ فقال: «**سمُّوا أنتم وكلوا**»[1]، مع أنه قد نُهي عن أكل ما لم يُذكر عليه اسم الله.

والثاني: كما ذكرنا من الماء والطعام واللباس؛ فإن الأصل فيها الطهارة، وقد شك في وجود المنجِّس، فلا يلتفت إليه.

فصل

ص: ٣٢٦

لا يشرع غسل داخل العين في الوضوء

وأما ما ذكرتموه عن ابن عمر وأبي هريرة ﵃: فشيء تفرَّدا به، دون الصحابة، ولم يوافق ابنَ عمر ﵄ علىٰ ذلك أحدٌ منهم؛ لأنه لم يُنقل عن رسول الله ﷺ أنه فعله قط، ولا أمر به، وقد نقل وضوءه جماعة كعثمان[2]، وعلي[3]، وعبد الله بن زيد[4]، والرُّبيع بنت مُعَوِّذ[5]، وغيرهم ﵃، فلم يقل أحد منهم: إنه غسل داخل عينيه.

والصحيح أنه لا يجب غسلهما في وضوء، ولا جنابة، ولا نجاسة.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠٥٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٥٩)، ومسلم (٢٢٦).

(٣) أخرجه البخاري (٥٦١٦).

(٤) أخرجه البخاري (١٨٥)، ومسلم (٢٣٥).

(٥) أخرجه أبو داود (١٢٦)، والترمذي (٣٣)، وابن ماجه (٣٩٠).

وأما فعل أبي هريرة رضي الله عنه: فهو شيء تأوّله، وخالفه فيه غيره، وكانوا ينكرونه عليه، وهذه المسألة تُلقّب بمسألة «إطالة الغرة»، وإن كانت الغُرَّة في الوجه خاصة.

وقد اختلف الفقهاء في ذلك، وفيها روايتان عن الإمام أحمد:

إحداهما: تُستحب إطالتها، وبها قال أبو حنيفة، والشافعي، واختارها أبو البركات ابن تيمية وغيره.

والثانية: لا تُستحب، وهي مذهب مالك، وهي اختيار شيخنا أبي العباس.

والمستحبون يحتجون بحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«أنتم الغُرّ المحَجّلون يوم القيامة من أثر الوضوء؛ فمن استطاع منكم فليُطِلْ غُرّته وتَحْجيله»**. متفق عليه[1]، ولأن الحِلْية تبلغ من المؤمن حيث يبلغ الوضوء[2].

قال النافون للاستحباب: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«إن الله حَدَّ حدودًا فلا تعتدوها»**[3]، والله سبحانه قد حدّ المرفقين والكعبين، فلا ينبغي تعدِّيهما، ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يَنقُل مَنْ نقل عنه وضوءه أنه تعدّاهما، ولأن ذلك أصل الوسواس ومادّته، ولأن فاعله إنما يفعله قُربةً وعبادةً، والعبادات مبناها علىٰ الاتباع، ولأن ذلك ذريعة إلىٰ الغَسْلِ إلىٰ الفخذ، وإلىٰ الكتف، وهذا مما يُعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابَه لم يفعلوه ولا مرة واحدة، ولأن هذا من الغلُوِّ، وقد قال صلى الله عليه وسلم: **«إياكم والغلوّ في الدين»**[4]، ولأنه تعمُّق، وهو منهي عنه، ولأنه عضو من أعضاء الطهارة، فكُرِهَ مجاوزته كالوجه.

---

(١) البخاري (١٣٦)، ومسلم (٢٤٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٠).

(٣) أخرجه الدارقطني (٤/ ١٨٣)، والحاكم (٧١١٤)، وحسنه النووي في «الأربعين» (٣٠)، وصححه ابن القيم في «الإعلام» (١/ ٢٤٩).

(٤) سبق تخريجه (ص: ١٠٧).

وأما الحديث فراويه عن أبي هريرة رضي الله عنه نُعَيْمٌ المُجْمِرُ، وقد قال: «لا أدري؛ قوله: «**فمن استطاع منكم أن يطيل غرتَّه فليفعل**» من قول رسول الله ﷺ، أو من قول أبي هريرة رضي الله عنه؟».

روىٰ ذلك عنه الإمام أحمد في «المسند»(١).

وأما حديث الحلية، فالحلية المزيَّنة ما كان في مَحَلِّهِ، فإذا جاوز محلَّه لم يكن زينة.

فصل

ص: ٣٢٩

دين الله بين الغالي فيه والجافي عنه

وأما قولكم: إن الوسواس خير مما عليه أهل التفريط والاسترسال، وتمشية الأمر كيف اتفق، إلىٰ آخره.

فلعمر الله إنهما لطرفا إفراطٍ وتفريطٍ، وغلو وتقصير، وزيادة ونقصان، وقد نهىٰ الله سبحانه عن الأمرين في غير موضع؛ كقوله: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وقوله: ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلۡمِسۡكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرۡ تَبۡذِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٦]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧]، وقوله: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١].

فدين الله بين الغالي فيه والجافي عنه، وخير الناس النَّمَط الأوسط، الذين ارتفعوا عن تقصير المفرِّطين، ولم يلحقوا بغُلُوّ المعتدين، وقد جعل الله سبحانه هذه الأمة وَسَطًا، وهي الخيار العدل، لتوسطها بين الطرفين المذمومين، والعدلُ هو الوسط بين طرفي الجَوْرِ والتفريط، والآفاتُ إنما تتطرّق إلىٰ الأطراف، والأوساط

(١) «مسند أحمد» (٢/ ٣٣٤، ٥٢٣).

مَحْمِيَّة بأطرافها، فخيار الأمور أوساطها. قال الشاعر:

كانَتْ هِيَ الوَسَطَ المَحْمِيَّ فَاكْتَنَفَتْ بِهَا الحَوَادِثُ حَتَّى أَصْبَحَتْ طَرَفَا[1]

فصل

ص: ٣٣٠

من كيد الشيطان الفتنة بالقبور

ومن أعظم مكايده التي كاد بها أكثر الناس، وما نجا منها إلا من لم يُرد الله فتنته: ما أوحاه قديمًا وحديثًا إلىٰ حزبه وأوليائه من الفتنة بالقبور، حتىٰ آل الأمر فيها إلىٰ أن عبد أربابُها من دون الله، وعُبِدتْ قبورهم، واتُّخِذت أوثانًا، وبُنيت عليها الهياكل، وصُوّرت صورُ أربابها فيها، ثم جعلت تلك الصور أجسادًا لها ظلٌّ، ثم جُعلت أصنامًا، وعُبدت مع الله.

وكان أول هذا الداء العظيم في قوم نوح، كما أخبر سبحانه عنهم في كتابه، حيث يقول: ﴿قَالَ نُوحٌ رَّبِّ إِنَّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَن لَّمْ يَزِدْهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ إِلَّا خَسَارًا ﴿٢١﴾ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا ﴿٢٢﴾ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ [نوح: ٢١-٢٤].

قال ابن جرير[2]: «وكان من خبر هؤلاء فيما بلغنا: ما حدثنا به ابن حُميد، حدثنا مِهران، عن سفيان، عن موسىٰ، عن محمد بن قيس: أن يَغوثَ ويَعوق ونسرًا كانوا قومًا صالحين من بني آدم، وكان لهم أتباع يقتدون بهم، فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم: لو صوّرناهم كان أشوقَ لنا إلىٰ العبادة إذا ذكرْناهم، فصوّروهم، فلما ماتوا وجاء آخرون دبَّ إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا

(١) البيت لأبي تمام في «ديوانه» (٢/ ٣٧٤) مع اختلاف في الرواية.

(٢) «تفسير الطبري» (٢٣/ ٦٣٩).

يعبدونهم، وبهم يُسقَون المطرَ، فعبدوهم».

قال سفيان، عن أبيه، عن عِكْرمة قال: «كان بين آدم ونوح عليهما السلام عشرة قرون، كلُّهم علىٰ الإسلام»[١].

وقال غير واحد من السلف[٢]: «كان هؤلاء قومًا صالحين في قوم نوح ﷺ، فلما ماتوا عكفوا علىٰ قبورهم، ثم صوّروا تماثيلهم، ثم طال عليهم الأَمَدُ فعبدوهم».

فهؤلاء جمعوا بين الفتنتين: فتنة القبور، وفتنة التماثيل، وهما الفتنتان اللتان أشار إليهما رسول الله ﷺ في الحديث المتفق علىٰ صحته[٣] عن عائشة ﷺ: أن أمّ سَلَمَة ﷺ ذكرت لرسول الله ﷺ كَنِيسة رأتها بأرضِ الحبشة يقال لها: ماريةُ، فذكرتْ له ما رأت فيها من الصور، فقال رسول الله ﷺ: **«أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح أو الرجل الصالح؛ بَنَوْا علىٰ قَبره مسْجدًا، وصوّروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله»**.

وفي لفظ آخر في «الصحيحين»[٤]: أن أم حبيبة وأم سَلمة ذكرتا كنيسة رأينها.

فجمع في هذا الحديث بين التماثيل والقبور.

وهذا كان سبب عبادة اللات. فروىٰ ابن جرير بإسناده عن سفيان، عن منصور، عن مجاهد: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾ [النجم: ١٩]، قال: «كان يَلُتّ لهم السّويق، فمات، فعكفوا علىٰ قبره»[٥].

---

(١) «تفسير الطبري» (٢٣/ ٦٣٩).

(٢) انظر: «الدر المنثور» (١٤/ ٧١٣).

(٣) البخاري (٤٣٤)، ومسلم (٥٢٨).

(٤) البخاري (٣٨٧٣)، ومسلم (٥٢٨).

(٥) «تفسير الطبري» (٢٢/ ٥٢٣).

وكذلك قال أبو الجَوْزاء عن ابن عباس ﷺ: «كان يلتّ السويق للحاجّ»[١].

فقد رأيتَ أن سبب عبادة يغوث ويعوق ونَسْر واللات إنما كانت من تعظيم قبورهم، ثم اتخذوا لها التماثيل وعبدوها كما أشار إليه النبي ﷺ.

قال شيخنا[٢]: وهذه العلة التي لأجلها نهىٰ الشارع عن اتخاذ المساجد علىٰ القبور؛ هي التي أوقعت كثيرًا من الأُمم إما في الشرك الأكبر، أو فيما دونه من الشرك؛ فإن النفوس قد أشركت بتماثيل القوم الصالحين، وتماثيل يزعمون أنه طلاسم للكواكب ونحو ذلك؛ فإن الشّرك بقبر الرجل الذي يُعتقد صلاحه أقربُ إلىٰ النفوس من الشرك بخشَبة أو حَجَر.

ولهذا تَجد أهل الشرك كثيرًا يتضرعون عندها، ويخشعون ويخضعون، ويعبدونهم بقلوبهم عبادةً لا يفعلونها في بيوت الله، ولا وقت السَّحَر، ومنهم من يسجد لها، وأكثرهم يرجون من بركة الصلاة عندها والدعاء ما لا يرجونه في المساجد.

فلأجل هذه المفسدة حَسَم النبي ﷺ مادتها، حتىٰ نهىٰ عن الصلاة في المقبرة مطلقًا، وإن لم يقصد المصلي بَركة البقعة بصلاته، كما يقصد بصلاته بَركة المساجد، كما نهىٰ عن الصلاة وقت طلوع الشمس وغروبها؛ لأنها أوقات يقصد المشركون الصلاة فيها للشمس، فنهىٰ أمته عن الصلاة حينئذٍ، وإن لم يقصد المصلي ما قصده المشركون، سدًّا للذريعة.

قال: وأما إذا قصد الرجل الصلاة عند القبور، متبرّكًا بالصلاة في تلك البُقعة، فهذا عين المحادّة لله ورسوله، والمخالفةِ لدينه، وابتداع دينٍ لم يأذن به الله؛ فإن المسلمين قد أجمعوا علىٰ ما علموه بالاضطرار من دين رسول الله ﷺ: أن الصلاة

---

(١) رواه البخاري (٤٨٥٩).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ١٩٢ وما بعدها).

عند القبور منهيّ عنها، وأنه لَعن من اتخذها مساجد، فمِنْ أعظم المحدثات وأسباب الشّرك: الصلاةُ عندها، واتخاذها مساجد، وبناء المساجد عليها، فقد تواترت النصوص عن النبي ﷺ بالنهي عن ذلك والتغليظ فيه، فقد صرّح عامة الطوائف بالنهي عن بناء المساجد عليها، متابعةً منهم للسنة الصحيحة الصريحة.

ففي «صحيح مسلم»[1] عن جُندَب بن عبد الله البَجلي رضي الله عنه، قال: سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس وهو يقول: **«إني أبرأُ إلىٰ الله أن يكون لي منكم خليل؛ فإن الله قد اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنت مُتخذًا من أمتي خليلاً لاتخذتُ أبا بكر خليلاً، ألا وإن مَنْ كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد؛ ألا فلا تتخذوا القبور مساجد؛ فإني أنهاكم عن ذلك»**.

وعن عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم، قالا: لما نُزِل برسول الله ﷺ طَفِقَ يَطرحُ خَمِيصةً له علىٰ وجهه، فإذا اغْتَمّ كشفها، فقال وهو كذلك: **«لعنةُ الله علىٰ اليهود والنصارىٰ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»**؛ يُحذِّر ما صنعوا. متفق عليه[2].

وفي «الصحيحين»[3] أيضًا عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: **«قاتَل الله اليهود! اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»**.

وفي رواية مسلم[4]: **«لعن الله اليهود والنصارىٰ! اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»**.

فقد نهىٰ عن اتخاذ القبور مساجد في آخر حياته، ثم إنه لعن وهو في السياق مَنْ فعل ذلك من أهل الكتاب؛ ليُحذِّر أمته أن يفعلوا ذلك.

---

(١) برقم (٥٣٢).

(٢) البخاري (٤٣٥)، ومسلم (٥٣١).

(٣) البخاري (٤٣٧)، ومسلم (٥٣٠).

(٤) مسلم (٥٣٠).

قالت عائشة ﵂: قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يَقُمْ منه: «**لعن الله اليهود والنصارىٰ! اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»، ولولا ذلك لأُبْرِزَ قبرهُ؛ غير أنه خُشي أن يُتخذ مسجدًا. متفق عليه(١).

وقولها: «خُشيَ» هو بضم الخاء؛ تعليلاً لمنع إبراز قبره.

وفي «صحيح البخاري»(٢): أن عمر بن الخطاب ﵁ رأىٰ أنس بن مالك ﵁ يصلي عند قبر، فقال: القبرَ، القبرَ.

وهذا يدل علىٰ أنه كان من المُسْتَقرِّ عند الصحابة ﵃: ما نهاهم عنه نبيهم من الصلاة عند القبور، وفعلُ أنس لا يدل علىٰ اعتقاد جوازه؛ فإنه لعله لم يَرَهُ، أو لم يعلم أنه قبر، أو ذَهل عنه، فلما نبَّهه عمر تنبَّه.

وقال أبو سعيد الخدري ﵁: قال رسول الله ﷺ: «**الأرضُ كلها مسجد إلا المقبرة والحمَّام**» رواه الإمام أحمد، وأهل «السنن الأربعة»، وصححه أبو حاتم بن حبان(٣).

وأبلغ من هذا: أنه نهىٰ عن الصلاة إلىٰ القبر، فلا يكون القبر بين المصلي وبين القِبلة.

فروىٰ مسلم في «صحيحه»(٤) عن أبي مَرْثَد الغَنَويّ ﵁، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تجلسوا علىٰ القبور، ولا تصلُّوا إليها**».

---

(١) البخاري (١٣٣٠)، ومسلم (٥٢٩).

(٢) (١/ ٩٣).

(٣) «مسند أحمد» (٣/ ٨٣، ٩٦)، «سنن أبي داود» (٤٩٢)، «سنن الترمذي» (٣١٧)، «سنن ابن ماجه» (٧٤٥)، «صحيح ابن حبان» (١٦٩٩، ٢٣١٦، ٢٣٢١).

(٤) برقم (٩٧٢).

وفي هذا إبطالُ قول من زعم أن النهي عن الصلاة فيها لأجل النجاسة، فهذا أبعد شيء عن مقاصد الرسول ﷺ.

ومن له معرفة بالشرك وأسبابه وذرائعه، وفَهِمَ عن الرسول ﷺ مقاصده، جزم جزمًا لا يحتمل النقيض أن هذه المبالغة منه واللعن والنهي بصيغتيه -صيغة «لا تفعلوا»، وصيغة «إني أنهاكم»- ليس لأجل النجاسة، بل هو لأجل نجاسة الشرك اللاحقة بمن عصاه، وارتكب ما عنه نهاه، واتبع هواه، ولم يخش ربَّه ومولاه.

فصل

ص: ٣٤٤

من كيد الشيطان اتخاذ القبور أعيادا

ومن ذلك اتخاذها عيدًا.

والعيد ما يُعتاد مجيئه وقصده من زمان ومكان:

فأما الزمان فكقوله ﷺ: «**يومُ عرفة ويوم النحر وأيامُ مِنًى عيدنا أهل الإسلام**». رواه أبو داود وغيره[١].

وأما المكان فكما روى أبو داود في «سننه»[٢] أن رجلاً قال: يا رسول الله! إني نذرت أن أنْحَر بِبُوانَةَ؟ فقال: «**أبِها وثَنٌ من أوثان المشركين، أو عيد من أعيادهم؟**»، قال: لا، قال: «**فأوفِ بنذرك**».

وكقوله: «**لا تجعلوا قبري عيدًا**»[٣].

(١) «سنن أبي داود» (٢٤٢١)، وأخرجه الترمذي (٧٧٣)، والنسائي (٣٠٠٤)، وصححه الترمذي، وابن حبان (٣٦٠٣).

(٢) «سنن أبي داود» (٣٣١٥)، وصححه النووي في «المجموع» (٨/ ٤٦٧).

(٣) سيأتي تخريجه في الحاشية التالية.

والعيد: مأخوذ من المعاودة والاعتياد، فإذا كان اسمًا للمكان فهو المكان الذي يُقصد الاجتماع فيه وانْتِيابُه للعبادة أو لغيرها، كما أن المسجد الحرام ومنًىٰ ومُزْدلِفَة وعرفة والمشاعِرَ جعلها الله عيدًا للحُنفاء ومثابةً، كما جعل أيام التعبُّد فيها عيدًا.

وكان للمشركين أعياد زمانية ومكانية، فلما جاء الله بالإسلام أبطلها، وعوّض الحنفاء منها: عيد الفطر، وعيد النحر، وأيام منًىٰ، كما عوّضهم عن أعياد المشركين المكانية: بالكعبة البيت الحرام، وعرفة، ومنىٰ، والمشاعر.

فاتخاذ القبور عيدًا هو من أعياد المشركين التي كانوا عليها قبل الإسلام، وقد نهىٰ عنه رسول الله ﷺ في سَيّدِ القبور، منبِّهًا به علىٰ غيره.

فقال أبو داود[1]: عن أبي هريرة ؓ، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تجعلوا بيوتكم قبورًا، ولا تجعلوا قبري عيدًا، وصلوا عليّ؛ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم**» **صلىٰ الله عليه وسلم**.

وهذا إسناد حسن، رواته كلهم ثقات مشاهير.

وقال أبو يَعْلىٰ الموصليُّ في «مسنده»[2]: عن علي بن الحسين: أنه رأىٰ رجلاً يجيء إلىٰ فُرْجَةٍ كانت عند قبر النبي ﷺ، فيدخل فيها، فيدعو، فنهاه، وقال: ألا أحدثكم حديثًا سمعته من أبي، عن جدي، عن رسول الله ﷺ؟ قال: «**لا تتخذوا قبري عيدًا، ولا بيوتكم قبورًا؛ فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم**».

قال شيخ الإسلام[3] قدَّس الله روحه: ووجه الدلالة: أن قبر رسول الله ﷺ أفضل قبر علىٰ وجه الأرض، وقد نَهىٰ عن اتخاذه عيدًا، فقبر غيره أولىٰ بالنهي،

---

(١) «سنن أبي داود» (٢٠٤٤)، وحسنه ابن تيمية في «الاقتضاء» (ص ٣٢١).

(٢) «مسند أبي يعلىٰ» (٤٦٩)، وحسنه السخاوي في «القول البديع» (ص ١٦١).

(٣) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ١٧٢).

كائنًا من كان، ثم إنه قرن ذلك بقوله: «ولا تتخذوا بيوتكم قبورًا» أي: لا تعطلوها من الصلاة فيها والدعاء والقراءة، فتكون بمنزلة القبور، فأمر بتحرّي النافلة في البيوت، ونهىٰ عن تحرّي العبادة عند القبور، وهذا ضد ما عليه المشركون من النصارىٰ وأشباههم، ثم إنه عقّب النهي عن اتخاذه عيدًا بقوله: «وصلوا عليّ؛ فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم»، يشير بذلك إلىٰ أن ما ينالني منكم من الصلاة والسلام؛ يحصل مع قربكم من قبري وبُعدكم، فلا حاجة بكم إلىٰ اتخاذه عيدًا.

فصل

ص: ٣٥٠

من مفاسد اتخاذ القبور أعيادا

ثم إن في اتخاذ القبور أعيادًا من المفاسد العظيمة التي لا يعلمها إلا الله ما يغضبُ لأجله كلُّ مَنْ في قلبه وقارٌ لله، وغَيْرة علىٰ التوحيد، وتهجين وتقبيح للشرك، ولكن... ما لِجُرْحٍ بميِّتٍ إيلامُ.

فمن مفاسد اتخاذها أعيادًا: الصلاة إليها، والطواف بها، وتقبيلها واستلامها، وتعفير الخدود علىٰ تُرابها، وعبادة أصحابها، والاستعانة بهم، وسؤالُهم النصر والرزق والعافية، وقضاء الديون، وتفريج الكربات، وإغاثة اللهفات، وغير ذلك من أنواع الطلبات، التي كان عُبّاد الأوثان يسألونها أوثانَهم.

ومن جمع بين سُنة رسول الله ﷺ في القبور، وما أمر به ونهىٰ عنه، وما كان عليه أصحابه، وبين ما عليه أكثر الناس اليوم: رأىٰ أحدهما مضادًّا للآخر، مناقضًا له، بحيث لا يجتمعان أبدًا.

فنهىٰ رسول الله ﷺ عن الصلاة إلىٰ القبور، وهؤلاء يصلون عندها.

ونهىٰ عن اتخاذها مساجد، وهؤلاء يبنون عليها المساجد، ويسمونها مَشاهد؛ مضاهاةً لبيوت الله.

ونهىٰ عن إيقاد السُّرج عليها، وهؤلاء يوقفون الوقوف علىٰ إيقاد القناديل عليها.

ونهىٰ أن تُتخذ عيدًا، وهؤلاء يتخذونها أعيادًا ومناسك، ويجتمعون لها كاجتماعهم للعيد أو أكثر.

وأمر بتسويتها، كما روىٰ مسلم في «صحيحه»[1] عن أبي الهَيّاج الأسدي، قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ألا أبعثُك علىٰ ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: أن لا أدَع تمثالًا إلا طَمَسْتُه، ولا قبرًا مُشرفًا إلا سَوّيْتُه.

وفي «صحيحه»[2] أيضًا عن ثُمامة بن شُفَيٍّ، قال: كنا مع فضالة بن عُبيد رضي الله عنه بأرض الروم بِرُودِس، فتوفي صاحب لنا، فأمر فَضالة بقبره فسوي، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يأمر بتسويتها.

وهؤلاء يبالغون في مخالفة هذين الحديثين، ويرفعونها من الأرض كالبيت، ويعقدون عليها القِباب.

ونهىٰ عن تجْصيص القبر والبناء عليه، كما روىٰ مسلم في «صحيحه»[3] عن جابر رضي الله عنه قال: نهىٰ رسول الله ﷺ عن تجصيص القبر، وأن يُقعد عليه، وأن يُبنىٰ عليه.

ونهىٰ عن الكتابة عليها، كما روىٰ أبو داود في «سننه»[4]، عن جابر رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ نهىٰ أن تجصّص القبور، وأن يكتب عليها. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

---

(١) برقم (٩٦٩).

(٢) برقم (٩٦٨).

(٣) برقم (٩٧٠).

(٤) «سنن أبي داود» (٣٢٢٨)، «سنن الترمذي» (١٠٥٢)، وأخرجه النسائي (٢٠٢٧)، وابن ماجه (١٥٦٢، ١٥٦٣)، وصححه ابن حبان (٣١٦٤).

وهؤلاء يتخذون عليها الألواح، ويكتبون عليها القرآن وغيره.

ونهىٰ أن يُزاد عليها غير ترابها، كما روىٰ أبو داود[١] من حديث جابر رضي الله عنه أيضًا: أن رسول الله ﷺ نهىٰ أن يُجصَّص القبر، أو يكتب عليه، أو يزاد عليه.

وهؤلاء يزيدون عليه -سوىٰ التراب- الآجُرّ والأحجار والجِصّ.

والمقصود أن هؤلاء المعظمين للقبور، والمتخذينها أعيادًا، الموقدين عليها السرج، الذين يبنون عليها المساجد والقباب: مناقضون لما أمر به رسول الله ﷺ، محادُّون لما جاء به.

وأعظم ذلك اتخاذها مساجد، وإيقاد السرج عليها، وهو من الكبائر، وقد صرّح الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم بتحريمه.

فانظر إلىٰ هذا التباين العظيم بين ما شرعه رسول الله ﷺ وقصده من النهي عمَّا تقدم ذكره في القبور، وبين ما شرعه هؤلاء وقصدوه، ولا ريب أن في ذلك من المفاسد ما يعجز العبد عن حَصْره:

فمنها: تعظيمها المُوقِع في الافتتان بها.

ومنها: اتخاذها عيدًا.

ومنها: السفر إليها.

ومنها: مشابهة عبادة الأصنام بما يفعل عندها من العكوف عليها، والمجاورة عندها.

ومنها: النذر لها ولسدنتها.

---

(١) «سنن أبي داود» (٣٢٢٨)، وأخرجه النسائي (٢٠٢٧)، وصححه النووي في «المجموع» (٢٩٦/٥).

ومنها: اعتقاد المشركين أن بها يُكشف البلاء، ويُنصر علىٰ الأعداء، ويُستنزل غيث السماء، وتُفرج الكرب، وتُقضىٰ الحوائج، ويُنصر المظلوم، ويُجار الخائف، إلىٰ غير ذلك.

ومنها: الدخول في لعنة الله تعالىٰ ورسوله باتخاذ المساجد عليها، وإيقاد السُّرج عليها.

ومنها: الشرك الأكبر الذي يُفعل عندها.

ومنها: مشابهة اليهود والنصارىٰ في اتخاذ المساجد والسرج عليها.

ومنها: أن الذي شرعه الرسول ﷺ عند زيارة القبور إنما هو تذكر الآخرة، والإحسان إلىٰ المَزُورِ بالدعاء له، والترحّم عليه، والاستغفار له، وسؤال العافية له.

فاسمع الآن زيارة أهل الإيمان، التي شرعها الله علىٰ لسان رسوله ﷺ، ثم وازِنْ بينها وبين زيارة أهل الإشراك، التي شرعها لهم الشيطان، واختر لنفسك.

قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ إذا كان ليلتي منه؛ يخرج من آخر الليل إلىٰ البَقيع، فيقول: «**السلام عليكم دار قوم مؤمنين! وأتاكم ما تُوعدون؛ غدًا مؤجَّلون، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، اللهم اغفر لأهل بَقيع الغَرْقد**». رواه مسلم[1].

وفي «صحيحه»[2] أيضًا عن سليمان بن بُريدة، عن أبيه رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ يُعلِّمهم إذا خرجوا إلىٰ المقابر أن يقولوا: «**السلام علىٰ أهل الديار -وفي لفظ: السلام عليكم أهل الديار- من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم للاحقون، نسأل الله لنا ولكم العافية**».

وعن بُريدة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور، فمن**

---

(١) برقم (٩٧٤/ ١٠٢).

(٢) برقم (٩٧٥).

أراد أن يزور فليَزُرْ، ولا تقولوا هُجْرًا» رواه أحمد، والنسائي[١].

وكان رسول الله ﷺ قد نهىٰ الرجال عن زيارة القبور، سدًّا للذريعة، فلما تمكّن التوحيدُ في قلوبهم أذن لهم في زيارتها علىٰ الوجه الذي شرعه، ونهاهم أن يقولوا هُجْرًا، فمن زارها علىٰ غير الوجه المشروع الذي يحبه الله ورسوله ﷺ فإن زيارته غير مأذون فيها.

ومن أعظم الهُجْر: الشرك عندها قولًا وفعلًا.

وفي «صحيح مسلم»[٢]، عن أبىٰ هريرة ؓ، قال: قال رسول الله ﷺ: **«زوروا القبور؛ فإنها تُذكّر الموت»**.

فهذه الزيارة التي شرعها رسول الله ﷺ لأُمته، وعلّمهم إياها، هل تجد فيها شيئًا مما يعتمده أهل الشرك والبدع؟ أم تجدها مُضادّة لما هم عليه من كل وجه؟

وما أحسنَ ما قال مالكُ بن أنس ؒ: «لن يُصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أوّلَها».

ولكن كلما ضعُف تمسُّك الأمم بعهود أنبيائهم، ونقص إيمانهم، عُوّضوا عن ذلك بما أحدثوه من البدع والشرك.

ولقد جَرّد السلف الصالحُ التوحيدَ، وحَمَوْا جانبه، ولم يفعلوا عند القبور منها إلا ما أَذِن فيه رسول الله ﷺ من السلام علىٰ أصحابها، والاستغفار لهم، والترحّم عليهم.

وقد أنكر الصحابة ما هو دون هذا بكثير.

---

(١) «مسند أحمد» (٥/ ٣٦١)، «سنن النسائي» (٢٠٣٣)، وصححه النووي في «الخلاصة» (٢/ ١٠٦٠).

(٢) برقم (٩٧٦).

بل قد أنكر رسول الله ﷺ علىٰ الصحابة لمّا سألوه أن يجعل لهم شَجَرة يُعلّقون عليها أسلحتهم ومتاعَهم بخصوصها.

فروىٰ البخاري في «صحيحه»[1] عن أبي واقِد اللَّيْثي ﷺ، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ قِبَلَ حُنَين، ونحن حَديثُو عَهدٍ بكفر، وللمشركين سِدْرَةٌ، يَعْكُفون حولها ويَنُوطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذاتُ أنواطٍ، فمررنا بسِدْرةٍ، فقلنا: يا رسول الله! اجعل لنا ذاتَ أنواطٍ، كما لهم ذاتُ أنواط، فقال النبي ﷺ: «**الله أكبر! هذا كما قالت بنو إسرائيل: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾** [الأعراف: ١٣٨]! **لتركبنَّ سَنَنَ من كان قبلكم**».

فإذا كان اتخاذُ هذه الشجرة لتعليق الأسلحة والعكوف حولها اتخاذَ إله مع الله، مع أنهم لا يعبدونها، ولا يسألونها؛ فما الظن بالعكوف حول القبر، والدعاء به ودعائه، والدعاء عنده؟ فأيّ نِسبَةٍ للفتنة بشجرة إلىٰ الفتنة بالقبر؟

فصل

ص: ٣٧٥

من كيد الشيطان اتخاذ الأنصاب والأزلام

ومن أعظم مكايده: ما نصبَهُ للناس من الأنصاب والأزلام التي هي مِنْ عمله، وقد أمر الله تعالىٰ باجتناب ذلك، وعَلّق الفلاح باجتنابه، فقال: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَـٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَـٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

فالأنصاب: كل ما نُصِب يُعْبد من دون الله من حجر، أو شجر، أو وثنٍ، أو قبرٍ، وهي جمع، واحدها نُصْب، كطنْب وأطناب.

(١) أخرجه الترمذي (٢١٨٠)، وصححه هو وابن حبان (٦٧٠٢).

وأما الأزلام: فقال ابن عباس رضي الله عنهما[١]: هي قداح كانوا يَستقسمون بها في الأُمور؛ أي يطلبون بها عِلْمَ ما قُسِم لهم.

والمقصود أن الناس قد ابتُلوا بالأنصاب والأزلام، فالأنصاب للشرك والعبادة، والأزلام للتكهُّن، وطلب عِلْم ما استأثر الله به، هذه للعلم، وتلك للعمل، ودين الله سبحانه مضادّ لهذا وهذا، والذي جاء به رسول الله ﷺ إبطالهما، وكسرُ الأنصاب والأزلام.

فمن الأنصاب ما قد نصبه الشيطان للمشركين، من شجرة، أو عمود، أو وثن، أو قبر، أو خشبة، أو غير ذلك، والواجب هدم ذلك كله، ومَحْوُ أثره، كما أمر النبي ﷺ عليًّا رضي الله عنه بهدم القبور المشرفة وتسويتها بالأرض، كما روىٰ مسلم في «صحيحه»[٢] عن أبي الهَيّاج الأسدي، قال: قال لي علي رضي الله عنه: ألا أبعثك علىٰ ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ أن لا أدع تمثالًا إلا طمستُه، ولا قبرًا مشرفًا الا سوّيتُه.

وعمّىٰ الصحابة بأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبرَ دانيال، وأخفاه عن الناس[٣].

ولما بلغه أن الناس ينتابون الشجرة التي بايع تحتها رسول الله ﷺ أصحابه أرسل فقطعها. رواه ابن وضّاح في كتابه[٤]، فقال: سمعت عيسىٰ بن يونس يقول: أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقطع الشجرة التي بُويعَ تحتها النبي ﷺ فقطعها؛ لأن الناس كانوا يذهبون فيصلُّون تحتها، فخاف عليهم الفتنة. قال عيسىٰ بن يونس: وهو عندنا من حديث ابن عون، عن نافع: أن الناس كانوا يأتون الشجرة، فقطعها عمر رضي الله عنه.

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١١٠٧٣).

(٢) برقم (٩٦٩).

(٣) «السيرة» لابن إسحاق (١/ ٤٣ - ٤٤).

(٤) «البدع والنهي عنها» (١٠٠).

فإذا كان هذا فعل عمر رضي الله عنه بالشجرة التي ذكرها الله في القرآن، وبايع تحتها الصحابةُ رسول الله ﷺ؛ فماذا حكمه فيما عداها من هذه الأنصاب والأوثان، التي قد عظمت الفتنة بها، واشتدت البَلِيّة بها؟

وأبلغ من ذلك: أن رسول الله ﷺ هَدَم مسجد الضِّرار، ففي هذا دليل على هدم ما هو أعظم فسادًا منه، كالمساجد المبنية على القبور؛ فإن حكم الإسلام فيها أن تُهدَم كلُّها، حتىٰ تُسوَّىٰ بالأرض، وهي أولىٰ بالهدم من مسجد الضّرار، وكذلك القباب التي على القبور يجب هدمها كلها؛ لأنها أُسِّست علىٰ معصية الرسول، لأنه قد نهىٰ عن البناء علىٰ القبور كما تقدم؛ فبناءٌ أُسِّس علىٰ معصيته ومخالفته بناءٌ محرّمٌ، وهو أولىٰ بالهدم من بناء الغاصب قطعًا.

وأعظم الفتنة بهذه الأنصاب: فتنة أنصاب القبور، وهي أصل فتنة عبادة الأصنام، كما قاله السلف من الصحابة والتابعين، وقد تقدم.

فصل

ص: ٣٨٥

الحكمة في النهي عن اتخاذ القبور أعيادا

ولا تحسبْ أيُّها المُنْعَمُ عليه باتباع صراط الله المستقيم، صراط أهل نعمته ورحمته وكرامته! أن النهي عن اتخاذ القبور أوثانًا وأعيادًا وأنصابًا، والنهي عن اتخاذها مساجد، وبناء المساجد عليها، وإيقاد السُّرج عليها، والسفر إليها، والنذر إليها، واستلامها، وتقبيلها، وتعْفِير الجِباه في عَرَصاتها غَضٌّ من أصحابها، ولا تنقيصٌ لهم، كما يحسبه أهل الإشراك والضلال؛ بل ذلك من إكرامهم، وتعظيمهم، واحترامهم، ومتابعتهم فيما يُحبونه، وتجنُّب ما يكرهونه، فأنت والله وليُّهم ومُحِبّهم، وناصر طريقتهم وسنتهم، وعلىٰ هَدْيهم ومنهاجهم، وهؤلاء المشركون أعصَىٰ الناس لهم، وأبعدهم من هَدْيهم ومتابعتهم، كالنصارىٰ مع المسيح عليه السلام،

واليهود مع موسىٰ عليه السلام، والرافضة مع علي رضي الله عنه.

فأهل الحق أَوْلَىٰ بأهل الحق من أهل الباطل، ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ [التوبة: ٧١]، و﴿ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍ ﴾ [التوبة: ٦٧].

فاعلم أن القلوب إذا اشتغلت بالبدع أعرضَتْ عن السّنَن، فتجد أكثر هؤلاء العاكفين علىٰ القبور مُعرضين عن طريقة مَنْ فيهَا وهَدْيِه وسُنته، مشتغلين بقبره عمّا أمرَ به ودَعا إليه! وتعظيمُ الأنبياء والصالحين ومحبّتُهم إنما هو باتباع ما دَعوا إليه من العلم النافع والعمل الصالح، واقتفاء آثارهم، وسلوك طريقتهم، دون عبادة قبورهم، والعكوف عليها، واتخاذها أعيادًا.

فإن من اقتفىٰ آثارهم كان متسبّبًا إلىٰ تكثير أجورهم؛ باتباعه لهم، ودعوته الناس إلىٰ اتّباعهم، فإذا أعرض عمَّا دعوا إليه، واشتغل بضدّه، حَرَمَ نفسَه وحَرَمَهم ذلك الأجرَ، فأيّ تعظيم لهم واحترام في هذا؟

وإنما اشتغل كثير من الناس بأنواع من العبادات المُبتدَعَة، التي يكرهها الله ورسوله؛ لإعراضهم عن المشروع أو بعضه، وإن قاموا بصورته الظاهرة فقد هَجروا حقيقته المقصودة منه؛ وإلا فَمَن أَقْبَلَ علىٰ الصلوات الخمس بوجهه وقلبه، عارفًا بما اشتملت عليه من الكلِم الطيب والعمل الصالح، مُهتمًّا بها كل الاهتمام، أغْنَتْه عن الشرك، وكلُّ من قَصّر فيها أو في بعضها تجد فيه من الشرك بحسب ذلك.

ومن أصغى إلى كلام الله بقلبه، وتدبّره وتفهّمه، أغناه عن السّماع الشيطاني الذي يَصُدّ عن ذكر الله وعن الصلاة، ويُنبت النفاق في القلب، وكذلك من أصغى إليه وإلى حديث الرسول ﷺ بكلّيته، وحدّث نفسه باقتباس الهدَى والعلم منه لا من غيره، أغناه عن البدع والآراء والتخرّصات والشطَحات والخيالات، التي هي



وساوس النفوس وتخيلاتها. ومن بَعُدَ عن ذلك فلا بدّ له أن يتعوَّض عنه بما لا ينفعه، كما أن من عَمَرَ قلبه بمحبة الله وذِكْرِه، وخشيته، والتوكل عليه، والإنابة إليه، أغناه ذلك عن محبة غيره وخشيته والتوكل عليه، وأغناه أيضًا عن عِشْق الصور، وإذا خلا من ذلك صار عبد هواه، أيَّ شيء استحسنه ملكه واستعبده.

فالمُعْرِض عن التوحيد مشركٌ شاء أم أبىٰ، والمُعْرِض عن السنة مبتدع ضالٌّ شاء أم أبىٰ، والمُعْرِض عن محبة الله وذكره عبد الصّورِ شاء أم أبىٰ، والله المستعان، وعليه التُّكْلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فصل

ص: ٣٨٧

أسباب الوقوع في الافتتان بالقبور

فإن قيل: فما الذي أوقع عُبّاد القبور في الافتتان بها، مع العلم بأن ساكنيها أموات، لا يملكون لهم ضرًّا ولا نفعًا، ولا موتًا ولا حياة ولا نشورًا؟

قيل: أوقعهم في ذلك أمور:

منها: الجهل بحقيقة ما بعث اللهُ به رسولَه بل جميعَ الرسل من تحقيق التوحيد، وقَطْع أسباب الشرك، فقلّ نصيبُهم جدًّا من ذلك، ودعاهم الشيطانُ إلىٰ الفتنة، ولم يكن عندهم من العلم ما يُبطل دعوته، فاستجابوا له بحسب ما عندهم من الجهل، وعُصِموا بقدر ما معهم من العلم.

ومنها: أحاديث مكذوبة مُختلَقة، وضعها أشباه عُباد الأصنام من المقابرية علىٰ رسول الله ﷺ، تُناقض دينَه وما جاء به، كحديث: «**إذا أعْيَتكُم الأمور فعليكم**

بأصحاب القبور»(١)، وحديث: «**لو أحسَنَ أحدُكم ظنَّه بحجرٍ نفعه**»(٢)، وأمثال هذه الأحاديث التي هي مناقِضةٌ لدين الإسلام، وضعَها المشركون، وراجت علىٰ أشباههم من الجهال الضُّلال، والله بعث رسوله بقتل من حَسَّن ظنَّه بالأحجار، وجَنّب أمّتَه الفتنةَ بالقبور، بكل طريق كما تقدم.

ومنها: حكايات حُكِيَتْ لهم عن تلك القبور: أن فلانًا استغاث بالقبر الفلاني في شِدة، فخلص منها، وفلان دعاه أو دعا به في حاجة، فقُضِيَتْ له، وفلان نزل به ضُرٌّ فاسترجىٰ صاحبَ ذلك القبر، فكُشِفَ ضرُّه.

وعند السّدنة والمقابرية من ذلك شيء كثير يطول ذكره، وهم من أكذب خلق الله علىٰ الأحياء والأموات، والنفوسُ مُولَعةٌ بقضاء حوائجها، وإزالة ضروراتها، وتسمع بأن قبر فلان تِرياق مُجرّب، والشيطان له تلطُّفٌ في الدعوة، بلُطف كيده يُحسِّن الدعاء عند القبر، وأنه أرجح منه في بيته ومسجده وأوقات الأسحار، فإذا تقرر ذلك عنده نقله درجةً أخرىٰ، من الدعاء عنده إلىٰ الدعاء به، والإقسام علىٰ الله به، وهذا أعظم من الذي قبله؛ فإن شأن الله أعظم من أن يُقسَم عليه، أو يُسألَ بأحدٍ من خلقه، وقد أنكر أئمة الإسلام ذلك.

فإذا قرّر الشيطان عنده أن الإقسام علىٰ الله به، والدعاء به أبلغ في تعظيمه واحترامه، وأنجَعُ في قضاء حاجته، نقله درجةً أخرىٰ إلىٰ دعائه نفسه من دون الله. ثم ينقله بعد ذلك درجة أخرىٰ إلىٰ أن يتخذ قبرَه وثنًا، يعكُف عليه، ويوقد عليه القنديل، ويعلّق عليه الستور، ويبني عليه المسجد، ويعبده بالسجود له، والطواف به، وتقبيله، واستلامه، والحج إليه، والذّبح عنده. ثم ينقله درجة

---

(١) حديث موضوع كما ذكره ابن تيمية في «المجموع» (١/ ٣٥٦، ١١/ ٢٩٣).

(٢) حديث موضوع كما ذكره ابن تيمية في «المجموع» (٢٤/ ٣٣٥، ١١/ ٥١٣).

أخرىٰ إلىٰ دعاء الناس إلىٰ عبادته، واتخاذه عيدًا ومَنْسكًا، وأن ذلك أنفع لهم في دنياهم وآخرتهم.

فصل

ص: ٣٩٢

الفرق بين زيارة الموحدين للقبور وزيارة المشركين

في الفرق بين زيارة الموحِّدين للقبور، وزيارة المشركين:

أما زيارة الموحدين فمقصودها ثلاثة أشياء:

أحدها: تذكّر الآخرة، والاعتبار والاتعاظ، وقد أشار النبي ﷺ إلىٰ ذلك بقوله: «**زوروا القبور؛ فإنها تُذكِّركم الآخرة**»[1].

الثاني: الإحسان إلىٰ الميت، وأن لا يطول عَهْده به، فيهجره، ويتناساه، كما إذا ترك زيارة الحيّ مدة طويلةً تناساه، فإذا زار الحيّ فرح بزيارته وسُرَّ بذلك، فالميت أولىٰ؛ لأنه قد صار في دار قد هَجر أهلَها إخوانُهم وأهلُهم ومعارفُهم، فإذا زاره وأهدىٰ إليه هديةً من دعاءٍ، أو صدقة، أو أهدىٰ قربةً، ازداد بذلك سروره وفرحه، كما يُسرّ الحيُّ بمن يزوره ويهدي له.

ولهذا شرع النبي ﷺ للزائر أن يدعو لأهل القبور بالرحمة والمغفرة، وسؤال العافية فقط، ولم يشرع أن يدعوهم، ولا يدعو بهم، ولا يُصلِّي عندهم.

الثالث: إحسان الزائر إلىٰ نفسه باتّباع السنة، والوقوف عند ما شرعه الرسول ﷺ، فيحسن إلىٰ نفسه وإلىٰ المزور.

وأما الزيارة الشركية: فأصلها مأخوذ عن عُبّاد الأصنام.

قالوا: الميت المعظّم الذي لروحه قربٌ ومزيّة عند الله، لا تزال تأتيه الألطاف

---

(١) سبق تخريجه (ص: ١٤٥).

من الله، وتفيض علىٰ روحه الخيرات، فإذا علّق الزائرُ روحه به، وأدناها منه، فاضَ من روح المزور علىٰ روح الزائر من تلك الألطاف بواسطتها، كما ينعكس الشعاع من المرآة الصافية والماء ونحوه علىٰ الجسم المقابل له.

قالوا: فتمامُ الزيارة: أن يتوجّه الزائر بروحه وقلْبه إلىٰ الميت، ويعكُف بهمَّته عليه، ويُوجِّه قصده كله وإقباله عليه، بحيث لا يبقىٰ فيه التفاتٌ إلىٰ غيره، وكلما كان جمعُ الهمة والقلب عليه أعظم كان أقرب إلىٰ انتفاعه به.

وهذا الذي ذكره هؤلاء المشركون في زيارة القبور هو الشفاعة التي ظنُّوا أن آلهتهم تنفعهم بها، وتشفع لهم عند الله.

والقرآن من أوله إلىٰ آخره مملوء من الرد علىٰ أهله، وإبطال مذهبهم.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وقال: ﴿يَوْمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَرَضِيَ لَهُۥ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩].

فأخبر أنه لا يحصل يومئذٍ شفاعة تنفع؛ إلا بعد رضاهُ قول المشفوع له، وإذنه للشافع. فأما المشرك فإنه لا يرتضيه، ولا يرضىٰ قوله، فلا يأذن للشفعاء أن يشفعوا فيه؛ فإنه سبحانه علّقها بأمرين: رضاه عن المشفوع له، وإذنه للشافع، فما لم يوجد مجموع الأمرين لم توجد الشفاعة.

وسِرُّ ذلك أن الأمر كله لله وحده، فليس لأحد معه من الأمر شيء، وأعلىٰ الخلق وأفضلهم وأكرمهم عنده هم الرسل والملائكة المقربون، وهم عبيد محضٌ، لا يسبقونه بالقول، ولا يتقدمون بين يديه، ولا يفعلون شيئًا إلا بعد إذنه لهم وأمرهم، ولاسيما يوم لا تملك نفس لنفس شيئًا، فهم مملوكون مربوبون، أفعالهم مقيدة بأمره وإذنه، فإذا أشرك بهم المشرك، واتخذهم شفعاء من دونه، ظنًّا منه أنه إذا فعل ذلك تقدَّموا وشفعوا له عند الله؛ فهو من أجهل الناس بحق الرب سبحانه،

وما يجب له، ويمتنع عليه، فإن هذا محال ممتنع، سببُه قياس الرب تعالىٰ علىٰ الملوك والكبراء، حيث يتخذ الرجل من خواصهم وأوليائهم من يشفع له عندهم في الحوائج، وبهذا القياس الفاسد عُبدت الأصنام، واتخذ المشركون من دون الله الشفيعَ والوليَّ.

والفرق بينهما هو الفرق بين الخالق والمخلوق، والرب والعبد، والمالك والمملوك، والغني والفقير، والذي لا حاجة به إلىٰ أحد قط، والمحتاج من كل وجه إلىٰ غيره.

فالشفعاء عند المخلوقين هم شركاؤهم؛ فإن قيام مصالحهم بهم، وهم أعوانهم وأنصارهم، الذين قيام أمر الملوك والكبراء بهم، ولولاهم لما انبسطت أيديهم وألسنتهم في الناس، فلِحاجتهم إليهم يحتاجون إلىٰ قَبول شفاعتهم، وإن لم يأذنوا فيها ولم يرضوا عن الشافع؛ لأنهم يخافون أن يردّوا شفاعتهم، فتنتقض طاعتهم لهم، ويذهبون إلىٰ غيرهم، فلا يجدون بُدًّا من قبول شفاعتهم علىٰ الكره والرضا.

فأما الغنيّ الذي غناه من لوازم ذاته، وكل ما سواه فقير إليه بذاته، وكل من في السماوات والأرض عبيدٌ له، مقهورون بقهره، مصرَّفون بمشيئته، لو أهلكهم جميعًا لم ينقص من عِزّه وسلطانه ومُلكه وربوبيته وإلهيته مثقال ذرةٍ.

قال تعالىٰ: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٧].

وقال سبحانه في سيدة آي القرآن آية الكرسي: ﴿مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ

مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗاۖ لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الزمر: ٤٤].

فصل

ص: ٤٠٠

من كيد الشيطان سماع الغناء والموسيقى

ومن مكايد عدوّ الله ومصايده، التي كاد بها من قلَّ نصيبه من العلم والعقل والدِّين، وصاد بها قلوب الجاهلين والمبطلين: سماعُ المُكاء والتصْدية، والغناء بالآلات المحرّمة، الذي يصُدُّ القلوب عن القرآن، ويجعلها عاكفةً علىٰ الفسوق والعصيان، فهو قرآن الشيطان، والحجاب الكثيف عن الرحمن.

ولقد أحسن القائل:

تُلِيَ الكتَابُ فأطْرَقُوا لا خِيفَةً ... لكِنَّهُ إِطْرَاقُ سَاهٍ لاهِي

وأتَى الغِنَاءُ فكالحَميرِ تَنَاهَقُوا ... وَاللهِ مَا رَقَصُوا لأجْلِ اللهِ

دُفٌّ وَمِزْمَارٌ وَنغْمَةُ شَادِنٍ ... فمتَى رَأيتَ عِبَادَةً بملاهِي

ثَقُلَ الكِتَابُ عليهِمُ لَمَّا رَأوْا ... تَقْيِيدَهُ بأَوَامِرٍ وَنَوَاهِي

سَمِعُوا له رَعْدًا وبَرْقًا إذْ حَوَى ... زَجْرًا وتخوِيفًا بِفِعْلِ مَنَاهِي

وَرَأوْهُ أَعْظَمَ قاطعٍ لِلنَّفسِ عَنْ ... شهَوَاتِها يَا ذَبْحَهَا المُتَنَاهِي

وَأتى السماعُ مُوافِقًا أغْرَاضَها ... فَلأَجْلِ ذاكَ غَدَا عَظِيمَ الجاهِ

أيْنَ المُسَاعِدُ لِلْهَوَى مِنْ قاطعٍ ... أَسْبَابَهُ عِنْدَ الجَهُولِ السَّاهِي

إنْ لَمْ يَكُنْ خَمْرَ الجُسُومِ فإنَّهُ ... خَمْرُ العُقولِ مُمَاثِلٌ وَمُضَاهِي

فانْظُـرْ إِلـى النَّشْـوَان عِنْدَ شَـرَابَه   وانْظُرْ إلى النِّسْوَانِ عِنْدَ مَلاهِي

وانظُـرْ إِلـى تمْزِيـقِ ذَا أَثْوَابَـهُ   مِن بَعْدِ تمزيقِ الـفُؤَادِ اللاهِي

واحْكُـمْ بأيِّ الخَمْرَتَيْـن أحَقّ بالـ   ـتَّحْرِيـمِ والـتَّأْثِيـمِ عِـنْـدَ الله

ولـم يزل أنصارُ الإسلام وأئمة الهُدىٰ تصيح بهؤلاء من أقطار الأرض، وتُحذِّر من سلوك سبيلهم، واقتفاء آثارهم من جميع طوائف الملة.

قال الإمام أبو بكر الطرطوشي في خطبة كتابه في تحريم السماع[1]: الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عُدوان إلا علىٰ الظالمين، ونسأل الله أن يُرِينا الحق حقًّا فنتبعه، والباطل باطلاً فنجتنبه، وقد كان الناس فيما مضىٰ يستسرُّ أحدهم بالمعصية إذا واقعها، ثم يستغفر الله ويتوب إليه منها، ثم كثر الجهل، وقلّ العلم، وتناقص الأمر، حتىٰ صار أحدهم يأتي المعصية جِهارًا، ثم ازداد الأمر إدبارًا، فرأيت أن أُوضح الحقّ، وأكشف عن شُبه أهل الباطل، بالحجج التي تضمّنها كتاب الله وسنة رسوله، وأبدأ بذكر أقاويل العلماء الذين تدور الفُتيا عليهم في قاصي الأرض ودانيها، حتىٰ تعلم هذه الطائفة أنها قد خالفت علماء المسلمين في بدعتها، والله ولي التوفيق.

ثم قال: أما مالك فإنه نهىٰ عن الغناء، وعن استماعه، وسئل عما يُرخِّص فيه أهل المدينة من الغِناء، فقال: «إنما يفعله عندنا الفُسّاق».

قال: وأما أبو حنيفة فإنه يكره الغناء، ويجعله من الذنوب.

وكذلك مذهب أهل الكوفة: سفيان، وحماد، وإبراهيم، والشعبي، وغيرهم، لا اختلاف بينهم في ذلك، ولا نعلم خلافًا أيضًا بين أهل البصرة في المنع منه.

قلت: مذهب أبي حنيفة في ذلك من أشد المذاهب، وقوله فيه أغلظُ الأقوال.

---

(١) «تحريم الغناء والسماع» (ص ١٥٩ - ١٦٢).

وقد صرح أصحابه بتحريم سماع الملاهي كلها، كالمِزْمار، والدّف، حتىٰ الضرب بالقَضيب، وصرحوا بأنه معصية، يوجب الفسق، وتُرَدُّ به الشهادة.

وأما الشافعي فقال في كتاب «أدب القضاء»[١]: «إن الغناء لَهْوٌ مكروه، يُشبِه الباطل والمحال، ومن استكثر منه فهو سفيه تُرَدّ شهادته».

وصرَّح أصحابه العارفون بمذهبه بتحريمه، وأنكروا علىٰ من نسب إليه حِله.

ولا ينبغي لمن شَمّ رائحة العلم أن يتوقّف في تحريم ذلك، فأقل ما فيه: أنه من شِعار الفُسّاق وشاربي الخمور.

وقد حكىٰ أبو عمرو بن الصلاح الإجماع علىٰ تحريم السماع الذي جمع الدّفّ والشّبّابة.

فصل

ص: ٤٠٩

الغناء ينبت النفاق في القلب

وأما مذهب الإمام أحمد فقال عبد الله ابنه[٢]: سألت أبي عن الغناء، فقال: الغناء يُنْبِتُ النفاق في القلب، لا يعجبني، ثم ذكر قول مالك: إنما يفعله عندنا الفُسَّاق.

قال أحمد: وقال سليمان التّيْميّ: لو أخذتَ برخصةِ كل عالم أو زَلّة كل عالم اجتمع فيك الشر كله[٣].

ونصَّ علىٰ كسر آلات اللهو كالطنبور وغيره، إذا رآها مكشوفة، وأمكنه

---

(١) «كتاب الأم» (٧/ ٥١٨).

(٢) «مسائل أحمد- رواية عبد الله» (١٦٣٢).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٣٢).

كسرها.

وعنه في كسرها ـ إذا كانت مُغَطَّاةً تحت ثيابه وعَلِمَ بها ـ روايتان منصوصتان.

فصل

ص: ٤١٠

سماع الغناء من الأجنبية أشد حرمة وفسادا

وأما سماعه من المرأة الأجنبية أو الأمْرَدِ: فمن أعظم المحرمات، وأشدها فسادًا للدين.

قال الشافعي رحمه الله: وصاحبُ الجارية إذا جمع الناس لسماعها فهو سفيه تُرد شهادته، وغَلَّظ القول فيه، وقال: هو دِياثة، فمن فعل ذلك كان ديُّوثًا.

قال القاضي أبو الطيِّب[1]: وأما سائر الملاهي فحرام، ومُستمعه فاسق، واتباع الجماعة أولىٰ من اتباع رجلين مطعونٍ عليهما.

قلت: يريد بهما إبراهيم بن سعد وعبيد الله بن الحسن؛ فإنه قال: وما خالف في الغناء إلا رجلان: **إبراهيم بن سعد**؛ فإن الساجي حكىٰ عنه أنه كان لا يرىٰ به بأسًا، **والثاني**: عبيد الله بن الحسن العَنْبري قاضي البصرة، وهو مطعون فيه.

فصل

ص: ٤١١

من البدع جعل الغناء عبادة

قال أبو بكر الطرطوشي[2]: وهذه الطائفة مخالفة لجماعة المسلمين؛ لأنهم جعلوا الغناء دينًا وطاعة، ورأت إعلانه في المساجد والجوامع، وسائر البقاع

(١) «الرد علىٰ من يحب السماع» (ص ٢٨، ٣١).

(٢) «تحريم الغناء والسماع» (ص ١٦٦).

الشريفة، والمشاهد الكريمة، وليس في الأُمة من رأى هذا الرأي.

وما أحسن ما قال بعض العلماء(١)، وقد شاهد هذا وأفعالهم:

أَلا قُلْ لَهُمْ قَوْلَ عبد نَصُوحٍ ... وَحَقُّ النَّصِيحَةِ أَنْ تُسْتَمعْ

مَتَى عُلِّمَ الناسُ في دِينِنا ... بأَنّ الغِنَا سُنَّةٌ تُتَّبَع

وأَنْ يأكلَ المَرْءُ أَكْلَ الحِمارِ ... وَيَرْقُصَ في الجَمْعِ حَتَّى يقَعْ

وقَالُوا سَكِرْنَا بِحُبِّ الإِلهِ ... وَمَا أَسْكَرَ القَوْمَ إلا القِصَعْ

كَذَاكَ البَهَائِمُ إِنْ أُشْبِعَت ... يُرَقِّصُهَا رِيُّها والشِّبَعْ

ويُسْكِرُهُ النَّايُ ثُمَّ الغِنا ... و﴿يسٓ﴾ لَوْ تُلِيَتْ ما انْصَدَعْ

فيَا لَلْعقُولِ وَيَا لَلنُّهَى ... أَلا مُنْكِرٌ مِنْكُمُ لِلبِدَعْ

تُهَانُ مَسَاجِدُنَا بِالسَّماعِ ... وَتُكْرَمُ عَنْ مِثْلِ ذَاكَ البِيَعْ

وقال آخر، وأحسن ما شاء(٢):

ذَهَبَ الرِّجَالُ وحال دُونَ مجَالِهِمْ ... زُمَرٌ مِنَ الأَوْبَاشِ وَالأَنْذَالِ

زَعَمُوا بأَنَّهُمُ عَلَى آثَارِهِمْ ... سَارُوا ولكِنْ سِيَرةَ البَطّال

قَطَعُوا طَرِيقَ السَّالِكِينَ وَغَوَّرُوا ... سُبُلَ الْهُدَى بجَهَالةٍ وَضَلالِ

عَمَرُوا ظَوَاهِرَهُمْ بأَثْوَابِ التُّقَى ... وَحَشَوْا بَوَاطِنَهُمْ مِنَ الأَدْغَالِ

تَركُوا الحَقَائِقَ وَالشَّرائِعَ وَاقْتدَوْا ... بِظَوَاهِرِ الجُهَّالِ وَالضُّلالِ

---

(١) الأبيات لظهير الدين ابن عسكر الموصلي في «وفيات الأعيان» (١/ ٣٨).

(٢) القصيدة للمؤلف، كما يظهر من أسلوبها وموضوعاتها.

نَبَـذُوا كِتَابَ اللهِ خَلْـفَ ظُهُورِهِم ... نَبْـذَ الـمُسَافِرِ فَضْلَـةَ الأَكَّـالِ
جَعَلُـوا السَّـماعَ مَطِيّـةً لِهَوَاهُـمُ ... وغَـلَـوْا فَقَالُـوا فيهِ كُـلَّ مُحَالِ
هُـوَ طَاعَـةٌ هُـوَ قُرْبَـةٌ هُـوَ سُـنَةٌ ... صَدَقُوا لِذَاكَ الشَّيْخِ ذي الإضلالِ
شَـيْخٌ قَديـمٌ صَادَهُـمْ بتَحيُّـل ... حَتَّـى أَجَابُـوا دَعـوةَ المُحْتَالِ
هَجَـرُوا لَهُ القُـرْآنَ وَالأَخْبَـارَ وَالْـ ... آثـارَ إِذْ شـهِدَتْ لَـهُـمْ بِضَـلالِ
وَرَأَوْا سَـمَاعَ الشِّـعْر أَنْفَـعَ للفَتى ... مِـنْ أَوْجُـهٍ سَبْعٍ لَـهُـمْ بِتَوالِي
تَـاللهِ مَـا ظَفِـرَ العَـدُوُّ بِمِثْلِهَـا ... مِـنْ مِثْـلِهِـمْ وَاخَـيْـبَـةَ الآمـال
نَصَبَ الحِبَال لَهُمْ فَلـمْ يَقَعُوا بِهَا ... فأَتى بِذَا الشّرَكِ المُحِيطِ العالِي
لا يَسْـمَعُونَ سِـوَى الذي يَهْوَونهُ ... شُـغْـلاً بِـهِ عـنْ سائرِ الأشْـغَـالِ
ودُعُـوا إِلى ذاتِ الْيَمينِ فأَعْرَضُوا ... عَنْهَا وسَـارَ القَـوْمُ ذاتَ شِمَالِ
خَـرُّوا عَلَى القُـرْآنِ عِنْدَ سَـمَاعه ... صُـمًّا وعُـميَـانًا ذَوِي إِهـمَـالِ
وإِذَا تـلاَ القَـارِي عَلَيْهِـمْ سُـورَةً ... فـأَطَـالـهَـا عَـدُّوهُ في الأَثْـقَـالِ
وَيَقُـولُ قَائِلُهُمْ أَطَلـتَ، وَلَيسَ ذَا ... عَشْـرًا، فَخَفِّفْ أَنْـتَ ذُو إِمـلالِ
حَتَّـى إذَا قَـامَ السَّـماعُ لَدَيْهِـمُ ... خَشَعَتْ لهُ الأَصْواتُ بالإجْلالِ
وَامْتَدَّتِ الأَعْنَاقُ تَسْـمعُ وَحْيَ ذَا ... كَ الـشّـيخِ مِـنْ مُـتَـرنِّـمٍ قَـوَّالِ
وَتحرَّكَتْ تِلكَ الـرُّؤوسُ وهَزَّهَا ... طَـرَبٌ وأَشْـوَاقٌ لِنَيْـلِ وِصَـالِ
فَهُنَالِكَ الأَشْـوَاقُ وَالأَشْجَانُ والْـ ... أَحـوَالُ لا أهـلاً بِـذِي الأحـوَالِ
يَـا أُمَّـةً لَعبـتْ بِدِيـنِ نَبِيِّهَـا ... كَتَلاعُبِ الصِّبْيَانِ في الأَوْحَـالِ

أَشْمتُّمُ أَهْلَ الكتابِ بدينكمْ ... واللهِ لن يَرضَوا بذي الأفعالِ

كم ذا نُعَيَّر منهمُ بفريقكم ... سِرًّا وجهرًا عندَ كل جدالِ

قالوا لنا دينٌ عبادةُ أهله ... هذا السَّماع، فذاك دينُ محالِ

بل لا تجيءُ شريعةٌ بجوازِه ... فسَلُوا الشَّرائع تَكتفُوا بسؤالِ

وَتمَامُ ذَاكَ الْقَوْلِ بالْحِيَلِ التي ... فَسَخَتْ عقُودَ الدينِ فَسْخَ فِصَالِ

جَعَلَتْه كالثَّوْبِ المُهَلْهَلِ نَسْجُهُ ... فِيهِ تُفَصِّلُهُ مِنَ الأوصَالِ

مَا شئت مِنْ مَكْرٍ وَمِنْ خِدَعٍ وَمنْ ... حِيَلٍ وَتَلْبِيسٍ بِلاَ إقلالِ

فَاحْتَلْ عَلَى إسْقَاطِ كُلِّ فَرِيضةٍ ... وَعَلَى حَرَامِ اللهِ بِالإِحْلالِ

هذَا وَنِسْبَةُ ذَاكَ أَجْمَعِهِ إلى ... دِينِ الرَّسولِ وَذَا مِنَ الأَهْوَالِ

حَاشَا رَسُولَ اللهِ يَحْكُمُ بالهوَى ... والْجَهْلِ تِلْكَ حُكُومَةُ الضُّلّالِ

أَحْكَامُه عَدْلٌ وحَقٌّ كُلُّهَا ... في رَحْمَةٍ ومَصالِحٍ وجَلالِ

شَهِدَتْ عُقُولُ الْخَلْقِ قاطبةً بِما ... في حُكْمِهِ مِنْ صِحَّةٍ وَكَمالِ

فإِذَا أَتَتْ أَحْكَامُهُ أَلْفَيْتَهَا ... وَفْقَ العقولِ تُزِيلُ كُلَّ عِقَالِ

حَتَّى يَقُولَ السَّامِعُونَ لِحُكْمِه ... مَا بَعْدَ هذَا الحَقِّ غَيْرُ ضَلالِ

للّهِ أَحْكامُ الرَّسُولِ وَعَدْلُها ... بَيْنَ العِبَادِ وَنُورُهَا المُتَلالِي

يا بَاغِيَ الإِحْسَانِ يَطْلُبُ رَبَّهُ ... لِيَفُوزَ مِنْهُ بِغَايَةِ الآمَالِ

انْظُرْ إلى هدْيِ الصَّحَابَةِ وَالذي ... كانُوا عَلَيْهِ في الزَّمَانِ الَخالِي

واسْلُكْ طَرِيقَ القَوْمِ أَيْنَ تيَمَّمُوا ... خُذْ يَمْنَةً ما الدَّرْبُ ذَاتَ شِمَالِ

تَاللهِ مَا اخْتَارُوا لأَنْفُسِهِمْ سِوَى ... سُبُلِ الهُدَى فِي القَوْلِ وَالأفعالِ
دَرَجُوا عَلَى نَهْجِ الرَّسُولِ وَهَدْيه ... وَبِهِ اقْتَدَوْا فِي سَائرِ الأحوالِ
نِعْمَ الرَّفِيقُ لِطَالِبٍ يَبْغِي الْهُدى ... فمآلُهُ فِي الحَشْرِ خَيْرُ مآلِ
القَانِتِينَ المُخْبِتينَ لِرَبهِمْ ... النَّاطِقِينَ بأَصْدَقِ الأقوالِ
التَّارِكِينَ لكل فِعْلٍ سيِّئٍ ... وَالعَامِلينَ بأَحْسَنِ الأعمَالِ
يَمْشُونَ بَيْنَ النَّاسِ هَوْنًا نُطْقُهمْ ... بالحقِّ لا بجَهَالَةِ الجُهَّال
حِلمًا وَعِلْمًا مَعْ تُقًى وَتَوَاضُعٍ ... ونَصِيحَةٍ مَعَ رُتبةِ الإفضَالِ
يُحْيُونَ لَيْلَهُمُ بطَاعَةِ رَبهِمْ ... بِتِلاوَةٍ وَتَضَرُّعٍ وَسُؤَالِ
وعُيُونُهُمْ تجْرِي بِفَيْضٍ دُمُوعِهِمْ ... مِثْلَ انْهِمَالِ الوَابِلِ الهَطَّالِ
فِي اللَّيْلِ رُهبَانٌ وَعِنْدَ جِهَادِهِمْ ... لِعَدُوهِمْ مِنْ أَشْجَعِ الأبطالِ
وَإِذَا بَدَا عَلَمُ الرِّهَانِ رأَيتَهُمْ ... يَتَسَابَقُونَ بِصَالِح الأعمال
بِوُجُوهِهِمْ أَثَرُ السُّجُودِ لِرَبهمْ ... وَبِهَا أَشِعَّةُ نُورِهِ المُتَلالي
ولَقَدْ أَبَانَ لك الكِتَابُ صِفَاتِهِمْ ... فِي سُورَةِ الفَتْحِ[1] المبينِ العَالِي
وَبِرَابِعِ السبع[2] الطوَالِ صِفَاتُهم ... قَوْمٌ يُحِبُّهُمُ ذَوُو إِذْلال

---

(١) الآية ٢٩.

(٢) أي سورة المائدة: ٥٤.

وَ﴿بَرَآءَةٌ﴾[١] والْحَشْرُ[٢] فِيهَا وَصْفُهُمْ وَبِـ﴿هَلْ أَتَىٰ﴾[٣] وَبسُورَةِ الأنفالِ[٤]

فصل

ص: ٤١٩

من أسماء الغناء المحرم

هذا السماع الشيطاني المضادّ للسماع الرحماني له في الشرع بضعة عشر اسمًا: اللهو، واللغو، والباطل، والزور، والمُكاء، والتصدية، ورُقية الزنىٰ، وقرآن الشيطان، ومُنبت النفاق في القلب، والصوتُ الأحمق، والصوت الفاجر، وصوتُ الشيطان، ومزمور الشيطان، والسمودُ.

أَسْـمَاؤُهُ دَلَّـتْ عَلَـى أَوْصَافِـهِ تَبًّا لِـذي الأَسْـمَاءِ والأَوْصَـافِ

فنذكر مجاري هذه الأسماء، ووقوعها عليه في كلام الله تعالىٰ ورسوله ﷺ والصحابة؛ ليعلم أصحابُهُ وأهلُه بما به ظفروا، وأيَّ تجارةٍ رابحةٍ خسروا!

فصل

ص: ٤٢٠

من أسماء الغناء: اللهو

فالاسم الأول: اللهو ولهو الحديث.

قال تعالىٰ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٦﴾ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَـٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [لقمان: ٦، ٧].

---

(١) هي سورة التوبة: ٧١.

(٢) الآيات ٨ - ١٠.

(٣) هي سورة الإنسان: ٧ - ١٠.

(٤) الآيتين ٧٤، ٧٥.

قال الواحدي[١] وغيره: أكثر المفسرين علىٰ أن المراد بلهو الحديث: الغناء.

قاله ابن عباس رضي الله عنهما في رواية سعيد بن جبير[٢] ومقسم[٣] عنه.

وقاله عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في رواية أبي الصهباء عنه[٤].

قال الواحدي[٥]: قال أهل المعاني: ويدخل في هذا كل من اختار اللهو والغناء والمزامير والمعازف علىٰ القرآن، وإن كان اللفظ قد ورد بالشِّراي، فلفظ الشِّراي يُذكَرُ في الاستبدال والاختيار، وهو كثير في القرآن.

قال الواحدي: وهذه الآية علىٰ هذا التفسير تدلُّ علىٰ تحريم الغناء.

ثم ذكر كلام الشافعي في رد الشهادة بإعلان الغناء.

قال: وأما غِناء القَيْنَاتِ فذلك أشدّ ما في الباب، وذلك لكثرة الوعيد الوارد فيه، وهو ما روي أن النبي ﷺ قال: «**من استمع إلىٰ قَيْنَةٍ صُبَّ في أُذنيه الآنُك يوم القيامة**»[٦].

الآنُك: الرّصَاص المذاب.

وقد جاء تفسير لهو الحديث بالغناء مرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ.

ويكفي تفسير الصحابة والتابعين للهو الحديث بأنه الغناء، فقد صحَّ ذلك عن

---

(١) «البسيط» (١٨/ ٩٤ - ٩٥).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ١٢٧، ١٢٨).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ١٢٨).

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ١٢٧).

(٥) «البسيط» (١٨/ ٩٥ - ٩٦).

(٦) أخرجه ابن حزم في «المحلىٰ» (٩/ ٥٧). وقال أحمد في «العلل- رواية المروذي» (٢٥٥): «باطل».

ابن عباس وابن مسعود ﷺ.

وصح عن ابن عمر ﷺ أيضًا: أنه الغناء(١).

إذا عُرف هذا فأهل الغناء ومُستمعوه لهم نصيب من هذا الذم، بحسب اشتغالهم بالغناء عن القرآن، وإن لم ينالوا جميعه؛ فإن الآيات تضمنت ذمّ من استبدل لهو الحديث بالقرآن؛ ليُضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوًا، وإذا تُلي عليه القرآن ولّىٰ مستكبرًا كأن لم يسمعه، كأن في أذنيه وقرًا، وهو الثقل والصمم، وإذا علم منه شيئًا استهزأ به.

فمجموع هذا لا يقع إلا من أعظم الناس كفرًا، وإن وقع بعضه للمغنين ومُستمعيهم؛ فلهم حصة ونصيب من هذا الذم.

يُوضحه: أنك لا تجد أحدًا عُني بالغناء وسماع آلاته إلا وفيه ضلال عن طريق الهدىٰ علمًا وعملاً، وفيه رغبةٌ عن استماع القرآن إلىٰ استماع الغناء، بحيث إذا عرض له سماع الغناء وسماع القرآن عَدَلَ عن هذا إلىٰ ذاك، وثقل عليه سماع القرآن، وربما حمله الحالُ علىٰ أن يُسْكِتَ القارئ ويستطيل قراءته، ويستزيد المغنِّي ويستقصر نوبته، وأقل ما في هذا أن يناله نصيبٌ وافر من هذا الذم، إن لم يُحِطْ به جميعه.

والكلام في هذا مع مَنْ في قلبه بعض حياة يُحِسّ بها، فأما من مات قلبُهُ، وعظمت فتنته، فقد سَدّ علىٰ نفسه طريق النصيحة: ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [المائدة: ٤١].

---

(١) ذكره النحاس في «معاني القرآن» (٥/ ٢٧٨).

فصل

ص: ٤٢٧

من أسماء الغناء: الزور واللغو

الاسم الثاني والثالث: الزور، واللغو.

قال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَشۡهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا﴾ [الفرقان: ٧٢].

قال محمد بن الحنفية[(١)]: «الزور هاهنا الغناء».

واللغو في اللغة: كل ما يُلغَىٰ ويُطرح.

والمعنىٰ: لا يحضرون مجالس الباطل، وإذا مرّوا بكل ما يلغىٰ من قول وعمل أكرموا أنفسهم أن يقفوا عليه أو يميلوا إليه.

ويدخل في هذا أعيادُ المشركين، كما فسرها به السلف، والغناء، وأنواع الباطل كلها.

قال الزجاج[(٢)]: «لا يُجالسون أهل المعاصي، ولا يُمالِئونهم عليها، ومروا مرَّ الكرام الذين لا يرضون باللغو؛ لأنهم يُكرمون أنفسهم عن الدخول فيه، والاختلاط بأهله».

وقد أثنىٰ الله سبحانه علىٰ من أعرض عن اللغو إذا سمعه؛ فقال: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغۡوَ أَعۡرَضُواْ عَنۡهُ وَقَالُواْ لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ﴾ [القصص: ٥٥].

وهذه الآية، وإن كان سبب نزولها خاصًّا فمعناها عام متناول لكل من سمع لغوًا فأعرض عنه، وقال بلسانه أو بقلبه لأصحابه: لنا أعمالنا ولكم أعمالكم.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٥٤٥٠).

(٢) «معاني القرآن» (٤/ ٧٧).

فصل

ص: ٤٢٩
من أسماء الغناء: الباطل

الاسم الرابع: الباطل.

والباطلُ: ضد الحق، يُراد به المعدوم الذي لا وجود له، والموجود الذي مَضَرّة وجوده أكثر من منفعته.

قال ابن وهب[١]: أخبرني سليمان بن بلال، عن كثير بن زيد، أنه سمع عبيد الله يقول للقاسم بن محمد: كيف ترىٰ في الغناء؟ فقال له القاسم: هو باطل، فقال: قد عرفتُ أنه باطل، فكيف ترىٰ فيه؟ فقال القاسم: أرأيت الباطل، أين هو؟ قال: في النار، قال: فهو ذاك.

فصل

ص: ٤٣١
من أسماء الغناء: المكاء والتصدية

وأما اسم المكاء والتصدية: فقال تعالىٰ عن الكفار: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

قال ابن عباس[٢]، وابن عمر ﵄[٣]، وعطية[٤]، ومجاهد[٥]، والضحاك[٦]،

---

(١) ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٢/ ١٩٩).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٦٠٢٣).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٦٠٢٦).

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٦٠٢٥).

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٦٠٣٦) بمعناه.

(٦) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٦٠٤٣).

والحسن[١]، وقتادة[٢]: المُكاء: الصّفير، والتّصديةُ: التصفيق.

قال ابن عباس ﵄[٣]: كانت قريش يطوفون بالبيت عُراةً، ويُصَفِّرون ويُصفِّقون.

وقال مجاهد[٤]: كانوا يعارضون النبي ﷺ في الطواف، ويصفِّرون ويُصفِّقون، يَخْلطون عليه طوافه وصلاته.

والمقصود أن المصفِّقين والصفَّارين في يَراع أو مِزْمار ونحوه فيهم شَبَهٌ من هؤلاء، ولو أنه مجرد الشَّبه الظاهر، فلهم قِسْط من الذم، بحسب تشبُّههم بهم، وإن لم يتشبهوا بهم في جميع مُكائهم وتصديتهم.

والله سبحانه لم يَشرع التصفيق للرجال وقت الحاجة إليه في الصلاة إذا نابهم أمرٌ؛ بل أُمروا بالعدول عنه إلىٰ التسبيح؛ لئلا يتشبّهوا بالنساء، فكيف إذا فعلوه لا لحاجة، وقرنوا به أنواعًا من المعاصي قولًا وفعلًا؟

فصل

ص: ٤٣٣

من أسماء الغناء: رقية الزنى

أما تسميته رُقية الزنىٰ: فهو اسمٌ موافقٌ لمسمَّاه، ولفظٌ مطابق لمعناه، فليس في رُقىٰ الزنىٰ أنجعُ منه، وهذه التسمية معروفة عن الفُضيل بن عِياض.

ومن الأمر المعلوم عند القوم: أن المرأة إذا استعصت علىٰ الرجل اجتهد علىٰ أن يُسمعها صوت الغناء، فحينئذ تُعطِي اللَّيان.

وهذا لأن المرأة سريعة الانفعال للأصوات جدًّا، فإذا كان الصوت بالغناء

---

(١) انظر: «تفسير ابن أبي زمنين» (٢/ ١٧٦).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٦٠٤٦).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٦٠٣٤).

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٦٠٣٧) بنحوه.

صار انفعالها من وجهين: من جهة الصوت، ومن جهة معناه، ولهذا قال النبي ﷺ لأنجشةَ حاديهِ: «**يا أنجشة! رويدًا رفقًا بالقوارير**»[١]. يعني النساء.

فأما إذا اجتمع إلىٰ هذه الرقية: الدف، والشبابة، والرقص بالتخنث والتكسر؛ فلو حبلت المرأة من غناء لحبلت من هذا الغناء.

فصل

ص: ٤٣٧

من أسماء الغناء: منبت النفاق

وأما تسميته مُنبت النفاق: فقال علي بن الجعد[٢]: عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: «الغناء يُنْبِت النفاق في القلب كما يُنْبِت الماءُ الزرع، والذكر يُنبت الإيمانَ في القلب كما يُنبت الماءُ الزرعَ».

وهو صحيح عن ابن مسعود من قوله.

وقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا، رواه ابن أبىٰ الدنيا في كتاب «ذم الملاهي»[٣]: قال: قال رسول الله ﷺ: «**الغناء يُنبت النفاق في القلب كما يُنبت الماء البَقلَ**».

وفي رفعه نظر، والموقوف أصح.

فإن قيل: فما وجه إنباتِه للنفاق في القلب من بين سائر المعاصي؟

قيل: هذا من أدلِّ شيء علىٰ فقه الصحابة في أحوال القلوب وأعمالها، ومعرفتهم بأدويتها وأدوائها، وأنهم هم أطباء القلوب، دون المنحرفين عن طريقتهم.

---

(١) أخرجه البخاري (٦١٤٩، ٦١٦١) ومسلم (٢٣٢٣).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الملاهي» (٣٠)، وضعفه ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٦٣٣).

(٣) «ذم الملاهي» (٤١).

فاعلم أن للغناء خواص لها تأثير في صبغ القلب بالنفاق، ونباته فيه كنبات الزرع بالماء.

فمن خواصِّه: أنه يُلهي القلب ويصدُّه عن فهم القرآن وتدبُّره، والعمل بما فيه؛ فإن القرآن والغناء لا يجتمعان في القلب أبدًا؛ لما بينهما من التضادّ؛ فإن القرآن ينهىٰ عن اتباع الهوىٰ، ويأمر بالعِفَّة، ومُجانبة شهوات النفوس وأسباب الغيّ، وينهىٰ عن اتباع خُطُوات الشيطان. والغناء يأمر بضد ذلك كلِّه، ويُحسِّنه، ويُهيِّج النفوس إلىٰ شهوات الغيِّ، فيُثِير كامِنَها، ويُزعجُ قاطنها، ويُحرِّكها إلىٰ كل قبيح، ويسوقها إلىٰ وصل كل مليحة ومليح، فهو والخمرُ رضيعا لبانٍ، وفي تهييجهما علىٰ القبائح فرسا رهان.

وأكثر ما يورث: عشق الصور، واستحسان الفواحش، وإدمانُه يثقِّل القرآن علىٰ القلب، ويُكَرِّهه إلىٰ سماعه بالخاصية، وإن لم يكن هذا نفاقًا فما للنفاق حقيقة!

وسرُّ المسألة: أنه قرآن الشيطان كما سيأتي، فلا يجتمع هو وقرآن الرحمن في قلب أبدًا.

وأيضًا فإن الإيمان قول وعمل: قولٌ بالحق، وعمل بالطَّاعة، وهذا ينبُتُ علىٰ الذكر، وتلاوة القرآن. والنفاقُ قول الباطل، وعملُ الغيِّ، وهذا ينبُت علىٰ الغناء.

وأيضًا فمن علامات النفاق: قِلّة ذِكر الله، والكسلُ عند القيام إلىٰ الصلاة، ونقرُ الصلاة، وقَلَّ أن تجد مفتونًا بالغناء إلا وهذا وصفه.

وأيضًا فإن النفاق مُؤَسَّس علىٰ الكذب، والغِنَاء من أكذب الشِّعر؛ فإنه يُحسِّن القبيح ويزينه، ويأمر به، ويُقبِّح الحسن ويُزَهِّد فيه، وذلك عين النفاق.

فالغناء يفسد القلب، وإذا فسد القلب هاج فيه النفاق.

وبالجملة فإذا تأمَّل البصير حالَ أهل الغناء، وحال أهل الذكر والقرآن، تبيَّن له حذق الصحابة ومعرفتهم بأدواء القلوب وأدويتها، وبالله التوفيق.

فصل

ص: ٤٤٣

من أسماء الغناء: قرآن الشيطان

وأما تسميته قرآن الشيطان: فمأثورٌ عن التابعين، وقد رُوِي فيه حديث مرفوع.

قال قتادة: لما أُهبط إبليس قال: يا رب! لعنتني، فما عملي؟ قال: السحر، قال فما قرآني؟ قال: الشعرُ، قال: فما كتابي؟ قال: الوَشْم، قال: فما طعامي؟ قال: كل ميتة، وما لم يُذكر اسم الله عليه، قال: فما شرابي؟ قال: كل مُسْكر، قال: فأين مسكني؟ قال: الأسواق، قال: فما صوتي؟ قال: المزامير، قال: فما مصايدي؟ قال: النساء[1].

هذا هو المعروف في هذا، وَقْفُه.

وقد رواه الطبراني في «معجمه»[2] من حديث أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ.

وقال ابن أبي الدنيا في كتاب «مكايد الشيطان وحِيَله»[3]: عن أبي أمامة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: **«إن إبليس لما أُنزل إلىٰ الأرض قال: يا رب! أنزلتني إلىٰ الأرض، وجعلتني رجيمًا، فاجعل لي بيتًا، قال: الحمَّامُ، قال: فاجعل لي مجلسًا، قال: الأسواق ومجامع الطرق، قال: فاجعل لي طعامًا، قال: كل ما لم يذكر اسم الله عليه، قال: اجعل لي شرابًا، قال: كل مسكر، قال: فاجعل لي مؤذنًا، قال: المزمار، قال: اجعل لي قرآنًا، قال: الشِّعْر، قال: اجعل لي كتابًا، قال: الوشم، قال: اجعل لي حديثًا، قال: الكذب، قال: اجعل لي رسلًا، قال: الكهنة، قال: اجعل لي مصايد، قال: النِّساء»**.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (١١/ ٢٦٨).

(٢) «المعجم الكبير» (٨/ ٢٠٧).

(٣) «مكايد الشيطان» (٤٣)، وضعفه العراقي في «المغني» (٢٦٣٩).

وشواهد هذا الأثر كثيرة، فكل جملة منه لها شاهد من السنة أو من القرآن.

وأما كون الشعر قرآنه فشاهده: ما رواه أبو داود في «سننه»[1] من حديث جُبير ابن مُطعم رضي الله عنه: أنه رأىٰ رسول الله ﷺ يُصلي، فقال: «**الله أكبر كبيرًا، الله أكبر كبيرًا، الله أكبر كبيرًا، الحمد لله كثيرًا، الحمد لله كثيرًا، الحمد لله كثيرًا، وسبحان الله بُكرةً وأصيلًا ـ ثلاثًا ـ، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من نفخه ونفثه وهمزه**». قال: نفثه: الشعر، ونفخه: الكِبْر، وهمزه: المُوتة.

ولما عَلّم الله رسوله القرآن وهو كلامه؛ صانه عن تعليم قرآن الشيطان، وأخبر أنه لا ينبغي له، فقال: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩].

وأما كون المزمار مؤذِّنَه ففي غاية المناسبة؛ فإن الغناء قرآنُه، والرقص والتصفيق ـ اللذين هما المُكاء والتصدية ـ صلاته، فلابدَّ لهذه الصلاة من مؤذن وإمامٍ ومأموم: فالمؤذن المزمار، والإمامُ المغنِّي، والمأمومُ الحاضرون.

والمقصود أن الغناء المحرم قرآن الشيطان.

ولما أراد عدو الله أن يجمع عليه نفوس المُبْطلين قرنه بما يُزَيِّنه من الألحان المُطربة، وآلات الملاهي والمعازف، وأن يكون من امرأةٍ جميلةٍ، أو صبي جميل؛ ليكون ذلك أدعىٰ إلىٰ قبول النفوس لقرآنه، وتَعَوُّضها به عن القرآن المجيد.

فصل

ص: ٤٤٨

من أسماء الغناء: الصوت الأحمق والفاجر

وأما تسميته بالصوت الأحمق، والصوت الفاجر: فهي تسميةُ الصادق المصدوق، الذي لا ينطق عن الهوىٰ.

(١) «سنن أبي داود» (٧٦٤)، وأخرجه ابن ماجه (٨٠٧)، وصححه ابن حبان (١٧٨٠).

فروىٰ الترمذي[1] من حديث ابن أبي ليلىٰ، عن عطاءٍ، عن جابر رضي الله عنه قال: خرج النبي ﷺ مع عبد الرحمن بن عوف إلىٰ النّخْل، فإذا ابنه إبراهيم يجودُ بنفسه، فوضعه في حِجره، ففاضت عيناه، فقال عبد الرحمن: أتبكي، وأنت تَنْهَىٰ الناسَ؟ قال: «**إني لم أنْهَ عن البكاء؛ وإنما نهيتُ عن صوتين أحمقين فاجرين: صوت عند نعمة لهوٍ ولعب ومزامير شيطان، وصوتٍ عند مصيبة: خَمْش وُجوه، وشَقّ جيوب، ورنّةٍ، وهذا هو رحمة، ومن لا يرحم لا يُرحم، لولا أنه أمرٌ حق، ووعدٌ صِدق، وأن آخرنا سيلحق أوّلنا؛ لحزنًا عليك حُزنًا هو أشدّ من هذا، وإنا بك لمحزونون، تبكي العينُ ويحزنُ القلبُ، ولا نقول ما يُسخط الرب**». قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

فانظر إلىٰ هذا النهي المؤكّد، بتسميته صوت الغناء صوتًا أحمق، ولم يقتصر علىٰ ذلك، حتىٰ وصفه بالفجور، ولم يقتصر علىٰ ذلك، حتىٰ سمَّاه من مزامير الشيطان، وقد أقرَّ النبي ﷺ أبا بكر الصديق علىٰ تسمية الغناء مَزمور الشيطان في الحديث الصحيح كما سيأتي، فإن لم يستفد التحريم من هذا لم نستفده من نهْيٍ أبدا.

فصل

ص: ٤٥٠
من أسماء الغناء: صوت الشيطان

وأما تسميته صوت الشيطان: فقد قال تعالىٰ للشيطان وحِزْبه: ﴿ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴿٦٣﴾ وَٱسْتَفْزِزْ مَنِ ٱسْتَطَعْتَ مِنْهُم بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣، ٦٤].

(١) «سنن الترمذي» (١٠٠٥) بنحوه، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢١٥٧).

قال ابن أبي حاتم في «تفسيره»[١]: عن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿ وَٱسۡتَفۡزِزۡ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتَ مِنۡهُم بِصَوۡتِكَ ﴾ كل داعٍ إلىٰ معصية.

ومن المعلوم أن الغناء من أعظم الدواعي إلىٰ المعصية، ولهذا فُسِّر صوت الشيطان به.

وعن مجاهد، قال[٢]: «صوته المزامير».

وهذه الإضافة إضافة تخصيص، كما أن إضافة الخيل والرَّجِل إليه كذلك، فكل متكلم بغير طاعة الله، وبصوت يَراع أو مزمار، أو دُفّ حرام، أو طبل؛ فذلك صوت الشيطان، وكل ساعٍ في معصية الله علىٰ قدميه فهو من رَجِله، وكل راكب في معصية الله فهو من خَيّالته، كذلك قال السلف.

فصل

ص: ٤٥٢

من أسماء الغناء: مزمور الشيطان

وأما تسميته مزمورَ الشيطان: ففي «الصحيحين»[٣] عن عائشة رضي الله عنها، قالت: دخل عليّ النبي ﷺ وعندي جاريتان تُغنِّيان بغناء بُعَاث، فاضطجع علىٰ الفِراش، وحَوَّل وجهه، ودخل أبو بكر رضي الله عنه، فانتهرني، وقال: مزمار الشيطان عند النبي ﷺ؟ فأقبلَ عليه رسول الله ﷺ، فقال: «دعهما»، فلما غفل غمزتُهما، فخرجتا.

فلم ينكر رسول الله ﷺ علىٰ أبي بكر تَسميته الغناء مزمار الشيطان، وأقرَّهما؛ لأنهما جاريتان غيرُ مكلَّفتين، تُغنيان بغناء الأعراب، الذي قيل في يوم حرب بُعاثٍ

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٧/ ٤٩١).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٩٨).

(٣) البخاري (٩٤٩، ٢٩٠٦)، ومسلم (٨٩٢/ ١٩).

من الشجاعة والحرب، وكان اليوم يوم عيد.

فتوسّع حزب الشيطان في ذلك إلىٰ صوت امرأةٍ جميلة أجنبية، أو صبيٍّ أمْرَد، صوتُه فتنة، وصورته فتنة، يُغنِّي بما يدعو إلىٰ الزنىٰ والفجور، وشرب الخمر، مع آلات اللهو التي حرمها رسول الله ﷺ في عِدّة أحاديث كما سيأتي، مع التصفيق والرقص، وتلك الهيئةِ المنكرة التي لا يستحلها أحد من أهل الأديان، فضلًا عن أهل العلم والإيمان، ويحتجون بغناء جُوَيْريتين غير مكلفتين بنشيد الأعراب، في الشجاعة ونحوها، في يوم عيدٍ، بغير شَبّابةٍ ولا دُفٍّ، ولا رقص ولا تصفيق، ويدعون المحكم الصريح لهذا المتشابه، وهذا شأن كل مبطل.

نعم؛ نحن لا نحرِّم ولا نكره مثل ما كان في بيت رسول الله ﷺ علىٰ ذلك الوجه، وإنما نحرِّم نحن وسائر أهل العلم والإيمان السماعَ المخالف لذلك، وبالله التوفيق.

فصل

ص: ٤٥٣

من أسماء الغناء: السمود

وأما تسميته بالسُّمود: فقد قال تعالىٰ: ﴿أَفَمِنْ هَٰذَا ٱلْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ۝٥٩ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ۝٦٠ وَأَنتُمْ سَٰمِدُونَ﴾ [النجم: ٥٩ ـ ٦١].

قال عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما[١]: «السّمود: الغناء في لغة حِمْيَر»، يقال: اسمُدي لنا، أي: غنِّي لنا.

وهذا لا يناقض ما قيل في هذه الآية من أن السّمود: الغفلة والسهو عن الشيء.

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٢/ ٥٥٩).



وقال ابن الأنباري[1]: السامد: اللاهي، والسَّامد: الغافل، والسامد: الساهي، والسامد: المتكبِّر، والسامد: القائم.

فالغناء يجمع هذا كلَّه ويوجبه.

فهذه أربعة عشر اسمًا، سوىٰ اسم الغناء.

فصل

ص: ٤٥٦

الغناء من المحرمات الصريحة في الشريعة

في بيان تحريم رسول الله ﷺ الصريح لآلات اللهو والمعازف، وسياق الأحاديث في ذلك: عن عبد الرحمن بن غَنْم، قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري، سمع النبي ﷺ يقول: «**ليكوننّ من أمتي قوم يستحلّون الحِرَ والحَريرَ والخمر والمعازف**».

هذا حديث صحيح، أخرجه البخاري في «صحيحه»[2] مُحتجًّا به، وعلّقه تعليقًا مجزومًا به، فقال: «باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويُسمِّيه بغير اسمه، وقال هشام بن عمّارٍ: حدثنا صدقة بن خالد، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثنا عطية بن قيس الكلابي، حدثني عبد الرحمن بن غنمٍ الأشعري، قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري رضي الله عنه -والله ما كذبني-، سمع النبي ﷺ يقول: «**ليكوننّ من أمتي قوم يستحلّون الحِرَ والحَريرَ والخمر والمعازف، ولينزلنّ أقوام إلىٰ جنب عَلَم، يَروح عليهم بسارحة لهم، يأتيهم لحاجة، فيقولوا: ارجع إلينا غدًا، فيبيِّتُهم الله، ويضعُ العَلَم، ويمسخ آخرين قردةً وخنازير إلىٰ يوم القيامة**».

(١) انظر: «تهذيب اللغة» (١٢/ ٣٧٨).

(٢) برقم (٥٥٩٠).

ووجه الدلالة منه: أن المعازف هي آلات اللهو كلُّها، لا خلاف بين أهل اللغة في ذلك، ولو كانت حلالًا لما ذَمّهم علىٰ استحلالها، ولما قَرَن استحلالها باستحلال الخمر والحِرِ، فإن كان بالحاء والراء المهملتين فهو استحلال الفروج الحرام، وإن كان بالخاء والزاي المعجمتين فهو نوع من الحرير غير الذي صحَّ عن الصحابة لبسه، إذ الخَزّ نوعان؛ **أحدهما**: من حرير، **والثاني**: من صوف؛ وقد رُوي هذا الحديث بالوجهين.

وقال ابن ماجه في «سننه»[1]: عن أبي مالكٍ الأشعري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليشربَنّ ناسٌ من أمتي الخمر، يُسمُّونها بغير اسمها، يُعزَفُ علىٰ رؤوسهم بالمعازف والمغنيات، يخسف الله بهم الأرض، ويجعل منهم القردةَ والخنازير**».

وقد توعَّد مستحلَّ المعازف فيه بأن يخسف الله به الأرض، ويمسخهم قردةً وخنازير، وإن كان الوعيد علىٰ جميع هذه الأفعال فلِكلٍّ واحد قِسطٌ من الذم والوعيد.

وفي الباب: عن سَهل بن سعدٍ السَّاعدي، وعِمران بن حُصين، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عباسٍ، وأبي هريرة، وأبي أُمامة الباهلي، وعائشة أم المؤمنين، وعلي بن أبىٰ طالب، وأنس بن مالك، وعبد الرحمن بن سابط، والغاز بن ربيعة رضي الله عنهم.

وقد تظاهرت الأخبار بوقوع المسخ في هذه الأمة، وهو مقيَّد في أكثر الأحاديث بأصحاب الغناء، وشُرَّاب الخمر، وفي بعضها مطلق.

قال بعض أهل العلم: إذا اتَّصف القلب بالمكر والخديعة والفسق، وانصبغ بذلك صبغةً تامةً، صار صاحبه علىٰ خُلُق الحيوان الموصوف بذلك من القردة والخنازير وغيرهما، ثم لا يزال يتزايد ذلك الوصف فيه، حتىٰ يبدو علىٰ صفحات

---

(١) «سنن ابن ماجه» (٤٠٢٠)، وأخرجه أبو داود (٣٦٩٠)، وصحّحه ابن حبان (٦٧٥٨).

وجهه بُدُوًّا خفيًّا، ثم يقوىٰ ويتزايد، حتىٰ يصير ظاهرًا علىٰ الوجه، ثم يقوىٰ حتىٰ يَقلِبَ الصورة الظاهرة كما قلب الهيئة الباطنة، **ومَنْ له فراسة تامة يرى على صور الناس مسخًا من صور الحيوانات التي تخلَّقوا بأخلاقها في الباطن**، فقلَّ أن ترىٰ مُختالًا مكارًا مخادعًا خَتَّارًا إلا وعلىٰ وجهه مِسْخة قرد، وقلَّ أن ترىٰ رافضيًّا إلا وعلىٰ وجهه مِسخة خنزير، وقلَّ أن ترىٰ شَرِهًا نَهِمًا نفسه نفسٌ كَلْبِيَّةٌ إلا وعلىٰ وجهه مِسخة كلب.

فالظاهر مرتبط بالباطن أتمَّ ارتباطٍ، فإذا استحكمت الصفات المذمومة في النفس قويت علىٰ قلب الصورة الظاهرة.

وقد ذكرنا شُبَه المغنِّين والمفتونين بالسَّماع الشيطاني، ونقضناها نقضًا وإبطالًا في كتابنا الكبير في «السماع»، وذكرنا الفرق بين ما يحرِّكه سماع الأبيات، وما يحرِّكه سماع الآيات، وذكرنا الشُّبهة التي دخلت علىٰ كثير من العُبَّاد في حضوره، حتىٰ عدُّوه من القُرَب. فمن أحبَّ الوقوف علىٰ ذلك فهو مستوفًىٰ في ذلك الكتاب، وإنما أشرنا هاهنا إلىٰ نُبذةٍ يسيرةٍ في كونه من مكايد الشيطان، وبالله التوفيق.

فصل

ص: ٤٧٣

من كيد الشيطان التحليل

ومن مكايده التي بلغ فيها مراده: مكيدةُ التَّحليل، الذي لعن رسول الله ﷺ فاعله، وشبَّهه بالتَّيس المستعار، وعَظُم بسببه العار والشَّنار، وعَيَّر المسلمين به الكفارُ، وحصل بسببه من الفساد ما لا يُحصيه إلا ربُّ العباد.

والمحلِّلُ ـ مع وقوع اللعنة عليه ـ بالتيس المستعار مقرون، وسماه السلف بمسمار النار.

وإذا كان هذا من شأنه وصفته، فهو حقيق بما رواه عبد الله بن مسعود ﷺ قال: لعن رسولُ الله ﷺ المحلِّل والمحلَّل له، رواه الحاكم في «الصحيح»، والترمذي[١]، وقال: «حديث حسن صحيح»، قال: «والعمل عليه عند أهل العلم، منهم عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن عمر ﷺ أجمعين، وهو قول الفقهاء من التابعين.

ورواه الإمام أحمد في «مسنده»، والنسائي في «سننه»[٢] بإسناد صحيح، ولفظهما: لعن رسول الله ﷺ الواشمة والموتَشمة، والواصلة والموصولة، والمحلِّل والمحلَّل له، وآكل الربا ومُوكِله.

وعن علي بن أبي طالب ﷺ عن النبي ﷺ: أنه لعن المحلِّل والمحلَّل له، رواه الإمام أحمد وأهل «السنن» كلهم غير النسائي[٣].

وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لعن الله المحلِّل والمحلَّل له**».

رواه الإمام أحمد[٤] بإسنادٍ رجالُه كلُّهم ثقات، وثَّقهم ابن مَعِين وغيره.

وقال أبو عبد الله ابن ماجه في «سننه»[٥]: عن ابن عباس ﷺ قال: لعن رسول الله ﷺ المحلِّل والمحلَّل له.

وعن عُقبة بن عامر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ألا أخبركم بالتَّيس المستعار؟**»، قالوا: بلىٰ يا رسول الله! قال: «**هو المحلِّل؛ لعن الله المحلِّل والمحلَّل**

---

(١) «سنن الترمذي» (١١٢٠)، وصحّحه ابن حزم في المحلىٰ (١٠/ ١٨٠).

(٢) «مسند أحمد» (١/ ٤٤٨، ٤٦٢)، «سنن النسائي» (٣٤١٦).

(٣) «مسند أحمد» (١/ ٨٣)، «سنن أبي داود» (٢٠٧٨، ٢٠٧٩)، «سنن الترمذي» (١١١٩)، «سنن ابن ماجه» (١٩٣٥)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (١٨١١، ١٨١٢).

(٤) «مسند أحمد» (٢/ ٣٢٣)، وصحّحه ابن الجارود (٦٨٤).

(٥) «سنن ابن ماجه» (١٩٣٤)، وضعَّفه ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ٣٧٢).



له» رواه ابن ماجه[١] بإسنادٍ رجالُه كلهم موثَّقون، لم يُجَرَّح واحد منهم.

فصل

ص: ٤٨٠

من أقوال الصحابة في حرمة التحليل

وأما الآثار عن الصحابة:

ففي كتاب «المصنف» لابن أبي شيبة و«سنن الأثرم» و«الأوسط» لابن المنذر، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: لا أُوتَىٰ بمحلِّل ولا محلَّل له إلا رجمتهما.

وهو صحيحٌ عن عمر.

وقال عبد الرزاق: عن مَعْمر، عن الزُّهري، عن عبد الملك بن المغيرة، قال: سُئل ابن عمر رضي الله عنهما عن تحليل المرأة لزوجها، فقال: ذاك السِّفاح.

ورواه ابن أبي شيبة[٢].

وفي «المهذَّب»[٣] لأبي إسحاق الشيرازي: عن أبي مرزوق التُّجيبي أن رجلاً أتىٰ عثمان رضي الله عنه، فقال: إن جاري طلق امرأته في غضبه، ولقي شدَّة، فأردت أن أحتسِبَ نفسي ومالي، فأتزوَّجها، ثم أبنيَ بها، ثم أطلقها، فترجع إلىٰ زوجها الأول. فقال له عثمان رضي الله عنه: لا تنكحها إلا نكاح رَغبة.

وذكر أبو بكر الطُّرطوشي في «خلافه» عن يزيد بن أبي حبيب، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في المحلل: لا ترجع إليه إلا بنكاح رغبة؛ غير دُلسة ولا استهزاء

---

(١) «سنن ابن ماجه» (١٩٣٦)، وصحّحه الذهبي في «الكبائر» (ص ١٣٨).

(٢) «مصنف عبد الرزاق» (٦/ ٢٥٦)، «مصنف ابن أبي شيبة» (٣/ ٥٥٢)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٦/ ٣١١).

(٣) «المهذب» (٢/ ٤٧)، وأخرجه البيهقي في «الكبرىٰ» (٧/ ٢٠٨).

بكتاب الله.

وعلي رضي الله عنه هو ممن روىٰ عن النبي ﷺ أنه لعن المحلِّل، فقد جعل هذا من التحليل.

وروىٰ ابن أبي شيبة في «مصنَّفه»[١] عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لَعن الله المحلِّل والمحلَّل له.

وهو ممن روىٰ عن النبي ﷺ لَعْنَ المحلل، وقد فسَّره بما قُصد به التحليل، وإن لم تعلم به المرأة، فكيف بما اتفقا عليه، وتراضيا وتعاقدا علىٰ أنه نكاح لعنةٍ لا نكاح رغبة؟

قال شيخ الإسلام[٢]: وهذه الآثار عن عمر، وعثمان، وعلي، وابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم، مع أنها نصوص فيما إذا قصد التحليل ولم يظهره، ولم يتواطآ عليه، فهي مُبيِّنة أن هذا هو التحليل، وهو المحلل الملعون علىٰ لسان رسول الله ﷺ، فإن أصحاب رسول الله ﷺ أعلم بمراده ومقصوده، لاسيما إذا رَوَوْا حديثًا وفسَّروه بما يوافق الظاهر.

قال: والأدلة الدالة علىٰ أن هذه الأحاديث النبوية قُصد بها التحليل وإن لم يشترط في العقد: كثيرة جدًا، ليس هذا موضع ذكرها انتهىٰ.

---

(١) ذكره ابن تيمية في «إبطال التحليل» (ص ٤٠٣).

(٢) «بيان الدليل» (ص ٤٠٥).

ص: ٤٨٤

فصل

ذكر الآثار عن التابعين

قال عبد الرزاق[١]: أخبرنا معمر، عن قتادة، قال: إذا نوىٰ الناكحُ أو المُنْكِحُ أو المرأة أو أحدٌ منهم التحليلَ فلا يصلح.

أخبرنا[٢] ابن جريج، قال: قلت لعطاء: المحلِّل عامدًا، هل عليه عقوبة؟ قال: ما علمتُ، وإني لأرىٰ أن يعاقَب، قال: وكلُّهم إن تمالأوا علىٰ ذلك مُسيؤون، وإن أعطوا الصداق.

أخبرنا[٣] معمر، عمَّن سمع الحسن يقول في رجل تزوَّج امرأة يحلِّلها ولا يُعلِمها، فقال الحسن: اتَّقِ الله، ولا تكن مسمارَ نارٍ في حدود الله.

قال ابن المنذر: قال إبراهيم النخعي[٤]: إذا كان نِيَّة أحد الثلاثة ـ الزوج الأول، أو الزوج الآخر، أو المرأة ـ أنه محلل، فنكاح الآخر باطل، ولا تحل للأول.

قال: وقال بكر بن عبد الله المزني[٥] في الحالِّ والمحلَّل له: أولئك كانوا يُسمَّون في الجاهلية التيسَ المستعار.

وقال سعيد بن المسيب في رجل تزوج امرأة ليحلّها لزوجها الأول، ولم يشعر بذلك زوجها الأول ولا المرأة، قال: إن كان إنما نكحها ليُحِلَّها فلا يصلح ذلك

---

(١) «مصنف عبد الرزاق» (١٠٧٨١)، وصحّحه ابن حزم في «المحلىٰ» (١٠/ ١٨١).

(٢) «مصنف عبد الرزاق» (١٠٧٨٠).

(٣) «مصنف عبد الرزاق» (١٠٧٨٥).

(٤) أخرجه سعيد بن منصور (١٩٩٤).

(٥) أخرجه سعيد بن منصور (١٩٩٨).

لهما؛ فلا تحلُّ. رواه حرب في «مسائله»[١].

فهؤلاء الأئمة الأربعةُ أركان التابعين، وهم الحسن وسعيد بن المسيَّب وعطاء ابن أبي رباح وإبراهيم النَّخعي.

ص: ٤٨٧

فصل

ذكر الآثار عن تابعي التابعين ومن بعدهم

قال ابن المنذر: وممن قال: إن ذلك لا يصلح إلا نكاح رَغْبةٍ: مالكُ بن أنس، والليث بن سعد.

وقال مالك رحمه الله: يفرّق بينهما علىٰ كل حال، وتكون الفرقةُ فسخًا بغير طلاق.

وقال الجوزجاني: حدثنا إسماعيل بن سعيد، قال: سألت أحمد بن حنبل عن الرجل تزوَّج المرأة، وفي نفسه أن يُحِلَّها لزوجها الأول، ولم تعلم المرأة بذلك؟ فقال: هو محلل، وإذا أراد بذلك الإحلال فهو ملعون.

ص: ٤٨٨

فصل

معارضة مجوزي التحليل للنصوص الصريحة

ومن العجائب معارضة هذه الأحاديث والآثار عن الصحابة بقوله تعالىٰ: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، والذي أنزلت عليه هذه الآية هو الذي لعن المحلِّل والمحلَّل له، وأصحابه أعلم الناس بكتاب الله، فلم يجعلوه زوجًا وأبطلوا نكاحه، ولعنوه.

(١) «مسائل حرب الكرماني» (ص ٨٦).

وأعجب من هذا قول بعضهم: نحن نحتج بكونه سَمّاه محللًا، فلولا أنه أثبت الحلّ لم يكن محللًا!

فيقال: هذه من العظائم؛ فإن هذا يتضمن أن رسول الله ﷺ لعن من فعل السّنّة التي جاء بها، وفعلَ ما هو جائز صحيح في شريعته!

وإنما سمَّاه محللًا لأنه أحلّ ما حرّم الله، فاستحقّ اللعنة، فإن الله سبحانه حرّمها علىٰ المطلِّق حتىٰ تنكح زوجًا غيره، والنكاح اسم في كتاب الله وسنة رسوله للنكاح الذي يتعارفه الناس بينهم نكاحًا.

وتأمل قوله تعالىٰ: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ﴾ [البقرة: ٢٣٠]؛ أي: فإن طلقها هذا الثاني فلا جناح عليها وعلىٰ الأول أن يتراجعا، أي: ترجع إليه بعقدٍ جديد، فأتىٰ بحرف «إن» الدالة علىٰ أنه يمكنه أن يطلق وأن يُقيم. والتحليل الذي يفعله هؤلاء لا يتمكّن الزوج فيه من الأمرين، بل يشترطون عليه أنه متىٰ وَطئها فهي طالق، ثم لما علموا أنه قد لا يُخبِر بوطئها، ولا يُقبلُ قولها في وقوع الطلاق، انتقلوا إلىٰ أن جعلوا الشرط إخبار المرأة بأنه دخل بها، فبمجرّد إخبارها بذلك تطلَّق عليه.

والله سبحانه شرع النكاح للوصلة الدائمة والاستمتاع، وهذا النكاح جعله أصحابه سببًا لانقطاعه، ولوقوع الطلاق فيه، فإنه متىٰ وَطئ كان وطؤُه سببًا لانقطاع النكاح، وهذا ضدُّ شرع الله.

وأيضًا فإن الله سبحانه جعل نكاح الثاني وطلاقه واسمه كنكاح الأول وطلاقه واسمه، فهذا زوج وهذا زوج، وهذا نِكاح وذلك نكاح، وكذلك الطلاق. ومعلوم أن نكاح المحلِّل وطلاقه واسمه لا يشبه نكاح الأول ولا طلاقه ولا اسمه، ذاك زوج راغب، قاصد للنكاح، باذِلٌ للمهر، ملتزم للنفقة والسُّكنَىٰ والكسْوة، وغير ذلك من خصائص النكاح؛ والمحلل بريء من ذلك كلِّه، غير ملتزم لشيء منه.

وإذا كان الله تعالىٰ ورسوله قد حرّم نكاح المُتعة، مع أن قصد الزوج الاستمتاع بالمرأة، وأن يقيم معها زمانًا، وهو ملتزم لحقوق النكاح فالمحلِّل الذي ليس له غرض أن يقيم مع المرأة إلا قَدْرَ ما ينزُو عليها كالتَّيْسِ المستعار لذلك، ثم يفارقها: أولىٰ بالتحريم.

وسمعت شيخ الإسلام يقول: نكاح المتعة خير من نكاح التحليل من أكثر من عشرة أوجه.

فصل

ص: ٤٩٥

من أسباب الوقوع في التحليل معصية الله في إيقاع الطلاق

وسببُ هذا كلِّه: معصية الله تعالىٰ ورسوله، وطاعة الشيطان في إيقاع الطلاق علىٰ غير الوجه الذي شرعه الله، والله سبحانه يُبغض الطلاق في الأصل، كما روىٰ أبو داود[1] من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**أبغضُ الحلال إلىٰ الله الطلاق**».

وفي «سنن ابن ماجه»[2] من حديث أبي موسىٰ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما بالُ قومٍ يلعبون بحدود الله، يقول: قد طلَّقتك، قد راجعتك، قد طلقتك، قد راجعتك؟**».

وفي «صحيح مسلم»[3] عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن إبليس يضع عرشه علىٰ الماء، ثم يبعثُ سراياه، فأدناهم منزلةً أعظمهم فتنةً، يجيء أحدهم**

---

(١) «سنن أبي داود» (٢١٨٠)، وأخرجه ابن ماجه (٢٠١٨)، وضعّفه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٠٥٦).

(٢) «سنن ابن ماجه» (٢٠١٧)، وصححه ابن حبان (٤٢٦٥).

(٣) برقم (٢٨١٣).

فيقول: قد فعلت كذا وكذا، فيقول: ما صنعتَ شيئًا، قال: ويجيء أحدهم، فيقول: ما تركتُه حتىٰ فَرّقتُ بينه وبين أهله، قال: فيدنيه منه أو قال: فيلتزمه، ويقول: نِعْمَ أنت».

فالشيطانُ وحزبه قد أغرَوْا بإيقاع الطلاق، والتفريق بين المرء وزوجه، وكثيرًا ما يندم المطلِّق، ولا يصبر عن امرأته، ولا تطاوعه نفسه أن يصبر عنها إلىٰ أن تتزوج زواج رَغْبة، تبقىٰ فيه مع الزوج إلىٰ أن يموت عنها، أو يفارقها إذا قضىٰ منها وَطَره، ولابُدّ له من المرأة، فيُهْرَع إلىٰ التحليل.

فصل

ص: ٤٩٩

من اتقى الله تعالى أغناه عن الوقوع في المحرم

واعلم أن من اتقىٰ الله في طلاقه، فطلَّق كما أمره الله ورسوله وشرعه له، أغناه عن ذلك كله، ولهذا قال تعالىٰ بعد أن ذكر حُكم الطلاق المشروع: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢]؛ فلو اتّقىٰ اللهَ عامةُ المطلقين لاستغنوا بتقواه عن الآصار والأغلال، والمكر والاحتيال؛ فإن الطلاق الذي شرعه الله سبحانه أن يُطلِّقها طاهرًا من غير جماع، ويطلقها واحدة، ثم يدعها حتىٰ تنقضي عِدّتُها فإن بَدَا له أن يُمسكها في العِدّة أمسكها، وإن لم يراجعها حتىٰ انقضت عدَّتها أمكنه أن يستقبل العَقْد عليها من غير زوج آخر، وإن لم يكن له فيها غرض لم يَضرَّه أن تتزوج بزوج غيره، فمن فعل هذا لم يندم، ولم يَحْتَجْ إلىٰ حيلة ولا تحليل.

ولهذا سُئل ابن عباس ﵄ عن رجل طلق امرأته مئةً؟ فقال: عَصَيْتَ ربَّك، وفارقت امرأتك، لم تتق الله فيجعل لك مخرجًا[1].

وقال مجاهد: كنتُ عند ابن عباس ﵄، فجاءه رجل، فقال: إنه طلق امرأته

---

(١) أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٤١٤٣)، وصحّحه الألباني في «الإرواء» (٢٠٥٦).

ثلاثًا فسكت حتىٰ ظننتُ أنه رادُّها إليه، ثم قال: ينطلق أحدُكم فيركبُ الأحموقة، ثم يقول: يا ابن عباس، يا ابن عباس؟ والله تعالىٰ قال: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا﴾ [الطلاق: ٢]، وإنك لم تتقِ الله؛ فلا أجد لك مخرجًا، عَصَيْتَ ربك، وبانت منك امرأتك. ذكره أبو داود[١].

وقد روىٰ النسائي[٢] عن محمود بن لَبيد، قال: أُخْبِرَ رسول الله ﷺ عن رجل طلّق امرأته ثلاث تطليقات جميعًا، فقام غَضْبانَ، ثم قال: «**أيُلْعَبُ بكتاب الله وأنا بين أظهُرِكم؟**»، حتىٰ قام رجل، فقال: يا رسول الله! ألا أقْتُله؟ وهذه الآثار موافقة لما دلّ عليه القرآن؛ فإن الله سبحانه إنما شرع الطلاق مَرّة بعد مرة. ولم يشرعه جملة واحدة أصلًا. قال تعالىٰ: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، والمرتان في لغة العرب بل وسائر لغات الناس: إنما تكون لما يأتي مرة بعد مرة، فهذا القرآن من أوله إلىٰ آخره، وسُنة رسول الله ﷺ، وكلام العرب قاطبةً شاهدٌ بذلك، كقوله تعالىٰ: ﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيۡنِ﴾ [التوبة: ١٠١]، وقوله: ﴿أَوَلَا يَرَوۡنَ أَنَّهُمۡ يُفۡتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٖ مَّرَّةً أَوۡ مَرَّتَيۡنِ﴾ [التوبة: ١٢٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَسۡتَـٔۡذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ وَٱلَّذِينَ لَمۡ يَبۡلُغُواْ ٱلۡحُلُمَ مِنكُمۡ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٖ﴾ [النور: ٥٨]، ثم فسرها بالأوقات الثلاثة. وشواهد هذا أكثر من أن تُحصىٰ.

ثم قال سبحانه: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، فهذه هي المرة الثالثة. فهذا هو الطلاق الذي شرعه الله سبحانه مرةً بعد مرةٍ بعد مرةٍ، فهذا شَرْعُهُ من حيث العدد.

وأما شرعه من حيث الوقت: فشرع الطلاق للعدّة، وقد فسّره النبي ﷺ بأن

---

(١) «سنن أبي داود» (٢١٩٩)، وصحّحه ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (ص ١٥٠).

(٢) «سنن النسائي» (٣٤٠١)، وأعلّه بالانقطاع ابن حزم في «المحلىٰ» (١٠/ ١٦٨).

يطلقها طاهرًا من غير جماع[١]، فلم يشرع جَمْعَ ثلاث، ولا تطليقتين، ولم يشرع الطلاق في حَيْضٍ، ولا في طهر وطئ فيه.

وكان المطلق في زمن رسول الله ﷺ كلِّه، وزمَنِ أبي بكر كلّه، وصَدْرًا من خلافة عمر رضي الله عنه؛ إذا طلّق ثلاثًا تُحْسَب له واحدة، وفي ذلك حديثان صحيحان:

أحدهما: رواه مسلم في «صحيحه»، والثاني رواه الإمام أحمد في «مسنده».

فأما حديث مسلم[٢]: فرواه من طريق ابن طاوُس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: كان الطلاق علىٰ عَهْد رسول الله ﷺ وأبي بكر، وسنَتين من خلافة عمر: طلاقُ الثلاث واحدة، فقال عمر رضي الله عنه: إن الناس قد استعجلوا في أمرٍ كانت لهم فيه أناةٌ، فلو أمضيناه عليهم! فأمضاه عليهم.

وفي «صحيحه»[٣] أيضًا عن طاوس: أن أبا الصهباء قال لابن عباس رضي الله عنهما: هاتِ من هَنَاتِك! ألم يكن الطلاقُ الثلاث علىٰ عَهد رسول الله ﷺ وأبي بكر واحدةً؟ فقال: قد كان ذلك، فلما كان في عهد عمر تتايع الناس في الطلاق، فأجازه عليهم.

وفي لفظ لأبي داود[٤]: أن رجلاً يقال له أبو الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس رضي الله عنهما، قال: أمَا علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثًا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدةً: علىٰ عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وصدرًا من إمارة عمر رضي الله عنهما؟ فقال ابن عباس رضي الله عنهما: بَلىٰ، كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثًا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة: علىٰ عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وصدرًا من إمارة عمر رضي الله عنهما، فلمّا رأىٰ

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٥١)، ومسلم (١٤٧١).

(٢) برقم (١٤٧٢/ ١٥).

(٣) برقم (١٤٧٢/ ١٧).

(٤) «سنن أبي داود» (٢٢٠١)، وضعّفه الألباني في «الضعيفة» (١١٣٤).

الناس قد تتايعوا فيها قال: أجْروهنّ عليهم.

وأما الحديث الآخر: فقال أبو داود في «سننه»[1]: حدثنا أحمد بن صالح: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا ابن جُريج، قال: أخبرني بعض بني أبي رافع مولىٰ النبي ﷺ عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ، قال: طلق عبد يزيد ـ أبو رُكانة وإخْوَتِهِ ـ أمَّ ركانة، ونكح امرأةً من مُزيَنْة، فجاءت إلىٰ النبي ﷺ فقالت: ما يُغني عنّي إلا كما تُغني هذه الشعرة، لشعرة أخذتها من رأسها، ففرِّقْ بيني وبينه، فأخذت النبي ﷺ حَمِيّةٌ، فدعا بِركانة وإخوته، ثم قال لجلسائه: «**أترون فلانًا يُشبه منه كذا وكذا؟ من عبد يزيد، وفلانًا يشبه منه كذا وكذا؟**»، قالوا: نعم، فقال النبي ﷺ: «**طَلِّقها**»، ففعل، فقال: «**راجع امرأتك أمّ رُكانة وإخوته**»، فقال: إني طلقتها ثلاثًا يا رسول الله؟! قال: «**قد علمت، رَاجِعْها**»، وتلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ الآية [الطلاق: ١].

فأمره أن يراجعها وقد طلقها ثلاثًا، وتلا الآية التي هي وما بعدها صريحة في كون الطلاق الذي شرعه الله لعباده: هو الطلاق الذي يكون للعدّة، فإذا شارفت انقضاءها فإما أن يُمسكها بمعروف، أو يفارقها بمعروف، وأنه سبحانه شرعه علىٰ وجه التوسِعَة والتيّسير، فلعلّ المطلِّق أن يَندم، فيكون له سبيل إلىٰ الرّجعة، وهو قوله تعالىٰ: ﴿لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾ [الطلاق: ١]، فأمره بالمراجعة. وتلاوته الآية كافٍ في الاستدلال علىٰ ما كان عليه الحال.

والقول بهذه الأحاديث موافقٌ لظاهر القرآن، ولأقوال الصحابة، وللقياس، ومصالح بني آدم:

أما ظاهر القرآن: فإن الله سبحانه شرع الرّجْعة في كل طلاق إلا طلاق غير المدخول بها والمطلقة طلقة ثالثة بعد الأُولَيَيْن، وليس في القرآن طلاقٌ بائن قط إلا

---

(١) «سنن أبي داود» (٢١٩٨)، وضعفه النووي في «شرح صحيح مسلم» (١٠/ ٧١).

في هذين الموضعين، وأحدهما بائن غير مُحرِّم، والثاني بائن محرِّم، وقال تعالىٰ: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾، والمرتان ما كان مرة بعد مرة، كما تقدم.

وأما القياس: فإن الله سبحانه قال: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور: ٦]، ثم قال: ﴿وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ﴾ [النور: ٨].

فلو قال: أشهد بالله أربع شهادات أنِّي صادق، أو قالت: أشهدُ بالله أربع شهاداتٍ أنه كاذبٌ كانت شهادةً واحدةً، ولم تكن أربعًا؛ فكيف يكون قوله: أنت طالقٌ ثلاثًا ثلاث تطليقاتٍ؟ وأيُّ قياسٍ أصحُّ من هذا؟

وهكذا كل ما يعتبر فيه العدد من الإقرار ونحوه. ولهذا لو قال المقرّ بالزنىٰ: إني أقرّ بالزنىٰ أربع مرات؛ كان ذلك مرةً واحدة، وقد قال الصحابة لماعزٍ: إن أقررت أربعًا رجمك رسول الله ﷺ فلو قال: أُقِرُّ به أربع مرات كانت مرة واحدة، فهكذا الطلاق سواءً.

فهذا القياس، وتلك الآثار، وذاك ظاهر القرآن.

وأما أقوال الصحابة: فيكفي كون ذلك علىٰ عهد الصديق، ومعه جميع الصحابة، لم يختلف عليه منهم أحد، ولا حُكي في زمانه القولان، حتىٰ قال بعض أهل العلم: إن ذلك إجماع قديم؛ وإنما حدثَ الخلافُ في زمن عمر ﷺ، واستمر الخلاف في المسألة إلىٰ وقتنا هذا.

قالوا: فقد صحَّ بلا شك أنهم كانوا في زمن رسول الله ﷺ، وأبي بكر مُدّة خلافته كلها، وصَدْرًا من خلافة عمر ﷺ: يوقعون علىٰ من طلق ثلاثًا واحدة.

قالوا: فنحن أحقّ بدعوىٰ الإجماع منكم؛ لأنه لا يُعرف في عهد الصِّدِّيق أحدٌ رد ذلك ولا خالفه، فإن كان إجماعٌ فهو من جانبنا أظهرُ ممن يَدّعيه من نِصْفِ خلافة عمر ﷺ وهَلُمّ جرًّا؛ فإنه لم يزل الاختلاف فيها قائمًا، وذكره أهلُ العلم في

مصنفاتهم قديمًا وحديثًا.

فمِمّن ذكر الخلاف في ذلك: داود وأصحابه، واختاروا أن الثلاث واحدة.

وممن حكىٰ الخلاف: الطحاوي في كتابه «اختلاف العلماء»(١)، وفي كتاب «تهذيب الآثار»(٢)، وحكاه ابنُ المنذر، وحكاه ابن حزم(٣)، وحكاه محمد بن نَصْر المَرْوَزِي(٤)، واختار القول الثالث: أنها واحدة في حق البِكْر، ثلاث في حق المدخول بها.

وحكاه من المتأخرين: المازَرِيّ في كتاب «المُعْلِم»(٥)، وحكاه عن محمد ابن مُقاتل من أصحاب أبي حنيفة، وهو من أجلِّ أصحابهم من الطبقة الثالثة من أصحاب أبي حنيفة، فهو أحد القولين في مذهب أبي حنيفة. وحكاه التِّلِمْسَانِيُّ في «شرح التفريع» في مذهب مالك قولًا في مذهبه، بل رواية عن مالك، وحكاه غيره قولًا في المذهب، فهو أحد القولين في مذهب مالك، وأبي حنيفة.

وحكاه شيخ الإسلام عن بعض أصحاب أحمد، وهو اختياره، وأسوأُ أحواله أن يكون كبعض أصحاب الوجوه في مذهبه، كالقاضي وأبي الخطاب، وهو أجلّ من ذلك، فهو قول في مذهب أحمد بلا شك.

وأما التابعون، فقال ابن المنذر: كان سعيد بن جُبير، وطاوس، وأبو الشّعْثاء، وعطاء، وعَمْرو بن دينار، يقولون: من طلق البِكْر ثلاثًا فهي واحدة.

---

(١) انظر «مختصره» للجصاص (٢/ ٤١١).

(٢) «شرح معاني الآثار» (٣/ ٥٥ ـ ٥٩).

(٣) «المحلىٰ» (١٠/ ١٦٧).

(٤) «اختلاف العلماء» (ص ١٣٣).

(٥) «المعلم» (٢/ ١٢٧).

وقال محمد بن نصر في كتاب «اختلاف العلماء»(١): أجمع أهل العلم: أن الرجل إذا طلق امرأته تطليقةً، ولم يدخل بها، أنها بانَتْ منه، وليس عليها عِدّة، واختلفوا في غير المدخول بها، إذا طلقها الزوج ثلاثًا بلفظٍ واحد: فقال الأوزاعي، ومالك، وأهل المدينة: لا تحلّ له حتىٰ تنكح زوجًا غيره.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما، وغير واحد من التابعين أنهم قالوا: إذا طلقها ثلاثًا قبل أن يدخل بها فهي واحدة.

وأكثر أهل الحديث علىٰ القول الأول.

قال: وكان إسحاق يقول: طلاق الثلاث للبكر واحدة، وتأوّل حديث طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنهما - كان الطلاق الثلاث علىٰ عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما تُجعل واحدة - علىٰ هذا.

قلت: هذا تأويل إسحاق.

وأما أبو داود فجعله منسوخًا، فقال في كتاب «السنن»: «باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث»، ثم ساق حديث ابن عباس رضي الله عنهما(٢): أن الرجل كان إذا طلّق امرأته فهو أحق برجعتها، وإن طلقها ثلاثًا، ثم نُسخ ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ثم ذكر في أثناء الباب حديث أبي الصهباء.

وكأنه اعتقد أن حكمه كان ثابتًا لمّا كان الرجل يراجع امرأته كلما طلقها. وهذا وَهمٌ، لوجهين: **أحدهما**: أن المنسوخ هو ثبوت الرجعة بعد الطلاق ولو بلغ ما بلغ، كما كان في أول الإسلام. **الثاني**: أن النسخ لا يثبت بعد موت رسول الله ﷺ، وكونُ

---

(١) (ص ١٣٣).

(٢) «سنن أبي داود» (٢١٩٧)، وأخرجه النسائي (٣٥٥٤)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٢٠٨٠).

الثلاث واحدةً قد عُمِل به في خلافة الصديق كلها، وأول خلافة عمر رضي الله عنه. فمن المستحيل أن يُنسخ بعد ذلك.

وأما الإمام أحمد رحمه الله فإنما ردَّه بفتوى ابن عباس رضي الله عنهما بخلافه، وهو راوي الحديثين.

قال الأثرم: سألت أبا عبد الله عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما: كان الطلاقُ الثلاثُ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما: طلاق الثلاث واحدة؛ بأي شيء تدفعه؟ قال: برواية الناس عن ابن عباس رضي الله عنهما من وجوهٍ خلافَه.

وهذا المسلك إنما يجيء على إحدى الروايتين: أن الصحابيّ إذا عمل بخلاف الحديث لم يُحتجّ به، واتُّبع عمل الصحابي.

والمشهور عنه أن العبرة بما رواه الصحابي لا بقوله، إذا خالف الحديث. ولهذا أخذ برواية ابن عباس في حديث بريرة رضي الله عنهما[1]، وأن بَيْعَ الأمَة لا يكون طلاقًا لها؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خيّرها، ولو انفسخ النكاح ببيعها لم يُخيّرها، مع أن مذهب ابن عباس رضي الله عنهما أن بيع الأمة طلاقها، واحتج بظاهر القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فأباح وَطْءَ مملوكته المزوَّجة، ولو كان النكاح باقيًا لم ينفسخ لم يُبَحْ له وطؤها. والجمهور وأحمد معهم خالفوه في ذلك، وقالوا: لا يكون بيعها طلاقًا، واحتجوا بحديث بَرِيرة، وتركوا رأيه لروايته؛ فإن روايته معصومة، ورأيه غير معصوم.

والمشهور من مذهب الشافعي أن الأخذ بروايته دون رأيه، والمشهور من مذهب أبي حنيفة عكس ذلك، وعن أحمد روايتان.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٧٩)، ومسلم (١٥٠٤).

فهذا المسلك في رد الحديث لا يقْوىٰ.

وقد ردَّه آخرون بمسلك أضعف من هذا كله، فقالوا: هذا حديث لم يروه عن رسول الله إلا ابن عباس ﷺ وحده، ولا عن ابن عباس ﷺ إلا طاوس وحده. فقالوا: فأين أكابر الصحابة وحُفّاظهم عن رواية مثل هذا الأمر العظيم، الذي الحاجةُ إليه شديدة جدًّا؟ فكيف خفي هذا علىٰ جميع الصحابة، وعَرَفه ابن عباس ﷺ وحده؟ وخفي علىٰ أصحاب ابن عباس ﷺ كلِّهم، وعلمه طاوس وحده؟

وهذا أفسد من جميع ما تقدم، ولا تُردّ أحاديث الصحابة وأحاديث الأئمة الثقات بمثل هذا فكم من حديثٍ تفرّد به واحد من الصحابة، لم يَرْوِه غيره، وقَبِلته الأمة كلهم، فلم يردَّه أحد منهم.

وكم من حديث تفرّد به من هو دون طاوس بكثير، ولم يردَّه أحد من الأئمة.

ولا نعلم أحدًا من أهل العلم قديمًا ولا حديثًا قال: إن الحديث إذا لم يروه إلا صحابي واحد لم يُقْبَل، وإنما يُحكىٰ عن أهل البدع ومَنْ تَبعهم في ذلك أقوالٌ، لا يُعرف لها قائل من الفقهاء.

وقد تفرّد الزهري بنحو ستين سُنّة، لم يروها غيره(١)، وعملت بها الأمة، ولم يردوها بتفرُّده.

هذا مع أن عكرمة روىٰ عن ابن عباس ﷺ حديث رُكانة، وهو موافق لحديث طاوس عنه، فإن قَدَح في عكرمة أبطل وتناقض؛ فإن الناس احتجوا بعكرمة، وصحح أئمة الحفاظ حديثه، ولم يلتفتوا إلىٰ قَدْح من قَدَحَ فيه.

---

(١) قاله مسلم في «صحيحه» (٣/ ١٢٦٨)، وفيه: «نحوٌ من تسعين حديثًا».

وقد سلك أبو عبد الرحمن النسائي في «سننه»[1] في الحديث مسلكًا آخر، فقال: «باب طلاق الثلاث المتفرقة قبل الدخول بالزوجة»، ثم ساقه، قال: «حدثنا أبو داود: حدثنا أبو عاصم، عن ابن جُريج، عن ابن طاوس، عن أبيه: أن أبا الصهباء جاء إلىٰ ابن عباس ﵄ فقال: يا ابن عباس! ألم تعلم أن الثلاث كانت علىٰ عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وصدرًا من خلافة عمر تُردّ إلىٰ الواحدة؟ قال: نعم».

وأنت إذا طابقت بين هذه الترجمة وبين لفظ الحديث: وجدتها لا تدلُّ عليها، ولا تُشعر بها بوجه من الوجوه، بل الترجمة لون، والحديث لون آخر، وكأنه لما أشكل عليه وجه الحديث حمله علىٰ ما إذا قال لغير المدخول بها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، طَلُقَتْ واحدة.

ومعلومٌ أن هذا الحكم لم يزل ولا يزال كذلك، ولا يتقيد ذلك بزمان رسول الله ﷺ وأبي بكر، وصدرًا من خلافة عمر ﵄، ثم يتغير في خلافة عمر ﵁، ويُمضي الثلاث بعد ذلك علىٰ المطلِّق، والحديث لا يندفع بمثل هذا البتّة.

وسلك آخرون في الحديث مسلكًا آخر، فقالوا: هذا حديث يخالف أصول الشرع، فلا يُلتفت إليه.

قالوا: لأن الله سبحانه ملّك الزوج ثلاث تطليقات، وجعل إيقاعها إليه، فإن قلنا بقول الشافعي ومن وافقه: إن جمع الثلاث جائز، فقد فعل ما أُبيح له، فيصح. وإن قلنا: جمع الثلاث حرام، وهو طلاق بِدْعِيّ، فالشارع إنما ملكه تفريق الثلاث فُسْحةً له، فإذا جمعها فقد جَمع ما فُسح له في تفريقه، فلزمه حكمه كما لو فرّقه.

قالوا: وهذا كما أنه يملك تفريقَ المطلَّقات وجمعهنّ، فكذلك يملك تفريق

---

(١) «سنن النسائي» (٦/ ١٤٥).

الطلاق وجمعه، فهذا قياس الأصول، فلا نُبطله بخبر الواحد.

قال الآخرون: هذا القياس لا يصلح أن يَثْبُتَ به هذا الحكم، لو لم يُعارَض بنص، فَضْلًا عن أن يقدَّم علىٰ النص، وهو قياس مخالف لأصول الشرع، ولغة العرب، وسُنة رسول الله ﷺ، وعمل الصحابة في عهد الصِّدِّيق.

فأما مخالفته لأصول الشرع: فإن الله سبحانه إنما ملَّك المطلِّق بعد الدخول طلاقًا يملك فيه الرجعة، ويكون مخيّرًا فيه بين الإمساك بالمعروف وبين التسريح بالإحسان، ما لم يكن بعِوَضٍ، أو يستوفي فيه العِدَد، والقرآن قد بيّن ذلك كله؛ فبيّن أن الطلاق قبل الدخول تَبِينُ به المرأة، ولا عِدة عليها، وبيّن أن المفتدية تملك نفسها، ولا رجعة لزوجها عليها، وبين أن المطلَّقة الطَّلْقةَ المسبوقة بطلقتين قبلها تَبين منه وتحرم عليه، فلا تَحِلّ له حتىٰ تنكح زوجًا غيره، وبَيّن أن ما عدا ذلك من الطلاق فللزَّوج فيه الرجعة، وهو مخيّر فيه بين الإمساك بالمعروف والتسريح بإحسان.

وهذا كتاب الله ﷻ قد تضمَّن هذه الأنواع الأربعة وأحكامها، وجعل ﷻ أحكامها من لوازمها التي لا تنفكّ عنها، فلا يجوز أن تتغيّر أحكامها البتة، فكما لا يجوز في الطلاق قبل الدخول أن تثبت فيه الرّجعة، وتجب به العِدّة، ولا في الطلقة المسبوقة بطلقتين أن يثبت فيها الرّجعة، وأن تُباح بغير زوجٍ وإصابةٍ، ولا في طلاق الفِدية أن تثبت فيه الرجعة، فكذلك لا يجوز في النوع الآخر من الطلاق أن يتغير حكمه، فيقع علىٰ وجهٍ لا تثبت فيه الرجعة؛ فإنه مخالفٌ لحكم الله تعالىٰ الذي حكم به فيه، وهذا صفة لازمة له، فلا يكون علىٰ خلافها البتة.

ومن تأمل القرآن وجده لا يحتمل غير ذلك، فما شرع الله سبحانه الطلاق إلا وشرع فيه الرجعة، إلا الطلاق قبل الدخول، وطلاق الخُلع، والطلقةَ الثالثة، فبيننا

وبينكم كتاب الله، فإن كان فيه شيء غير هذا فأوجِدُونا إياه.

ومما يوضح ذلك: أن جمهور الفقهاء من الطوائف الثلاثة احتجوا علىٰ الشافعي في تجويزه جمع الثلاث بالقرآن، وقالوا: ما شرع الله سبحانه جمعَ الطلاق الثلاث، وما شرع الطلاق بعد الدخول بغير عوض إلا شرع فيه الرجعة؛ ما لم يستوفِ العدد.

واحتجوا عليه بقوله تعالىٰ: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، قالوا: ولا يُعقل في لغة من لغات الأمم المرتان إلا مرة بعد مرة.

ولهذا جعل مالك وجمهور العلماء من رَمَىٰ الجمار بسبع حصَيات جُملةً: أنه غير مُؤَدٍّ للواجب عليه، وإنما يُحسَب له رَمي حصاةٍ واحدة، فهي رميةٌ لا سبع رميات.

واتفقوا كلهم علىٰ أنه لو قال في اللعان: أشهد بالله أربع شهادات أني صادق، كانت شهادة واحدة.

وفي الحديث الصحيح: «**من قال في يوم: سبحان الله وبحمده مئة مرة حُطَّتْ عنه خطاياه، ولو كانت مثل زَبد البحر**»[1]. فلو قال: «سبحان الله وبحمده مئة مرة» هذا اللفظ لم يستحقَّ الثواب المذكور، وكانت تسبيحةً واحدة.

وكذلك قوله: «**تسبِّحون الله دُبُر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين، وتحمدون ثلاثًا وثلاثين، وتكبرون أربعًا وثلاثين**»[2]. لو قال: «سبحان الله ثلاثًا وثلاثين» لم يكن مُسَبِّحًا هذا العدد، حتىٰ يأتي به واحدة بعد واحدة.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٠٥) ومسلم (٢٦٩١).

(٢) أخرجه مسلم (٥٩٦).

ونظائر ذلك في الكتاب والسنة أكثر من أن تُذْكَر.

قالوا: فقوله تعالىٰ: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾ إما أن يكون خبرًا في معنىٰ الأمر؛ أي: إذا طلقتم فطلقوا مرتين، وإما أن يكون خبرًا عن حُكمه الشرعي الديني؛ أي: الطلاق الذي شَرَعْتُه لكم وشرعتُ فيه الرجعة: مرتان. وعلىٰ التقديرين: إنَّما يكون ذلك مرّة بعد مرة، فلا يكون مُوقِعًا للطلاق الذي شرع إلا إذا طلق مرة بعد مرة، ولا يكون موقعًا للمشروع بقوله: أنت طالق ثلاثًا، ولا مرتين.

قالوا: ويدُلُّ عليه قوله تعالىٰ: ﴿فَإِمْسَاكُۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، فهذا حكم كل طلاق شرعه الله، إلا الطلقة المسبوقة بتطليقتين قبلها؛ فإنه لا يبقىٰ بعدها إمساك.

قالوا: ويدلُّ عليه قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٣١]، و «إذا» من أدوات العموم، كأنَّه قال: أيُّ طلاقٍ وقع منكم في أيِّ وقتٍ فحُكْمُه هذا، إلا أنَّه أخرج من هذا العموم الطَّلْقة المسبوقة باثنتين، فبقي ما عداها داخلًا في لفظ الآية نصًّا أو ظاهرًا.

قالوا: فتبيَّن أنّا بأصول الشرع وقواعده أسعدُ منكم، وأن قياس الأصول وقواعد الشرع من جانبنا، وقد تأيدت بالسنة الصحيحة التي ذكرناها.

فصل

ص: ٥٣٣ الأحاديث التي يستدل بها على تجويز الطلاق بالثلاث

فاستَروحَ بعضُهم إلىٰ مسلك آخر غير هذه المسالك، لمّا تبين له فسادها، فقال: هذا حديث واحد، والأحاديث الكثيرة عن رسول الله ﷺ دالّة علىٰ خلافه، وذكروا أحاديث:

منها: ما في «الصحيحين»[1] عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها: أن أبا حَفْص بن المغيرة طلقها البتّة وهو غائب، فأرسل إليها وكيلَه بشعير، فسَخِطَته، فجاءت رسول الله ﷺ، فذكرت له ذلك؟ فقال: **«ليس لك عليه نفقة»**.

وقد جاء تفسير هذه البتة في الحديث الآخر الصحيح: أنه طلقها ثلاثـًا، فلم يجعل لها النبي ﷺ سُكنَىٰ ولا نفقة.

فقد أجاز عليه الثلاث، وأسقط بذلك نفقتها وسُكناها.

وفي «المسند»[2] أن هذه الثلاث كانت جميعًا، فروَىٰ من حديث الشعبي: أن فاطمة رضي الله عنها خاصمت أخا زوجها إلىٰ النبي ﷺ لما أخرجها من الدار، ومنعها النفقة، فقال: **«ما لكَ ولابنةِ قيسٍ؟»**، قال: يا رسول الله! إن أخي طلقها ثلاثًا جميعًا... وذكر الحديث.

ومنها: ما في «الصحيحين»[3] عن عائشة رضي الله عنها: أن رجلًا طلّق امرأته ثلاثًا، فتزوجت، فطُلِّقت، فسُئل النبي ﷺ: أتَحِلّ للأول؟ قال: **«لا، حتىٰ يذوق عُسَيْلتها كما ذاق الأول»**.

ووجه الدليل: أنه لم يستفصل: هل طلقها ثلاثًا مجموعة أو متفرقة؟

ولو اختلف الحال لوجب الاستفصال.

ومنها: ما اعتمد عليه الشافعي في قصة الملاعنة: أن عُويمرًا العَجْلاني رضي الله عنه أتىٰ رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله! أرأيتَ رجلاً وجد مع امرأته رجلاً، فيقتله فتقتلونه، أو كيف يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ: **«قد أُنْزِل فيك وفي صاحبتك، فاذهب**

---

(١) أخرجه مسلم (١٤٨٠).

(٢) «مسند أحمد» (٦/ ٣٧٣، ٤١٦).

(٣) البخاري (٢٦٣٩) ومسلم (١٤٣٣).

فائْتِ بها»، قال سهل: فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ، فلمّا فرغا من تلاعنهما قال عُويمر: كذبتُ عليها يا رسول الله إن أمسكتُها، فطلَّقها ثلاثًا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ.

قال الزهري: وكانت تلك سُنّة المتلاعنين. متفق على صحته[١].

قال الشافعي: فقد أقرّه رسول الله ﷺ على الطلاق ثلاثًا، ولو كان حرامًا لما أقرّه عليه.

ومنها: ما رواه النسائي[٢] عن محمود بن لبيد، قال: أُخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلّق امرأته ثلاث تطليقات جميعًا، فقام غضبان، ثم قال: «**أيُلْعَبُ بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟**»، حتىٰ قام رجلٌ فقال: يا رسول الله! ألا أقتله؟

ولم يقل: إنه لم يقع عليه إلا واحدة، بل الظاهر أنه أجازها عليه؛ إذ لو كانت زوجته ولم يقع عليه إلا واحدة لبيّن له ذلك؛ لأنه طلقها ثلاثًا يعتقد لزومها، فلو لم يلزمه لقال له: هي زوجتك بعدُ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

ومنها: ما رواه الدارقطني[٣] أيضًا من حديث زاذان عن علي ﵁، قال: سمع النبيُّ ﷺ رجلاً طلّق البتة، فغضب، وقال: «**أتتخذون آيات الله هُزُوًا ولعبًا؟ من طلّق البتة ألزمناه ثلاثًا، لا تحلّ له حتىٰ تنكح زوجًا غيره**».

قالوا: فهذه الأحاديث أكثر وأشهر، وعامَّتها أصحّ من حديث أبي الصهباء، وحديث ابن جُريج، عن عكرمة عن ابن عباس ﵄؛ فيجب تقديمها عليه.

---

(١) البخاري (٥٣٠٩)، ومسلم (١٤٩٢).

(٢) سبق تخريجه (ص: ١٨٧).

(٣) «سنن الدارقطني» (٤/ ٢٠)، وضعفه الدارقطني.

فصل

ص: ٥٤١

الجواب عن الاستدلال بهذه الأحاديث

قال الآخرون: هذه الأحاديث التي ذكرتموها، ولم تَدَعوا بعدها شيئًا، هي بين أحاديث صحيحة لا مَطعنَ فيها ولا حجةَ فيها، وبين أحاديث صريحة الدلالة، لكنها باطلة أو ضعيفة لا يصح شيء منها.

ونحن نذكر ما فيها ليتبيّن الصواب، ويزول الإشكال:

أما حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها: فمن أصح الأحاديث، مع أن أكثر المنازعين لنا في هذه المسألة قد خالفوه، ولم يأخذوا به، فأوجبوا للمبتوتة النفقة والسُّكنىٰ، ولم يلتفتوا إلىٰ هذا الحديث ولا عملوا به، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه. وأما الشافعي ومالكٌ فأوجبوا لها السكنىٰ.

والحديث قد صرّح فيه بأنه لا نفقة لها ولا سكنىٰ، فخالفوه ولم يعملوا به، فإن كان الحديث صحيحًا وهو حجةٌ فهو حجة عليكم، وإن لم يكن محفوظًا، بل هو غلط كما قاله بعض المتقدمين، فليس حجةً علينا في جمع الثلاث. فأما أن يكون حجة لكم علىٰ منازعيكم، وليس حجة لهم عليكم، فبعيدٌ من العدل والإنصاف.

هذا مع أنَّا نتنزَّل علىٰ هذا المقام، ونقول: الاحتجاج بهذا الحديث فيه نوع سهو من المحتج به، ولو تأمّل طرق الحديث وكيف وقعت القصة لم يحتجَّ به؛ فإن الثلاث المذكورة فيه لم تكن مجموعة، وإنّما كان قد طلقها تطليقتين قبل ذلك، ثم طلقها آخر الثلاث، كذا جاء مصرّحًا به في «الصحيح».

فروىٰ مسلم في «صحيحه»[1] عن عبيد الله بن عبد الله بن عُتبة: أن أبا عمرو ابن حفص بن المغيرة خرج مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلىٰ اليمن، فأرسل إلىٰ

---

(١) برقم (١٤٨٠).

امرأته فاطمة بنت قيس بتطليقةٍ كانت بقيَتْ من طلاقها، وأمر لها الحارث بن هشام وعيّاش بن أبي ربيعة بنفقة، فقالا لها: والله ما لكِ نفقة إلا أن تكوني حاملاً، فأتت النبي ﷺ، فذكرت له قولهما، فقال: «لا نفقةَ لك» وساق الحديث بطوله.

فهذا المفسَّرُ يُبَيِّن ذلك المجمَل، وهو قوله: طلَّقها ثلاثًا.

وقال الليث[1]: عن عُقيل، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها، أنها أخبرته أنها كانت عند أبي حفص بن المغيرة، وأن أبا حفص بن المغيرة طلَّقها آخر ثلاث تطليقات، وساق الحديث.

فهذا بيان حديث فاطمة.

وقد جاء هذا الحديث بخمسة ألفاظ: طلقها ثلاثًا، وطلقها البتة، وطلقها آخر ثلاث تطليقات، وأرسل إليها بتطليقة كانت بقيت لها، وطلقها ثلاثًا جميعًا. هذه جملة ألفاظ الحديث، وبالله التوفيق.

فأما **اللفظ الخامس** وهو قوله: «طلقها ثلاثًا»، فهذا أولاً من حديث مُجالد عن الشعبي، ولم يقل ذلك عن الشعبي غيره، مع كثرة من روىٰ هذه القصة عن الشعبي، فتفرَّد مُجالد علىٰ ضَعْفه من بينهم بقوله: ثلاثًا جميعًا.

وعلىٰ تقدير صحته: فالمراد به أنه اجتمع لها التطليقات الثلاث، لا أنها وقعت بكلمة واحدة، فإذا طلقها آخر ثلاث صحَّ أن يقال: طلقها ثلاثًا جميعًا؛ فإن هذه اللفظة يراد بها تأكيد العدد، وهو الأغلب عليها، لا الاجتماع في الآن الواحد، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، فالمراد حصول الإيمان من الجميع، لا إيمانهم كلِّهم في آنٍ واحد سابِقِهم ولاحِقِهم.

---

(١) أخرجه مسلم (١٤٨٠).

فصل

ص: ٥٤٥

الجواب عن الاستدلال بحديث عائشة رضي الله عنها

وكذلك ما ذكروه من حديث عائشة رضي الله عنها: أن رجلاً طلق امرأته ثلاثًا، فسُئل النبي ﷺ: هل تَحِلّ للأول؟ فقال: «لا» الحديث، هو حقٌّ يجب المصير إليه، لكن ليس فيه أنه طلقها ثلاثًا بفَمٍ واحد، فلا تُدخلوا فيه ما ليس فيه.

وقولكم: «لم يستفصل»، جوابه: أن الحال قد كان عندهم معلومًا، وأن الثلاث إنما تكون ثلاثًا واحدةً بعد واحدة، وهذا مقتضىٰ اللغة، والقرآن، والشرع، والعُرف كما بيّنا؛ فخرج الكلام علىٰ المفهوم المتعارف من لغة القوم.

فصل

ص: ٥٤٥

الجواب عن دليل الشافعي

وأما ما اعتمد عليه الشافعي من طلاق الملاعن ثلاثًا بحَضرة رسول الله ﷺ ولم ينكره، فلا دليل فيه؛ لأن الملاعنة يَحْرُمُ عليه إمساكها، وقد حُرِّمت عليه تحريمًا مؤبدًا، فما زاد الطلاقُ الثلاث هذا التحريم الذي هو مقصود اللعان إلا تأكيدًا وقوة.

هذا جواب شيخنا رحمه الله.

فصل

ص: ٥٤٦

الجواب عن حديث محمود بن لبيد

وأما حديث محمود بن لَبيد في قصة المطلق ثلاثًا، فالاحتجاج به علىٰ الجواز من باب قَلْبِ الحقائق، والاحتجاج بأعظم ما يدل علىٰ التحريم، لا علىٰ الإباحة. والاستدلال به علىٰ الوقوع من باب التكهنّ والخَرص، والزيادة في الحديث ما ليس فيه، ولا يدل عليه بشيءٍ من وجوه الدلالات البتة.

ولكن المقلِّد لا يُبالي بنُصرة تقليده بما اتفق له، وكيف يُظَنّ برسول الله ﷺ أنه أجاز عمل من استهزأ بكتاب الله، وصحَّحه، واعتبره في شرعه وحُكمه، ونفَّذه؟ وقد جعله مستهزئًا بكتاب الله تعالىٰ. وهذا صريحٌ في أن الله ﷻ لم يشرع جمع الثلاث، ولا جعله من أحكامه.

فصل

ص: ٥٤٩
الجواب عن حديث علي رضي الله عنه

وأما حديث زاذان عن عليٍّ رضي الله عنه: فيرويه إسماعيل بن أميّة القُرشي، قال الدارقطني: «إسماعيل بن أمية هذا كوفي ضعيف الحديث»[1].

قلت: وفي إسناده مجاهيل وضعفاء.

فصل

ص: ٥٥١
ادعاء الإجماع على انعقاد لزوم الطلاق بالثلاث

فلما رأىٰ آخرون ضَعْفَ هذه المسالك استَرْوحوا إلىٰ مسلك آخر، وظنُّوا أنهم قد استراحوا به من كُلفة التأويل ومشَقّته، فقالوا: الإجماع قد انعقد علىٰ لزوم الثلاث، وهو أكبر من خبر الواحد، كما قال الشافعي رحمه الله: «الإجماع أكبر من الخبر المنفرد»، وذلك أن الخبر يجوز الخطأ والوهم علىٰ راويه، بخلاف الإجماع؛ فإنه معصوم.

قالوا: ونحن نسوق عن الصحابة والتابعين ما يبين ذلك:

فثبت في «صحيح مسلم»[2]: أن عمر رضي الله عنه أمضىٰ عليهم الثلاث، ووافقه الصحابة.

---

(١) «سنن الدارقطني» (٥/ ٣٨).

(٢) برقم (١٤٧٢).

وروىٰ البيهقي[١] من حديث ابن أبي لَيلىٰ، عن علي رضي الله عنه فيمن طلّق ثلاثًا قبل الدخول، قال: لا تحلّ له حتىٰ تنكح زوجًا غيره.

وقال عَلْقَمَة بن قيس[٢]: أتىٰ رجلٌ ابن مسعود رضي الله عنه، فقال: إن رجلًا طلق امرأته البارحة مئةً، قال: قُلتَها مرةً واحدة؟ قال: نعم. قال: تُريد أن تبين منك امرأتك؟ قال: نعم، قال: هو كما قلت.

وفي «الموطأ»[٣]: عن النعمان بن أبي عَيّاش عن عطاء بن يسار، قال: جاء رجل يستفتي عبد الله بن عَمرو بن العاص رضي الله عنهما عن رجل طلق امرأته ثلاثًا قبل أن يَمَسّها، قال عطاء: فقلت: إنما طلاقُ البكر واحدة، فقال لي عبد الله: إنما أنت قاصّ! الواحدة تبينها، والثلاث تُحرِّمها، حتىٰ تنكح زَوجًا غيره.

وروىٰ عبيد الله[٤] عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: إذا طلق امرأته ثلاثًا قبل أن يدخل بها، لم تحِلّ له حتىٰ تنكح زوجًا غيره.

وأما ابن عباس رضي الله عنهما: فروىٰ عنه مجاهد، وسعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم، أنه ألزم الثلاث مَنْ أوقعها جملة[٥].

قالوا: فهذا عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله ابن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عباس، رضوان الله تعالىٰ عليهم أجمعين.

---

(١) «السنن الكبرىٰ» (٧/ ٣٣٤).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٦/ ٣٩٤)، وابن أبي شيبة (٤/ ٦٣)، وصححه ابن حجر في «المطالب» (١٧٠١).

(٣) «الموطأ» (١١٨١).

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٦/ ٣٣١).

(٥) انظر: «السنن الكبرىٰ» للبيهقي (٧/ ٣٣٧).

وأما التابعون فأكثر من أن يذكروا، والإجماع يَثبت بدون هذا، ولهذا حكاه غير واحد منهم أبو بكر بن العَرَبي[١] وأبو بكر الرازي[٢]، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد.

وقال الآخرون: قد عرفتم ما في دعوىٰ الإجماع الذي لم يُعلم له مخالف، أنه راجع إلىٰ عدم العلم، لا إلىٰ العلم بانتفاء المخالف، وعدم العلم ليس بعلم حتىٰ يحتجّ به ويُقدَّم علىٰ النصوص الثابتة! هذا إذا لم يُعلم مخالفٌ، فكيف إذا عُلم المخالف؟

وحينئذ فتكون المسألةُ مسألةَ نزاعٍ يجب رَدُّها إلىٰ الله تعالىٰ ورسوله، ومن أبىٰ ذلك فهو إما جاهل مُقَلد، وإما مُتَعصب صاحب هَوًىٰ، عاصٍ لله تعالىٰ ورسوله ﷺ، مُتعرِّضٌ لِلُحُوق الوعيد به؛ فإن الله تعالىٰ يقول: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩]. فإذا ثبت أن المسألة مسألة نزاع وجب قطعًا ردُّها إلىٰ كتاب الله وسنة رسوله، وهذه المسألة مسألة نزاع بلا نزاع بين أهل العلم الذين هم أهلُه، والنزاع فيها من عَهْد الصحابة إلىٰ وقتنا هذا. وبيان هذا من وجوه:

أحدها: ما رواه أبو داود[٣] وغيره من حديث حَمّاد بن زَيد، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: إذا قال أنت طالق ثلاثًا بفمٍ واحد فهي واحدة.

وهذا الإسناد علىٰ شرط البخاري.

وقال عبد الرزاق: أخبرنا ابن جُريج[٤]، قال: وأخبرني حسن بن مسلم، عن ابن شهاب، أن ابن عباس رضي الله عنهما قال: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثًا، ولم يَجمع كنّ ثلاثًا،

---

(١) «أحكام القرآن» (١/ ١٩١).

(٢) «أحكام القرآن» للجصاص (١/ ٣٨٨).

(٣) «سنن أبي داود» (٢/ ٢٢٦) معلّقًا، وضعفه الشنقيطي في «الأضواء» (١/ ١٢٩).

(٤) «مصنف عبد الرزاق» (٦/ ٣٣٥).

قال: فأخبرت طاوسًا، فقال: أشهدُ ما كان ابن عباس يَراهُنّ إلا واحدة.

فقوله: إذا طلق ثلاثًا ولم يجمع كن ثلاثًا، أي: إذا كُنّ متفرقات، فدلّ علىٰ أنه إذا جمعهن كانت واحدة، وهذا هو الذي حلف عليه طاوس أن ابن عباس ﷺ كان يجعله واحدة.

ونحن لا نشك أن ابن عباس ﷺ صحّ عنه خلاف ذلك، وأنها ثلاث، فهما روايتان ثابتتان عن ابن عباس ﷺ بلا شك.

الوجه الثاني: أن هذا مذهبُ طاوس.

الوجه الثالث: أنه قول عطاء بن أبي رباح.

الوجه الرابع: أنه قول جابر بن زيد.

الوجه الخامس: أن هذا مذهب محمد بن إسحاق، عن داود بن الحُصين، حكاه عنه الإمام أحمد في رواية الأثرم.

الوجه السادس: أنه مذهب سعيد بن جبير، كما حكاه ابن المنذر وغيره عنه.

الوجه السابع: أنه مذهب الحسن البصري الذي استقرّ عليه.

الوجه الثامن: أنه مذهب عطاء بن يسار.

الوجه التاسع: أنه إحدىٰ الروايتين عن مالك.

الوجه العاشر: أن شيخنا ﷺ حكىٰ عن جَدِّه أبي البركات: أنه كان يفتي بذلك أحيانا سرًّا، وقال في بعض مصنفاته(١): هذا قول بعض أصحاب مالك، وأبي حنيفة، وأحمد.

الوجه الحادي عشر: أن هذا مذهب أهل الظاهر داود وأصحابه.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٣٣/ ٨٣، ٨٤) و«جامع المسائل» (١/ ٣٤٦).

وخالفهم أبو محمد بن حَزْم في ذلك، فأباح جمع الثلاث وأوقعها[١].

وقد حكىٰ ابن وَضّاح وابن مُغيث ذلك عن علي، وابن مسعود، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وابن عباس ﷺ، ولعله إحدىٰ الروايتين عنهم، وإلا فقد صح بلا شكٍّ عن ابن مسعود، وعلي، وابن عباس ﷺ: الإلزام بالثلاث لمن أوقعها جملة، وصحّ عن ابن عباس ﷺ أنه جعلها واحدة.

فإن قيل: فقد ذكرتم أعذار الأئمة الملزمين بالثلاث عن تلك الأحاديث المخالفة لقولهم، فما عذركم أنتم عن أمير المؤمنين وثاني الخلفاء الراشدين المحدَّث المُلْهَم، الذي أُمِرنا باتباع سنته والاقتداء به؟ أفتطعنون به أنه كان يرىٰ رسول الله ﷺ وخليفته من بعده والصحابة في عهده يجعلون الثلاث واحدة، مع أنه أيسر علىٰ الأمة وأسهل، وأبعد من الحرج، ثم يَعْمِد إلىٰ مخالفة ذلك برأيه، ويُلزم الأمة بالثلاث من قِبل نفسه، فيُضيِّق عليهم ما وسَّعه الله تعالىٰ، ويُعسِّر ما سَهّله، ويَسُدّ ما فتحه، ويُحرج ما فَسَحه، ثم يُتابعه علىٰ ذلك أكابر الصحابة، ويوافقونه، ولا يخالفونه؟

فقد دار الأمر بين القَدْح في عمر ﷺ والصحابة معه، وبين رَدِّ تلك الأحاديث: إما لضعفها، وإما لنَسْخها، وخفي علينا الناسخ، وإما بتأويلها وحَمْلها علىٰ مَحمِل يصحّ، ولا ريب أن هذا أولىٰ لِتَوْفية حَق الصحابة ﷺ، الذين هُمْ أعلم بالله تعالىٰ ورسوله ﷺ مِن جميع مَنْ بعدَهم.

قيل: لعَمْرُ الله، وإن هذا لسؤالٌ يُورِد أمثالَه أهلُ العلم، وإنه ليحتاج إلىٰ جواب شافٍ كافٍ، فنقول:

---

(١) انظر: «المحلىٰ» (١٠/ ١٧٠).

الناس هنا طائفتان: طائفة اعتذرت عن هذه الأحاديث لأجل عمر رضي الله عنه ومَنْ وافقه، وطائفة اعتذرت عن عمر رضي الله عنه، ولم تردَّ الأحاديث.

فقالوا: الأحكام نوعان:

نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها، لا بحسب الأزمنة، ولا الأمكنة، ولا اجتهاد الأئمة، كوجوب الواجبات، وتحريم المحرَّمات، والحدود المقدّرة بالشرع علىٰ الجرائم، ونحو ذلك.

فهذا لا يتطرق إليه تغيير ولا اجتهاد يخالف ما وُضع عليه.

والنوع الثاني: ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زمانًا ومكانًا وحالاً، كمقادير التّعْزيراتِ، وأجناسها، وصفاتها؛ فإن الشارع يُنوِّعُ فيها بحَسْبِ المصلحة:

فشرعَ التعزيرَ بالقَتْلِ لمدمِن الخمر في المرَّة الرابعة[1].

وعَزَمَ علىٰ التعزير بتَحْريق البيوت علىٰ المتخلِّف عن حضور الجماعة[2]، لولا ما منعه من تَعَدِّي العقوبة إلىٰ غير مَنْ يَستَحِقّها من النساء والذّرية.

وعَزّرَ بحِرْمان النصيب المستحَق من السّلَب[3].

وأخبر عن تعزير مانع الزكاة بأخذ شَطْرِ ماله[4].

وعَزّر بالعقوبات المالية في عدّة مواضع.

وكذلك أصحابه، تنوّعوا في التعزيرات بعده:

---

(١) أخرجه النسائي (٨/ ٣١٣)، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٤)، ومسلم (٦٥١).

(٣) أخرجه مسلم (١٧٥٣).

(٤) أخرجه أبو داود (١٥٧٥)، والنسائي (٥/ ٢٥)، وأحمد (٥/ ٢، ٤). وهو حديث حسن.

فكان عمر رضي الله عنه له في التعزير اجتهادٌ وافقه عليه الصحابة لكمال نُصْحه، ووفور عِلْمِه، وحسن اختياره للأمّة، وحدوث أسبابٍ اقتضت تَعْزيره لهم بما يَرْدَعهم، لم يكن مثلها علىٰ عهد رسول الله ﷺ إذ كانت، ولكن زاد الناس عليها وتتايعوا فيها.

فمن ذلك: أنهم لما زادوا في شرب الخمر، وتتايعوا فيه، وكان قليلاً علىٰ عهد رسول الله ﷺ، جعله عمر رضي الله عنه ثمانين، ونفىٰ فيه(١).

ومن ذلك: اتخاذه دِرّة يضرب بها من يستحقُّ الضرب(٢).

ومن ذلك: اتخاذه دارًا للسَّجن(٣).

ومن ذلك: ضربه للنوائح حتىٰ بدا شَعْرها(٤).

وهذا باب واسع، اشتبه فيه علىٰ كثيرٍ من الناس الأحكامُ الثابتة اللازمة التي لا تتغير، بالتعزيرات التابعة للمصالح وجودًا وعدمًا.

ومن ذلك: أنه رضي الله عنه لما رأىٰ الناس قد أكثروا من الطلاق الثلاث، ورأىٰ أنهم لا ينتهون عنه إلا بعقوبة، فرأىٰ إلزامهم بها عقوبةً لهم، ليكفّوا عنها.

وذلك إما من التعزير العارض الذي يُفعل عند الحاجة، كما كان يضرب في الخمر ثمانين، ويحلق فيها الرأس، وينفىٰ عن الوطن، وكما منع النبي ﷺ الثلاثة الذين خُلِّفوا عنه عن الاجتماع بنسائهم. **فهذا له وجه.**

وإما ظنًّا أن جعل الثلاث واحدةً كان مشروطًا بشرطٍ، وقد زال، كما ذهب إلىٰ ذلك في مُتْعة الحج، إما مُطلقًا، وإما مُتعة الفسخ. **فهذا وجهٌ آخر.**

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٩٧).

(٢) انظر: «مصنف عبد الرزاق» (١٠/ ٤١٦).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٥/ ١٤٧).

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٣/ ٥٥٧).

وإما لقيام مانع قام في زمنه، منعَ من جعل الثلاث واحدة، كما قام عنده مانعٌ من بَيْع أمّهات الأولاد[١]، ومانعٌ من أخذ الجزية من نصارىٰ بني تَغْلِب[٢]، وغير ذلك. **فهذا وجه ثالث.**

فإن الحكم ينتفي لانتفاء شروطه، أو لوجود مانعه، والإلزام بالفرقة فسخًا أو طلاقًا لمن لم يَقُم بالواجب: مما يسوغ فيه الاجتهاد.

فالإلزام إما من الشارع وإما من الإمام بالفرقة، إذا لم يَقُمِ الزوج بالواجب: هو من موارد الاجتهاد.

فلما رأىٰ أميرُ المؤمنين أن الله سبحانه عاقَب المطلِّق ثلاثًا بأن حال بينه وبين زوجته، وحَرّمها عليه حتىٰ تنكح زوجًا غيره= علم أن ذلك لكراهته الطلاق المحرِّم، وبُغضه له، فوافقه أمير المؤمنين ﷺ في عقوبته لمن طلّق ثلاثًا جميعًا بأن ألزمه بها، وأمضاها عليه.

يبقىٰ أن يقال: فإذا خفيَ علىٰ أكثر الناس حكم الطلاق، ولم يُفرِّقوا بين الحلال والحرام منه جهلاً، وأوقعوا الطلاق المحرّم يظنونه جائزًا، هل يَسْتَحِقّون العقوبة بالإلزام به؛ لكونهم لم يتعلموا دينهم الذي أمرهم الله تعالىٰ به، وأعرضوا عنه، ولم يسألوا أهل العلم كيف يطلقون؟ وماذا أبيح لهم من الطلاق؟ وماذا يحرم عليهم منه؟ أم يُقال: لا يستحقون العقوبة؛ لأن الله سبحانه لا يعاقب شرعًا ولا قدرًا إلا بعد قيام الحجة، ومخالفة أمره، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]؟ وأجمعَ الناس علىٰ أن الحدود لا تجب إلا علىٰ عالم بالتحريم، متعمدٍ لارتكاب أسبابها، والتعزيراتُ مُلْحَقة بالحدود.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٥٤).

(٢) انظر: «الأموال» لأبي عبيد (٧١).

فهذا موضع نظر واجتهاد، وقد قال النبي ﷺ: «**التائبُ من الذنبِ كَمَنْ لا ذنبَ له**»[١]، فمن طلّق علىٰ غير ما شرعه الله تعالىٰ وأباحه جاهلًا، ثم علمَ به فندم وتاب، فهو حقيق بأن لا يُعاقَب، وأن يُفْتَىٰ بالمخرج الذي جعله الله تعالىٰ لمن اتّقاه، ويُجعَل له من أمره يُسرًا.

فصل

ص: ٥٨١

من كيد الشيطان استخدام الحيل والخداع

ومن مكايده التي كاد بها الإسلام وأهله: الحِيَلُ، والمكر، والخداع الذي يتضمن تحليلَ ما حَرّمه الله، وإسقاط ما فَرضه، ومضادّتَه في أمره ونهيه، وهي من الرأي الباطل الذي اتفق السلف علىٰ ذَمّه.

فإن الرأي رأيان: رأيٌ يوافق النصوص، وتشهد له بالصحة والاعتبار، فهو الذي اعتبره السلف وعملوا به.

ورأيٌ يخالف النصوص، وتشهدُ له بالإبطال والإهْدار، فهو الذي ذَمُّوه وأنكروه.

وكذلك الحيل نوعان:

نوع يُتَوَصَّل به إلىٰ فعل ما أمر الله تعالىٰ به، وترك ما نهىٰ عنه والتخلُّص من الحرام، وتخليص الحق من الظالم المانع له، وتخليص المظلوم من يد الظالم الباغي. فهذا النوع محمودٌ يُثاب فاعله ومُعَلِّمه.

ونوع يتضمن إسقاط الواجبات، وتحليل المحرّمات، وقلب المظلوم ظالمًا والظالم مظلومًا، والحق باطلًا والباطل حقًّا. فهذا النوع الذي اتفق السلف علىٰ

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٢٥٠)، وحسّن إسناده ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٤٧١).

ذمّه، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض.

وكلامنا الآن في **النوع الثاني**.

قال شيخنا[1] رحمه الله: فالدليل علىٰ تحريم هذا النوع وإبطاله من وجوه:

الوجه الأول: قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٨، ٩]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقال في أهل العهد: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓا۟ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، فأخبر تعالى أن هؤلاء المخادعين مخدوعون وهم لا يشعرون، وأن الله تعالىٰ خادعُ مَنْ خدعه، وأنه يكفي المخدوع شَرَّ مَنْ خدعه.

فلما كان القائل: «آمنت» مُظهرًا لهذه الكلمة، غير مريد حقيقتها المطلوبة شرعًا، بل مريدًا لحكمها وثمرتها فقط مُخادعًا= كان المتكلم بلفظ بعْتُ، واشتريت، وطلقت، ونكحت، وخالعت، وآجرت، وساقيت، وأقرضت ـ غير مريد لحقائقه الشرعية المطلوبة منها، بل مريدًا لأمور أخرىٰ غير ما شُرِعت له، أو ضدّ ما شُرِعت له ـ مخادعًا. ذاك مخادعٌ في أصل الإيمان، وهذا مخادع في أعماله وشرائعه.

قال شيخنا[2] رحمه الله : وهذا ضرب من النفاق في آيات الله تعالىٰ وحدوده، كما أن الأول نفاق في أصل الدين.

وقال أيوب السَّخْتِيَاني[3] في المُحْتالين: يُخادعون الله كما يخادعون الصبيان،

---

(١) «بيان الدليل علىٰ إبطال التحليل» (ص ٢٩ وما بعدها).

(٢) بيان الدليل (ص ٣١).

(٣) علّقه البخاري (٩/ ٢٤)، ولفظه: «يخادعون الله كأنما يخادعون آدميًّا، لو أتوا الأمر عيانًا كان أهون عليّ».

فلو أتَوْا الأمر عِيانًا كان أهون عليّ.

وقال شَريك بن عبد الله القاضي في «كتاب الحيل»: هو «كتاب المخادعة».

الوجه الثاني: أن الله سبحانه ذمّ المستهزئين بآياته، والمتكلم بالأقوال التي جعل الشارع لها حقائق ومقاصد، مثل كلمة الإيمان، وكلمة الله تعالىٰ التي يستحل بها الفروج، ومثل العهود والمواثيق التي بين المتعاقدين، وهو لا يريد بها حقائقها المقوِّمة لها، ولا مقاصدها التي جُعلت هذه الألفاظ محصِّلة لها، بل يريد أن يراجع المرأة ليضرّها ويُسيء عشرتَها، ولا حاجة له في نكاحها، أو ينكحها ليحلّها لمطلِّقها لا ليتخذِّها زوجة، أو يخلعها ليلبسها، أو يبيع بيعًا جائزًا، ومقصوده به ما حرمه الله تعالىٰ ورسوله، وهو ممن اتخذ آيات الله تعالىٰ هزوًا.

يوضّحه: **الوجه الثالث**: ما رواه ابن ماجه[1] بإسنادٍ حسن عن أبي موسىٰ الأشعري ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بال أقوام يلعبون بحدود الله، ويستهزئون بآياته: طلقتك، راجعتك، طلقتك، راجعتك؟».

فجعل المتكلم بهذه العقود غيرَ مريدٍ لحقائقها وما شُرعت له، مستهزئًا بآيات الله تعالىٰ، متلاعبًا بحدوده.

الوجه الرابع: ما رواه النسائي[2] عن محمود بن لبيد: أن رجلاً طلق امرأته ثلاثًا علىٰ عهد رسول الله ﷺ، فقال: «**أيُلَعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم؟**» الحديث، وقد تقدم.

فجعله لاعبًا بكتاب الله مع قصده الطلاق، لكنه خالف وجه الطلاق، وأراد به

---

(١) برقم (٢٠١٧).

(٢) سبق تخريجه (ص: ١٨٧).

غير ما أراد الله تعالىٰ به؛ فإن الله ﷺ أراد أن يطلِّق طلاقًا يملك فيه ردّ المرأة إذا شاء، فطلق هو طلاقًا لا يملك فيه ردّها.

الوجه الخامس: أن الله سبحانه أخبر عن أهل الجنة الذين بلاهم مما بلاهم به في سورة ﴿نٓ﴾؛ وهم قوم كان للمساكين حق في أموالهم إذا جَدُّوا نهارًا؛ بأن يلتقط المساكين ما يتساقط من التمر، فأرادوا أن يجدّوا ليلًا ليسقط ذلك الحق، ولئلا يأتيهم مسكين، وأنه عاقبهم بأنه أرسل علىٰ جنّتهم طائفًا وهم نائمون، فأصبحت كالصّريم، وذلك لمّا تحيّلوا علىٰ إسقاط نصيب المساكين، بأن يصرموها مصبحين قبل مجيء المساكين، فكان في ذلك عبرةٌ لكل محتال علىٰ إسقاط حقٍّ من حقوق الله تعالىٰ أو حقوق عباده.

الوجه السادس: أن الله تعالىٰ أخبر عن أهل السبت من اليهود بمسخهم قردةً، لمّا احتالوا علىٰ إباحة ما حرّمه الله سبحانه عليهم من الصيد، بأن نصبوا الشباك يوم الجُمعة، فلمّا وقع فيها الصيد أخذوه يوم الأحد.

قال بعض الأئمة: ففي هذا زجرٌ عظيم لمن تعاطىٰ الحيل علىٰ المناهي الشرعية، ممن يتلبَّس بعلم الفقه، وهو غير فقيه؛ إذ الفقيه من يخشىٰ الله تعالىٰ بحفظ حدوده، وتعظيم حرماته، والوقوف عندها، ليس المتحيل علىٰ إباحة محارمه، وإسقاط فرائضه.

الوجه السابع: أن بني إسرائيل كانوا أكلوا الربا وأموال الناس بالباطل، كما قصّه الله تعالىٰ في كتابه، وذلك أعظم من أكْلِ الصيد المحرّم في يوم بِعَيْنِهِ، ولذلك كان الربا والظلم حرامًا في شريعتنا، والصيدُ يوم السبت غير مُحرم فيها، ثم إن أَكَلَةَ الربا وأموال الناس بالباطل لم يُعاقَبوا بالمسْخ، كما عُوقِب به مُسْتَحِلُّو الحرام بالحِيلة، وإن كانوا عُوقبوا بجنسٍ آخر، كعقوبات أمثالهم من العُصاة.

فيُشبه والله أعلم أن هؤلاء لما كانوا أعظم جُرْمًا، إذ هم بمنزلة المنافقين، ولا يعترفون بالذنب، بل قد فَسدَت عقيدتهم وأعمالهم، كانت عقوبتهم أغلظ من عقوبة غيرهم؛ فإن من أكل الربا والصيد المحرَّم عالمًا بأنه حرام فقد اقترن بمعصيته اعترافُه بالتحريم، وهو إيمان بالله تعالىٰ وآياته، ويترتب علىٰ ذلك مِن خَشْيَة الله تعالىٰ، ورَجاء مَغْفِرته، وإمكان التوبة، ما قد يُفْضِي به إلىٰ خيرٍ ورحمة. ومَنْ أكله مُسْتحلًّا له بنوع احتيال تأوّلَ فيه فهو مُصِرٌّ علىٰ الحرام، وقد اقترن به اعتقاده الفاسد في حِلِّ الحرام، وذلك قد يُفضي به إلىٰ شَرٍّ طويل.

وقد جاء ذكرُ المسخ في عِدّة أحاديث، قد تقدم بعضها في هذا الكتاب[1]، كقوله في حديث أبي مالك الأشعري ﷺ الذي رواه البخاري في «صحيحه»: «**ويَمسخ آخرين قِردةً وخنازير إلىٰ يوم القيامة**».

فالمسخ علىٰ صورة القردة والخنازير واقع في هذه الأمة ولا بدّ، وهو واقعٌ في طائفتين:

- علماء السوء الكاذبين علىٰ الله ورسوله، الذين قلبوا دين الله تعالىٰ وشرعه، فقلبَ الله تعالىٰ صُورَهم، كما قلبوا دينه.

- والمجاهرين المتَهَتِّكين بالفسق والمحارم.

ومن لم يُمْسَخْ منهم في الدنيا مُسخ في قَبره، أو يوم القيامة.

وبكل حال فالمسخ لأجل الاستحلال بالاحتيال قد جاء في أحاديث كثيرة.

قال شيخنا[2] ﷺ: «وإنما ذاك إذا استحلُّوا هذه المحرَّمات بالتأويلات الفاسدة؛ فإنهم لو استحلّوها مع اعتقاد أن الرسول ﷺ حرَّمها كانوا كفارًا، ولم يكونوا من

---

(١) ينظر: (ص: ١٢٢).

(٢) «بيان الدليل» (ص ٤٥).

أمته، ولو كانوا معترفين بأنها حرام لأوشك أن لا يعاقبوا بالمسخ، كسائر الذين يفعلون هذه المعاصي مع اعترافهم بأنها معصية، ولَمَا قيل فيهم: يَسْتَحِلّون، فإن المستحل للشيء هو الذي يفعله معتقدًا حِلّه، فيُشْبِهُ أن يكون استحلالهم للخمر يعني به: أنهم يُسَمّونَها بغير اسمها.

الوجه الثامن: أن النبي ﷺ قال: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوىٰ**» الحديث[1].

وهو أصل في إبطال الحيل، وبه احتج البخاري[2] علىٰ ذلك.

الوجه التاسع: ما رواه عَمرو بن شُعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ قال: «**البيِّعان بالخيار حتىٰ يَتفَرقا، إلا أن يكون صَفْقَةَ خِيارٍ، ولا يحِلّ له أن يفارقه خَشْيَةَ أن يَسْتَقِيلَهُ**».

رواه أحمد، وأهل «السنن»[3]؛ وحَسّنه الترمذي.

وقد استدل به الإمام أحمد، وقال: فيه إبطال الحيل. ووجه ذلك أن الشارع أثبتَ الخيار إلىٰ حين التفرّق الذي يفعله المتعاقدان بداعية طباعهما، فحرّم رسول الله ﷺ أن يقصد المفارق منعَ الآخر من الاستقالة.

الوجه العاشر: ما روىٰ محمد بن عَمرٍو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا ترتكبوا ما ارتكبَتِ اليهود، وتستحلّوا محارم الله بأدنىٰ الحيل**».

---

(١) أخرجه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧).

(٢) برقم (٦٩٥٣).

(٣) «مسند أحمد» (٢/ ١٨٣)، «سنن أبي داود» (٣٤٥٨)، «سنن الترمذي» (١٢٤٧)، «سنن النسائي» (٤٤٩٥)، وصححه النووي في «المجموع» (٩/ ١٨٥).

رواه أبو عبد الله بن بَطّة[1].

وهو نصٌّ في تحريم استحلال محارم الله تعالىٰ بالحيل.

ثم إنه ﷺ نهانا عن التّشَبُّه باليهود، وقد كانوا احتالوا في الاصطياد يوم السبت بأن حفروا خنادق يوم الجمعة، تقعُ فيها الحيتان يوم السبت، ثم يأخذونها يوم الأحد، وهذا عند المحتالين جائز؛ لأن فعل الاصطياد لم يُوجد يوم السبت، وهو عند الفقهاء حرام؛ لأن المقصود هو الكَفّ عما يُنالُ به الصيد بطريق التسبُّب أو المباشرة.

ومن احتيالهم: أن الله ﷻ لمَّا حرّم عليهم الشحوم تأوّلوا أن المراد نفس إدخاله الفَمَ، وأن الشحم هو الجامد دون المُذاب، فجَمَلوه فباعوه، وأكلوا ثَمَنه، وقالوا: ما أكلنا الشحمَ، ولم ينظروا في أن الله تعالىٰ إذا حَرّم الانتفاع بشيء فلا فرق بين الانتفاع بعينه أو ببدله؛ إذ البدل يسدّ مسدّه، فلا فرق بين حال جُموده وذَوْبِهِ، فلو كان ثمنه حلالًا لم يكن في تحريمه كبير أمر.

وهذا هو: **الوجه الحادي عشر**: وهو ما روىٰ ابن عباس رضي الله عنهما، قال: بلغ عمرَ رضي الله عنه أن فلانًا باع خمرًا، فقال: قاتل الله فلانًا! ألم يعلَم أن رسول الله ﷺ قال: «**قاتل الله اليهودَ! حُرِّمت عليهم الشحومُ، فجملوها فباعوها**». متفق عليه[2].

قال الخطابي[3]: «جملوها معناه: أذابوها حتىٰ تصير وَدَكًا، فيزول عنها اسم الشحم، يقال: جَملتُ الشحمَ، وأجملته، واجتملته؛ والجميل: الشحم المذاب».

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**إن الله حَرّم بيع الخمر، والميتة، والخنزير، والأصنام**»، فقيل: يا رسول الله! أرأيت شحومَ الميتة، فإنه يُطلَىٰ

---

(١) «إبطال الحيل» (ص ٤٦ - ٤٧)، وحسنه ابن تيمية كما في «المجموع» (٢٩/ ٢٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٢٣)، ومسلم (١٥٨٢).

(٣) «معالم السنن» (٥/ ١٢٨).

بها السُّفُن، ويُدهنُ بها الجلود، ويَستَصْبِحُ بها الناس؟ فقال: «**لا، هو حرام**»، ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك: «**قاتل الله اليهود! إن الله لما حرّم عليهم شحومها جَمَلوه، ثم باعوه، فأكلوا ثمنه**». رواه البخاري، وأصله متفق عليه(١).

الوجه الثاني عشر: أن باب الحيل المحرمة مَدارُهُ علىٰ تسمية الشيء بغير اسمه، علىٰ تغيير صورته مع بقاء حقيقته، فمداره علىٰ تغيير الاسم مع بقاء المسمَّىٰ، وتغيير الصورة مع بقاء الحقيقة؛ فإن المحلل مثلًا غَيّر اسم التحليل إلىٰ اسم النكاح، واسم المحلِّل إلىٰ الزوج، وغيّر مُسمّىٰ التحليل بأن جعل صورته صورة النكاح، والحقيقةُ حقيقة التحليل.

وكذلك المفسدة العظيمة التي اشتمل عليها الربا، لا تزول بتغيير اسمه من الربا إلىٰ المعاملة، ولا بتغيير صورته من صورة إلىٰ صورة.

وكذلك من استحلّ الخمر باسم النبيذ، كما في حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال: «**لَيَشْرَبَنّ ناسٌ من أمتي الخمر، يُسمونها بغير اسمها، يُعزَف علىٰ رؤوسهم بالمعازف والمغنيات، يخسف الله بهم الأرض، ويجعل منهم القردة والخنازير**»(٢).

فصل

ص: ٦٠٢
من الحيل استحلال الربا باسم البيع

وقد أخبر ﷺ أن طائفة من أمته تستحلّ الربا باسم البيع، كما أخبر عن استحلال الخمر باسم آخر.

---

(١) البخاري (٢٢٣٦)، ومسلم (١٥٨١).

(٢) سبق تخريجه (ص: ١٧٧).

فروىٰ ابن بطة[١] بإسناده عن الأوزاعي، عن النبي ﷺ: «**يأتي علىٰ الناس زمان يستحلّونَ الربا بالبيع**»، يعني العِينة.

وهذا وإن كان مرسلًا فإنه صالح للاعتضاد به بالاتفاق، وله من المسندات ما يشهد له، وهي الأحاديث الدالة علىٰ تحريم العِينة[٢].

فإنه من المعلوم أن العينة عند مُسْتحِلِّها إنما يسميها بيعًا، وفي هذا الحديث بيانُ أنها ربًا لا بيع؛ فإن الأمة لم يستحلَّ أحد منها الرِّبا الصريح، وإنما استُحِلَّ باسم البيع وصورته، فصوّروه بصورة البيع، وأعاروه لفظه.

ومن المعلوم أن الربا لم يُحَرَّم لمجرد صورته ولفظه، وإنما حُرِّم لحقيقته ومعناه ومقصوده، وتلك الحقيقة والمعنىٰ والمقصود قائمة في الحِيَل الرِّبوية.

ومعلوم أن هذا لا يرفع التحريم، ولا يرفع المفسدة التي حُرِّم الربا لأجلها، بل يزيدها قوة وتأكيدًا.

فمن تمام حكمة الشريعة الكاملة المنتظمة لمصالح العباد: تحريمه وتحريم الذريعة الموصلة إليه، فكيف يُظنّ بالشارع مع كمال حكمته أن يُبيح التحيُّل والمكرَ علىٰ حصول هذه المفسدة، ووقوعها زائدةً متضاعفة بأكل المحتال فيها مال المحتاج أضعافًا مضاعفة؟

ولو سلك مثلَ هذا بعضُ الأطباء مع المرضى لأهلكهم؛ فإن ما حرّم الله تعالى ورسوله ﷺ من المحرمات؛ إنما هو حِمْيَةٌ لحفظ صحة القلب، وقوة الإيمان، كما أن ما يمنع منه الطبيبُ مما يَضُرّ المريض حِمْيةٌ له، فإذا احتال المريض أو الطبيبُ

---

(١) ذكره شيخ الإسلام في «بيان الدليل» (ص ٦٧).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٨٤) وأبو داود (٣٤٦٢)، وهو حديث صحيح.

على تناول ذلك المؤذي بتغيير صورته مع بقاء حقيقته وطبعه، أو تغيير اسمه مع بقاء مسمَّاه، ازداد المريض بتناوله مرضًا إلى مرضه، وترامَى به إلى الهلاك، ولم ينفعه تغيُّر صورته، ولا تبدُّل اسمه.

وأنت إذا تأمّلتَ الحيلَ المتضمنة لتحليل ما حرّم الله ﷻ، وإسقاطِ ما أوجب، وحَلِّ ما عَقَدَ= وجدت الأمر فيها كذلك، ووجدت المفسدة الناشئة منها أعظم من المفسدة الناشئة من المحرمات الباقية علىٰ صورها وأسمائها، والوِجْدانُ شاهدٌ بذلك.

قلت: ومَن تأمل الشريعة، ورُزق فيها فقه نَفْسٍ، رآها قد أبطلت علىٰ أصحاب الحيل مقاصدهم، وقابلتهم بنقيضها، وسَدّت عليهم الطرق التي فتحوها للتحيّل الباطل.

فمن ذلك: أن الشارع منع المتحيِّل علىٰ الميراث بقتل مُوَرِّثه ميراثَه، ونقله إلىٰ غيره دونه لمَّا احتال عليه بالباطل.

ومن ذلك: بطلان وصية الموصَىٰ له بمال، إذا قَتَل الموصِي.

ومن ذلك: ما لو احتالَ المريضُ علىٰ منع امرأته من الميراث بطلاقها، فإنها تَرِثه.

ومن ذلك: بُطلان إقرار المريض لوارثه بمال، لأنه يَتخذُه حيلةً علىٰ الوصيّة له.

ونظائر ذلك كثيرة.

فالمحتال بالباطل يُعامَل بنقيض قصده شرعًا وقَدَرًا. وقد شاهد الناس عِيانًا أنه مَنْ عاش بالمكْر ماتَ بالفقر.

ولهذا عاقب الله ﷻ مَن احتالَ علىٰ إسقاط نصيب المساكين وقت الجِدَاد: بحرمانهم الثمرة كلَّها.

وعاقب من احتالَ علىٰ الصيد المحرم: بأن مَسخَهم قِردةً وخنازير.

وعاقب من احتال علىٰ أكل أموال الناس بالربا: بأنه يَمْحَقُ ماله، كما قال

تعالىٰ: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، فلا بد أن يُمْحَق مالُ المرابي ولو بلغ ما بلغ.

وأصل هذا: أنه سبحانه جعل عُقوبات أصحاب الجرائم بضدِّ ما قصدوا له بتلك الجرائم.

فجعل عقوبة الغالِّ من الغنيمة لمَّا قصد تكثير ماله بالغُلول: حِرمانَ سَهْمِه، وإحراق متاعه.

وجعل عقوبة من اصطاد في الحرَم أو الإحرام: تحريم أَكْلِ ما صاده، وتغريمه نظيره.

وجعل عقوبة من أخاف السبيلَ وقطعَ الطريقَ: أن تُقطّع أطرافُه، وتُقطَع عليه الطرق كلّها بالنفي من الأرض، فلا يسيرُ فيها إلا خائفًا.

وجعل عقوبة من الْتَذَّ بَدَنُه كله ورُوحه بالوطءِ الحرام: إيلامَ بَدَنه وروحِه بالجَلْدِ والرّجم، فيصل الألم إلىٰ حيث وصلت اللذّة.

وشرع النبي ﷺ عقوبة من اطّلع في بيت غيره: أن تُقلَع عينُه بعُودٍ ونحوه[1]؛ إفسادًا للعُضْو الذي خانه به، وأوْلجه بيته بغير إذنه، واطّلع به علىٰ حُرْمته.

وعاقب من حرص علىٰ الولاية والإمارة والقضاء: بأن شرع منعه وحرمانه ما حرص عليه، كما قال النبي ﷺ: «**إنا لا نُولِّي عَمَلنا هذا مَنْ سأله**»[2].

ولهذا عاقب أبا البشر: بأن أخرجه من الجنة لمّا عصاه بالأكل من الشجرة ليخلُد فيها، فكانت عقوبته إخراجه منها، ضد ما أمّله.

---

(١) أخرجه مسلم (٢١٥٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٦١)، ومسلم (١٧٣٣).

وعاقب من اتخذ معه إلها آخر ينتصرُ به ويتعزّز به: بأن جعله عليه ضِدًّا يَذِلّ به، ويُخذل به، كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨١، ٨٢]، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُندٌ مُّحْضَرُونَ﴾ [يس: ٧٤، ٧٥]، وقال تعالىٰ: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢]، ضِدّ ما أمّله المشرك من اتخاذ الإله من النصر والمدح.

وعاقبهم إذا أعرضوا عن كتابه وسُنة نبيه ﷺ وطلبوا الهُدىٰ من غيره: بأن يُضِلَّهم، ويسُدَّ عليهم أبواب الهُدَىٰ، كما قال النبي ﷺ في حديث عليٍّ رضي الله عنه، الذي رواه الترمذي وغيره[1]، وذكرَ القرآن: «**من تركه من جَبّار قَصَمهُ الله، ومن ابتغىٰ الهُدىٰ في غيره أضَلّه الله**»؛ فإن المُعرِضَ عن القرآن: إما أن يُعرض عنه كِبْرًا، فجزاؤه أن يَقْصِمَهُ الله، أو طلبًا للهُدَىٰ من غيره، فجزاؤه أن يُضِلَّهُ الله.

وهذا باب واسع جدًّا عظيم النفع، فمن تدبره يجده متضمنًا لمعاقبة الرب سبحانه مَنْ خرج عن طاعته: بأن يعكس عليه مقصوده شرعًا وقَدرًا، دنيا وآخرة.

وقد اطردت سُنّته الكونيَّة سبحانه في عباده، بأنَّ مَنْ مكَر بالباطل مُكِر به، ومن احتال احتِيل عليه، ومن خادع غيره خُدِع. قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]، فلا تجد ماكرًا إلا وهو مَمْكُورٌ به، ولا مخادعًا إلا وهو مخدوع، ولا محتالًا إلا وهو محتال عليه.

---

(١) «سنن الترمذي» (٢٩٠٦)، وضعفه.

ص: ٦١٦

من مقاصد الشريعة سد الذرائع الموصلة إلى المحرمات

فصل

وإذا تدبرتَ الشريعة وجدتها قد أتت بسدِّ الذرائع إلى المحرمات، وذلك عكسُ فتح باب الحِيَل الموصلة إليها، فالحيلُ وسائلُ وأبوابٌ إلى المحرّمات، وسَدّ الذرائع عكس ذلك، فبين البابين أعظم تناقض، والشارع حَرّم الذرائع، وإن لم يُقْصَدْ بها المحرّم؛ لإفضائها إليه، فكيف إذا قُصِدَ بها المحرم نفسه؟

فنهىٰ الله سبحانه عن سَبِّ آلهة المشركين: لكونه ذريعةً إلىٰ أن يَسُبُّوا الله ﷻ عَدوًا وكُفرًا، علىٰ وَجْهِ المقابلة.

وأخبر النبي ﷺ أن «**من أكبر الكبائر شَتْم الرجل والديه**»، قالوا: وهل يَشتُمُ الرجل والديه؟ قال: «**نعم، يَسُبّ أبا الرجل فيَسُبّ أباه، ويسبّ أمّه فيسُب أمه**»[1].

ولما جاءت صفية تزوره ﷺ وهو معتكف؛ قام معها ليوصلها إلىٰ بيتها، فرآهما رجلان من الأنصار فقال: «**علىٰ رِسْلكما! إنها صفية بنتُ حُيَيٍّ**»، فقالا: سبحان الله يا رسول الله! فقال: «**إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرىٰ الدم، وإني خشيتُ أن يَقذِف في قلوبكما شرًّا**»[2].

فسدّ الذريعة إلىٰ ظنهما السوء بإعلامهما أنها صفية.

وأمسك ﷺ عن قتل المنافقين مع ما فيه من المصلحة؛ لكونه ذريعةً إلىٰ التنفير، وقول الناس: إن محمدًا يقتل أصحابه[3].

وحرّم القَطْرَة من الخمر، وإن لم يحصل بها مفسدة الكثير؛ لكون قليلها ذريعةً

---

(١) أخرجه البخاري (٥٩٧٣)، ومسلم (٩٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٣٨)، ومسلم (٢١٧٥).

(٣) أخرجه البخاري (٣٥١٨)، ومسلم (٢٥٨٤).

إلىٰ شرب كثيرها[١].

وحرّم الخلوة بالمرأة الأجنبية، والسفر بها[٢]، والنظر إليها لغير حاجة[٣]: حَسْمًا للمادة وسدًّا للذريعة.

ومنع النساء إذا خرجْنَ إلىٰ المسجد من الطيب والبَخُور[٤].

ومنعهنّ من التسبيح في الصلاة لنائبةٍ تَنُوب، بل جعل لهنّ التصفيق[٥].

ونهىٰ المرأة أن تصف لزوجها امرأةً غيرها، حتىٰ كأنه ينظُرُ إليها[٦].

ونهىٰ عن بناء المساجد علىٰ القبور، ولعن فاعله[٧]؛ سدًّا لذريعة اتخاذها أوثانًا.

ونهىٰ عن الصلاة عند طلوع الشمس، وعند غروبها[٨]: لكون هذين الوقتين وقتَ سجود الكفار للشمس، ففي الصلاة نوعُ تَشَبُّهٍ بهم في الظاهر، وذريعةٌ إلىٰ الموافقة والمشابهة في الباطن، وأكَّد ذلك بالنَّهي عن الصلاة بعد العصر، وبعد الفجر[٩]، وإن لم يحضر وقت سجود الكفار للشمس: مبالغةً في هذا المقصود، وحمايةً لجانب التوحيد، وسدًّا لذريعة إلىٰ الشرك بكل ممكن.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٨١)، والترمذي (١٨٦٥)، وابن ماجه (٣٣٩٣). وإسناده حسن.

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٠٦)، ومسلم (١٣٤١).

(٣) أخرجه مسلم (٢١٥٩).

(٤) أخرجه مسلم (٤٤٣).

(٥) أخرجه البخاري (١٢٠٣)، ومسلم (٤٢٢).

(٦) أخرجه البخاري (٥٢٤٠).

(٧) ينظر: (ص: ٩٣).

(٨) أخرجه البخاري (٥٨٢)، ومسلم (٨٢٨).

(٩) أخرجه البخاري (٥٨٦)، ومسلم (٨٢٧).

ومنع البائع أن يشتريَ السّلعة من مشتريها بأقلّ مما اشتراها به، وهي مسألة العينة، وإن لم يقصد الربا: لكونه وسيلة ظاهرة واقعة إلىٰ بيع خمسة عشر نَسيئةً بعشرة نقدًا.

ومَنع من القَرْض الذي يَجُرّ النّفع، وجعله رِبًا.

ومنع المُقْرِض من قَبول هَدِيّة المقترض، ما لم يكن بينهما عادَةٌ جارية بذلك قبل القَرْضِ؛ سدًّا لذريعة أخذ الزيادة في القرض.

ونهىٰ الله ﷻ النِّساء أن ﴿يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١]، فلما كان الضرب بالرِّجْل ذريعة إلىٰ ظهور صوت الخَلْخال الذي هو ذريعة إلىٰ مَيْلِ الرجال إليهن: نهاهن عنه.

وأمر الله سبحانه الرجال والنساء بغضِّ أبصارهم، لمّا كان النظر ذريعةً إلىٰ الميل والمحبة؛ التي هي ذريعة إلىٰ مواقعة المحظور.

ونهىٰ عن استقبال رمضان بيوم أو يومين[(١)]، لئلا يُتخذ ذريعة إلىٰ الزيادة في الصوم الواجب، كما فعل أهل الكتاب.

ونهىٰ عن التشبُّه بأهل الكتاب وغيرهم من الكفار في مواضع كثيرة، لأن المشابهة الظاهرة ذريعةٌ إلىٰ الموافقة الباطنة.

وحَرّم الجمعَ بين المرأة وعَمّتها، وبين المرأةِ وخالتها[(٢)]، لكونه ذريعة إلىٰ قطيعة الرحم.

---

(١) أخرجه البخاري (١٩١٤)، ومسلم (١٠٨٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥١٠٩)، ومسلم (١٤٠٨).

وأمر بالتسوية بين الأولاد في العطيّةِ[(١)]؛ لكون ذلك ذريعةً ظاهرة قريبةً جدًّا إلىٰ وقوع العداوة بين الأولاد وقطيعة الرحم بينهم.

ومنع من عقد النكاح في حال العِدّة وحال الإحرام، وإن تأخّر الدخول إلىٰ ما بعد انقضائها وحصول الحِلّ، لكون العقد ذَريعةً إلىٰ الوطء.

ومن ذلك: نهيُهُ سبحانه رسوله ﷺ عن الجهر بالقرآن بحَضرة العدو، لمّا كان ذريعة إلىٰ سَبِّهم للقرآن ومَن أنزله.

ومن ذلك: أنه سبحانه نهىٰ الصحابة أن يقولوا للنبي ﷺ: ﴿رَاعِنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]، مع قصدهم المعنىٰ الصحيح وهو المراعاة: لئلّا يتخذ اليهودُ هذه اللفظة ذريعةً إلىٰ السّبّ، ولئلّا يتَشبّهوا بهم، ولئلّا يُخاطَبَ بلفظ يحتمل معنًىٰ فاسدًا.

ومن ذلك: أنه ﷺ كره الصلاة إلىٰ ما قد عبد من دون الله، وأحبَّ لمن صلّىٰ إلىٰ عمود أو عود أو شجرة أن يجعله علىٰ أحد حاجبيه، ولا يَصْمُدَ له صمدًا[(٢)]: سدًّا لذريعة التشبه بالسجود لغير الله تعالىٰ.

ومن ذلك: أنه أمر المأمومين أن يُصلّوا جلوسًا إذا صلىٰ إمامهم جالسًا[(٣)]: سدًّا لذريعة التشبُّه بفارس والروم في قيامهم علىٰ ملوكهم وهم قعود.

ومن ذلك: أن النبي ﷺ منع الرجل من أخذ نظير حقه بصورة الخيانة ممَّن خان، وجَحْدِ حقِّه، وإن كان إنما يأخذ حقه أو دونه، فقال لمن سأله عن ذلك: «**أدِّ الأمانة إلىٰ مَن ائْتَمَنك، ولا تخنْ من خانك**»[(٤)]؛ لأن ذلك ذريعة إلىٰ إساءة الظن به،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥٨٦)، ومسلم (١٦٢٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٦٩٣). وإسناده ضعيف، كما في «نصب الراية» (٢/ ٨٤).

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٩)، ومسلم (٤١١).

(٤) سيأتي تخريجه (ص: ٢٧٢).

ونسبته إلىٰ الخيانة، ولا يمكنه أن يحتج عن نفسه، ويقيم عذره، مع أن ذلك أيضًا ذريعةٌ إلىٰ أن لا يقتصر علىٰ قدْر الحقِّ وصفته؛ فإن النفوس لا تقتصر في الاستيفاء غالبًا علىٰ قدر الحق.

ومن ذلك: أنه سلّط الشريك علىٰ انتزاع الشِّقْص المشفوع من يد المشتري: سدًّا لذريعة المفسدة الناشئة من الشركة، والمخالطة بحسْب الإمكان.

ومن ذلك: أن السنة مَضَتْ بكراهة إفراد رجب بالصوم[1]، وإفراد يوم الجمعة[2]: لئلا يُتخذ ذريعة إلىٰ الابتداع في الدين، بتخصيص زمان لم يَخُصَّه الشارع بالعبادة.

ومن ذلك: نهيه ﷺ عن الذرائع التي توجب الاختلاف والتفرّق، والعداوة والبغضاء، كخِطْبة الرجل علىٰ خِطْبة أخيه، وسَوْمه علىٰ سومه، وبَيْعِه علىٰ بيعه، وسؤال المرأة طلاقَ ضَرَّتها[3].

ولو لم يكن في هذا الباب إلا أن الله ﷻ أوجب إقامة الحدود سدًّا للذريعة إلىٰ الجرائم، إذا لم يكن عليها وازعٌ طبعي، وجعل مقادير عقوباتها وأجناسها وصفاتها بحسب مفاسدها في نفسها، وقُوّةِ الداعي إليها، وتقاضِي الطباع لها.

وبالجملة، فالمحرَّمات قسمان: مفاسد، وذرائع موصلة إليها مطلوبة الإعدام، كما أن المفاسد مطلوبة الإعدام.

والقربات نوعان: مصالح للعباد، وذرائع موصلة إليها.

ففَتْح باب الذرائع في **النوع الأول** كسدِّ باب الذرائع في **النوع الثاني**، وكلاهما

---

(١) ورد في ذلك آثار، أخرجها ابن أبي شيبة (٣/ ١٠٢)، وعبد الرزاق (٤/ ٢٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٨٤).

(٣) أخرجه البخاري (٢١٤٠)، ومسلم (١٤١٣).

مناقض لما جاءت به الشريعة، فبَيْنَ باب الحيل وباب سدّ الذرائع أعظمُ تناقض.

وإذا كان الشيء الذي قد يكون ذريعةً إلىٰ الفعل المحرم إما بأن يُقصد به ذلك المحرم، أو بأن لا يقصد به، وإنما يقصد به المباح نفسُه، لكن قد يكون ذريعةً إلىٰ المحرم، يُحَرّمه الشارع بحسب الإمكان، ما لم يُعارِض ذلك مصلحةٌ راجحة تقتضي حِلّهُ، فالتذرُّع إلىٰ المحرّمات بالاحتيال عليها أَوْلَىٰ أن يكون حرامًا.

وهذا بحمد الله تعالىٰ بَيِّنٌ لمن له فِقْهٌ وفهم في الشرع ومقاصده.

قال شيخ الإسلام رحمه الله[1]: وتجويز الحيل يُناقض سَدّ الذرائع مناقضةً ظاهرةً؛ فإن الشارع يَسُدّ الطريق إلى ذلك المحرم بكل ممكنٍ، والمحتال يتوسّل إليه بكل ممكن، ولهذا اعتبر الشارع في البيع والصرف والنكاح وغيرها شروطًا سَدّ ببعضها التذرُّع إلى الربا والزنى، وكَمَّل بها مقصود العقود، ولم يُمكن المحتال الخروجُ منها في الظاهر، فيريد الاحتيال على ما منعَ الشارع منه، فيأتي بها مع حيلةٍ أخرى تُوصله بزعمه إلى نفس ذلك الشيء الذي سَدّ الشارع الذريعة إليه، فلم يبق لتلك الشروط التي يأتي بها فائدةٌ ولا حقيقة، بل تبقى بمنزلة العبث واللعب، وتَطْويل الطريق إلى المقصود من غير فائدة.

قال: والمقصود بيان تحريم الحيل، وأن صاحبَها متعرّضٌ لسخط الله تعالىٰ وأليم عقابه، ويترتبُ علىٰ ذلك أن يُنقضَ علىٰ صاحبها مقصوده منها بحسب الإمكان، وذلك في كل حيلة بحسبها.

---

(١) «بيان الدليل» (ص ٢٩٨).

فصل

ص: ٦٤١
من الأدلة على بطلان الحيل

وقد استدل البخاري في «صحيحه»[١] علىٰ بطلان الحيل بقوله ﷺ: «**لا يُجمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، ولا يُفَرَّقُ بين مجتمعٍ، خَشْيَةَ الصدقة**». فإن هذا النهي يَعُمّ ما قَبْلَ الحَوْلِ وما بعده.

واحتج بقوله ﷺ في الطاعون: «**إذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فِرارًا منه**»[٢].

وهذا من دقة فقهه رضي الله عنه؛ فإنه إذا كان قد نهىٰ ﷺ عن الفرار من قَدَر الله تعالىٰ إذا نزل بالعبد رضًا بقضاء الله تعالىٰ وتسليمًا لحكمه؛ فكيف بالفرار من أمره ودينه إذا نزل بالعبد؟

وبأنه ﷺ نهىٰ عن بيع فَضْلِ الماء يمنع به الكلأ[٣].

فدلَّ علىٰ أن الشيء الذي هو في نفسه غير محرّم، إذا قُصِدَ به أمر محرمٌ صار محرمًا.

واحتج أحمد علىٰ بطلان الحيل وتحريمها بلعنهِ ﷺ للمحلّل[٤]، وبقوله: «**لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود؛ فتستحلوا محارم الله بأدنَىٰ الحيل**»[٥].

واحتج علىٰ تحريم الحيل لإسقاط الشفعة بقوله: «**فلا يحلّ له أن يبيع؛ حتىٰ يُؤْذِنَ شريكه**»[٦].

---

(١) برقم (٦٩٥٥).

(٢) برقم (٦٩٧٣).

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٦٢)، ومسلم (١٥٦٦).

(٤) سبق تخريجه (ص: ١٧٩).

(٥) سبق تخريجه (ص: ٢١٨).

(٦) أخرجه مسلم (١٦٠٨).

واحتج ابن عباس رضي الله عنهما وبعده أيوب السَّخْتياني(١)، وغيره من السلف بأن الحيل مُخادعة لله تعالىٰ، وقد قال تعالىٰ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ﴾ [البقرة: ٩]، قال ابن عباس رضي الله عنهما: ومن يخادع الله يخدعه(٢).

ولا ريب أن من تدبّر القرآن، والسّنّة، ومقاصد الشارع: جَزم بتحريم الحِيَل وبطلانها؛ فإن القرآن دلّ على أن المقاصد والنيّاتِ معتبرةٌ في التصرّفات والعادات، كما هي معتبرة في القربات والعبادات، فتجعلُ الفعل حلالًا أو حرامًا، وصحيحًا أو فاسدًا، وصحيحًا من وجه فاسدًا من وجه، كما أن القصد والنية في العبادات تجعلها كذلك. وشواهد هذه القاعدة كثيرة جدًّا في الكتاب والسنة:

فمنها: قوله تعالىٰ في آية الرجعة: ﴿وَلَا تُمۡسِكُوهُنَّ ضِرَارٗا لِّتَعۡتَدُواْ﴾ [البقرة: ٢٣١]، وذلك نصّ في أن الرجعة إنما تثبت لمن قصد الصلاح دون الضّرار؛ فإذا قصد الضرار لم يُمَلّكه الله الرجعة.

ومنها: قوله تعالىٰ في آية الفرائض: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖ﴾ [النساء: ١٢]؛ فإنه ﷺ إنما قدّم علىٰ الميراث وَصِية مَنْ لم يُضارَّ الورثة بها، فإذا كانت الوصية وصية ضرار؛ كانت حرامًا، وكان للوارث إبطالها، وحرم علىٰ الموصَىٰ له أخذ ذلك بدون رِضا الورثة، وأكد سبحانه ذلك بقوله: ﴿تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعۡتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩].

ومن ذلك: قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ﴾ [النساء: ١٩]؛ فهذا دليل علىٰ أنه إذا عَضَلها لِتَفْتَدِيَ نفسها منه، وهو ظالم لها بذلك، لم يحلّ له أخذ ما بَذَلَتْه، ولا يملكه بذلك.

---

(١) سبق تخريجه (ص: ٢١٣).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٦/ ٢٦٦)، وصحّحه ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٣/ ١٦١).

ومن ذلك: أن جَدَاد النّخل عَملٌ مباح أيَّ وقتٍ شاء صاحبُه، لكن لمَّا قصد أصحابُه به في الليل حرمانَ الفقراء عاقبهم الله تعالىٰ بإهلاكه، ثم قال: ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَكْبَرُۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ [القلم: ٣٣]، ثم جاءت السنة بكراهة الجداد بالليل(١) لكونه ذريعة إلىٰ هذه المفسدة.

فصل

ص: ٦٤٥

أدلة أصحاب القول بجواز الحيل

قال أصحاب الحيل: قد أسمعتمونا علىٰ بطلان الحيل وتحريمها ما فيه كفايةٌ، فاسمعوا الآن علىٰ جوازها واستحبابها ما يُقيم عذرَنا: قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَاۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٩٧ ـ ٩٩].

ووجه الاستدلال: أنه سبحانه إنما عذرَهم بتخلُّفهم وعجْزِهم؛ إذ لم يستطيعوا حِيْلةً يتخلصون بها من المُقام بين أظْهُر الكفار، وهو حرام، فَعُلِمَ أن الحيلة التي تُخلِّص من الحرام مُستَحبة مأذونٌ فيها، وعامّة الحيل التي تنكرونها علينا هي من هذا الباب، فإنها حيل تُخَلِّص من الحرام، ولهذا سَمّىٰ بعضُ من صَنّف في ذلك كتابه: «المخارج من الحرام، والتخلّص من الآثام».

واعتبر هذا بحيلة العينة؛ فإنها تُخلّص من الربا المحرم.

فالحيل تخلِّص من الحرج، وتخلِّص من الإثم، والله تعالىٰ قد نفىٰ الحرجَ

(١) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (١٢٧، ١٢٨، ١٢٩).

عَنّا وعن ديننا، ونَدَبنا إلىٰ التخلص منه ومن الآثام، فمن أفضل الأشياء معرفةُ ما يُخلّصنا من هذا وهذا، وتعليمُه، وفَتْحُ طريقه.

قالوا: وقد قال الله تعالىٰ لنبيه أيوبَ ﷺ وقد حلف لَيَجْلِدَنّ امرأتَه مئةً: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ﴾ [ص: ٤٤].

وهذا تعليم منه سبحانه لعباده التخلُّص من الآثام، والمخرج من الحرج بأيّ شيء، وهذا أصلنا في باب الحيل؛ فإنا قسنا علىٰ هذا، وجعلناه أصلًا.

قالوا: وقد أرشد النبي ﷺ إلىٰ التخلّص من صريح الربا، بأن يبيع التمْر بدراهم، ثم يشتري بتلك الدراهم تمرًا:

فروىٰ أبو سعيد الخدري ﷺ، قال: جاء بلال إلىٰ النبي ﷺ بتمرٍ بَرْنِي، فقال له النبي ﷺ: «**من أين هذا؟**»، قال: كان عندنا تَمْرٌ رديءٌ، فبعتُ منه صاعين بصاعٍ ليَطْعَم النبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ عند ذلك: «**أَوّهْ! عينُ الربا، لا تفعل، ولكن إذا أردت أن تشتري فبعِ التمرَ ببيعٍ آخر، ثم اشترِ به**». متفق عليه(١).

وفي لفظ آخر: «**بعِ الجَمْعَ بالدراهم، ثم اشتر بالدراهم جَنِيبًا**».

والجمع والجنيب: نوعان من التمر.

وفي لفظ لمسلم: «**بِعْهُ بسلعةٍ، ثم ابتعْ بسلعتك أيّ التمرِ شئت**».

فقد أمره أن يبيع التمر بالدراهم أو السلعة، ثم يبتاعَ بها تمرًا، وهذا ضرب من الحيلة، ولم يُفرّق بين بيعه ممن يشتري منه التمر، أو من غيره.

وقد قال تعالىٰ: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وهذا إرشاد إلىٰ حيلة العِينَة وما شابهها؛ فإن السلعة تدور بين المتعاقدين

---

(١) البخاري (٢٣١٢)، ومسلم (١٥٩٤).

للتخلص من الربا.

قالوا: وقد دلَّت السنة علىٰ أنه يجوز للإنسان أن يتخلّص من القول الذي يأثم به أو يخاف بالمعاريض، وهي حيلة في الأقوال، كما أن تلك حيلة في الأعمال.

فعن عمر بن الخطاب[1] ﷺ، قال: إن في معاريض الكلام ما يُغْنِي الرجل عن الكذب.

وقال الزهري[2]، عن حُميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أُمِّه، أم كُلثوم بنت عُقبة بن أبي مُعَيْط ﷺ، وكانت من المهاجرات الأُول قالت: لم أسمع رسول الله ﷺ يرخّص في شيء مما يقول الناس: إنه كذب، إلا في ثلاث: الرجل يُصلِح بين الناس، والرجل يكذب لامرأته، والكذب في الحرب.

ومعنىٰ الكذب في ذلك: هو المعاريض، لا صريح الكذب.

وقد لقي رسولُ الله ﷺ طليعة للمشركين، وهو في نفر من أصحابه فقال المشركون: ممن أنتم؟ فقال النبي ﷺ: «**نحن من ماء!**»، فنظر بعضهم إلىٰ بعض، فقالوا: أحياءُ اليمن كثير، لعلهم منهم، وانصرفوا![3] وأراد ﷺ بقوله: «**نحن من ماء**» قوله تعالىٰ: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق: ٦].

ولما وطئ عبد الله بن رواحة جاريته أبصرته امرأته، فأخذت السّكّين وجاءت، فوجدته قد قضىٰ حاجته، فقالت: لو رأيتك حيث كنت لوَجَأْتُ بها في عُنُقِك، فقال: ما فعلتُ؟ فقالت: إن كنت صادقًا فاقرأ القرآن. فقال:

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٢٨٢)، وصحّحه الألباني في «الضعيفة» (٣/ ٢١٤).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٠٥).

(٣) «سيرة ابن هشام» (٣/ ١٦٣).

شَهِدْتُ بأنَّ وَعْدَ الله حَقٌّ ... وأَنَّ النَّارَ مَثْوَى الكَافِرينَا

وأنَّ العَرْشَ فَوْقَ المَاءِ طافٍ ... وفَوْقَ العَرْشِ ربُّ العالَمِينَا

وتَحْمِلُهُ ملائكَةٌ شِدادٌ ... ملائكةُ الإلَهِ مُسَوَّمِينَا

فقالت: آمنت بكتاب الله، وكذّبت بصري، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فضحك حتىٰ بَدَتْ نواجذه(١).

وقال عقبة بن المغيرة(٢): كنا نأتي إبراهيم وهو خائف من الحَجّاج، فكُنّا إذا خرجنا من عنده يقول: إن سُئِلْتم عني وحُلِّفتم فاحْلِفوا بالله ما تدرون أين أنا؟ ولا لنا به علم، ولا في أي موضع هو؟ واعْنُوا أنكم لا تدرون أيّ موضع أنا فيه قائم أو قاعد، وقد صَدَقتْم.

وقال الشعبي(٣): من حلف علىٰ يمين لا يستثني، فالبِرّ والإثم فيها علىٰ علمه، قلت: ما تقول في الحيل؟؟ قال: لا بأس بالحيل فيما يَحِلّ ويجوز، وإنما الحيل شيء يتخلص به الرجل من الحرام، ويخرج به إلىٰ الحلال، فما كان من هذا ونحوه فلا بأس به، وإنما نكْرَهُ من ذلك أن يحتال الرجل في حقٍّ لرجل حتىٰ يُبطله، أو يحتال في باطل حتىٰ يُمَوِّهَه، أو يحتال في شيء حتىٰ يُدْخِل فيه شُبْهة، وأما ما كان علىٰ السبيل الذي قلنا فلا بأس بذلك.

وكان حماد رحمه الله إذا جاءه مَنْ لا يريد الاجتماع به وضَع يده علىٰ ضِرْسِه، ثم قال: ضِرْسي، ضِرْسي.

---

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨/ ١١٢) وضعفه الذهبي في «العلو» (٨٣).

(٢) أخرجه في «المخارج في الحيل» (ص ٦ - ٧).

(٣) ذكره السرخسي في «المبسوط» (٣٠/ ١٨٥).

وقد سُئل أحمد عن المروذي وهو عنده، ولم يرد أن يخرج إلىٰ السائل، فوضع أحمدُ إصبعه في كفّه، وقال: ليس المروذي هاهنا، وماذا يصنع المروذي هاهنا؟ قالوا: وقد علّم الله سبحانه نبيّه يوسف ﷺ الحيلة التي تَوصّل بها إلىٰ أخذ أخيه، بإظهار أنه سارقٌ، ووضع الصُّواع في رَحْله، ولم يكن لذلك حقيقةٌ، لكن أظهر ذلك توصلًا به إلىٰ أخذ أخيه، وجعله عنده.

وأخبر الله سبحانه أن ذلك كيدٌ كاده سبحانه ليوسف؛ ليأخذ أخاه، ثم أخبر سبحانه أن ذلك من العلم الذي يرفع به درجاتِ مَنْ يشاء، وأن الناس متفاوتون فيه، ففَوْق كل ذي علمٍ عليمٌ.

فصل

ص: ٦٥٧
الحيل ثلاثة أنواع

قال منكرو الحيل: **الحيل ثلاثة أنواع: نوع: هو قربة وطاعة، وهو من أفضل الأعمال عند الله تعالى. ونوع: هو جائز مباح، لا حَرَجَ على فاعله، ولا على تاركه، وتَرَجُّحُ فعله على تركه أو عكس ذلك: تابعٌ لمصلحته. ونوع: هو مُحرّمٌ ومخادعة لله ورسوله، متضمّن لإسقاط ما أوْجبه، وإبطال ما شَرعه، وتحليل ما حَرّمه.**

وإنكار السلف والأئمة وأهل الحديث إنما هو لهذا النوع.

فإن الحيلة لا تُذَمّ مطلقًا، ولا تحمَدُ مطلقًا، ولفظُها لا يُشعِرُ بمدحٍ ولا ذَمٍّ، وإن غلب في العرفِ إطلاقها علىٰ ما يكون من الطرق الخَفِيّة إلىٰ حُصولِ الغرضِ، بحيث لا يُتفَطّن له إلا بنوع من الذّكاء والفِطنة.

وأخص من هذا: تخصيصُها بما يُذَمّ من ذلك، وهذا هو الغالب علىٰ عُرف الفقهاء المنكرين للحيل؛ فإن أهلَ العرف لهم تصرفٌ في تخصيص الألفاظ العامة

ببعض موضوعاتها، وتقييد مطلقها ببعض أنواعه.

فالحيلة: فِعْلةٌ من الحول، وهو التحوّل من حالٍ إلىٰ حالٍ، وكل من حاول أمرًا يريد فعله، أو الخلاصَ منه، فما يحاوله به: حيلة يَتَوَصّل بها إليه.

فالحيلة معتبرة بالأمر المحتال بها عليه إطلاقًا ومنعًا، ومصلحة ومفسدة، وطاعة ومعصية.

فإن كان المقصود أمرًا حسنًا كانت الحيلة حسنة، وإن كان قبيحًا كانت الحيلةُ قبيحةً، وإن كان طاعةً وقُربة كانت الحيلةُ عليه كذلك، وإن كانت معصيةً وفسوقًا كانت الحيلة عليه كذلك.

ولما قال النبي ﷺ: «**لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود؛ فتستحلّوا محارم الله بأدنَىٰ الحيل**»[1] صارت في عُرْف الفقهاء إذا أطلقت يُقْصَد بها الحيل التي يُستَحَلُ بها المحارم، كحيل اليهود.

وكل حيلةٍ تتضمن إسقاط حقٍّ لله، أو لآدميّ فهي مما يستحلُّ بها المحارم.

ونظير ذلك لفظ الخداع؛ فإنه ينقسم إلىٰ محمود ومذموم، فإن كان بحقٍّ فهو محمود، وإن كان بباطل فهو مذمومٌ.

ومن النوع المحمود قوله ﷺ: «**الحرب خدعة**»[2]، وقوله في الحديث الذي رواه الترمذي[3] وغيره: «**كلّ الكذب يُكْتَبُ علىٰ ابن آدم إلا ثلاث خصال: رجل كذب علىٰ امرأتِه ليُرضيها، ورجل كذب بين امرأين ليُصلح بينهما، ورجلٌ كذب في خَدْعة حَرب**».

---

(١) سبق تخريجه (ص: ٢١٧).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٣٠)، ومسلم (١٧٣٩).

(٣) «سنن الترمذي» (١٩٣٩) وحسنه الترمذي.

ومن النوع المذموم قوله في حديث عِيَاض بن حِمارٍ، الذي رواه مسلم في «صحيحه»[١]: «**أهل النار خمسة...** » ذكر منهم رجلاً «**لا يُصبح ولا يُمسي إلا وهو يُخادِعك عن أهلك ومالك**»، وقوله تعالىٰ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢].

ومن النوع المحمود: خَدْعُ كَعْب بن الأشْرفِ وأبي رافع عَدُوَّيْ رسول الله ﷺ حتىٰ قُتِلا[٢].

ومن ذلك: خديعة نُعيم بن مسعود الأشجعي ليهود بني قُرَيظة، ولكفار قريش والأحزاب، حتىٰ ألقىٰ الخُلْفَ بينهم، وكان سببَ تفرقهم ورُجوعهم[٣].

ونظائر ذلك كثيرة.

وكذلك المكر: ينقسم إلىٰ محمود ومذموم؛ فإن حقيقته إظهارُ أمر وإخفاء خلافه ليتوصل به إلىٰ مراده.

فمن المحمود: مكره تعالىٰ بأهل المكر، مقابلةً لهم بفعلهم، وجزاءً لهم بجنس عملهم، قال تعالىٰ: ﴿وَيَمۡكُرُونَ وَيَمۡكُرُ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيۡرُ ٱلۡمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ﴾ [النمل: ٥٠].

وكذلك الكَيْدُ: ينقسم إلىٰ نوعين، قال تعالىٰ: ﴿وَأُمۡلِي لَهُمۡۚ إِنَّ كَيۡدِي مَتِينٌ﴾

---

(١) برقم (٢٨٦٥).

(٢) حديث كعب بن الأشرف أخرجه البخاري (٤٠٣٧)، ومسلم (١٨٠١). وحديث أبي رافع أخرجه البخاري (٤٠٣٩).

(٣) أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٣/ ٤٤٥).

[الأعراف: ١٨٣]، وقال: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [يوسف: ٧٦]، وقال: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۝١٥ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥، ١٦].

فصل

ص: ٦٦٢

يجوز أن يظهر الإنسان خلاف ما قصد به

إذا عُرف ذلك: فلا إشكال أنه يجوز للإنسان أن يُظْهِر قولًا أو فعلًا، مقصودُه به مقصودٌ صالح، وإن كان ظاهرُه خلاف ما قصد به، إذا كانت فيه مصلحة دينية، مثل دَفْع الظلم عن نفسه، أو غيره، أو إبطال حِيلةٍ محرمة.

وإنما المحرّم: أن يقصد بالعقود الشرعية غير ما شرعها الله ورسوله له، فيصير مخادعًا لله، كائدًا لدينه، ماكرًا بشَرْعه، فإن مقصودَه حصولُ الشيء الذي حرمه الله تعالىٰ ورسوله بتلك الحيلة، وإسقاط الذي أوجبه بتلك الحيلة.

وهذا ضِدّ الذي قَبْله؛ فإن ذلك مقصوده التوصلُ إلىٰ إظهار دين الله، ودفع معصيته، وإبطالُ الظلم، وإزالة المنكر.

فهذا لونٌ، وذاك لونٌ آخر.

ومثال ذلك: التأويل في اليمين، فإنه نوعان: نوع لا ينفعه ولا يُخلّصه من الإثم، وذلك إذا كان الحقّ عليه فجحده، ثم حَلفَ علىٰ إنكاره متأوّلًا؛ فإن تأويله لا يُسقط عنه إثم اليمين الغموس، والنية للمُسْتَحْلِفِ في ذلك باتفاق المسلمين، بل لو تأوّل من غير حاجة لم ينفعه ذلك عند الأكثرين.

وأما المظلوم المحتاج فإنه ينفعه تأويله، ويُخَلّصه من الإثم، ويكون اليمين علىٰ نِيّته.

فصل

ص: ٦٦٧

أمثلة الحيل التي يتخلص بها من المكر والغدر

وللحيل التي يُتخلص بها من مَكْر غيره والغَدْرِ به أمثلةٌ:

المثال الأول: إن استأجر منه أرضًا أو بستانًا أو دارًا سِنين، ثم لا يأمَن مَكره إذا صلحت الأرضُ والبستان، بنوع من أنواع المكْرِ والغَدْرِ، ولو لم يكن إلا بأن يَدّعي أن أجرةَ المِثْلِ في هذه الحال أكثرُ مما سَمّىٰ.

فالحيلةُ في أَمْنِه من ذلك: أن يُسَمّي لكل سنةٍ أجرًا معلومًا، ويجعلَ أُجرة السنين المتأخِّرة معظم الأجرة، وأقلّها للسنين الأُوَل، فلا يسهُل عليه المكر به بعد ذلك.

وعكسه: إذا خاف المؤجِّر مَكْرَ المستأجر وغَدْره في المستقبل، جعل مُعظم الأجرة في السنين الأول، وأقلها في الأواخر.

المثال الثاني: أن يخاف أن يُؤجِره مالا يملك، فيأبىٰ المالك ويفسخ العقد، ويرجع عليه بالأجرة.

فالحيلة في تخلّصه: أن يُضمّن المؤجر دَرَكَ العين المستأجرة، وإن ضَمّن مَنْ يخاف منه الاستحقاق ومُطالبته كان أقوىٰ.

المثال الثالث: أن يخاف فَلَس المستأجر، ولم يجد من يُضمّنه الأجرة.

فالحيلةُ في فسخه: أن يُشهد عليه في العقد أنه متىٰ تعذّر عليه القيام بأجرة شهر أو سنةٍ فله الفسخ، ويصحّ هذا الشرط ولو لم يشرط ذلك؛ فإنه يملك الفسخ عند تعذُّر قَبْضِ أجرة ذلك الشهر، أو السنة، ويكون حدوث الفلس عيبًا في الذمة، يتمكن به من الفسخ، كما يكون حدوث العيب في العين المستأجرة مُسوّغًا للفسخ.

المثال الرابع: إذا خاف المستأجر أن تَنْهَدم الدار، فيعمُرها، فلا يحتسب عليه المؤجر بما أنفق.

فالحيلة في ذلك: أن يقول وقت العقد: وأذِنَ المؤجرُ للمستأجر أن يَعمُر ما تحتاجُ الدار إلىٰ عمارته من أُجرتها، ويُقدّر لذلك قدرًا معلومًا، فيقول مثلًا: بمئة فما دونها، أو يقول: من عشرة إلىٰ مئة، فإن لم يفعل ذلك واحتاجت إلىٰ عمارة لا يتم الانتفاع إلا بها، فأشهد علىٰ ذلك وعلىٰ ما أنفق عليها، وأنه غير مُتبرعٍ به، وحُسِب له من الأجرة.

وكذلك إذا استأجر منه دابّة، واحتاجَتْ إلىٰ علفٍ، وخاف أن لا يحتسب له به المؤجر، فعل مثل ذلك.

المثال الخامس: إذا آجره دابّة، أو دارًا مُدة معلومة، وخاف أن يحبسها عنه بعد انقضاء المدة، فطريق التخلُّص من ذلك: أن يقول: فإذا انقضت المدة فأُجْرَتها بعدها لكل يوم دينار، أو نحوه، فلا يَسْهُل عليه حبسها بعد انقضاء المدة.

المثال السادس: إذا اشترىٰ دارًا أو أرضًا، وخاف أن تخرج وقفًا أو مستحقة؛ فتؤخذ منه هي وأجرتها.

فالحيلة: أن يضمن البائع أو غيره دَرَك المبيع، وأنه ضامن لما غَرمه المشتري من ذلك، ويصح ضمان الدرك، حتىٰ عند من يُبطل ضمان المجهول، وضمان ما لم يجب، للحاجة إلىٰ ذلك.

فإن ضمن مَن يخاف استحقاقه كان أقوىٰ.

فإن خاف أن يظهر استحقاقٌ علىٰ وارثه بعد موته ضمن الدّرَك ورثةُ البائع، أو ورثة من يخاف استحقاقه إن أمكنه.

المثال السابع: إذا وكّله أن يشتري له جاريةً معينة، ثم خاف الموكِّل أن تعجب وكيله فيشتريها لنفسه، فطريق التخلُّص من ذلك أن يقول له: ومتىٰ اشتريتها لنفسك فهي حُرَّة، ويصحّ هذا التعليق والعتق.

المثال الثامن: إذا وكّله في بيع جارية، ووكّله آخر في شرائها، فإن قلنا: الوكيل يتولّىٰ طرفي العقد جاز أن يكون بائعًا مشتريًا لهما.

وإن منعنا ذلك فالطريق: أن يبيعها لمن يستوثق منه أن يشتريها منه، ثم يشتريها لموكّله، فإن خاف أن لا يفي له المشتري الذي يستوثق منه، فالحيلة: أن يبيعه إياها بشرط الخيار، فإن وفّىٰ له بالبيع وإلا كان مُتمكّنًا من الفَسْخ.

المثال التاسع: إذا كان له عصيرٌ، فخاف أن يتخمّر، فلا يجوز له بعد ذلك أن يتخذه خلًا، فالحيلة: أن يُلقي فيه أولًا ما يمنع تخمُّره، فإن لم يفعل حتىٰ تخمّر وجب عليه إراقته، ولم يجز له حَبْسه حتىٰ يتخلّل، فإن فعل لم يطهر ولم يُبح؛ لأن حبسه معصية، وعَوده خلًّا نِعمةٌ، فلا يستباح بالمعصية.

المثال العاشر: إذا كان له علىٰ رجل دينٌ مؤجل، وأراد رَبُّ الدين السفر، وخاف أن يَتْوَىٰ ماله، أو احتاج إليه، ولا يمكنه المطالبة قبل الحُلول، فأراد أن يضع عن الغريم البعض، ويُعجل باقيه، فقد اختلف السلف والخلف في هذه المسألة: فأجازها ابن عباس، وحرّمها ابن عمر ﵄.

وعن أحمد فيها روايتان، **أشهرهما** عنه: المنع، وهي اختيار جمهور أصحابه.

والثانية: الجواز، حكاها ابنُ أبي موسىٰ، وهي اختيار شيخنا.

وحكىٰ ابنُ عبد البر في «الاستذكار»[1] ذلك عن الشافعي قولاً.

وأما مالك فإنه لا يُجوّزه مع الشرط، ولا دونه، سدًّا للذريعة.

واحتج المانعون بالآثار والمعنىٰ.

أما الآثار:

---

(١) (٢٠/ ٢٦٢).

فصحّ عن ابن عمر ﵄(1): أنه قد سئل عن الرجل يكون له الدّين علىٰ رجل إلىٰ أجلٍ، فيضع عنه صاحبُه، ويُعجّل له الأجر، فكره ذلك ابن عمر ﵄، ونهىٰ عنه.

وأما المعنىٰ: فإنه إذا تعجّل البعض وأسقط الباقي فقد باع الأجل بالقدْر الذي أسقطه، وذلك عين الربا، كما لو باع الأجل بالقَدْر الذي يريده، إذا حلّ عليه الدين، فقال: زدني في الدين وأزيدك في المدة، فأي فرقٍ بين أن تقول: حُطّ من الأجل، وأحطّ من الدين، أو تقول: زد في الأجل، وأزيد في الدين؟

قال المبيحون: صحّ عن ابن عباس(2) ﵄: أنه كان لا يرىٰ بأسًا أن يقول: أُعَجّل لك وتضعُ عني، وهو الذي روىٰ أن رسول الله ﷺ لمّا أمر بإخراج بني النضير من المدينة جاءه ناسٌ منهم، فقالوا: يا رسول الله! إنك أمرت بإخراجهم، ولهم علىٰ الناس ديون لم تحلّ، فقال النبي ﷺ: «**ضعوا وتعجّلوا**».

قال أبو عبد الله الحاكم(3): «هو صحيح الإسناد».

قلت: هو علىٰ شرط «السنن».

قالوا: وهذا ضد الربا؛ فإن ذلك يتضمن الزيادة في الأجل والدين، وذلك إضرار محضٌ بالغريم، ومسألتنا تتضمن براءة ذمة الغريم من الدين، وانتفاع صاحبه بما يتعجله، فكلاهما حصل له الانتفاع من غير ضرر، خلاف الربا المجمع عليه؛ فإن ضرره لاحقٌ بالمدين، ونفعه مختص برب الدين، فهذا ضد الربا صورةً ومعنًىٰ.

قالوا: ولأن مقابلة الأجل بالزيادة في الربا ذريعةٌ إلىٰ أعظم الضرر، وهو أن يَصير الدرهمُ الواحدُ ألوفًا مؤلّفة، فتشتغل الذمة بغير فائدة، وفي «ضعْ وتعجَّل»

---

(1) أخرجه مالك (١٣٥٢).

(2) أخرجه عبد الرزاق (٨/ ٧٢).

(3) «المستدرك» (٢٣٢٥).

تتخلّص ذمة هذا من الدَّين، وينتفع ذاك بالتعجيل له.

قالوا: والشارع له تطلّع إلىٰ براءة الذمم من الديون، وسَمّىٰ الغريم المدين: أسيرًا، ففي براءة ذمته تخليصٌ له من الأسر، وهذا ضد شَغْلها بالزيادة مع الصبر.

المثال الحادي عشر: إذا كان له عليه ألف درهم، فصالحه منها علىٰ مئة درهم يؤديها إليه في شهر كذا من سنة كذا، فإن لم يفعل فعليه مئتان: فقال القاضي أبو يَعلىٰ: هو جائز، وقد أبطله قومٌ آخرون.

والحيلة في جوازه علىٰ مذهب الجميع: أن يُعَجّل ربّ المال حطّ ثمان مئة بَتًّا، ثم يصالح عن المطلوب من المئتين الباقيتين علىٰ مئة، يؤديها إليه في شهر كذا، علىٰ أنه إن أخّرها عن هذا الوقت فلا صلح بينهما.

المثال الثاني عشر: إذا أعسر الزوجُ بنفقة المرأة ملكت الفسخ، فإن تحمّلها عنه غيره لم يَسْقُط مِلكها للفسخ؛ لأن عليها في ذلك مِنّة، كما إذا أراد قضاء دينٍ عن الغير، فامتنع ربّه من قبوله لم يُجبر علىٰ ذلك.

وطريق الحيلة في إبطال حَقّها من الفسخ: أن يحيلها بما وجب لها عليه من النفقة علىٰ ذلك الغير، فتصح الحوالة، وتلزمُ علىٰ أصلنا، إذا كان المُحالُ عليه غنيًّا.

وطريق صحة الحوالة: أن يُقر ذلك الغير للزوج بقدر معين لنفقتها سنةً أو شهرًا، أو نحو ذلك، ثم يحيلها الزوج عليه، فإن لم يمكنه الإجبارُ علىٰ القبول لعدم من يرىٰ ذلك، وكل الزوج الملتزم لنفقتها في الإنفاق عليها، والزوج مُخيّر بين أن يُنفق عليها بنفسه، أو بوكيله.

وهكذا العمل في مسألة أداء الدين عن الغريم سواءً.

المثال الثالث عشر: إذا تزوَّجها علىٰ أن لا يُخرجها من دارها أو بلدها، أو لا

يتزوج عليها، ولا يتسرّىٰ عليها، فالنكاح صحيحٌ، والشرط لازمٌ.

هذا إجماع الصحابة ﷺ أجمعين؛ فإنه صحّ عن عمر[١]، وسعد[٢]، ومعاوية[٣]، ولا مُخالف لهم من الصحابة، وإليه ذهب عامةُ التابعين، وقال به أحمد.

وخالف في ذلك الثلاثة، فأبطلوا الشرط، ولم يوجبوا الوفاء به.

فإذا احتاجت المرأة إلىٰ ذلك، ولم يكن عندها حاكمٌ يرىٰ صحة ذلك ولزومه، فالحيلة لها في حصول مقصودها: أن تمتنع من الإذن، إلا أن تشترط بعد العقد أنه إن سافر بها، أو نقلها من دارها، أو تزوج عليها فهي طالق، أو لها الخيار في المُقام معه، أو الفسخ، فإن لم تثق به أن يفعل ذلك فإنها تطلب مهرًا كثيرًا جدًّا إن لم يفعل، وتطلب ما دونه إن فعل، فإن شرط لها ذلك رضيت بالمهر الأدنىٰ، وإن لم يشرط ذلك طالبته بالأعلىٰ، وجعلته حالًا ولها أن تمنع نفسها حتىٰ تقبضه، أو يشرط لها ما سألته.

المثال الرابع عشر: إذا أحاله بدَينه، وخاف المحال أن يَتْوَىٰ ماله عند المُحال عليه، وأراد التوثُّق لماله: فالحيلة في ذلك أن يقول: لا تُحِلْني بالمال، لكن وكّلني في المطالبة به، واجعل ما أقبضه في ذمّتي قرضًا، فيبرآن جميعًا بالمقاصّة.

المثال الخامس عشر: إذا كان له عليه دَين، فرهنه به رهنًا، ثم خاف أن يستحق الرهنُ فتبطل الوثيقة: فالحيلة فيه: أن يُضَمّنَ دَينه لمن يخاف منه استحقاق الرهن، فإذا استحقه عليه طالبه بالمال، أو يُضَمّنه دَرَك الرّهن، أو يُشهد عليه أنه لا حقّ له

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٦/ ٢٢٧، ٢٢٨)، وابن أبي شيبة (٣/ ٤٩٩، ٤/ ٤٥١)، وصححه الألباني في «الإرواء» (١٨٩٣).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «المحتضرين» (٢٥٦).

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٦/ ٢٢٨)، وابن أبي شيبة (٣/ ٤٩٩).

فيه، ومتىٰ ادّعىٰ فيه حقًّا فدعواه باطلة.

المثال السادس عشر: إذا كان له عليه مئة دينارٍ، خمسون منها بوثيقة، وخمسون بغير وثيقة، وجحده الغريمُ القَدْرَ الذي بغير وثيقةٍ: فالحيلة له في تخليص ماله: أن يوكّل رجلًا غريبًا بقَبْضِ المال الذي بالوثيقة، ويُشهد علىٰ وكالته علانيةً، ثم يُشهد شهودًا آخرين: أنه قد عزله عن الوكالة، ثم يطالب الوكيل المطلوب بذلك المال، ويُثبت شهود وكالته، فإذا قبض الخمسين دينارًا دفعها إلىٰ مستحقِّها وغاب، ثم يطالبه المستحقّ بالخمسين، فإن قال: دفعتها إلىٰ وكيلك أقام البيّنة أنه كان قد عَزَله عن الوكالة، فيُلْزِمُه الحاكِم بالمال، ويقول له: اتْبَعِ القابض، فخُذ مالك منه.

فإن كان الغريم حَذِرًا لم يدفع إلىٰ الوكيل شيئًا خَشْيَة مثل هذا، ويقول: لا أدفع إليك إلا بحضرة الموكِّل وإقراره أنك وكيله، فتبطل هذه الحيلة.

المثال السابع عشر: إذا قال لامرأته: إن سألتِني الخُلعَ فأنت طالق ثلاثًا إن لم أخلعك، وقالت المرأة: كل مملوكٍ لها حُرّ، إن لم أسألك الخلعَ اليوم.

فسُئل أبو حنيفة عنها، فقال للمرأة: سَلِيهِ الخُلع، فقالت: أسألك أن تخلعني، فقال للزوج: قل: خَلَعْتُكِ علىٰ ألف درهم، فقال ذلك، فقال أبو حنيفة للمرأة: قولي: لا أقبلُ، فقالت: لا أقبلُ، فقال أبو حنيفة: قومي مع زوجك، فقد برّ كل منكما في يمينه.

المثال الثامن عشر: إذا كان لرجلٍ علىٰ رجل مالٌ، وللذي عليه المال عقارٌ، فأراد أن يجعل عقاره في يَد غريمه يستغلّه، ويقبض غَلّته من دَيْنه، جاز ذلك؛ لأنه توكيل له فيه، فإن خاف الغريمُ أن يعزله صاحب العقار عن الوكالة: فالحيلة: أن يَسْتَرهنه منه ويستديم قبضه، ثم يأذن له في قبض أجرته من دينه، ولو لم يأذن له فله أن يقبضها قصاصًا.

وله حيلة أُخرىٰ: أن يستأجره منه بمقدار دينه، فما وجب له عليه من الأجرة سقط من دينه بقدره قصاصًا.

المثال التاسع عشر: إذا بانت منه امرأته بَيْنُونة صُغرىٰ، وأراد أن يُجدّد نكاحها، فخاف إن أعلمها لم تتزوج به؛ فله في ذلك حيل:

إحداها: أن يقول: قد حلفتُ بيمين، ثم استفتيتُ، فقيل لي: جَدّد نكاحك، فإن كانت قد بانت منك عاد النكاح، وإلا لم يَضُرّك، فإن كان لها وليّ جدّد نكاحها، وإلا فالحاكم أو نائبه.

ومنها: أن يُظهر أنه يريدُ سفرًا، وأنه يريد أن يجعلَ لها شيئًا من ماله، وأن الاحتياط أن يجعله صَداقًا بعقْدٍ يُظْهِرُه.

ومنها: أن يُظهر مرضًا، وأنه يريدُ أن يُقِرّ لها بمال، أو يُوصي لها به، وأن ذلك لا يتم، والأحوطُ أن يُظهر عَقْدَ نكاحٍ، وجعل ذلك صداقًا فيه.

المثال العشرون: إذا كان الرجل حَسَن التصرف في ماله، غيرَ مبذّرٍ له، فرُفع إلىٰ الحاكم، وشُهِدَ أنه مُبَذِّر، فخاف أن يَحْجُر عليه، فقال: إن حجرت علي فعبيدي أحرارٌ، ومالي صدقةٌ علىٰ المساكين، لم يَملك القاضي أن يحجُر عليه بعد ذلك؛ لأنه إنما يحجرُ عليه صيانةً لماله، وفي الحجر عليه إتلاف ماله، فهو يعودُ علىٰ مقصود الحجر بالإبطال.

المثال الحادي والعشرون: إذا كان لرجل علىٰ رجل دَين، فقال: تصدّق به عَنّي، ففعل، لم يَبْرأ، وكانت الصدقةُ عن المُخْرج ودَيْنُه باقٍ، قاله أصحابنا؛ لأنه لم يتعين، ولأنه لا يكون مُبرِئًا لنفسه بفعله.

قالوا: وطريق الصحة أن يقول: تصدّق عني بكذا بقدر دينه، ويكون ذلك اقتراضًا منه، فإذا فعل ثبت له في ذمته ذلك القَدْرُ، وعليه له مثله، فيتقاصّان.

وكذلك لو قال له: ضارِبْ بالمالِ الذي عليك والربحُ بيننا، لم يصح.

والحيلة في صحته أن يقول: أذنتُ لك في دَفْعه إلىٰ ابنك، أو زوجتك وديعةً، ثم وكّلتك في أخذه والمضاربة به.

والظاهر: أنه لا يحتاج إلىٰ شيء من ذلك، ويكفي قبضه من نفسه لربّ المال، وإذا تصدق عنه بالذي قال كان علىٰ الأمر، هذا هو الصحيح، وهو تخريج لبعض أصحابنا ولا حاجة به إلىٰ هذه الحيلة، فإذا عَيّنه بالنّية تعيَّن، وكان قابضًا من نفسه لموكله، وأيّ محذور في ذلك؟

المثال الثاني والعشرون: يجوز للمستأجر أن يُؤجِر ما استأجره للمؤجر، كما يجوز لغيره.

وأبو حنيفة يبطل هذه الإجارة.

فالحيلة في لزومها: أن يؤجِر ذلك لأجنبي غير المؤجر، ثم يؤجره إياه الأجنبيُّ.

المثال الثالث والعشرون: إذا أوصىٰ إلىٰ رجل، فخاف أن لا يقبل، فقال: إن لم يقبل ففلان وصيٍّ، صح ذلك بسنة رسول الله ﷺ الصحيحة الصريحة التي لا تجوز مخالفتها، حيث عَلّق الإمارة بالشرط[1]، فتعليق الوصية أولىٰ؛ لأنه يستفيد بالإمارة أكثر مما يستفيد بالوصية.

وبعض الفقهاء يبطل ذلك.

فالحيلة في ذلك: أن يُشهد المريض أنهما جميعًا وَصِيَّاه، فإن لم يقبل أحدهما، وقبِل الآخر، فالذي قَبِل منهما وصِيٌّ وحده، فإن قبِلا جميعًا فلكلٍّ واحد منهما أن يَنْفَردَ بالتصرّف عن صاحبه؛ لأنه رَضي بتصرُّف كلٍّ واحد منهما، قاله القاضي.

---

(١) يشير إلىٰ ما قاله النبي ﷺ عن تأمير زيد بن حارثة، وقد أخرجه البخاري (٤٢٦١).

فإن خاف أن يمنع ذلك مَن لا يرىٰ انفرادَ أحدهما بالتصرّف، ويقول: قد شَرّك بينهما، وجعلهما بمنزلة وَصيٍّ واحد: فالحيلة في الجواز: أن يقول: أو صيتُ إليهما علىٰ الاجتماع والانفراد.

المثال الرابع والعشرون: يصحُّ وَقْفُ الإنسان علىٰ نفسه، علىٰ أصحّ الروايتين، ويجوز اشتراط النظر لنفسه، ويجوز أن يستثني الإنفاق منه علىٰ نفسه ما عاش، أو علىٰ أهله، وغيرنا يُنازعنا في ذلك، فإذا خاف من حاكم يُبطل الوقف علىٰ هذا الوجه: فالحيلة له: أن يُمَلّكه لولده أو زَوْجته، أو أجنبيٍّ يَقِفُه عليه، ويشترط له النظر فيه، وأن تُقدّم علىٰ غيره من الموقوف عليهم بِغَلَّتِه، أو بالإنفاقِ عليه، فيصحّ حينئذٍ، ولا يبقىٰ للاعتراض عليه سبيل.

المثال الخامس والعشرون: إذا دفع إليه ثوبه، وقال: بِعْهُ بعشرة، فما زاد فَلَكَ: فنصَّ أحمد علىٰ صحته، تبعًا لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما[1]، ووافقه إسحاق، ومنعه أكثرهم.

ووجه الخلاف: أن في هذا العقد شائبة الوكالة والإجارة والمضاربة، فمن رَجّح جانب الوكالة صَحّح العقد، ومن رجح جانب الإجارة أو المضاربة أبطله؛ لأن الأجرة والربح الذي جُعل له مجهول.

والصحيح الجواز؛ لأن العَشَرَة تَجْري مجرىٰ رأس المال في المضاربة، وما زاد فهو كالربح، فإذا جعله كلّه له كان بمنزلة الإبضاع، إذا دَفع إليه مالًا يُضارب به، وقال: ما رَبِحْتَ فهو لك، فليس العقدُ من باب الإجارات، بل هو بالمشاركات أشبه.

فإن خاف أن يَرْفعه إلىٰ حاكم يرىٰ بطلانه: فالحيلة في ذلك: أن يقول: وكَّلتك

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٨/ ٢٣٤)، وابن أبي شيبة (٤/ ٣٠٢).

في بيعه بعشرة، فإن بِعْته بأكثر فلا حقّ لي في الزيادة، فيصح هذا، وتكون الزيادة للوكيل.

المثال السادس والعشرون: إذا أقرضه مالًا وأجَّله لزم تأجيله علىٰ أصح المذهبين، وهو مذهب مالك، وقولٌ في مذهب أحمد.

والمنصوص عنه: أنه لا يتأجل، كما هو قول الشافعي، وأبي حنيفة.

ويدل علىٰ التأجيل قوله تعالىٰ: ﴿أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١]، وقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢، ٣]، وقوله: ﴿وَأَوْفُواْ بِٱلْعَهْدِ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، وقوله ﷺ: «**المسلمون عند شُروطهم**»[(١)]، وقوله: «**آية المنافق ثلاثٌ: إذا حدّث كذَبَ، وإذا عاهد غدر، وإذا وعد أخلف**»[(٢)]، وقوله: «**يُنْصَبُ لكلِّ غادر لواءٌ عند اسْتهِ يومَ القيامة بقدر غَدْرَته**»[(٣)]، وقوله: «**لا تغدروا**»[(٤)]، وقوله: «**إن الغدر لا يصلح**»[(٥)]، وقوله في صفة المنافق: «**إذا وعد أخلف**»، وإخلاف الوعد مما فطر الله العباد علىٰ ذَمّه واستقباحه، وما رآه المؤمنون قبيحًا فهو عند الله قبيح.

وعلىٰ هذا: فلا حاجة إلىٰ التحيُّل علىٰ لزوم التأجيل.

وعلىٰ القول الأخر: قد يُحتاج إلىٰ حيلة يلزم بها التأجيل.

فالحيلة فيه: أن يُحيل المستقرضُ صاحب المال بماله إلىٰ سنةٍ أو نحوها،

---

(١) أبو داود (٣٥٩٦)، وصححه ابن القيم في «الفروسية» (ص ١٦٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩).

(٣) أخرجه البخاري (٧١١)، ومسلم (١٧٣٥).

(٤) أخرجه مسلم (١٧٣١).

(٥) أخرجه الطبري في «تاريخه» (٢/ ١٢٤ - ١٢٥) بنحوه.

بقدر مدة التأجيل، فيكون المال علىٰ المحال عليه إلىٰ ذلك الأجل، ولا يكون للطالب ولا لورثته علىٰ المستقرض سبيل، ولا علىٰ المحال عليه إلىٰ الأجل؛ فإن الحوالة تنقُلُ الحقّ.

المثال السابع والعشرون: إذا رَهَنه دارًا أو سِلعة علىٰ دَين، وليس عنده من يشهد له علىٰ قَدْر الدَّين ويكتبه، فالقول قول المرتهن في قدره، ما لم يَدَّع أكثر من قيمته، هذا قول مالك.

وقال الشافعي، وأبو حنيفة، وأحمد: القولُ قولُ الراهن.

وقول مالك هو الراجح، وهو اختيار شيخنا رحمه الله؛ لأن الله سبحانه جعل الرهن بدلًا من الكتاب، يشهدُ بقدر الحق، والشهود التي تشهد به، وقائمًا مقامه، فلو لم يُقبل قول المرتهن في ذلك بطلت التَّوْثِقَةُ من الرّهن، وادَّعىٰ المرتهن أنه رهَن علىٰ أقل شيء، فلم يكن في الرهن فائدة، والله سبحانه قد قال في آية المُداينة التي أرشد بها عباده إلىٰ حفظ حقوق بعضهم علىٰ بعض خشية ضياعها بالجحود أو النسيان، فأرشدهم إلىٰ حفظها بالكتاب، وأكَّد ذلك بأن أمرَهَم بكتابة الدَّين، وأمر الكاتب أن يكتب، ثم أكد ذلك بأن نهاه أن يأبىٰ أن يكتب، ثم أعاد الأمر بأن يكتب مرة أخرىٰ، وأمر مَن عليه الحق أن يُملِلَ، ويتقي ربه، ولا يبخس من الحق شيئًا، فإن تعذّر إملاؤه لسفهه، أو صغره، أو جنونه، أو عدم استطاعته، فَوليُّه مأمور بالإملاء عنه.

وأرشدهم إلىٰ حفظها باستشهاد شهيدين من الرجال، أو رجل وامرأتين، فأمرهم بالحفظ بالنِّصاب التام، الذي لا يحتاج صاحبُ الحقّ معه إلىٰ يمين، ونهىٰ الشهود أن يأبَوْا إذا دُعوا إلىٰ إقامة الشهادة.

ثم أكّد ذلك عليهم بنهيهم أن يمتنعوا من كتابة الحقير والجليل من الحقوق سآمةً ومللًا.

وأخبر أن ذلك أعدل عنده، وأَقْوَم للشهادة، فيتذكرها الشاهد إذا عاين خَطَّه، فيقيمها، وفي ذلك تنبيهٌ علىٰ أن له أن يقيمها إذا رأىٰ خطَّه وتَيَقَّنه، وإلا لم يكن للتعليل بقوله: ﴿وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] فائدة.

وأخبر أن ذلك أقرب إلىٰ اليقين، وعدم الرِّيب، ثم رفع عنهم الجُناح بترك الكتابة إذا كان بيعًا حاضرًا فيه التقابُض من الجانبين، يأمَنُ به كلُّ واحد من المتبايعين من جُحود الآخر ونِسْيانه.

ثم أمرهم مع ذلك بالإشهاد إذا تبايعوا، خشية الجحود وغَدْر كل واحد منهما بصاحبه، فإذا أشهدَا علىٰ التبايع أمِنَا ذلك.

ثم نهىٰ الكاتبَ والشهيدَ عن أن يُضارّا، إما بأنْ يمتنعا من الكتابة والشهادة تَحمّلًا وأداءً، أو أن يَطْلُبا علىٰ ذلك جُعْلًا يَضُرّ بصاحب الحق، أو يكتُم الشاهدُ بعض الشهادة، أو يؤخِّرا الكتابة والشهادة تأخيرًا يضرُّ بصاحب الحق، أو يَمْطُلا، ونحو ذلك.

أو هو نَهْيٌ لصاحب الحق أن يُضارّ الكاتب والشهيد، بأن يَشْغَلهما عن ضرورتهما وحوائجهما، أو يُكلّفهما من ذلك ما يَشُقّ عليهما.

ثم أخبر أن ذلك فسوق بفاعله.

فهذا كله عند القدرة علىٰ الكتاب والشهود.

ثم ذكر ما يحفظ به الحقوق عند عدم القدرة علىٰ الكتاب والشهود وهو السّفَر في الغالب، فقال: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

فدل ذلك دلالةً بَيّنة أن الرهن قائمةٌ مقام الكتاب والشهود، شاهدة مُخبرة بالحق، كما يُخبر به الكتاب والشهود.

وهذا والله أعلم سرُّ تقييد الرّهن بالسّفَر؛ لأنه حالٌ يتعذر فيها الكتاب الذي يَنْطِقُ بالحق غالبًا، فقام الرهنُ مقامه، ونابَ منابَهُ، وأكَّد ذلك بكونه مقبوضًا للمرتهن، حتىٰ لا يتمكن الراهنُ من جحده.

فلا أحسنَ من هذه النصيحة، وهذا الإرشاد والتعليم، الذي لو أخذَ به الناس لم يَضِعُ في الأكثر حقُّ أحد، ولم يتمكنِ المُبطِلُ من الجحود والنسيان.

فهذا حكمه سبحانه المتضمنُ لمصالح العباد في معاشهم ومعادهم.

والمقصود: أنه لو لم يُقْبَل قول المرتهن علىٰ الراهن في قَدْر الدَّين لم يكن وثيقةً ولا حافظًا لدينه، ولا بدلًا من الكتاب والشهود؛ فإن الراهن يتمكنُ من أخذه منه، ويقول: إنما رَهَنْته منه علىٰ ثَمن درهم ونحوه، ومَن يجعلُ القولَ قولَ الراهن فإنه يُصدّقه علىٰ ذلك، ويَقْبَل قوله في رَهْن الرُّبع، والصيغة علىٰ هذا القدر.

فالذي نعتقده ونَدينُ الله به هو قول أهل المدينة.

فإذا أراد الرجلُ حفظ حَقّه، وخاف أن يقع التحاكم عند حاكم لا يرىٰ هذا المذهب؛ فالحيلة في قبول قوله: أن يَسْتَرْهِنه المرتهن علىٰ قيمته، ويدفع إليه ما اتفقا عليه، ويُشْهدَ الراهن أن الباقي من قيمته أمانةٌ عنده، أو قَرْضٌ في ذمَّته يطالبه به متىٰ شاء، فيتمكّن كل واحد منهما من أخذ حقِّه، ويأمنُ ظلم الآخر له، والله أعلم.

المثال الثامن والعشرون: إذا كان لرجل علىٰ رجل ألفُ درهم، وفي يَده رَهنٌ بالألف، وطالبَ صاحبُ الدَّين الغريمَ بالألف، وقدَّمه إلىٰ الحاكم، وقال: لي علىٰ هذا ألفُ درهم، وخاف أن يقول: وله عندي رَهْن بالألف وهو كذا وكذا، فيقول الغريم: ما له عليّ هذه الألف التي يَدّعيها، ولا شيءٌ منها، وهذا الذي ادّعىٰ أنه لي رهنٌ في يده هو لي كما قال، ولكنه ليس برهن، بل وَديعة، أو عارية، فيأخذه منه، ويبطل حقه: فالحيلة في أمْنِه من ذلك: أن يدّعي بالألف، فيسأل الحاكمُ المطلوبَ

عن المال، فإما أن يُقِرَّ به، وإما أن يُنكره، فإن أقرّ به وادّعىٰ أن له رهنًا لزمه المال ودفع الرهن إلىٰ صاحبه، أو بِيعَ في وَفائه، وإن أنكره وقال: ليس له علي شيءٌ، ولي عنده تلك العين إما الدار وإما الدابة، فليقل صاحبُ الحق للقاضي: سَلْهُ عن هذا الذي يَدّعي عليّ: علىٰ أيّ وجهٍ هو عندي؟ أعاريَّة، أم غَصْبٌ، أم وَديعة، أم رَهنٌ؟ فإن ادّعىٰ أنه في يده علىٰ غير وَجْه الرهن حُلّفَ علىٰ إبطال دَعواه، وكان صادقًا، وإن ادّعىٰ أنه في يده علىٰ وجه الرهن، قال للقاضي: سَلْه علىٰ كَمْ هو رَهْنٌ؟ إن أقرّ بقدرِ الحق أقر له بالعين، وطالب بحقه، وإن جحد بعضه حُلّف علىٰ نَفْي ما ادّعاه، وكان صادقًا.

المثال التاسع والعشرون: إذا باعه سِلعةً ولم يُقْبِضه إياها، أو آجره دارًا ولم يتسلّمها، أو زوَّجه ابنته ولم يُسلّمها إليه، ثم ادّعىٰ عليه بالثمن، أو الأجرة، أو المهر، فخاف إن أنكره أن يستحلفه، أو يُقيم عليه البيّنة بجريان هذه العقود، وإن أقرّ لزمه ما ادّعىٰ عليه به: فالحيلة في تخلصه أن يقول في الجواب: إن ادعيت هذا المبلغ من ثمن مَبيع لم أقبضه، أو إجارة دار لم تسلمها إليّ، أو نكاح امرأة لم تسلمها إليّ، أو كانت المرأة هي التي ادَّعت، فقال: إن ادعيت هذا المبلغ من مَهْرٍ أو كُسْوةٍ أو نفقةٍ من نكاح لم تُسَلّمي إليّ نفسك فيه، ولم تُمكّنيني من استيفاء المعقود عليه، فأنا مُقرّ به، وإن كان غير ذلك فلا أقرّ به، وهذا جواب صحيح يتخلّص به.

المثال الثلاثون: إذا ادّعت عليه المرأة أنه لم يُنفق عليها، ولم يَكْسُها مُدّة مُقامها معه أو سنينَ كثيرة، والحِسُّ والعُرفُ يكذّبها، لم يَحِلّ للحاكم أن يسمع دعواها، ولا يطالبه بردّ الجواب؛ فإن الدعوىٰ إذا ردّها الحِسّ والعادة المعلومة كانت كاذبة.

وفي «الصحيح»(١) عنه ﷺ: «من ادّعىٰ دعوىٰ كاذبة ليتكثَّر بها لم يزده الله بها إلا قِلّةً».

وفي «الصحيح»(٢) أيضًا عنه ﷺ: «من ادّعىٰ ما ليس له فليس منّا، وليتبوأ مقعده من النار».

فلا يجوز لأحدٍ حاكمٍ ولا غيره أن يُساعد من ادّعىٰ ما يشهدُ الحِسّ والعُرف والعادة أنه ليس له، وأن دعواه كاذبة، ففي سماع دعواه وإحضار المدَّعَىٰ عليه وإحلافه أعظم مساعدة ومعاونة علىٰ ما يُكذّبه الحِسّ والعادة.

ثم كيف يسع الحاكمَ أن يقبل قول المرأة إنها هي التي كانت تُنفقُ علىٰ نفسها، وتكسو نفسها هذه المدة كلَّها، مع شهادة العُرف والعادة المطّردة بكذبها؛ ولا يقبلُ قول الزَّوج إنه هو الذي كان ينفقُ عليها ويكسوها، مع شهادة العرف والعادة له، ومشاهدة الجيران وغيرهم له: أنه كلّ وقت يُدخلُ إلىٰ بيته الطعام والشراب والفاكهة، وغير ذلك؟ فكيف يُكذّبُ من معه مثل هذه الشهادة، ويقبل قول من يكذبُ دعواه ذلك؟

وكيف يمكن الزوج أن يتخلّص من مثل هذا البلاء الطويل، والخَطْب الجليل، إلا بأن يشهد كلّ يوم بُكرةً وعَشِيّة شاهديْ عَدْل علىٰ الإنفاق وعلىٰ الكُسْوة، أو يفرض لها كل شهر دراهم معلومة، يُقبضها إياها بإشهاد؟

ثم إما أن يمكّنها أن تخرج من بيته كلَّ وقت تشتري لها ما يقوم بمصالحها، أو يتصدَّىٰ هو لخدمتها وشراء حوائجها، فيكون هو المعَاشَر الأسير المملوك، وهي المالكة الحاكمة عليه.

---

(١) مسلم (١١٠).

(٢) مسلم (٦١).

وكل هذا ضدّ ما قصده الشارع من النكاح من الأُلفة والمودة والمعاشرة بالمعروف؛ فإن هذه المعاشرة من أنكر المعاشرة، وأبعدها من المعروف.

وأيّ قبيح أعظم من دعوىٰ امرأةٍ علىٰ الزوج تَرْكَ النفقة والكسوة ستين سنةً أو أكثر، وهي لا تدخل ولا تخرج، ولا يمكنها تعيش عيش الملائكة، فيُطالَب الزوجُ بنفقة جميع المدة التي ادعت ترك الإنفاق فيها، وقد تستغرق جميع ماله وداره وثيابه ودوابّه، فيؤخذ ذلك كله منه، ويُحبَس علىٰ الباقي، ويُجعل دينًا مستقرًّا في ذمته، تطالبه به متىٰ شاءت.

وبالجملة فالدعوىٰ إذا كانت مما تردُّها العادة والعرف والظاهر، لم يَجُزْ سماعها.

ومما يدلّ علىٰ ذلك: أن الظنّ المستفاد من هذا الظاهرِ أقوَىٰ بكثير من الظنّ المستفاد من شاهدين، أو شاهدٍ ويمين، أو مجردِ النُّكول، أو الردّ.

وبالجملة، فمبنىٰ الحكم في الدعاوَىٰ علىٰ غَلبة الظنّ المستفاد من براءة الأصل تارة، ومن الإقرار تارة، ومن البينة تارة، ومن النكول مع يمين الطالب المردودة، أو بدونها، وهذا كله مما يُبيِّن الحق ظاهرًا؛ فهو بَينة، وتخصيص البَينة بالشهود عرفٌ خاص، وإلا فالبينة اسمٌ لما يبيِّن الحقّ، فمن كان ظنُّ الصدق من جانبه أقوىٰ كان بالحكم أولىٰ، ولهذا قدّمنا جانب المدّعىٰ عليه، حيث لا بينة، ولا إقرار، ولا نُكول، ولا شاهد حال، استنادًا إلىٰ الظن المستفاد من البراءة الأصلية.

فإن كان في جانب المدّعي بَيّنةٌ شرعية قُدّم؛ لقوة الظن في جانبه بالبينة.

وكذلك إذا كان في جانبه قرينةٌ ظاهرةٌ كاللَّوْث قُدِّم جانبه.

وكذلك قُدِّم جانبه في اللِّعان إذا نكلت المرأة؛ فإنها تُرجَم بأيمانه، لقوّة الظن في جانبه بإقدامه علىٰ اللعان، مع نكول المرأة عن دفع الحدّ والعار عنها باليمين.

وقد أجمع الناس علىٰ جواز وطء المرأة التي تُزَفّ إلىٰ الزوج ليلة العُرْس، وإن لم يكن رآها، ولا وُصفَتْ له، من غير اشتراط شاهدَيْ عدل يشهدان أنها هي امرأته التي وقع عليها العقد، اكتفاءً بالظن الغالب، بل بالقَطْع المستفاد من شاهد الحال.

وكذلك يُكتفَىٰ بشاهدِ الحال في بيع المحقَّرات بالمعاطاة، وهو عمل الأمة قديمًا وحديثًا.

واكتفىٰ الشارع بسكوت البكر في الاستئذان، وجعله دليلًا علىٰ رضاها(١)، اكتفاءً بشاهد الحال.

واكتفت الأمَّة في الاعتماد علىٰ المعاملات، والهدايا، والتبرعات، بكونها بيد الباذل؛ لأن دلالتها علىٰ ملكه تورثُ ظنًّا ظاهرًا.

وقد اكتفىٰ الشارعُ بتقويم اثنين في جزاء الصَّيد، واكتفىٰ بواحد في الخرْص، واكتفىٰ بواحد في رؤية هلال رمضان.

وكذلك الاعتماد في وجوب دَفع اللُّقَطَةِ أو جوازه علىٰ الظنّ المستفاد من وَصْفِ الواصف لها.

وقد حكىٰ الله سبحانه في كتابه عن الشاهد الذي شهد من أهل امرأة العزيز، وحكم بالقرائن الظاهرة علىٰ براءة يوسف ﷺ، وكذَّب المرأة، بقوله: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٢٦ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٢٧ فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ [يوسف: ٢٦ - ٢٨]، وسمّىٰ الله سبحانه ذلك آيةً، وهي أبلغُ من البينة، فقال: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]،

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩٧١).

وحكىٰ الله سبحانه ذلك مُقررًا له غير منكر، وذلك يدل علىٰ رضاه به.

ومن هذا: حكمُ نبي الله سليمان بن داود عليهما السلام بالولد الذي تنازع فيه المرأتان، فقضىٰ به داود للكبرىٰ، فخرجتا علىٰ سليمان، فقَصّتا عليه القصة، فقال سليمان ﷺ: ائْتُونِي بالسّكين أشقَّه بينكما، فقالت الصغرىٰ: لا تفعل يا نبي الله، هو ابنُها، فقضىٰ به للصغرىٰ[1]، ولم يكن سليمان ليفعل، ولكن أوهمهما ذلك، فطابت نفسُ الكبرىٰ بذلك؛ استرواحًا منها إلىٰ راحة التأسّي والتسلّي بذهاب ابن الأخرىٰ كما ذهب ابنها، ولم يَطِبْ قلب الصغرىٰ بذلك، بل أدركتها شَفَقَةُ الأم ورحمتها، فناشدَتْه أن لا يفعل؛ استرواحًا إلىٰ بقاء الولد، ومشاهدته حيًّا، وإن اتصل إلىٰ الأخرىٰ.

وتأمّلْ حكم سليمان به للصغرىٰ وقد أقرّت به للكُبرىٰ تَجِدْ تحته: أن الإقرار إذا ظهرت أماراتُ كذبه وبطلانه لم يُلتفَتْ إليه، ولم يحكم به علىٰ المقرّ، وكان وجودُه كعدمه. وهذا هو الحق الذي لا يجوز الحكم بغيره.

وكذلك إذا غلط المقرّ، أو أخطأ، أو نسي، أو أقرّ بما لا يعرف مضمونه، لم يُؤاخذ بذلك الإقرار، ولم يحكم به عليه، كما لو أقرّ مكرهًا.

والله تعالىٰ رَفع المؤاخذة بلَغْوِ اليمين؛ لكون الحالف لم يقصد موجَبها، وأخبر أنه إنما يؤاخذ بكسب القلب، والغالط والمخطئُ والناسي والجاهل والمكره لم يكسب قلبه ما أَقَرّ به أو حلف عليه، فلا يؤاخذ به.

والمقصود: أن الزوج المظلوم المدّعَىٰ عليه دَعْوَىٰ كاذبة ظالمة بأنه ترك النفقة والكسوة تلك السنين كلَّها، أو مدة مُقامها عنده، إذا تبيّن كذب المرأة في

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٢٠).

دعواها لم يجز للحاكم سماعها، فضلًا عن مطالبته بردِّ الجواب.

فله طُرق في التخلص من هذه الدعوىٰ:

أحدها هذا: أن يقول: كيف يَسُوغ سماع دعوىٰ تُكذِّبها العادة والعرف ومشاهدة الجيران؟

الثاني: أن يقول للحاكم: سَلْها مَنْ كان يُنفِقُ عليها، ويكسوها في هذه المدة؟

فإن ادّعَتْ أن غيره كان يؤدي ذلك عنه لم يُسمع دعواها، وإن كانت الدعوىٰ لذلك الغير، ولا يُقبل قولها علىٰ الزوج إن غيره قام بهذا الواجب عنه، وهذا مما لا خفاء به، ولا إشكال فيه.

وإن قالت: أنا كنت أنفق علىٰ نفسي، قال الزوج: سَلْها هل كانت هي التي كانت تدخل وتخرجُ تشتري الطعام والإدام؟

فإن قالت: نعم، ظهر كذبها، ولاسيَّما إن كانت من ذوات الشرف والأقدار.

وإن قالت: كنت أوكّل غيري في ذلك، أُلزمت ببيانه، وإلا ظهر كذبها وظلمها وعدوانها، وكانت معاونتها علىٰ ذلك معاونةً علىٰ الإثم والعدوان.

ومتىٰ أحس بالشر والمكر احتال بأن يُخبئ شاهديَ عَدْل، بحيث يسمعان كلامها، ولا تراهما، ثم يدفع إليها مالًا، أو ترضىٰ به، ويتلطَّف بها، ثم يقول: أريد أن يجعل كل منا صاحبه في حِلٍّ حتىٰ تطيب أنفسنا، ولعل الموت يأتي بغتةً، ونحو ذلك من الكلام.

وإن أمكنه أن يستنطقها بأنها لا تستحق عليه إلىٰ ذلك الوقت نفقة، ولا كسوة، وأنه يرضيها من الآن، ويدفع إليها ما ترضىٰ به، كان أقوىٰ، ثم يأخذ خَطّ الشاهدين بذلك، ويكتمه منها.



وبالجملة، فالحازم من يستعدُّ لِحِيَلِهِنَّ، ويُعدّ لها حيلًا يتخلص بها منها، وهذا لا بأس به، ولا إثم فيه، ولا في تعليمه؛ فإن فيه تخليص المظلوم، وإغاثة الملهوف، وإخزاء الظالم المعتدي، والله الموفق للصواب.

وإنما أطَلْنا الكلام في هذا المثال لشدّة حاجة الناس إلىٰ ذلك، ولعموم البلوىٰ، وكثرة الفجور، وانتشار الضرر بتمكين المرأة من هذه الدعوىٰ، أو سماعها، وجَعْلِ القول قوْلها، وفي ذلك كفاية، وإلا فهي تحتمل أكثر من ذلك.

فصل

ص: ٧٦١

يسر الشريعة فيه غنية عن ارتكاب الحيل

والمقصود بهذه الأمثلة وأضعافها مما لم نذكره: أن الله سبحانه أغنانا بما شَرَعه لنا من الحنيفية السمحة، وما يسّرَه من الدين علىٰ لسان رسوله ﷺ، وسهَّله للأمة: عن الدخول في الآصار والأغلال، وعن ارتكاب طُرق المكر والخداع والاحتيال، كما أغنانا عن كل باطل ومحرم وضارٍّ، بما هو أنفعُ لنا منه من الحق، والمباح النافع.

فأغنانا بأعياد الإسلام: عن أعياد الكفار والمشركين من أهل الكتاب، والمجوس، والصابئين، وعَبَدَة الأصنام.

وأغنانا بوجوه التجارات، والمكاسب الحلال: عن الربا والميْسر والقِمار.

وأغنانا بنكاح ما طاب لنا من النساء مَثْنىٰ وثُلاث ورُباع، والتّسَرّي بما شئنا من الإماء: عن الزنىٰ والفواحش.

وأغنانا بأنواع الأشربة اللذيذة، النافعة للقلب والبدن: عن الأشربة الخبيثة المسكرة، المُذْهبة للعقل والدِّين.

وأغنانا بأنواع الملابس الفاخرة من الكَتّان، والقُطن، والصوف: عن الملابس

المحرّمة من الحرير، والذهب.

وأغنانا عن سماع الأبيات وقرآن الشيطان: بسماع الآيات وكلام الرحمن.

وأغنانا عن الاستقسام بالأزلام طلبًا لما هو خيرٌ وأنفعُ لنا: باستخارته التي هي توحيد، وتفويض، واستعانة، وتوكُّل.

وأغنانا عن طلب التنافس في الدنيا وعاجلها: بما أحبّه لنا ونَدَبنا إليه من التنافس في الآخرة، وما أعدّ لنا فيها، وأباح الحسد في ذلك، وأغنانا به عن الحسد علىٰ الدنيا وشهواتها.

وأغنانا بالفَرَح بفضله ورحمته وهما القرآن والإيمان: عن الفرَح بما يجمعه أهل الدنيا من المتاع والعقار والأثمان، فقال تعالىٰ: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨].

وكذلك أغنانا بالطرق الشرعية: عن طُرق أهل المكر والاحتيال.

فلا تشتد حاجة الأمة إلىٰ شيء إلا وفيما جاء به الرسول ﷺ ما يقتضي إباحته وتَوسعته، بحيث لا يُحْوِجهم فيه إلىٰ مكر واحتيال، ولا يُلزمهم الآصار والأغلال، فلا هذا من دينه ولا هذا.

ونحن نعلم علمًا لا نشك فيه أن الحيل التي تتضمّن تحليل ما حرّمه الله تعالىٰ، وإسقاط ما أوجبه، لو كانت جائزة لسَنّها الله سبحانه، وندب إليها؛ لما فيها من التَّوْسِعَةِ والفَرَجَ للمكروب، والإغاثة للملهوف، كما ندب إلىٰ الإصلاح بين الخصمين.

وقد قال المبعوث بالحنيفية السمحة ﷺ: «**ما تركتُ من شيء يُقَرّبكم إلىٰ الجنة إلا وقد حدثتكم به، ولا تركتُ من شيء يبعدكم عن النار إلا وقد حدثتكم**

به»(١).

«تركتكم علىٰ البيضاء، ليلُها كنهارها، لا يَزيغ عنها بعدي إلا هالك»(٢).

فهلّا ندبَ النبي ﷺ إلىٰ الحِيَل، وحَضّ عليها، كما حضّ علىٰ إصلاح ذات البَيْنِ؟

بل لم يزل يُحذّر من الخداع، والمكر، والنفاق، ومشابهة أهل الكتاب باستحلال محارمه بأدنىٰ الحيل.

ولو كان مقصود الشارع إباحة تلك المحرمات، التي رَتّب عليها أنواع الذم والعقوبات، وسدّ الذرائع الموصّلة إليها، لم يحرمها ابتداءً، ولا رتَّب عليها العقوبة، ولا سدَّ الذرائع إليها، ولكان تركُ أبوابها مُفَتَّحةً أسهل من المبالغة في غلقها وسدِّها، ثم يفتح لها أنواع الحيل، حتىٰ يُنقّب المحتال عليها من كل ناحية، فهذا مما يُصان عنه الشرائع، فضلًا عن أكملها شريعة وأفضلها دينًا.

وقد قدّمنا أن الضرر والمفاسد الحاصلة من تلك المحرمات لا يزول بالاحتيال والنَّقْبِ عليها، بل تقوىٰ وتشتدُّ مفاسدها.

فصل

ص: ٧٦٥
أنفع الطرق هي التي فيها نفعا للمسلمين وذبا عن الدين

إذا عُرِفَ هذا فالطرقُ التي تتضمن نفعَ المسلمين، والذّبَّ عن الدِّين، ونصرَ المظلومين، وإغاثةَ الملهوفين، ومعارضةَ المحتالين بالباطل ليُدحِضوا به الحق: من أنفع الطرق، وأجلّها علمًا وعملًا وتعليمًا.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٧/ ٧٩) بنحوه، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٨٦٦).

(٢) سبق تخريجه ص(٢٣).

فيجوز للرجل أن يُظهر قولًا أو فعلًا مقصودُه به مقصود صالح، وإن ظن الناس أنه قصد به غير ما قصد به، إذا كان فيه مصلحة دينية، مثل دفع ظلم عن نفسه، أو عن مسلم، أو معاهد، أو نصرة حق، أو إبطال باطل من حيلة محرمة أو غيرها، أو دفع الكفار عن المسلمين، أو التوصُّل إلىٰ تنفيذ أمر الله تعالىٰ ورسوله. فكل هذه طرق جائزة، أو مستحبة، أو واجبة.

وإنما المحرَّم أن يقصد بالعقود الشرعية غير ما شُرِعَت له، فيصير مخادعًا لله. فهذا مخادع لله ورسوله، وذاك مخادع للكفار والفجار والظلمة، وأرباب المكر والاحتيال، فبين هذا الخداع وذاك الخداع من الفرق كما بين البِرّ والإثم، والعدل والظلم، والطاعة والمعصية.

فأين مَنْ قَصْدُهُ إظهارُ دين الله تعالىٰ، ونصر المظلوم، وكسر الظالم، إلىٰ من قصده ضد ذلك؟

إذا عُرف هذا فنقول: الحِيَل أقسام:

أحدها: الطرق الخفيَّة التي يتوصل بها إلىٰ ما هو محرَّم في نفسه، فمتىٰ كان المقصود بها محرَّمًا في نفسه فهي حرام باتفاق المسلمين، وصاحبها فاجر ظالم آثم.

وذلك كالتحيّل علىٰ هلاك النفوس، وأخذ الأموال المعصومة، وفسادِ ذات البَيْنِ، وحيل الشياطين علىٰ إغواء بني آدم، وحيل المخادعين بالباطل علىٰ إدحاض الحق، وإظهار الباطل في الخصومات الدينية والدنيوية، فكلُّ ما هو محرَّم في نفسه فالتوصل إليه محرَّم بالطرق الظاهرة والخفية، بل التوصل إليه بالطرق الخفية أعظم إثمًا، وأكبر عقوبة؛ فإن أذىٰ المخادع وشَرَّه يصل إلىٰ المظلوم من حيثُ لا يشعر، ولا يمكنه الاحتراز عنه، ولهذا قُطع السارق دون المنتهب والمختلس.

والقصد أن التوصل إلىٰ الحرام حرام، سواءً توصل إليه بحيلة خفيَّة أو بأمر

ظاهر، وهذا النوع من الحيل ينقسم قسمين:

أحدهما: ما يظهر فيه أن مقصود صاحبه الشر والظلم، كحيل اللصوص، والظلَمة، والخَوَنة.

والثاني: ما لا يظهر ذلك فيه، بل يُظهر المحتال أن قصده الخير، ومقصودُه الظلم والبغْيُ، مثل إقرار المريض لوارثٍ لا شيء له عنده، قصدًا لتخصيصه بالمقرِّ به، أو إقراره بوارث وهو غير وارث، إضرارًا بالورثة.

وهذا حرام باتفاق الأمة، وتعليمه لمن يفعله حرام، والشهادة عليه حرام، إذا علم الشاهد صورةَ الحال، والحكم بموجب ذلك حكم باطلٌ حرام، يأثمُ به الحاكم باتفاق المسلمين، إذا علم صورة الحال، فهذه الحيلة في نفسها محرَّمة لأنها كذبٌ وزور، والمقصود بها محرَّم لكونه ظلمًا وعدوانًا.

فهذا النوع لا يستريبُ أحدٌ أنه من كبائر الإثم، وهو من أقبح المحرَّمات، وهو بمنزلة لحم خنزير، من جهة أنَّه في نفسه معصية؛ لتضمُّنه الكذب والزُّور، ومن جهة تضمُّنه إبطال الحق، وإثبات الباطل.

القسم الثالث[1]: ما هو مباحٌ في نفسه، لكن بقصد المحرم صار حرامًا، كالسفر لقطع الطريق، ونحو ذلك، فهاهنا المقصود حرامٌ، والوسيلة في نفسها غير محرَّمة، لكن لما توسّل بها إلىٰ الحرام صارت حرامًا.

القسم الرابع: أن يقصد بالحيلة أخذ حقٍّ، أو دفع باطل، لكن يكون الطريق إلىٰ حصول ذلك محرّمة، مثل أن يكون له علىٰ رجل حقّ فيجحده، فيقيم شاهدين لا يعرفان غريمه ولم يرياه، يشهدان له بما ادّعاه، فهذا محرّم أيضًا، وهو عند الله تعالىٰ

---

(١) لم يذكر المؤلف القسم الثاني. ولكن جعل القسم الأول قسمين، فقام مقامه.

عظيم؛ لأن الشاهدين يشهدان بالزور، وشهادة الزور من الكبائر، وقد حملهما علىٰ ذلك.

وكذلك لو كان له عند رجل دَين، فيجحده إياه، وله عنده وديعةٌ، فَجَحد الوديعة، وحلف أنه لم يودعه.

أو كان له علىٰ رجل دَيْنٌ لا بيِّنة له به، ودين آخر به بينة، لكنه اقتضاه منه، فيدّعي هذا الدين، ويقيم به بينة، وينكر الاستيفاء.

أو يكون قد اشترىٰ منه شيئًا، فظهر به عيب تَلِفَ المبيع به، فادّعىٰ عليه بثمنه، فأنكر أصل العقد، وأنه لم يشترِ منه شيئًا.

أو تزوج امرأة، فأنفق عليها مدة طويلة، فادَّعت عليه أنه لم ينفق عليها شيئًا، فجحد نكاحها بالكلِّية.

فهذا حرام أيضًا؛ لأنه كذب، ولاسيما إن حلف عليه، ولكن لو تأوّل في يمينه لم يكن به بأس، فإنه مظلوم.

فإن قيل: فما تقولون في مسألة الظَّفَرِ؟ هل هي من هذا الباب، أو من القصاص المباح؟

قيل: قد اختلف الفقهاء فيها علىٰ خمسة أقوال:

أحدها: أنها من هذا الباب، وأنه ليس له أن يخون مَنْ خانه، ولا يجْحَد من جحده، ولا يغصب من غصبه، وهذا ظاهر مذهب أحمد ومالك.

والثاني: يجوز له أن يَسْتَوْفي قدر حقَّه إذا ظفر بماله، سواءً ظفر بجنسه أو غير جنسه، وفي غير الجنس يدفعه إلىٰ الحاكم يبيعه، ويستوفي ثمنه منه، وهذا قول أصحاب الشافعي.

والثالث: يجوز له أن يستوفي قدر حقّه إذا ظفر بجنس ماله، وليس له أن يأخذ من غير الجنس، وهذا قول أصحاب أبي حنيفة.

والرابع: أنه إن كان عليه دين لغيره لم يكن له الأخذ، وإن لم يكن عليه دَينٌ فله الأخذ، وهذا إحدىٰ الروايتين عن مالك.

والخامس: أنه إن كان سببُ الحق ظاهرًا كالنكاح، والقرابة، وحق الضيف، جاز للمستحق الأخذ بقدر حقّه، كما أذن فيه النبي ﷺ لهندٍ أن تأخذ من مال أبي سفيان ما يكفيها ويكفي بَنِيها[1]، وكما أذن لمن نزل بقوم ولم يُضيّفوه أن يُعْقِبَهم في مالهم بمثل قِراه، كما في «الصحيحين»[2] عن عقْبة بن عامر رضي الله عنه، قال: قلت للنبي: إنك تبعثنا، فننزلُ بقوم لا يَقْرونا، فما ترىٰ؟ فقال لنا: **«إن نزلتم بقوم، فأمروا لكم بما ينبغي للضيف، فاقبلوا، وإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم»**.

وإن كان سبب الحق خفيًّا، بحيث يُتّهم بالأخذ، وينسب إلىٰ الخيانة ظاهرًا، لم يكن له الأخذ وتعريض نفسه للتهمة والخيانة، وإن كان في الباطن آخذًا حقَّه، كما أنه ليس له أن يتعرض للتهمة التي تُسلّط الناس علىٰ عِرْضه، وإن ادّعىٰ أنه مُحِقٌّ غير مُتَّهم.

وهذا القول أصح الأقوال وأسدُّها، وأوفقها لقواعد الشريعة وأُصولها، وبه تجتمع الأحاديث.

فإنه قد روىٰ أبو داود في «سننه»[3] من حديث يوسف بن ماهَك، قال: كنت أكتب لفلان نفقة أيتامٍ كان وَلِيَّهم، فغالطوه بألف درهم، فأدّاها إليهم، فأدركتُ له

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٦٠)، ومسلم (١٧١٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٦١)، ومسلم (١٧٢٧).

(٣) «سنن أبي داود» (٣٥٣٦)، وضعفه البيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٢٧٠).

من أموالهم مثلها، فقلت: اقبض الألف الذي ذهبوا به منك، قال: لا، حدّثني أبي، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**أدِّ الأمانة إلىٰ مَنِ ائتمنك، ولا تخنْ من خانك**».

وهذا وإن كان في حكم المنقطع فإن له شاهدًا من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**أدّ الأمانة إلىٰ من ائتمنك، ولا تخن من خانك**»[1].

فهذه الآثار لا يشبه الأخذُ فيها الأخذَ في الموضعين اللَّذَين أباح رسول الله ﷺ فيهما الأخذ؛ لظهور سبب الحق، فلا يُنسب الآخذ إلىٰ الخيانة، ولا يتطرق إليه تهمة، ولتعسُّر الشكوىٰ في ذلك إلىٰ الحاكم، وإثبات الحق والمطالبة به.

والذين جوَّزوه يقولون: إذا أخذ قدر حقِّه من غير زيادةٍ لم يكن ذلك خيانة؛ فإن الخيانة أخذ ما لا يحل له أخذه.

وهذا ضعيف جدًّا؛ فإنه يُبطل فائدة الحديث فإنه قال: «ولا تخن من خانك»، فجعل مقابلته له خيانة، ونهاه عنها، فالحديث نص بعد صحته.

فصل

ص: ٧٧٨

من صور الحيل ارتكاب ما حرمه الشارع أو إسقاط ما أوجبه

القسم الخامس من الحيل: أن يقصد حِلَّ ما حرّمه الشارع، أو سقوط ما أوجبه، بأن يأتي بسبب نَصَبه الشارع سببًا إلىٰ أمرٍ مباح مقصود، فيجعله المحتال المخادع سببًا إلىٰ أمر محرم مقصودٍ اجتنابُه.

فهذه هي الحيلُ المحرمة التي ذَمَّها السلف، وحَرّموا فعلها وتعليمها.

وهذا حرام من وجهين: من جهة غايته، ومن جهة سببه:

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٣٧)، والترمذي (١٢٦٤)، وصححه الحاكم (٢٢٩٦)، والألباني في «الصحيحة» (٤٢٣).

أما غايته: فإن المقصود به إباحة ما حرّمه الله ورسوله، وإسقاط ما أوجبه.

وأما من جهة سببه: فإنه اتخذ آيات الله هُزُوًا، وقصد بالسبب ما لم يُشْرَعْ لأجله، ولا قصده به الشارعُ، بل قصد ضدَّه، فقد ضادّ الشارع في الغاية، والحكمة، والسبب جميعًا.

وقد يكون أصحابُ القسم الأول من الحيل أحسنَ حالًا من كثير من أصحاب هذا القسم؛ فإنهم يقولون: إن ما نفعله حرام وإثم ومعصية، ونحن أصحاب تحيُّل بالباطل، عُصاة لله ورسوله، مخالفون لدينه.

وكثير من هؤلاء يجعلون هذا القسم من الدِّين الذي جاءت به الشريعة، وأن الشارع جَوّز لهم التحيُّل بالطرق المتنوعة علىٰ إباحة ما حرّمه، وإسقاط ما أوجبه.

فأين حال هؤلاء من حال أولئك؟

ثم إن هذا النوع من الحيل يتضمن نسبةَ الشارع إلىٰ العبث، وشرع ما لا فائدة فيه إلا زيادة الكلفة والعناء؛ فإن حقيقة الأمر عند أرباب الحيل الباطلة: أن تصير العقود الشرعية عبثًا لا فائدة فيها؛ فإنها لا يقصد بها المحتالُ مقاصدها التي شرعت لها، بل لا غَرض له في مقاصدها وحقائقها البتة، وإنما غرضُه التوصُّلُ بها إلىٰ ما هو ممنوع منه، فجعلها سُترةً وجُنَّةً يتستَّر بها من ارتكاب ما نُهي عنه صِرْفًا، فأخرجه في قالب الشرع.

فصل

ص: ٧٨٣

جواز الحيل التي تخلص من الظلم والبغي

وقد عُرف بما ذكرنا الفرقُ بين الحيل التي تخلّص من الظلم والبغي والعدوان، والحيل التي يُحتال بها علىٰ إباحة الحرام وإسقاط الواجبات، وإن جمعهما اسمُ الحيلة والوسيلة.

وعُرف بذلك أن العِينة لا تخلّص من الحرام، وإنما يُتوسّل بها إليه، وهو المقصود الذي اتفقا عليه، ويعلمه الله تعالىٰ من نفوسهما، وهما يعلمانه، ومَنْ شاهدهما يعلمه.

وكذلك تمليكُ مالِهِ لولده عند قُرْب الحوْلِ فرارًا من الزكاة، لا يُخلّص من الإثم، بل يغمسه فيه؛ لأنه قَصَدَ إلىٰ إسقاط فرض قد انعقد سببه.

ولكن عُذْر من جوّز ذلك: أنه لم يُسقِطِ الواجب، وإنما أسقط الوجوب، وفرقٌ بين الأمرين؛ فإن له أن يمنع الوجوبَ، وليس له أن يمنع الواجب.

وكذلك التحيُّل علىٰ منع وجوب الجمعة عليه، بأن يسكن في مكانٍ لا يبلغه النداء، أو لا يمكنه الذهابُ منه إلىٰ الجمعة، والرجوع في يومه، أو السفر قبل دخول وقتها، ولا يجوز له التحيُّل علىٰ تركها بعد وجوبها عليه.

وكذلك التحيُّل علىٰ منع وجوب الإنفاق علىٰ القريب، بأن لا يكتسب مالًا يجب فيه الإنفاق، ولا يجوز له التحيُّل علىٰ إسقاط ما وجب من ذلك.

فهذا سِرّ الفرق اعتمده أصحاب الحيل.

وأما المانعون فيجيبون عن ذلك بأن هذا لو أَجْدَىٰ علىٰ المتحيِّلين لم يُعاقِبِ الله ﷻ أصحاب الجنَّة، الذين عزموا علىٰ صِرامها ليلًا لئلا يَحضُرهم المساكين، فهؤلاء قصدوا دفع الوجوب بعد انعقاد سببه، وهو نظير التحيُّل لإسقاط الزكاة بعد ثبوت سببها.

وبأن هذا يُبطل حكمة الإيجاب؛ فإن الله سبحانه إنما أوجبها في أموال الأغنياء طُهْرَةً لهم وزكاةً، ورحمة للمساكين، وسَدًّا لفاقتهم، فالتحيُّل علىٰ منع وجوبها يعود علىٰ ذلك كله بالإبطال.

وبأن الشارع لو جوّز التحيُّل علىٰ منع الإيجاب بعد انعقاد سببه لم يكن في

الإيجاب فائدة؛ إذ ما مِنْ أحد إلا ويمكنه التحيُّل بأدنىٰ حيلة علىٰ الدفع، فيكون الإيجاب عديم الفائدة؛ فإنه إذا أوجبه وجوّز إسقاطه بعد انعقاد سبب الإيجاب عاد ذلك بنقض ما قصده.

ولأن الفرار من الإيجاب إنما يُقصد به الفرار من أداء الواجب، وأن يُسقط ما فرضه الله عليه عند مُضيّ الحول، وليس هذا كمن يترك اكتساب المال الذي يجبُ فيه الزكاة فرارًا من وجوبها عليه، أو ترك بيع الشّقْص فرارًا من أخذ الشفيع له، أو يترك التزوّج فرارًا من وُجوب الإنفاق، ونحو ذلك؛ فإن هذا لم ينعقد في حقه السبب، بل ترك ما يفضي إلىٰ الإيجاب، ولم يتسبّب إليه، وهذا تحيُّل بعد السبب علىٰ إسقاط ما تعلّق به من أداء الواجب، واحتال علىٰ قطع سببه بعد ثبوتها.

ونُكْتَةُ الفرق: من جهة الوسيلة والمقصود؛ فإن المحتال علىٰ المحرمات وإسقاط الواجبات مقصوده فاسدٌ، ووسيلته باطلة؛ فإنه توسَّل بالشيء إلىٰ غير مقصوده، وتوسل به إلىٰ مقصود محرّم.

فإن الله سبحانه إنما جعل النكاح وسيلة إلىٰ المودّة والرحمة، والمصاهرَة والنسل، وغضّ البصر، وحفظ الفرج، والتمتُّع، والإيواء، وغير ذلك من مقاصد النكاح، والمحلِّل لم يتوسّل به إلىٰ شيء من ذلك، بل إلىٰ تحليل ما حرّمه الله تعالىٰ؛ فإنه سبحانه حرّمها علىٰ المطلق ثلاثًا عقوبةً له، فتوسَّل هذا بنكاحها إلىٰ تحليلها له، ولم يتوسّل به إلىٰ ما شُرع له، فكان القصد محرّمًا، والوسيلة باطلة.

وكذلك شرع الله البيع وسيلةً إلىٰ انتفاع المشتري بالعين، والبائع بالثمن، فتوسل به المرابي إلىٰ محض الرّبا، وأتىٰ به لغير مقصوده؛ فإنه لا غرض له في تملُّك تلك العين، ولا الانتفاع بها، وإنما غرضه الربا، فتوصّل إليه بالبيع.

وكذلك سائر الحيل التي تعود علىٰ مقصود الشارع وشرعه بالنقض والإبطال؛

غاياتها مُحَرَّمة، ووسائلها باطلة لا حقيقة لها.

وبهذا يتبين لك الفرق بين الحيل التي يُتوصل بها إلىٰ تنفيذ أمر الله سبحانه تعالىٰ ورسوله وإقامة دينه، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ونصر المحق، وكسر المبطل؛ والحيل التي يُتوصل بها إلىٰ خلاف ذلك.

فتحصيل المقاصد المشروعة بالطرق التي جعلت موصلة إليها شيء، وتحصيل المقاصد الفاسدة بالطرق التي شرعت لغيرها شيء آخر.

فالفرق بين النوعين ثابت من جهة الوسيلة والمقصود اللذين هما: المحتال به والمحتال عليه.

فالطرق الموصلة إلىٰ الحلال المشروع: هي الطرق التي لا خداع في وسائلها، ولا تحريم في مقاصدها، وبالله التوفيق.

فصل

ص: ٨٠١

الاستدلال بقصة أيوب ﷺ في جواز الحيل

وأما قوله تعالىٰ لأيوب ﷺ: ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ﴾ [ص:٤٤].

فمن العجب أن يَحتجّ بهذه الآية مَنْ يقول: إنه لو حلف: ليضربنّه عشرةَ أسواط، فجمعها وضربه بها ضَرْبَةً واحدة لم يَبرّ في يمينه.

هذا قول أصحاب أبي حنيفة، ومالك، وأصحاب أحمد.

وقال الشافعي: إن علم أنها مَسّته كلُّها برّ في يمينه، وإن علم أنها لم تمسّه لم يبرّ، وإن شكَّ لم يحنث.

ولو كان هذا موجبًا لبِرّ الحالف لسقط عن الزاني والقاذف والشارب بعدد الضرب؛ بأن يَجمع له مئة سوط أو ثمانين، ويضرب بها ضربةً واحدة، وهذا إنما

يجزئ في حق المريض، كما قال الإمام أحمد في المريض عليه الحدّ: يُضرب بِعِثكالٍ يُسقط عنه الحدّ.

واحتج بما رواه عن أبي أمامة بن سهل، عن سعيد بن سعد بن عُبادة، قال: كان بين أبياتنا رُوَيجلٌ ضعيف مُخْدَجٌ، فلم يَرُعِ الحيَّ إلا وهو علىٰ أمةٍ من إمائهم يَخبُثُ بها، قال: فذَكَرَ ذلك سعد بن عبادة لرسول الله ﷺ؟ وكان ذلك الرجل مسلمًا، فقال: «**اضربوه حدَّهُ**»، فقالوا: يا رسول الله! إنه أضعفُ مما تحسِب، لو ضربناه مئةً قتلناه. فقال: «**خذوا له عِثْكالًا فيه مئةُ شِمْراخ، ثم اضربوه ضربةً واحدةً**»، ففعلوا[1].

وأما قصة أيوب عليه السلام فلها فقهٌ دقيق؛ فإن امرأته كانت لشِدّة حرصها علىٰ عافيته وخَلاصِه من دائه، تلتمسُ له الدواء بما تقدِرُ عليه، فلما لَقِيَها الشيطانُ وقال ما قال أخبرت أيوب عليه السلام بذلك، فقال: إنه الشيطانُ، ثم حلف لئن شفاه الله تعالىٰ ليَضربَنّها مئة سوط، فكانت معذورةً محسنةً في شأنه، ولم يكن في شرعهم كَفّارةٌ؛ فإنه لو كان في شَرْعهم كفارة لعدَل إلىٰ التكفير، ولم يَحْتَجْ إلىٰ ضَرْبِها، فكانت اليمينُ موجِبةً عندهم كالحدود، وقد ثبت أن المحدود إذا كان معذورًا خُفّفَ عنه، بأن يُجمع له مئة شمْراخ أو مئة سوط، فيُضرَب بها ضربةً واحدة، وامرأةُ أيوبَ كانت معذورة، لم تعلم أنّ الذي خاطبها الشيطانُ، وإنما قصدت الإحسانَ، فلم تكن تستحقّ العقوبة، فأفتىٰ الله سبحانه نبيَّه أيوب عليه السلام أن يُعاملها معاملة المعذور، هذا مع رِفْقها به، وإحسانها إليه، فجمع الله له بين البرّ في يمينه، والرفق بامرأته المحسنة المعذورة، التي لا تستحقّ العقوبة.

فظهر موافقة نصّ القرآن في قصة أيوب عليه السلام لنَصّ السنة في شأنِ الضعيف الذي زَنَىٰ، فلا يُتعدّىٰ بهما عن مَحَلِّهما.

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٥٧٤)، وحسنه ابن حجر في «البلوغ» (ص ١٥٥).

فإن قيل: فقولوا هذا في نظير ذلك ممن حلفَ: ليضربنّ امرأته أو أمته مئةً، وكانا معذورَيْنِ، لا ذنب لهما: إنه يَبَرّ بجمع ذلك في ضربة بمئة شِمراخ.

قيل: قد جعل الله له مَخْرجًا بالكفارة، ويجب عليه أن يُكفّر يمينه، ولا يعصي الله بالبر في يمينه هاهنا، ولا يحلّ له أن يبرّ فيها، بل بِرّه فيها هو حِنثه مع الكفارة، ولا يَحِلّ له أن يضرِبها، لا مُفرّقًا ولا مجموعًا.

فإن قيل: فإذا كان الضربُ واجبًا كالحدّ، هل تقولون: ينفعه ذلك؟

قيل: إما أن يكون العذُر مرجوَّ الزوالِ، كالحَرّ والبرد الشديد والمرض اليسير، فهذا يُنتظرُ زواله، ثم يحدّ الحدّ الواجب، كما روىٰ مسلم في «صحيحه»[1] عن علي ﷺ: أن أمَةً لرسول الله ﷺ زَنَتْ، فأمرني أن أجلدها، فأتيتها، فإذا هي حديثةُ عهد بنِفاس، فخشِيْتُ إن جَلدتُها أن أقتلها، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «**أحسنتَ، اترُكْها حتىٰ تَماثَلَ**».

فصل

ص: ٨٠٤
الاستدلال بحديث بلال ﷺ في جواز الحيل

وأما حديث بلال ﷺ في شأن التمر، وقول النبي ﷺ له: «**بع التمرَ بالدراهم، ثم اشترِ بالدراهم جَنيبًا**»[2].

فقال شيخنا: ليس فيه دلالة علىٰ الاحتيال بالعقود التي ليست مقصودة، لوجوه:

أحدها: أن النبي ﷺ أمره أن يبيعَ سِلْعته الأولىٰ، ثم يبتاعَ بثمنها سِلعةً أخرىٰ،

(١) برقم (١٧٠٥).
(٢) سبق تخريجه (ص: ٢٣٣).

ومعلوم أن ذلك إنما يقتضي البيعَ الصحيح، ومتىٰ وُجِد البيعان علىٰ الوجه الصحيح جاز ذلك بلا ريب، ونحن نقول: كلُّ بيع صحيح يُفيد الملك.

لكن الشأن في بُيوع قد دلّت السنةُ وأقوالُ الصحابة علىٰ أن ظاهرها وإن كان بيعًا فإنها ربًا، وهي بيع فاسد، ومعلوم أن مثل هذه لا تدخل في الحديث، ولو اختلف رجلان في بيع مثل هذا، هل هو صحيح أو فاسد؟

وأراد أحدهما إدخاله في هذا اللفظ، لم يمكنه ذلك، حتىٰ يُثبتَ أنه بيع صحيح، ومتىٰ أثبت أنه بيع صحيح لم يَحْتَجْ إلىٰ الاستدلال بهذا الحديث.

فتبيَّن أنه لا حُجة فيه علىٰ صورة من صور النزاع البتة.

الوجه الثاني: أن قوله: «بع الجمع بالدراهم» إنما يفهم منه البيع المقصود الخالي عن شرطٍ يمنع كونه مقصودًا، بخلاف البيع الذي لا يُقصد؛ فإنه لو قال: بع هذا الثوب، أو بعتُ هذا الثوب، لم يفهم منه بيع المكره، ولا بيع الهازل، ولا بيع التَّلْجِئَةِ، وإنما يُفْهَمُ منه البيع الذي يُقْصَد به نقل ملك العوض.

يوضحه: أن مثل هذين قد يتراوضان أولًا علىٰ بيع التمر بالتمر متفاضلًا، ثم يجعلان الدراهم مُحلِّلًا غير مقصودِهِ، والمقصود إنما هو بيع صاع بصاعين، ومعلوم أن الشارع لا يأذن في مثل هذا، فضلًا عن أن يأمر به ويرشد إليه.

الوجه الثالث: إن النبي ﷺ نهىٰ عن بيعتين في بيعة[1]، ومتىٰ تواطآ علىٰ أن يبيعه بالثمن، ثم يبتاع به منه، فهو بيعتان في بيعة، فلا يكون داخلًا في الحديث؛ إذ المنهي عنه لا يتناوله المأذون فيه.

يبيِّن ذلك: **الوجه الرابع**: وهو أنه ﷺ قال: «**بع الجمع بالدراهم، ثم ابتع**

---

(١) أخرجه الترمذي (١٢٣١)، والنسائي (٤٦٣٢)، وصححه الترمذي وابن حبان (٤٩٧٣).

بالدراهم جنيبًا»، وهذا يقتضي بيعًا يُنشئه ويبتدئه بعد انقضاء البيع الأول، ومتىٰ واطأه من أول الأمر علىٰ أن أبيعك وأبتاع منك فقد اتفقا علىٰ العقدين معًا، فلا يكون داخلًا في حديث الإذن، بل في حديث النهي.

فصل

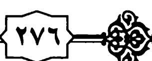
ص: ٨١٠
أدلة المجوزين للحيل من القرآن الكريم

وقد تبين بهذا بطلان الاستدلال علىٰ جواز الحيل الباطلة، بقوله تعالىٰ: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وأن هذا يتناول صورة العِينة وغيرها؛ فإن المتبايعَيْنِ يُديران السلعة بينهما.

فإن الله سبحانه قسَّم البِيَاعَات المقصودة التي شرعها لعباده، ونصبها إقامةً لمصالحهم في معاشهم ومعادهم: إلىٰ بيوع مُؤَجَّلة وبيوع حالَّة، ثم أمرهم أن يستوثقوا في البيوع المؤجّلة بالكتاب والشهود، وإن عدموا ذلك في السفر استوثقوا بالرهن؛ حفظًا لأموالهم، وتخلُّصًا من بطلان الحقوق بجحودٍ أو نسيان، ثم أخبرهم أنه لا حرج عليهم في ترك ذلك في البيوع الحالَّة؛ لأمنهم فيها مَفسدة التجاحد والنسيان.

والمراد بالتجارة الدائرة: البياعات التي تقع غالبًا بين الناس.

فالتجارة في كلام الله ورسوله، ولغة العرب، وعرف الناس، إنما تنصرف إلىٰ البياعات المقصودة التي يقصد فيها الثمن والمثمَّن، وأما ما تواطآ فيه علىٰ الربا المحض، ثم أظهرا بيعًا غير مقصود لهما البتة، يتوسَّلان به إلىٰ أن يعطيه مئة حالّة بمئة وعشرين مؤجَّلة، فهذا ليس من التجارة المأذون فيها، بل من الربا المنهي عنه، والله أعلم.



فصل

ص: ٨١٢
الاستدلال بالمعاريض على جواز الحيل

وأما استدلالكم بالمعاريض علىٰ جواز الحيل، فما أبطله من استدلال! فأين المعاريض التي يتخلّص بها الإنسانُ من الظلم والكذب إلىٰ الحيل التي يُسْقِط بها ما فرض الله تعالىٰ، ويستحِلّ بها ما حرم الله؟

فالمعَرِّض تكلّم بحقٍّ، ونطق بصدقٍ فيما بينه وبين الله تعالىٰ، لاسيّما إذا لم يَنْوِ باللفظ خلاف ظاهره في نفسه، وإنما كان الظهور من ضعف فهم السامع وقُصوره في معرفة دلالة اللفظ، ومعاريضُ النبي ﷺ ومزاحه عامّتُه كان من هذا الباب، كقوله: «**نحن من ماء**»[(١)]، و«**إنا حاملوك علىٰ وَلَد الناقة**»[(٢)]، و«**زوجُكِ الذي في عينه بياض**»[(٣)]، و«**لا يدخلُ الجنة عجوز**»[(٤)]؛ وأكثر معاريض السلف كانت من هذا.

فالمعرِّض إنما يقصد باللفظ ما جُعل اللفظ دالًّا عليه، ومثبتًا له في الجملة، فهو لم يخرُج بتعريضه عن حدود الكلام؛ فإن الكلام فيه الحقيقة والمجاز، والعام والخاص، والمطلق والمقيَّد، والمفرد والمشترك، والمتباين والمترادف، وتختلف دلالته تارةً بحسب اللفظ المفرد، وتارةً بحسب التأليف، فأين هذا من الحيل التي يُقصد بالعقد فيها ما لم يُشرَع العقدُ له أصلًا، ولا هو مقتضاه ولا مُوجَبه شرعًا ولا حقيقةً؟

وفرقٌ ثانٍ، وهو أن المعرِّض لو صرّح بقصده لم يكن باطلًا ولا محرّمًا،

---

(١) سبق تخريجه (ص: ٢٣٤).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٠٠)، والترمذي (١٩٩١)، وصححه الترمذي.

(٣) ذكره ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٩٣).

(٤) أخرجه الترمذي في «الشمائل» (٢٣٠)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٩٨٧).

بخلاف المحتال، فإنه لو صرّح بما قصده بإظهار صورة العقد كان محرّمًا باطلًا؛ فإن المرابي بالحيلة لو قال: بعتك مئة حالّةً بمئة وعشرين إلىٰ سنة كان حرامًا باطلًا، وذلك عينُ مقصوده ومقصود الآخر.

وكذلك المُقرِضُ لو قال: أقرضتك ألفًا علىٰ أن تُعيدها إليّ، ومعها زيادة كذا وكذا، كان حرامًا باطلًا، وذلك نفسُ مقصوده.

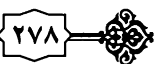
وكذلك المحلِّلُ لو قال: تزوجتها علىٰ أن أُحِلّها للمطلّق ثلاثًا.

والمعرِّضُ لو صرح بمقصوده لم يكن حرامًا، فأين أحدهما من الآخر؟

وفرق ثالث، وهو أن المعرِّض قصد بالقول ما يحتمله اللفظ أو يقتضيه، والمحتال قصد بالعقد مالا يحتمله، ولا جُعل مقتضيًا له، لا شرعًا، ولا عرفًا، ولا حقيقةً.

وفرق رابع، وهو أن المعرّض مقصدُه صحيح، ووسيلته جائزة، فلا حَجْر عليه في مقصوده، ولا في توسله إلىٰ مقصوده، بخلاف المحتال؛ فإن قصده أمرٌ محرَّم، ووسيلته باطلة، كما تقدم تقريره.

وفرق خامس، وهو أن التعريض المباح ليس من مخادعة الله سبحانه في شيء، وإنما غايته أنه مخادعة لمخلوقٍ أباح الشارع مخادعته لظلمه، جزاءً له علىٰ ذلك، ولا يلزم من جواز مخادعة الظالم جوازُ المُحِقّ، فما كان من التعريض مخالفًا لظاهر اللفظ في نفسه كان قبيحًا إلا عند الحاجة، وما لم يكن كذلك كان جائزًا إلا عند تضمُّن مفسدةٍ.



ص: ٨١٦

الاستدلال بقصة يوسف عليه السلام على جواز الحيل

فصل

وأما استدلالهم بأن الله سبحانه علّم نبيَّه يوسف ﷺ الحيلة التي تَوَصَّل بها إلىٰ أخذ أخيه إلىٰ آخره، فهذا قد ظنّ بعض أرباب الحيل أنه حجةٌ لهم في هذا الباب، وليس كما زعموا، والاستدلال بذلك من أبطل الباطل.

فإن المحتجِّين بذلك لا يجوّزون شيئًا مما في هذه القصة البتة، ولا تُجَوّزُها شريعتنا بوجه من الوجوه، فكيف يحتجّ المحتجّ بما يحرم العمل به، ولا يسوّغه بوجهٍ من الوجوه؟

والله سبحانه إنما سَوّغ ذلك لنبيه يوسف ﷺ جزاءً لإخوته، وعقوبةً لهم علىٰ ما فعلوا به، ونَصْرًا له عليهم، وتصديقًا لرؤياه، ورفعةً لدرجته ودرجة أبيه صلوات الله وسلامه علىٰ نبينا وعليهم.

وبعدُ، ففي قصته مع إخوته ضروبٌ من الحيل المستحسنة:

أحدها: قوله لفتيانه: ﴿ٱجۡعَلُواْ بِضَٰعَتَهُمۡ فِي رِحَالِهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَعۡرِفُونَهَآ إِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ [يوسف: ٦٢]؛ فإنه تسبب بذلك إلىٰ رجوعهم.

والمقصود رجوعهم ومجيء أخيه، وذلك أمرٌ فيه منفعة لهم ولأبيهم وله، وهو مقصود صالح، وإنما لم يُعَرّفهم نفسه لأسباب أُخر، فيها منفعة لهم ولأبيهم وله، وتمامٌ لما أراده الله تعالىٰ بهم من الخير في هذا البلاء.

وأيضًا، فلو عرّفهم نفسه في أول مرة لم يقع الاجتماعُ بهم وبأبيه ذلك الموقع العظيم، ولم يَحُلّ ذلك المَحَلّ، وهذه عادة الله سبحانه في الغايات العظيمة الحميدة: إذا أراد أن يوصل عبدَه إليها هيأ لها أسبابًا من المحن والبلايا والمشاقّ، فيكون وصوله إلىٰ تلك الغايات بعدَها كوصول أهل الجنة إليها بعد الموت، وأهوال

البرْزَخ، والبعث والنشور والموقف، والحساب، والصراط، ومقاساة تلك الأهوال والشدائد.

وكما أدخل رسول ﷺ إلىٰ مكة ذلك المدخل العظيم، بعد أن أخرجه الكفارُ ذلك المخرج، ونصره ذلك النصر العزيز، بعد أن قاسىٰ مع أعداء الله ما قاساه.

وكذلك ما فعله برسله كنوح، وإبراهيم، وموسىٰ، وهود، وصالح، وشعيب علىٰ نبينا وعليهم السلام، فهو سبحانه يوصل إلىٰ الغايات الحميدة بالأسباب التي تكرهها النفوس وتشق عليها.

كما قال تعالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

وربَّمـا كَانَ مَكْرُوهُ النُّفُـوسِ إِلَى مَحْبُوبِهَا سَبَبًا مَا مِثْلُهُ سَبَبُ

وبالجملة، فالغايات الحميدة في خبايا الأسباب المكروهة الشاقة، كما أن الغايات المكروهة المؤلمة في خبايا الأسباب المشتهاة المستلذة. وهذا من حين خلق الله سبحانه الجنة وحَفَّها بالمكاره، والنار وحَفَّها بالشهوات[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٨٧)، ومسلم (٢٨٢٣).

فصل

ص: ٨١٨
من صور كيد يوسف عليه السلام مع إخوته

ومنها: أنه لما جَهَّزَهُم في المرة الثانية بِجَهازهم جعل السِّقاية في رَحْل أخيه.
وهذا القَدْر يتضمن اتهام أخيه بأنه سارق.

وقد قيل: إنه كان بمواطأةٍ من أخيه ورضاه منه بذلك، والحق كان له، وقد أذِن فيه، وطابت نفسُه به، ودلّ علىٰ ذلك قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيۡهِ أَخَاهُۖ قَالَ إِنِّيٓ أَنَا۠ أَخُوكَ فَلَا تَبۡتَئِسۡ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ [يوسف: ٦٩]، فهذا يَدَلُّ علىٰ أنه عَرّف أخاه نفسه.

ومن لطيف الكيد في ذلك: أنه لما أراد أخذ أخيه توصّل إلىٰ أخذه بما يُقِرّ إخوتُه أنه حقٌّ وعدل، ولو أخذه بحكم قدرته وسلطانه لنُسِبَ إلىٰ الظلم والجور، ولم يكن له طريق في دين الملك يأخذه بها، فتوصَّل إلىٰ أخذه بطريق يعترف إخوته أنها ليست ظلمًا، فوضع الصُّواع في رحل أخيه بمواطأة منه له علىٰ ذلك، ولهذا قال له: ﴿فَلَا تَبۡتَئِسۡ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾.

ومن لطيف الكيد: أنه لم يُفَتِّشْ رحالهم وهم عنده، بل أمهلهم حتىٰ جَهَّزَهُم بجهازهم، وخرجوا من البلد، ثم أرسل في آثارهم لذلك.

فكان في هذا من لطيف الكيد: أنه أَبْعَدُ من التهمة للطالب بالمواطأة والموافقة، وأنه لا يشعر بما فُقِدَ له، فكأنه لمَّا خرج القوم وارتحلوا، وفَصَلوا عن المدينة احتاج الملك إلىٰ صُواعه لبعض حاجته إليه، فالتمسه، فلم يجده، فسأل عنه الحاضرين، فلم يجدوه، فأرسلوا في إثْرِ القوم، فهذا أحسن وأبعد من التفطّن للحيلة من التفتيش في الحال قبل انفصالهم عنه، بل كلما ازدادوا بعدًا عنه كان أبلغ في هذا المعنىٰ.

ومن لطيف الكيد: أنه أذّن فيهم بصوت عالٍ رفيع، يسمعه جميعهم، ولم يقل

لواحد واحد منهم؛ إعلامًا بأنَّ ذهاب الصّواع أمر قد اشتهر، ولم يَبْقَ به خفاء، وأنتم قد اشتهرتم بأخذه، ولم يُتَّهم به سواكم.

ومن لطيف الكيد: أن المؤذن قال: ﴿إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ﴾، ولم يعيِّن المسروق، حتىٰ سألهم عنه القوم، فقالوا لهم: ﴿مَّاذَا تَفْقِدُونَ ﴿٧١﴾ قَالُواْ نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾ [يوسف: ٧١، ٧٢]، فاستقر عند القوم أن الصواع هو المتَّهم به، وأنهم لم يفقدوا غيره، فإذا ظهر لم يكونوا ظالمين باتهامهم بغيره، وظهر صدقهم وعدلهم في اتهامهم به وحده، وهذا من لطيف الكيد.

ومن لطيف الكيد: قول المؤذن وأصحابه لإخوة يوسف عليه السلام: ﴿فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمْ كَٰذِبِينَ﴾ [يوسف: ٧٤]؛ أي: ما عقوبة من ظهر عليه أنه سرقه منكم، ووُجد معه؟ أي: ما عقوبته عندكم وفي دينكم؟ ﴿قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ [يوسف: ٧٥]؛ فأخذوهم بما حكموا به علىٰ أنفسهم، لا بحكم الملك وقومه.

ومن لطيف الكيد: أن الطالب لما هَمّ بتفتيش رواحلهم بدأ بأوعيتهم يُفتِّشها قبل وعاء مَنْ هو معه؛ تطمينًا لهم، وبُعْدًا عن تهمة المواطأة.

وهذا من أحسن الكيد، فلهذا قال تعالىٰ: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَآءِ أَخِيهِ ثُمَّ ٱسْتَخْرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ ۚ كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ ۖ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

فالعلم بالكيد الواجب أو المستحب الذي يُتوصّل به إلىٰ طاعة الله تعالىٰ ورسوله، ونصر المحقّ وكسر المبطل: مما يرفع الله به درجة العبد.

وقد ذكروا في تسميتهم سارقين وجهين:

أحدهما: أنه من باب المعاريض، وأن يوسف عليه السلام نوىٰ بذلك أنهم سرقوه من

أبيه، حيث غَيّبوه عنه بالحيلة التي احتالوا بها عليه، وخانوه فيه، والخائن يسمىٰ سارقًا، وهو من الاستعمال المشهور.

الثاني: أن المنادي هو الذي قال ذلك، من غير أمر يوسف ﷺ.

وتأمل قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَسَـٰرِقُونَ﴾، ولم يقل: ﴿صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾، ثم لما جاء إلىٰ ذكر المفقود قال: ﴿نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾، وهو صادق في ذلك، فحذف المفعول في قوله: ﴿لَسَـٰرِقُونَ﴾، وذكره في قوله: ﴿نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ﴾.

وكذلك قال يوسف ﷺ لما عُرض عليه أن يأخذ أحدهم مكان أخيهم: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَـٰعَنَا عِندَهُۥٓ﴾ [يوسف: ٧٩]، ولم يقل: أن نأخذ إلا من سرق؛ فإن المتاع كان موجودًا عنده، ولم يكن سارقًا، وهذا من أحسن المعاريض.

وقد احتج بعضُ الفقهاء بقصة يوسف علىٰ أنه يجوز للإنسان التوصّلُ إلىٰ أخذ حقِّه من الغير، بما يمكنه الوصول إليه بغير رضا من عليه الحق.

قال شيخنا[١] ﵀: وهذه الحجة ضعيفة؛ فإن يوسف ﷺ لم يكن يملك حبسَ أخيه عنده بغير رضاه، ولم يكن هذا الأخ ممن ظلم يوسف، حتىٰ يقال: قد اقتصّ منه، وإنما سائر الإخوة هم الذين كانوا قد فعلوا ذلك، نعم كان تخلّفه عنهم مما يؤذيهم لتأذّي أبيهم، وللميثاق الذي أخذه عليهم، وقد استثنىٰ في الميثاق بقوله: ﴿إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦]، وقد أحيط بهم.

ويوسف ﷺ لم يكن قصده باحتباس أخيه الانتقام من إخوته؛ فإنه كان أكرمَ من هذا وإن كان في ضمن ما فعل من تأذّي أبيه أعظمُ من أذىٰ إخوته؛ فإنما ذلك أمرٌ

---

(١) «بيان الدليل» (ص ٢١١).

أمره الله تعالىٰ به ليبلُغَ الكتاب أجله، ويَتِمّ البلاء الذي استحق به يوسف ويعقوب عليهما السلام كمال الجزاء، وعلوّ المنزلة، وتبلغ حكمة الله تعالىٰ التي قدّرها وقضاها نهايتها.

ولو فُرِضَ أن يوسف عليه السلام قصد الاقتصاص منهم بما فعل فليس هذا بموضع خلاف بين العلماء؛ فإن الرجل له أن يُعاقب بمثل ما عُوقب به، وإنما موضع الخلاف: هل له أن يخونه، كما خانه، أو يسرقه كما سرقه؟ ولم تكن قصة يوسف عليه السلام من هذا النوع.

فصل

ص: ٨٢٩

كيد الله سبحانه ليوسف عليه السلام

والله سبحانه كاد ليوسف عليه السلام: بأن جمع بينه وبين أخيه، وأخرجه من أيدي إخوته بغير اختيارهم، كما أخرجوا يوسف من يد أبيه بغير اختياره.

وكاد له بأن أوقفهم بين يديه مَوْقِفَ الذليل الخاضع المُسْتَجْدي، فقالوا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا ٱلضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَٰعَةٍ مُّزْجَىٰةٍ فَأَوْفِ لَنَا ٱلْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَجْزِى ٱلْمُتَصَدِّقِينَ﴾ [يوسف: ٨٨]، فهذا الذل والخضوع له في مقابلة ذلِّه وخضوعه لهم يومَ إلقائه في الجُبّ، وبيعِه بيعَ العبيد.

وكاد له بأن هَيّأ له الأسباب التي سجدوا له هم وأبوه وخالته في مقابلة كيدهم له، حذرًا من وقوع ذلك، فإن الذي حملهم علىٰ إلقائه في الجبّ خشيتهم أن يرتفع عليهم حتىٰ يسجدوا له كلهم، فكادوه خشية ذلك، فكاد الله تعالىٰ له حتىٰ وقع ذلك، كما رآه في منامه.

ص: ٨٣٠

كيد الله سبحانه لا يخرج عن نوعين

فصل

وكيد الله سبحانه لا يخرج عن نوعين:

أحدهما: أن يفعل سبحانه فعلًا خارجًا عن قدرة العبد الذي كاد له، فيكون الكيدُ قَدَرًا مَحْضًا، ليس من باب الشرع، كما كاد الذين كفروا بأن انتقمَ منهم بأنواع العقوبات، وكذلك كانت قصةُ يوسف ﷺ، فإن يوسف أكثرُ ما قدر عليه أن ألقىٰ الصُّواع في رَحْل أخيه، وأرسل مؤذِّنًا يؤذِّن: ﴿أَيَّتُهَا ٱلۡعِيرُ إِنَّكُمۡ لَسَٰرِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]، فلما أنكروا قال: ﴿فَمَا جَزَٰٓؤُهُۥٓ إِن كُنتُمۡ كَٰذِبِينَ ۝٧٤ قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ [يوسف: ٧٤، ٧٥]، أي: جزاؤه استعبادُ المسروق ماله للسارق: إما مطلقًا، وإما إلىٰ مُدَّةٍ، وهذه كانت شريعة آل يعقوب ﷺ، حتىٰ قيل: إن مِثْلَ هذا كان مشروعًا في أول الإسلام: أن المَدِين إذا أعسَرَ بالدين اسْترقّه صاحبُ الحق.

وكان إلهامُ الله تعالىٰ لإخوة يوسف ﷺ قولهم: ﴿مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ [يوسف: ٧٥] كيدًا من الله تعالىٰ ليوسف ﷺ، أجراه علىٰ ألسُن إخوته، وذلك خارجٌ عن قدرته، وكان يمكنهم أن يتخلَّصوا من ذلك بأن يقولوا: لا جزاءَ عليه حتىٰ يثبت أنه هو الذي سَرَق، فإن مجرد وجوده في رحله لا يُوجِبُ أن يكون سارقًا، وقد كان يوسف ﷺ عادلًا لا يأخذهم بغير حجة.

والمقصود: أنه ليس في قصة يوسف ﷺ شبهة، فضلًا عن الحُجَّة لأرباب الحيل.

فإنا إنما تكلّمنا في الحيل التي يفعلها العبد، وحكمها في الإباحة والتحريم، لا فيما يكيد الله ﷻ لعبده، بل في قصة يوسف ﷺ تنبيه على أن من كاد غيره كيدًا مُحَرَّمًا فإن الله ﷻ لابدَّ أن يكيده، وأنه لا بدَّ أن يكيدَ للمظلوم إذا صبر على كيد

كائده، وتلطّف به، فالمؤمن المتوكل على الله إذا كاده الخلق فإن الله تعالى يكيدُ له، ويَنتصر له، بغير حَوْل منه ولا قوة.

فهذا أحد النوعين من كيده سبحانه لعبده.

النوع الثاني: أن يُلهمه أمرًا مباحًا، أو مستحبًّا، أو واجبًا، يوصله إلىٰ المقصود الحسن، فيكون علىٰ هذا إلهامه ليوسف ﷺ أن يفعل ما فعل: هو من كيده سبحانه أيضًا، فيكون قد كاد له نَوْعَي الكيد، ولهذا قال سبحانه: ﴿ٱسۡتَخۡرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٦].

وفي ذلك تنبيه علىٰ أن العلم الدقيق بلطيف الحيل الموصلة إلىٰ المقصود الشرعي، الذي يحبُّه الله تعالىٰ ورسوله مِنْ نَصْر دينه، وكَسْر أعدائه، ونصر المحقّ، وقمع المبطل صفةُ مَدْحٍ يَرفعُ الله تعالىٰ بها درجة العبد. كما أن العلم الذي يَخْصِمُ به المبطلَ، ويَدْحَض حجته، صفة مدح يرفعُ الله بها درجة عبده، كما قال سبحانه في قصة إبراهيم ﷺ، ومناظرته قومَه، وكَسْر حُجْتهم: ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦۚ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُ﴾ [الأنعام: ٨٣].

وعلىٰ هذا فيكون من الكيدِ ما هو مشروع، ولكن ليس هو الكيد الذي تُستحَلّ به المحرَّمات، وتسقط به الواجبات، فإن هذا كيدٌ لله تعالىٰ ودينه، فالله سبحانه ودينه هو المَكِيدُ في هذا القسم، فمحالٌ أن يشرع الله سبحانه هذا النوع من الكيد.

وأيضًا فإن هذا الكيد لا يتمّ إلا بفعلٍ يُقصد به غير مقصوده الشرعي، ومحالٌ أن يشرعَ الله تعالىٰ لعبد أن يقصد بفعله ما لم يشرع الله ذلك الفعل له.

وهذه الأفعال التي فعلها يوسف ﷺ والأفعالُ التي فعلها الله سبحانه له، إذا تأمّلها اللبيب رآها لا تخرج عن نوعين:

أحدهما: إلهامُ الله سبحانه له فعلًا، كان مباحًا له أن يفعله.

الثاني: فعلٌ من الله سبحانه به، خارج عن مقدور العبد.

وكلا النوعين مباين للحيل المحرَّمة، التي يُحتال بها علىٰ إسقاط الواجبات وإباحة المحرمات.

فصل

ص: ٨٣٥

فساد أهل الحيل والتحريف في الدين

لعلك تقول: قد أطلتَ الكلام في هذا الفصل جدًّا، وقد كان يكفي الإشارة إليه.

فيقال: بل الأمر أعظم مما ذكرنا، وهو بالإطالة أجدر، فإن بلاء الإسلام ومحنته عظمت من هاتين الطائفتين:

أهل المكر والمخادعة والاحتيال في العَمَلِيَّات.

وأهل التحريف والسَّفْسَطَةِ والقَرْمَطة في العِلْميَّات.

فكلُّ فساد في الدين بل والدنيا فمَنْشَؤُه من هاتين الطائفتين.

وبالتأويل الباطل قُتل عثمان ﵁، وعاثت الأمَّة في دمائها، وكفّر بعضُها بعضًا، وتفرقت علىٰ بِضْع وسبعين فرقةً، فجرىٰ علىٰ الإسلام من تأويل هؤلاء وخداع هؤلاء ومكرهم ما جرىٰ، واستولت الطائفتان، وقويت شوكتهما، وعاقبوا من لم يوافقهم وأنكر عليهم، ويأبىٰ الله إلا أن يُقيم لدينه من يَذُبُّ عنه، ويبيِّن أعلامه وحقائقه، لكيلا تبطل حجج الله وبَيّناته علىٰ عباده.

فلْنرجع إلىٰ ما نحن بصدده من بيان مكايد الشيطان ومصايده.





فصل

ص: ٨٣٦
من كيد الشيطان الافتتان بالصور

ومن مكايده ومصايده: ما فَتَن به عُشَّاقَ الصور.

وتلك لَعَمْرُ الله الفتنةُ الكبرىٰ، والبَلِيَّةُ العظمىٰ، التي استعبدت النفوسَ لغير خَلّاقها، وملّكت القلوبَ لمن يَسُومُها الهَوان من عُشَّاقها، وألقت الحرب بين العشق والتوحيد، ودعت إلىٰ موالاة كل شيطان مَريد، فَصَيّرت القلب للهوىٰ أسيرًا، وجعلته عليه حاكمًا وأميرًا، فأوسعت القلوب مِحْنة، وملأتها فِتْنة، وحالت بينها وبين رُشدها، وصرفتها عن طريق قصدها، ونادت عليها في سُوقِ الرَّقيق فباعتها بأبخس الأثمان، وأعاضتها بأخسِّ الحظوظ وأدنىٰ المطالب عن المعالي في غُرَف الجِنان، فضلًا عمَّا هو فوق ذلك من القُرْبِ من الرحمن، فسكنت إلىٰ ذلك المحبوب الخسيس الذي أَلَمُها به أضعافُ لَذّتها، ونَيْلُه والوصول إليه أكبر أسباب مضرَّتها، فما أَوْشَكَهُ حبيبًا يستحيل عدوًّا عن قريب، ويتبرأ منه مُحِبُّه لو أمكنه حتىٰ كأنه لم يكن له بحبيب، وإن تمتّع به في هذه الدار فسوف يجدُ به أعظم الألم بعد حين، لاسيَّما إذا صار ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧].

فيا حسرةَ المحبِّ الذي باع نفسه لغير الحبيب الأول بثمن بخس، وشهوة عاجلة، ذهبت لذتها وبقيت تَبِعتها، وانقضت منفعتها وبقيت مضرتها، فذهبت الشهوة وبقيت الشِّقوة، وزالت المسرّة وبقيت الحسرة، فوارَحْمتاه لِصَبٍّ جُمعَ له بين الحسرتين: حسرةِ فوت المحبوب الأعلىٰ والنعيم المقيم، وحسرة ما يقاسيه من النَّصَب في العذاب الأليم! فهنالك يعلمُ المخدوعُ أيَّ بضاعة أضاع، وأن من كان مالكَ رِقِّه وقلبه لم يكن يصلح أن يكون له من جملة الخدم والأتباع، وأيّ مصيبة أعظم من مصيبة مَلِكٍ أُنْزِلَ عن سرير ملكه، وجُعل لمن لا يصلح أن يكون مملوكه أسيرًا، وجُعل تحت أوامره ونواهيه مقهورًا، فلو رأيت قلبه وهو في يد

محبوبه لرأيته:

كَعُصْفُورَةٍ فِي كَفِّ طِفْلٍ يَسُومُهَا ... حِيَاضَ الرَّدَى وَالطِّفْلُ يَلْهُو وَيَلْعَبُ[1]

ولو شاهدتَ حاله وعَيْشَه لقلت:

وَمَا فِي الأَرْضِ أَشْقَى مِنْ مُحِبٍّ ... وَإِنْ وَجَدَ الْهَوَى حُلْوَ المَذَاقِ

تَرَاهُ بَاكِيًا فِي كُلِّ حِينٍ ... مَخَافَةَ فُرْقَةٍ أَوْ لاشْتِيَاقِ

فَيَبْكِي إِنْ نَأَوْا شَوقًا إِلَيْهِمْ ... وَيَبْكِي إِنْ دنَوْا خَوْفَ الْفِرَاقِ

ولو شاهدت نومه وراحته لعلمت أن المحبة والمنام تعاهدا وتحالفا أن ليسا يلتقيان، ولو شاهدت فَيض مدامعه، ولهيب النار في أحشائه لقلت:

سُبْحَانَ رَبِّ الْعَرْشِ مُتْقِنِ صُنْعِهِ ... وَمُؤَلِّفِ الأَضْدَادِ دُونَ تعانُدِ

قَطْرٌ تَوَلَّدَ عَنْ لَهِيبٍ فِي الحَشَا ... مَاءٌ ونارٌ فِي مَحَلٍّ وَاحِدِ

ولو شاهدت مسلك الحُبِّ في القلب وتَغَلْغُلَهُ فيه لعلمت أن الحُبَّ ألطفُ مسلكًا فيه من الأرواح في أبدانها.

فهل يليق بالعاقل أن يبيع هذا المُلْكَ المُطَاع لمن يَسُومُهُ سُوءَ العذاب، ويوقعُ بينه وبين وليِّه ومولاه الحقِّ الذي لا غَنَاءَ له عنه ولا بد له منه أعظمَ الحجاب؟

فالمحب بمن أحبه قتيل، وهو له عبد خاضع ذليل، إن دعاه لَبّاه، وإن قيل له: ما تتمنىٰ؟ فهو غاية ما يتمناه، ولا يأنس بغيره ولا يسكن إلىٰ سواه. فحقيق به أن لا يُمَلِّك رِقّه إلا لأجَلِّ حبيب، وأن لا يبيع نصيبه منه بأخسّ نصيب.

---

(١) البيت للمجنون في «ديوانه» (ص ٤٤).

فصل

ص: ٨٣٩

الحب والإرادة أصلا كل فعل وحركة

إذا عُرف هذا، فأصل كلِّ فعل وحركة في العالم من الحبّ والإرادة، فهما مبدأ لجميع الأفعال والحركات، كما أن البغضَ والكراهية مبدأ كل ترك وكَفٍّ.

فالنفس لا تترك محبوبًا إلا لمحبوب، ولا تتحمل مكروهًا إلا لتحصيل محبوب، أو التخلُّص من مكروه آخر، وهذا التخلُّص لا تَقْصِدُه إلا لمنافاته لمحبوبها، فصار سَعْيُها في تحصيل محبوبها بالذات، وأسبابه بالوسيلة، ودَفْعِ مبغوضها بالذات، وأسبابه بالوسيلة، فسَعيه في تحصيل محبوبه لما فيه من اللَّذَّة، وكذلك سَعْيه في دفع مكروهه أيضًا لما له في دفعه من اللذة، كدفع ما يُؤلمه من البَول، والنّجْو، والدم، والقيء، وما يؤلمه من الحَرّ، والبرد، والجوع، والعطش، وغير ذلك.

وإذا علم أن هذا المكروه يُفضي إلىٰ ما يحبُّه يصير محبوبًا له، وإن كان يكرهه، فهو يحبُّه من وجهٍ، ويكرهه من وجه، وكذلك إذا علم أن هذا المحبوب يُفضي إلىٰ ما يكرهه يصير مكروهًا له، وإن كان يحبُّه، فهو يكرهه من وجه، ويحبه من وجه.

فلا يترك الحيُّ ما يحبه ويهواه مع قدرته عليه إلا لما يُحبُّه ويهواه، ولا يرتكب ما يكرهه ويخشاه إلا حِذَارَ وُقوعه فيما يَكرهه ويَخشاه، لكن خاصية العقل أن يترك أدنىٰ المحبوبين وأقلّهما نفعًا لأعلاهما وأعظمهما نفعًا، ويرتكب أدنىٰ المكروهين ضررًا ليتخلص به من أشدّهما ضررًا.

فتبيّن بذلك أن المحبة والإرادة أصلٌ للبغض والكراهة، ولِهذا كان «**أوثَقُ عُرىٰ الإيمان الحبّ في الله والبغض في الله**»[1]، وكان «**مَنْ أَحبّ لله، وأبْغَضَ لله،**

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٤/ ٢٨٦)، وهو حسن بشواهده.

وأعطىٰ لله، ومنع لله، فقد استكمل الإيمان»[١].

فإن الإيمان عِلمٌ وعمل، والعمل ثَمرة العلم، وهو نوعان: عملُ القلب حُبًّا وبغضًا، ويترتب عليهما عمل الجوارح فعلًا وتركًا، وهما العطاء والمنع.

فإذا كانت هذه الأصول الأربعة لله تعالىٰ كان صاحبها مستكمل الإيمان، وما نقص منها فكان لغير الله نَقَصَ من إيمانه بحسبه.

فصل

ص: ٨٤١

الحركات ثلاثة أنواع

إذا عُرف هذا، فكل حركة في العالم العُلويّ والسُّفْليّ فسببُها المحبة والإرادة، وغايتها المحبة والإرادة.

فإن الحركات ثلاث: إرادية، وطَبْعية، وقَسْريّة.

فإن المتحرك إن كان له شعورٌ بحركته وإرادته لها فحركته إرادية.

وإن لم يكن له شعورٌ بحركته، أو له بها شعورٌ وهو غير مريد لها، فحركته إما علىٰ وَفق طبعه، أو علىٰ خلافه، **فالأولى** طبعية، **والثانية** قَسرية.

وأظهر من هذا أن يقال: مبدأ الحركة إما أن يكون أمرًا مباينًا للمتحرك، أو قوة فيه، **فالأول**: الحركةُ فيه قسريةٌ، **والثاني**: إما أن يكون له به شعور أو لا، **فالأول**: الحركة فيه إراديةٌ، **والثاني**: طبعيةٌ.

فالحركة متىٰ لازَمَت الشعور والإرادة فهي إرادية، ومتىٰ انتفىٰ عنها الأمران: فإن كانت بقوةٍ في المتحرك فهي الطبعية، وإن كانت من غير قوة في المحرّك فهي القسريّة.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٨١)، وهو حسن بشواهده، انظر: «الصحيحة» (٣٨٠).

وكل حركة في السماوات والأرض من حركات الأفلاك، والنجوم، والشمس، والقمر، والرياح، والسحاب، والنبات، والحيوان، فهي ناشئة عن الملائكة الموكّلين بالسماوات والأرض، كما قال تعالىٰ: ﴿فَٱلْمُدَبِّرَٰتِ أَمْرًا﴾ [النازعات: ٥]، وقال: ﴿فَٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا﴾ [الذاريات: ٤]، وهي الملائكة عند أهل الإيمان وأتباع الرسل عليهم السلام. وأما المكذِّبون للرسل المنكرون للصانع، فيقولون: هي النجوم. وقد أشبعنا الرد علىٰ هؤلاء في كتابنا الكبير المسمىٰ بـ«المفتاح»[1].

وقد دلّ الكتاب والسنة علىٰ أصناف الملائكة، وأنها موكّلة بأصناف المخلوقات، وأنه سبحانه وكّل بالجبال ملائكة، ووكّل بالسحاب والمطر ملائكة، ووكّل بالرحم ملائكة تُدَبّر أمر النطفة حتىٰ يتم خلقها، ثم وكّل بالعبد ملائكة لِحِفظه، وملائكةً لحفظ ما يعمله وإحصائه وكتابته، ووكّل بالموت ملائكةً، ووكّل بالسؤال في القبر ملائكةً، ووكّل بالأفلاك ملائكة يُحرّكونها، ووكّل بالشمس والقمر ملائكة، ووكّل بالنار وإيقادها ملائكة، وتعذيب أهلها وعمارتها ملائكة، ووكّل بالجنة وعمارتها وغراسها وعمل الأنهار فيها ملائكة، فالملائكة أعظم جنود الله تعالىٰ، ومنهم: المرسلات عرفا، والناشرات نشرا، والفارقات فرقا، والملقيات ذكرا، ومنهم: النازعات غرقا، والناشطات نشطا، والسابحات سبحا، فالسابقات سبقا، فالمدبرات أمرا، ومنهم: الصافات صفا، فالزاجرات زجرا، فالتاليات ذكرا، ومنهم: ملائكة الرحمة وملائكة العذاب، وملائكةٌ قد وُكِّلوا بحمل العرش، وملائكةٌ قد وُكّلوا بعمارة السماوات بالصلاة والتسبيح والتقديس: إلىٰ غير ذلك من أصناف الملائكة التي لا يحصيها إلا الله تعالىٰ.

فلفظ المَلَكِ يُشعر بأنه رسولٌ منفِّذ لأمر غيره، فليس لهم من الأمر شيء، بل

---

(١) «مفتاح دار السعادة» (٢/ ١٢٥ وما بعدها).

الأمر كله لله الواحد القهّار، وهم ينفِّذون أمره ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧، ٢٨]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠]، ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦]، لا تتنزل إلا بأمره، ولا تفعل شيئًا إلا من بعد إذنه، فهم عِبادٌ له مُكرمُون، منهم الصافّون، ومنهم المسبحون، ليس فيهم إلا مَن له مقام معلوم لا يتخطَّاه، وهو علىٰ عمل قد أُمِرَ به، لا يُقصّر عنه، ولا يتعداه، وأعلاهم الذين عنده سبحانه: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴿١٩﴾ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩، ٢٠]، ورؤساؤهم الأملاك الثلاث: جبريل، وميكائيل، وإسرافيل.

وكان النبي ﷺ يقول: «**اللَّهمَّ ربَّ جبريل وميكائيل وإسرافيل! فاطِرَ السماوات والأرض! عالم الغيب والشهادة! أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختُلِفَ فيه من الحقّ بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلىٰ صراط مستقيم**»[1].

فتوسّل إليه سبحانه بربوبيته العامة والخاصة لهؤلاء الأملاك الثلاثة الموكلين بالحياة: فجبريل موكّل بالوحي الذي به حياة القلوب والأرواح، وميكائيل موكّل بالقَطْر الذي به حياة الأرض والنبات والحيوان، وإسرافيل موكّل بالنفخ في الصّور الذي به حياة الخلق بعد مماتهم.

فسأله رسوله بربوبيته لهؤلاء أن يهديَهُ لما اختُلف فيه من الحقّ بإذنه في ذلك من الحياة النافعة.

فلنرجع إلىٰ المقصود، وهو أن حركاتِ العالم العُلوي والسفلي بالملائكة.

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧٠).

فالحركات الإرادية كلها تابعةٌ للإرادة التي تُحرك المريد إلىٰ فعل ما يفعله.

والحركة الطبْعيَّة سَببها ما في المتحرك من الميل والطلب بكماله وانتهائه، كحركة النار، وحركة النبات، وحركة الرياح، وكذلك حركة الجسم الثقيل إلىٰ أسفل، فإنه بطبعه يطلب مُسْتَقَرّه من المركز، ما لم يَعُقْه عنه عائقٌ.

وأما الحركة القسرية فكحركته بالقسر إلىٰ العلوّ، فتابعةٌ لإرادة القاسر له، فلم تَبْق حركةٌ أصليةٌ إلا عن الإرادة والمحبة.

فصل

ص: ٨٥٠

كل محبة باطلة سوى محبة الله ورسوله

فإذا عُرف ذلك، فالمحبة هي التي تُحَرِّكُ المحبَّ في طلب محبوبه الذي يَكْمُل بحصوله له، فتُحرّك مُحِبّ الرحمن، ومُحِبّ القرآن، ومُحب العلم والإيمان، ومحب المتاع والأثمان، ومحب الأوثان والصُّلْبان، ومحب النسوان والمُرْدان، ومحب الأوطان، ومحبّ الإخوان، فتثير من كل قلبٍ حركةً إلىٰ محبوبه من هذه الأشياء، فيتحركُ عند ذكر محبوبه منها دون غيره، ولهذا تجدُ محبّ النسوان والصبيان، ومحبّ قُرآن الشيطان بالأصوات والألحان، لا يتحرّك عند سماع العلم وشواهد الإيمان، ولا عند تلاوة القرآن، حتىٰ إذا ذُكِرَ له محبوبه اهتزّ له ورَبَا، وتَحرّك باطنه وظاهره شوقًا إليه، وطربًا لذكره.

فكل هذه المَحَابِّ باطلة مُضْمَحِلّة، سوىٰ مَحبة الله وما والاها من مَحبة رسوله، وكتابه، ودينه، وأوليائه، فهذه المحبة تدوم، وتدوم ثمرتُها ونعيمها بدوام مَنْ تَعَلّقت به، وفَضْلُها علىٰ سائر المحابّ كفضل مَنْ تَعَلّقت به علىٰ ما سواه، وإذا انقطعتْ علائق المحبِّين، وأسبابُ توادّهم ومحابّهم، لم تَنْقَطع أسبابُها، قال تعالىٰ: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ

ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴾ [البقرة: ١٦٦].

قال عطاء، عن ابن عباس[١] ﵄: المودّة.

وقال مُجاهد[٢]: تواصلهم في الدنيا.

وقال الضّحَّاك[٣]: يعني: تَقطّعتْ بهم الأرحام، وتَفرّقت بهم المنازل في النار.

وقال أبو صالح[٤]: الأعمال.

والكل حق، فإن الأسباب هي الوُصَل التي كانت بينهم في الدنيا، تَقطّعَتْ بهم أحوجَ ما كانوا إليها.

وأما أسبابُ الموحِّدين المخلصين لله فاتّصلتْ بهم، ودامَ اتصالها بدوام معبودهم ومحبوبهم، فإن السبب تبعٌ لغايته في البقاء والانقطاع.

فصل

ص: ٨٥٢

مدار الشرائع كلها على توحيد محبة الله تعالى

إذا تَبيّن هذا، فأصلُ المحبّة المحمودة التي أمَر الله تعالىٰ بها، وخَلَق خَلْقَه لأجلها: هي مَحَبّتُه وحدَه لا شريك له، المتضمنّةُ لعبادته دون عِبادةِ ما سواه. فإن العبادة تَتَضَمّن غاية الحُبّ بغاية الذّل، ولا يصلحُ ذلك إلا لله ﷻ وحده.

ولما كانت المحبة جنسًا تحته أنواعٌ مُتفاوتة في القَدْر والوصف، كان أغلبُ ما يُذكر فيها في حق الله تعالىٰ: ما يختَصّ به ويليقُ به، كالعبادة والإنابةِ والإخْباتِ، ولهذا لا يُذكر

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٤٢٣)، وضعفه ابن حجر في «الفتح» (١١/ ٣٩٣).

(٢) أخرجه الطبري في الطبري في «تفسيره» (٢٤١٧ - ٢٤١٩).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٤٩٥).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٤٩٨).

فيها لفظ العشق، والغرام، والصَّبابة، والشَّغَف، والهوىٰ، وقد يذكر لها لفظ المحبة، كقوله تعالىٰ: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

ومدارُ كُتُب الله تعالى المنزّلة من أوّلها إلى آخرها: على الأمر بتلك المحبّة ولوازمها، والنهي عن محبّة ما يضادّها ويلازمها، وضرب الأمثال والمقاييس لأهل المحبتين، وذِكْرِ قصصهم، ومآلهم، ومنازلهم، وثوابهم، وعقابهم.

ولا يجدُ حَلاوة الإيمان بل لا يَذُوق طَعْمَه إلا مَن كان الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما، كما في «الصحيحين»[1] من حديث أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: **«ثلاثٌ مَنْ كُنّ فيه وَجَد حلاوة الإيمان، وفي لفظ: لا يجد طَعم الإيمان إلا مَن كان فيه ثلاث: مَنْ كان الله ورسوله أحبّ إليه مما سواهما، وأن يُحِبَّ المرءَ لا يحبُّه إلا لله، وأن يَكْرَه أن يرجعَ في الكفر بعد إذ أنقذه الله تعالىٰ منه، كما يكره أن يُلقىٰ في النار»**.

وفي «الصحيحين»[2] أيضًا عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«والذي نفسي بيده، لا يؤمن أحدكم حتىٰ أكون أحبَّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»**.

ولهذا اتفقت دعوة الرسل من أولهم إلىٰ آخرهم ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ـ علىٰ عبادة الله وحده لا شريك له.

وأصل العبادة وتمامها وكمالها هو المحبة، وإفرادُ الربِّ سبحانه بها، فلا يشرك العبد به فيها غيره.

---

(١) البخاري (٢١)، ومسلم (٤٣).

(٢) البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤).

والكلمة المتضمنة لهذين الأصلين: هي الكلمة التي لا يدخل في الإسلام إلا بها، ولا يعصم دمَه ومَالَه إلا بالإتيان بها، ولا ينجو من عذاب الله إلا بتحقيقها بالقلب واللسان، وذِكْرُها أفضلُ الذكر، كما في «صحيح ابن حِبّان»[١] عنه ﷺ: «**أفضل الذكر لا إله إلا الله**». والآية المتضمنة لها ولتفضيلها سيدة آي القرآن[٢]، والسورة المختصَّة بتحقيقها تعدل ثلث القرآن[٣]، وبها أرسل الله سبحانه جميع رسله، وأنزل جميع كتبه، وشرع جميع شرائعه، قيامًا بحقِّها وتكميلًا لها.

وهي التي يدخل بها العبد علىٰ ربِّه، ويصير في جواره، وهي مَفْزع أوليائه وأعدائه، فإن أعداءه إذا مسّهم الضّرّ في البرّ والبحر فزِعوا إلىٰ توحيده، وتبرّأوا من شركهم، ودَعَوْه مخلصين له الدين.

وأما أولياؤه فهي مفزعهم في شدائد الدنيا والآخرة.

ولهذا كانت دعواتُ المكروب: «**لا إله إلا الله العظيم الحليم، لا إله إلا الله رب العرش العظيم، لا إله إلا الله رب السماوات، ورب الأرض، رب العرش الكريم**»[٤].

ودعوة ذي النون التي ما دعا بها مكروب إلا فَرّج الله كربه: «**لا إله إلا أنت سبحانك! إني كنت من الظالمين**»[٥].

---

(١) «صحيح ابن حبان» (٨٤٦)، وأخرجه الترمذي (٣٣٨٣)، وابن ماجه (٣٨٠٠)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٤٩٧).

(٢) يقصد بها آية الكرسي.

(٣) أي سورة الإخلاص.

(٤) أخرجه البخاري (٧٤٢٦)، ومسلم (٢٧٣٠).

(٥) أخرجه الترمذي (٣٥٠٥). وهو حديث حسن.

وقال ثوبان[١] رضي الله عنه: كان رسول الله ﷺ إذا راعَه أمر قال: «**الله ربي، لا أُشرِك به شيئًا**»، وفي لفظ[٢] قال: «**هو الله لا شريك له**».

فالتوحيد ملجأ الطالبين، ومفزع الهاربين، ونجاة المكروبين، وغياث الملهوفين، وحقيقته إفراد الرب سبحانه بالمحبة والإجلال والتعظيم، والذل والخضوع.

فصل

ص: ٨٥٧
لا بد من محبوب مراد لنفسه

فإذا عُرف أن كل حركة أصلها الحب والإرادة، فلا بد من محبوب مراد لنفسه، لا يُطلب ويُحَبُّ لغيره، إذ لو كان كل محبوب يُحَبُّ لغيره لزم الدور أو التسلسل في العلل والغايات، وهو باطل باتفاق العقلاء.

والشيء قد يُحَبُّ من وجه دون وجه، وليس شيءٌ يُحَبُّ لذاته من كل وجه إلا الله عز وجل وحده، الذي لا تصلح الألوهية إلّا له، فلو كان في السماوات والأرض آلهة إلا الله فسدتا.

والإلهية التي دعت الرسلُ أُمَمَهم إلىٰ توحيد الرَّبِّ بها: هي العبادة والتألُّه.

ومن لوازمها: توحيد الربوبية الذي أقَرّ به المشركون، فاحتجَّ الله عليهم به، فإنه يلزم من الإقرار به الإقرارُ بتوحيد الإلهية.

---

(١) أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (١٠٤٩٣)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٠٧٠).

(٢) ذكره الذهبي في «الميزان» (٣/ ٣٣٦).

فصل

ص: ٨٥٧

كل حيٍّ فله إرادة وعمل بحسبه

وكل حيٍّ فله إرادة وعمل بحسبه، وكل متحرك فله غاية يتحرك إليها، ولا صلاح له إلا أن تكون غاية حركته ونهاية مطلبه هو الله وحده، كما لا وجود له إلا أن يكون الله وحده هو ربَّه وخالقه، فوجوده بالله وحده، وكماله أن يكون لله وحده، فما لا يكون به لا يكون، وما لا يكون له لا ينفع ولا يدوم، ولهذا قال تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ولم يقل: لعُدمتا، إذ هو سبحانه قادر علىٰ أن يبقيهما علىٰ وجه الفساد، لكن لا يمكن أن تكونا صالحتين إلا بأن يكون فاطرُهما وخالقُهما هو المعبودَ وحده لا شريك له، فإن صلاح الأعمال والحركات بصلاح نيَّاتها ومقاصدها، فكلُّ عمل فهو تابع لنيَّة عامله وقصده وإرادته.

وتقسيم الأعمال إلىٰ صالح وفاسد: هو باعتبارها في ذواتها تارة، وباعتبار مقاصدها ونياتها تارة.

وأما تقسيم المحبة والإرادة إلىٰ نافعة وضارة، فهو باعتبار متعلَّقها ومحبوبها ومرادها، فإن كان المحبوب المراد هو الذي لا ينبغي أن يُحَبَّ لذاته ويراد لذاته إلا هو -وهو المحبوب الأعلىٰ، الذي لا صلاح للعبد ولا فلاح ولا نعيم ولا سرور إلا بأن يكون هو وحده محبوبه ومراده وغاية- كانت محبته نافعة له، وإن كان محبوبه ومراده ونهاية مطلوبه غيره كانت محبته ضارَّة له وعذابًا وشقاءً.

فالمحبة النافعة: هي التي تجلب لصاحبها ما ينفعه من السعادة والنعيم.

والمحبة الضارّة: هي التي تجلب لصاحبها ما يضرُّه من الشقاء والألم والعناء.



فصل

ص: ٨٥٨

أصل كل خير هو العلم والعدل

إذا تبيّن هذا، فالحي العالِمُ الناصح لنفسه لا يُؤْثِرُ محبة ما يضرّه، ويشقىٰ به، ويتألم به، ولا يقع في ذلك إلا من فساد تصوُّره ومعرفته، أو من فساد قصده وإرادته، **فالأول** جهل، **والثاني** ظلم. والإنسان خلق في الأصل ظلومًا جهولًا، ولا ينفكّ عن الجهل والظلم إلا بأن يعلِّمه الله ما ينفعه، ويُلْهمه رُشْده. فمتىٰ أراد به الخير علَّمه ما ينفعه، فخرج به من الجهل، ونفعه بما علَّمه، فخرج من الظلم. ومتىٰ لم يُرِدْ به خيرًا أبقاه علىٰ أصل الخلقة، كما في «المسند»[1] من حديث عبد الله بن عمرو ﵄، عن النبي ﷺ قال: «**إن الله خلق خَلْقه في ظلمةٍ، ثم ألقىٰ عليهم من نوره، فمن أصابه ذلك النور اهتدَىٰ، ومن أخطأه ضَلّ**».

فالنفس تَهْوَىٰ ما يضرُّها ولا ينفعها، لجهلها بمضرَّته لها تارة، ولفساد قصدها تارة، ولمجموعهما تارة، وقد ذَمّ الله تعالىٰ في كتابه مَنْ أجاب داعيَ الجهل والظلم، فقال: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠]، وقال: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ﴾ [النجم: ٢٣].

فأصلُ كل خير هو العلمُ والعدلُ، وأصلُ كل شرٍّ هو الجهلُ والظلم.

فصل

ص: ٨٦٠

أعلم الناس من كان رأيه موافقا للسنة

إذا تبيَّن هذا، فالعبدُ أحوجُ شيء إلىٰ معرفة ما يَضُرّه ليجتنبه، وما يَنفَعُه ليحرصَ عليه ويفعله، فيُحبّ النافع، ويُبْغضَ الضارّ، فتكون محبته وكراهته موافقتين لمحبة

---

(١) «مسند أحمد» (٢/ ١٧٦)، وأخرجه الترمذي (٢٦٤٢)، وصحّحه ابن حبان (٦١٦٩).

الله تعالىٰ وكراهته، وهذا من لوازم العبودية والمحبة، ومتىٰ خرجَ عن ذلك أحبّ ما يُسْخِطُ ربَّه، وكره ما يحبه، فنقصَتْ عبوديته بحسب ذلك.

وهاهنا طريقان: العقلُ والشرع.

أما العقلُ: فقد وضع الله سبحانه في العقول والفِطَر استحسان الصدق، والعدل، والإحسان، والبرِّ، والعفّة، والشجاعة، ومكارم الأخلاق، وأداء الأمانات، وصلة الأرحام، ونصيحة الخَلْق، والوفاء بالعهد، وحِفْظ الجوار، ونَصر المظلوم، والإعانة علىٰ نوائب الحقّ، وقِرَىٰ الضيف، وحمل الكَلّ، ونحو ذلك.

والطريق الثاني لمعرفة الضار والنافع من الأعمال السمعُ، وهو أوْسَعُ وأبينُ وأصدق من الطريق الأول، لخفاء صفات الأفعال وأحوالها ونتائجها، وأن العالِمَ بذلك علىٰ التفصيل ليس هو إلا الرسول صلوات الله وسلامه عليه.

فأعلم الناس وأصَحّهم عقلًا ورأيًا واستحسانًا: مَنْ كان عقله ورأيه واستحسانه وقياسه موافقًا للسنة.

كما قال مجاهد[1]: أفضل العبادة الرأيُ الحَسَن، وهو اتباع السنة.

قال تعالىٰ: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ [سبأ:٦].

فصل

ص: ٨٦٣

من المحبة النافعة محبة الزوجة

فمن المحبة النافعة: محبة الزوجة وما ملكت يمينُ الرجل، فإنها مُعينة علىٰ ما شرع الله سبحانه له من النكاح وملك اليمين، من إعفاف الرجل نفسه وأهله، فلا تطمح نفسه إلىٰ سواها من الحرام، ويُعِفّها فلا تطمح نفسها إلىٰ غيره، وكلما

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٦/ ١٦٨).

كانت المحبة بين الزوجين أتمّ وأقوىٰ كان هذا المقصود أتمَّ وأكمل، قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وقال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١].

وفي «الصحيح»[١] عنه ﷺ أنه سئل: من أحبُّ الناس إليك؟ فقال: «**عائشة**».

ولهذا كان مسروق رحمه الله يقول[٢] إذا حدث عنها: حدثتني الصِّدِّيقة بنت الصِّدِّيق، حبيبة رسول الله ﷺ، الُمَبرَّأة من فوق سبع سماوات.

وصحَّ عنه ﷺ أنه قال: «**حُبّبَ إليّ من دنياكم: النساءُ والطيبُ، وجُعلت قُرّة عيني في الصلاة**»[٣].

فلا عيب علىٰ الرجل في محبته لأهله وعشقه لها، إلا إذا شغله ذلك عن محبة ما هو أنفع له من محبة الله ورسوله، وزاحم حبَّه وحبَّ رسوله، فإن كل محبة زاحمت محبة الله ورسوله بحيث تضعفها وتنقصها فهي مذمومة، وإن أعانت علىٰ محبة الله ورسوله وكانت من أسباب قوتها فهي محمودة.

وكذلك كان رسول الله ﷺ يحب الشراب البارد الحلو، ويحب الحلوىٰ والعسل، ويحب الخيل، وكان أحبَّ الثياب إليه القميص، وكان يحب الدُّبَّاء، فهذه المحبة لا تزاحم محبة الله، بل قد تجمع الهمّ والقلب علىٰ التفرغ لمحبة الله، فهذه محبة طبيعية تتبع نيّة صاحبها وقصده بفعل ما يحبه.

فإن نوىٰ به القوة علىٰ أمر الله تعالىٰ وطاعته كانت قُرْبة، وإن فعل ذلك بحكم

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٦٢) ومسلم (٢٣٨٤).

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ٢٤١)، وصحّحه الذهبي في «العلو» (٣١٧).

(٣) أخرجه النسائي (٣٩٤٩)، وصحّحه ابن الملقن في «البدر المنير» (١/ ٥٠١).

الطبع والميل المجرد لم يُثَبْ ولم يعاقب، وإن فاته درجةُ مَنْ فعله متقربًا به إلىٰ الله.

فالمحبة النافعة ثلاثة أنواع: محبة الله، ومحبة في الله، ومحبة ما يعين على طاعة الله تعالى واجتناب معصيته. والمحبَّة الضارة ثلاثة أنواع: المحبة مع الله، ومحبة ما يبغضه الله، ومحبة ما تقطع محبته عن محبة الله تعالى أو تنقصها. فهذه ستة أنواع، عليها مدار محابِّ الخلق:

فمحبة الله ﷻ: أصل المحابِّ المحمودة، وأصل الإيمان والتوحيد، والنوعان الآخران تَبَعٌ لها.

والمحبة مع الله: أصل الشرك والمحابِّ المذمومة، والنوعان الآخران تبع لها.

ومحبة الصور المحرمة وعشقها من موجِبات الشرك، وكلَّما كان العبد أقربَ إلىٰ الشرك وأبعد من الإخلاص كانت محبَّتُه بعشق الصور أشدَّ، وكلَّما كان أكثر إخلاصًا وأشدَّ توحيدًا كان أبعدَ من عشق الصور.

ولهذا أصاب امرأة العزيز ما أصابها من العشق لشركها، ونجا منه يوسف الصديق عليه السلام بإخلاصه.

قال تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤].

فالسوء: العشق، والفحشاء: الزنىٰ.

فالمخلص قد خلَّص حبه لله، فخَلَصَ من فتنة عشق الصور.

والمشرك قلبه معلَّق بغير الله، لم يُخلِص توحيده وحبَّه لله ﷻ.

فصل

ص: ٨٦٦
من كيد الشيطان الافتتان بحب المرأة الأجنبية والأمرد

ومن أبلغ كيد الشيطان وسُخْريته بالمفتونين بالصور: أنه يُمَنّي أحدهم أنه إنما يحب ذلك الأَمْرَدَ أو تلك المرأة الأجنبية لله تعالىٰ، لا لفاحشة، ويأمره بمواخاته.

وهذا من جنس المخادنة، بل هو مخادنة باطنة، كذوات الأخدان اللاتي قال الله تعالىٰ فيهن: ﴿مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخْدَانٍ﴾ [النساء: ٢٥]، وقال في حق الرجال: ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ﴾ [المائدة: ٥]، فيُظهرون للناس أن محبتهم تلك الصورة لله تعالىٰ، ويُبطنون اتخاذها خِدنًا! يتلذذون بها فعلًا، أو تقبيلًا، أو تمتُّعًا بمجرد النظر والمحادثة والمعاشرة.

فصل

ص: ٨٦٧
أقسام الناس في المحبة غير المشروعة

ثم هُمْ بعد هذا الضلال والغيّ أربعة أقسام:

قوم يعتقدون أن هذا لله، وهذا كثير في طوائف العامة.

وقوم يعلمون في الباطن أن هذا ليس لله، وإنما يظهرون أنه لله خداعًا ومكرًا وتستُّرًا.

وهؤلاء من وجهٍ أقربُ إلىٰ المغفرة من أولئك، لما يُرْجَىٰ لهم من التوبة، ومن وجهٍ أخبث، لأنهم يعلمون التحريم ويأتون المحرّم.

القسم الثالث: مقصودهم الفاحشة الكبرىٰ، فتارة يكونون من أولئك الضالِّين، الذين يعتقدون أن هذه المحبة التي لا وَطْء فيها لله تعالىٰ، وأن الفاحشة معصية، فيقولون: نفعل شيئًا لله تعالىٰ، ونفعل أمرًا لغير الله تعالىٰ، وتارة يكونون من أهل القسم الثاني الذين يظهرون أن هذه المحبة لله، وهم يعلمون أن الأمر بخلاف ذلك،

فيجمعون بين الكذب والفاحشة.

وهم في هذه المخادنة والمواخاة مُضاهِئون للنكاح، فإنه يحصل بين هذين من الاقتران والازدواج والمخالطة نظير ما يحصل بين الزوجين، وقد يزيد عليه تارة في الكَمّ والكيف، وقد ينقص عنه، وقد يحصل بينهما من الاقتران ما يشبه اقتران المتواخيين المتحابَّين في الله، لكن الذين آمنوا أشدُّ حبًّا لله، فإن المتحابَّين في الله يعظم تحابُّهما ويقوىٰ ويثبت، بخلاف هذه المواخاة والمحبة الشيطانية.

ثم قد يشتدُّ بينهما الاتصال حتىٰ يسمُّونه زواجًا، ويقولون: تزوّج فلان بفلان، كما يفعله المستهزئون بآيات الله تعالىٰ ودينه من مُجَّان الفسقة، ويُقرّهما الحاضرون علىٰ ذلك، ويضحكون منه، ويُعجِبهم مثل ذلك المزاح والنكاح.

ولما سَهُل هذا الأمر في نفوس كثير من الناس صار كثيرٌ من المماليك يتمدَّح بأنه لا يعرف غير سَيِّده، وأنه لم يطأه سواه، كما تتمدّح المرأة والأمة بأنها لا تعرف غير سيدها وزوجها.

وكذلك كثيرٌ من المردان يتمدَّح بأنه لا يعرف غير خَدينه وصديقه، أو مواخيه، أو معلِّمه، وكذلك كثيرٌ من الفاعلين يتمدح بأنه عفيفٌ عما سوىٰ خِدْنه الذي هو قرينهُ وعشيره كالزوجة، أو عمَّا سوىٰ مملوكه الذي هو كَسُرِّيَّته.

فقد تلاعب الشيطان بأكثر هذا الخلق، كتلاعب الصبيان بالكُرة، وأخرج لهم أنواع الكفر والفسوق والعصيان في كل قالب.

فصل

ص: ٨٧٧

مراتب العشق وأنواعه

ومما ينبغي أن يُعلم: أنه قد يقترن بالأيسر إثمًا ما يجعله أعظم إثمًا ممَّا هو فوقه. مثاله: أنه قد يقترن بالفاحشة من العشق الذي يوجب اشتغال القلب بالمعشوق، وتألُّهه له وتعظيمه، والخضوع له، والذل له، وتقديم طاعته وما يأمر به على طاعة الله تعالى ورسوله وأمره، فيقترن بمحبة خِدْنه وتعظيمه، وموالاة من يواليه، ومعاداة من يعاديه، ومحبة ما يحبه، وكراهة ما يكرهه، ما قد يكون أعظم ضررًا على صاحبه من مجرَّد ركوب الفاحشة.

فإن المحبوبات لغير الله قد أثبتَ الشارعُ فيها اسم التعبُّد، كقوله ﷺ في الصحيح: «**تَعِسَ عبد الدينار، تعس عبد الدراهم، تعس عبد القطيفة، تعس عبد الخميصة، تعس وانتكَسَ، وإذا شِيكَ فلا انتَقَشَ، إن أُعطيَ رضيَ، وإن مُنِع سخط**». رواه البخاري[1].

فسمّىٰ هؤلاء الذين إن أعطوا رضوا وإن مُنعوا سخطوا عبيدًا لهذه الأشياء، لانتهاء محبتهم ورضاهم ورغبتهم إليها.

فإذا شُغف الإنسان بمحبة صورة لغير الله، بحيث يرضيه وُصولُهُ إليها وظَفَرُه بها، ويُسخِطه فَوَات ذلك، كان فيه من التعبُّد لها بقدر ذلك.

ولهذا يجعلون الحب مراتب: أوله العلاقة، ثم الصبّابة، ثم الغرام، ثم العشق، وآخر ذلك: التَّتيُّم، وهو التعبُّد للمعشوق، فيصير العاشق عبدًا لمعشوقه.

والله سبحانه إنما حكىٰ عشق الصور في القرآن عن المشركين: فحكاه عن امرأة العزيز، وكانت مشركة علىٰ دين زوجها، وكانوا مشركين، وحكاه عن اللوطيَّة، وكانوا

---

(١) برقم (٢٨٨٦).

مشركين، فقال تعالىٰ في قصَّتهم: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢].

وأخبر سبحانه أنه يصرفه عن أهل الإخلاص، فقال: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤].

والزنىٰ بالفرْج وإن كان أعظم من الإلمام بالصغيرة، كالنظرة والقبلة واللمس، لكنَّ إصرار العاشق علىٰ مَحبَّة الفعل وتوابعه ولوازمه، وتمنّيه له، وحديث نفسه به أنه لا يتركه، واشتغالَ قلبه بالمعشوق: قد يكون أعظمَ ضررًا من فعل الفاحشة مَرّةً بشيء كثير، فإن الإصرار علىٰ الصغيرة قد يساوي إِثْمُهُ إثمَ الكبيرة، أو يُرْبِي عليها.

وأيضًا، فإن تعبُّد القلب للمعشوق شِرْكٌ، وفعل الفاحشة معصيةٌ، ومفسدة الشرك أعظمُ من مفسدة المعصية.

فأصحاب العشق الشيطاني ترىٰ كثيرًا منهم عبدًا لذلك المعشوق، مُتَيمًا فيه، يصرخُ في حضوره ومغيبه: أنه عبده، فهو أعظم ذكرًا له من ربّه، وحُبّه في قلبه أعظم من حبّ الله فيه، وكفىٰ به شاهدًا بذلك علىٰ نفسه فالإنسان علىٰ نفسه بصيرة، ولو ألقىٰ معاذيره.

فلو خُيّر بين رضَاهُ ورضا الله لاختار رضا معشوقه علىٰ رضا ربِّه، ولقاءُ معشوقه أحبّ إليه من لقاء ربِّه، وتمنّيه لقُربه أعظم من تمنِّيه لقرب ربِّه، وهَرَبُه من سخَطِه عليه أشدّ من هربه من سَخط ربِّه عليه، يُسْخِط رَبّه بمرضاة معشوقه، ويُقدّم مصالح معشوقه وحوائجَهُ علىٰ طاعةِ ربِّه، فإنْ فَضَلَ من وقته فضلةٌ وكان عنده قليل من الإيمان، صرف تلك الفضلة في طاعة ربه، وإن استغرق الزمانَ حوائج معشوقه ومَصالحه صرفَ زمانه كلَّه فيها، وأهمل أمرَ الله تعالىٰ، يَجُود لمعشوقه بكلّ نفيسة ونفيس، ويجعل لربِّه من ماله إن جعل له كلّ رذيلة وخسيس، فلمعشوقه لُبّه وقلبه، وهَمّه ووقته، وخالصُ ماله، وربّه علىٰ الفَضْلة، قد اتخذهُ وراءه ظهريًا، وصار لذكره

نَسِيًّا، إن قام في خِدمته في الصلاة، فلسانه يُناجيه وقلبُه يناجي معشوقه، ووجْهُ بَدَنه إلىٰ القبلة ووجْهُ قلبه إلىٰ المعشوق، ينقُر خدمة رَبّه حتىٰ كأنه واقفٌ في الصلاة علىٰ الجمر، من ثِقلها عليه وتكلُّفه لفعلها، فإن جاءت خِدْمَة المعشوق أقبل عليها بقلبه وبَدَنه فَرِحًا بها، ناصحًا له فيها، خفيفةً علىٰ قلبه، لا يَسْتثقلها ولا يَسْتطيلُها.

ولا رَيبَ أن هؤلاء من الذين اتخذوا من دون الله أندادًا، يُحبُّونهم كحُبِّ الله، والذين آمنوا أشدّ حبًّا لله.

وأصل ذلك كله من خُلُوّ القلب من محبّة الله تعالىٰ والإخلاص له، والتشريك بينه وبين غيره في المحبة، ومن محبّة ما يحبّ لغير الله، فيقومُ ذلك بالقلب، ويعمل بموجبه بالجوارح، وهذا هو حقيقةُ اتباع الهوىٰ.

قال تعالىٰ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ٢٣].

وإذا تأمّلت حال عُشّاق الصُّور المتيّمين فيها وجدتَ هذه الآية مُنطبقةً عليهم، مخبرةً عن حالهم.

ولهذا لا يُعرف في محبة شيء من المحبوبات المخالفة للمحبّ في الجنس ما يزيلُ العقل، ويُفسد الإدراك، ويوجب انقطاع الإرادة لغير ذلك المحبوب، وإنما يُعْرَفُ ذلك في محبته لجنسه، فتستوعبُ قلبه، وتسلُب لُبّه، وتُصيِّره لمعشوقه سامعًا مطيعًا.

ولهذا قرن الله سبحانه بين الخمر والأنصاب، وهي الأصنام التي تُعبدُ من دون الله، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩٠، ٩١].

ومعلومٌ أن شاربَ الخمر لا يدوم سُكْرُه بها، بل لابدّ أن يُفيق، ولعلّ أوقات إفاقته أكثر من أوقات سُكره، وأمّا سكرة العِشْق فقَلّ أن يستفيق صاحبها، إلا إذا جاءت الرسُل تطلبه للقدوم علىٰ الله تعالىٰ.

ولهذا استمرت سَكْرُة اللوطية حتىٰ فَجَأهم عذابُ الله وعقوبته وهُمْ في سَكرتهم يَعْمَهون، فكيف إذا خرج العشق إلىٰ حد الجنون المطبق؟

وإذا كان الشيطانُ يريدُ أن يوقع العدواة والبغضاء بين المسلمين في الخمر والميسر، ويصُدّهم بذلك عن ذكر الله وعن الصلاة، فالعدواةُ والبغضاءُ والصّدّ الذي يُوقعه بالعشق أعظم بكثير.

وأهل المعاصي والفسوق وإن كان بينهم نوعُ مودّةٍ وتحابٍّ، فإنها تنقلبُ عداوةً وبغضًا، وفي الغالب يتعجل لهم ذلك في الدنيا قبل الآخرة، وأما في الآخرة فـ﴿ ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [الزخرف: ٦٧].

فصل

ص: ٨٨٧

الفواحش أصلها المحبة لغير الله تعالى

ومما يبيّن أن هذه الفواحش أصلها المحبة لغير الله تعالىٰ، سواءً كان المطلوب المشاهدة أو المباشرة أو غير ذلك: أنها في المشركين أكثرُ منها في المخلصين، ويوجدُ فيهم منها ما لا يوجدُ مثله في المخلصين.

قال تعالىٰ: ﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ ۗ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ۗ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٧﴾ وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:

٢٧-٢٨]، ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وسبب ذلك: خلوّ القلب مما خُلق له من عبادة الله تعالىٰ، التي تجمع محبته، وتعظيمه، والخضوع، والذلّ له، والوقوف مع أمره ونهيه ومحابّه ومساخطه، فإذا كان في القلب وجدَ حلاوة الإيمان وذَوْق طعمه، فأغناه ذلك عن محبة الأنداد وتألُّهها، وإذا خلا القلب من ذلك احتاج إلىٰ أن يستبدل به ما يهواه، ويتخذه إلهه، وهذا من تبديل الدِّين، وتغيير فِطْرة الله التي فطر عليها عباده.

فالقلوب مفطورة علىٰ محبة إلهها وفاطرها وتألُّهه، فصرفُ ذلك التألُّه والمحبة إلىٰ غيره تغيير للفطرة.

فصل

ص: ٨٩٠

عشق الصور ينافي العبودية لله تعالى

والفتنة بعشق الصور تنافي أن يكون دين العبد كلُّه لله، بل ينقص من كون دينه لله بحسب ما حصل له من فتنة العشق، وربما أخرجت صاحبه من أن يبقىٰ معه شيء من الدين لله، قال تعالىٰ: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾ [الأنفال: ٣٩].

فناقَضَ بين كون الفتنة وبين كون الدين كله لله فكلٌّ منهما يناقض الآخر.

والفتنة قد فُسِّرَتْ بالشرك.

فما حصلت به فتنة القلوب، فهو إما شرك، وإما من أسباب الشرك.

وهي جنس تحته أنواع من الشبهات والشهوات.

وفتنة الذين اتخذوا من دون الله أندادًا يحبُّونهم كحبِّ الله: من أعظم الفتن.

ومنه فتنة أصحاب العِجْل، كما قال تعالىٰ لموسىٰ: ﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنْ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٥].

وكذلك فتنة العشق من أعظم الفتن، قال تعالىٰ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ [التوبة: ٤٩]، نزلت في الجَدّ بن قَيْس، لما غزا رسول الله ﷺ تبُوك قال له: «**هل لك يا جَدُّ في جِلاد بني الأصفر، تتخذ منهم السَّرَارِيَّ والوُصفَاءَ؟**»، فقال جَدٌّ: ائْذَنْ لي في القعود عنك، فقد عرف قومي أني مُغْرَم بالنساء، وإني أخشىٰ إن رأيت بنات الأصفر أن لا أصبر عنهن! فأنزل الله تعالىٰ هذه الآية[(١)].

قال ابن زيد[(٢)]: يريد: لا تفتنّي بصباحة وجوههن.

وقال أبو العالية[(٣)]: لا تُعَرّضني للفتنة.

وقوله تعالىٰ: ﴿أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ [التوبة: ٤٩]، قال قتادة[(٤)]: ما سقط فيه من الفتنة بتخلُّفه عن رسول الله ﷺ والرغبة بنفسه عنه أعظمُ.

فالفتنة التي فَرّ منها بزعمه هي فتنة محبة النساء، وعدم صبره عنهن، والفتنة التي وقع فيها هي فتنة الشرك والكفر في الدنيا، والعذاب في الآخرة.

ولفظ الفتنة في كتاب الله تعالىٰ يراد بها الامتحان الذي لم يفتتن صاحبه، بل خلص من الافتتان، ويراد بها الامتحان الذي حصل معه افتتان:

فمن الأول: قوله تعالىٰ لموسىٰ ﵇: ﴿وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠].

ومن الثاني: قوله تعالىٰ: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٣٩]،

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩٦٠٠)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٢٩٨٨).

(٢) نقله القرطبي (٨/ ١٥٨) عن محمد بن إسحاق.

(٣) ذكره الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٤٧٨).

(٤) انظر: «تفسير الطبري» (١١/ ٤٩٢).

وقوله: ﴿أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ [التوبة: ٤٩].

ويُطلق علىٰ ما يتناول الأمرين، كقوله تعالىٰ: ﴿الم ﴿١﴾ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ١-٣]، ومنه قول موسىٰ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: امتحانك وابتلاؤك، أُضِلَّ بها من وقع فيها، وهُدِيَ من نجا منها.

وتُطلَق الفتنة علىٰ أعمَّ من ذلك، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [التغابن: ١٥].

قال مقاتل[1]: أي: بلاء وشغل عن الآخرة.

والمقصود أنه سبحانه فَتَنَ أصحاب الشهوات بالصور الجميلة، وفتن أولئك بهم، فكلٌّ من النوعين فتنةٌ للآخر، فمن صبر منهم علىٰ تلك الفتنة نجا مما هو أعظم منها، ومن أصابته تلك الفتنةُ سقط فيما هو شرّ منها، فإن تدارك ذلك بالتوبة النصوح، وإلا فبسبيل مَنْ هلك، ولهذا قال النبي ﷺ: «**ما تركتُ بعدي فتنةً أضرّ من النساءِ علىٰ الرجال**»[2] أو كما قال.

فالعبدُ في هذه الدار مفتونٌ بشهواته، ونفسه الأمّارة، وشيطانه المُغوِي المزَيِّن، وقُرنائه، وما يراه ويشاهده مما يعجز صبره عنه، ويتفق مع ذلك ضعف الإيمان واليقين، وضعف القلب، ومرارة الصبر، وذَوْقُ حلاوة العاجل، وميل النفس إلىٰ زهرة الحياة الدنيا، وكون العِوض مؤجّلًا في دار أخرىٰ غير هذه الدار التي منها خلق، وفيها نشأ، فهو مكلفٌ بأن يترك شهوته الحاضرة المشاهدة لغيبٍ طُلب منه الإيمان به.

---

(١) «تفسير مقاتل» (٣/ ٣٧٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٩٦)، ومسلم (٢٧٤٠).

فصل

ص: ٩٠٠

الفتنة نوعان فتنة الشبهات وفتنة الشهوات

والفتنة نوعان: فتنةُ الشبهات وهي أعظم الفتنتين، وفتنة الشهوات.

وقد يجتمعان للعبدِ، وقد ينفردُ بإحداهما:

ففتنة الشبهات: من ضعفِ البصيرة، وقلة العلم، ولاسِيَّما إذا اقترن بذلك فسادُ القصد، وحصولُ الهوىٰ، فهنالك الفتنةُ العظمىٰ، والمصيبةُ الكبرىٰ، فقُلْ ما شئت في ضلال سيِّئ القصد، الحاكم عليه الهوىٰ لا الهُدَىٰ، مع ضعف بصيرته، وقلة علمه بما بعث الله به رسوله، فهو من الذين قال الله تعالىٰ فيهم: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣].

وقد أخبر الله سبحانه أن اتباع الهوىٰ يُضلّ عن سبيل الله، فقال: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦].

وهذه الفتنة مآلها إلىٰ الكفر والنفاق، وهي فتنة المنافقين، وفتنة أهل البدع، علىٰ حسب مراتب بدعهم، فجميعهم إنما ابْتدعُوا من فتنة الشبهات التي اشتبه عليهم فيها الحق بالباطل، والهدىٰ بالضلال.

فصل

ص: ٩٠٢

فتنة الشبهات تُدفع باليقين وفتنة الشهوات تُدفع بالصبر

وأما **النوع الثاني** من الفتنة ففتنة الشهوات.

وقد جمع سبحانه بين ذكر الفتنتين في قوله: ﴿كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُوا۟ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ

﴿حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [التوبة: ٦٩]، أي: تمتعوا بنصيبهم من الدنيا وشهواتها، والخَلاقُ: هو النصيبُ المقدَّر، ثم قال: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾، فهذا الخوضُ بالباطل، وهو الشبهات.

فأشارَ سبحانه في هذه الآية إلىٰ ما يحصلُ به فساد القلوب والأديان، من الاستمتاع بالخَلاق، والخوض بالباطل، لأن فساد الدِّين إما أن يكون باعتقاد الباطل والتكلُّم به، أو بالعمل بخلاف العلم الصحيح: **فالأول**: هو البدعُ وما والاها، **والثاني**: فسقُ الأعمال. **فالأول**: فسادٌ من جهة الشبهات، **والثاني**: من جهة الشهوات.

ولهذا كان السلف يقولون: احذروا من الناس صنفين: صاحب هَوًىٰ قد فتنه هواه، وصاحبَ دُنيا أعْمتَه دُنياه.

وكانوا يقولون: احذروا فتنة العالم الفاجر، والعابد الجاهل، فإن فتنتهما فتنةٌ لكل مفتون[1].

وأصلُ كل فتنة إنما هو من تقديم الرأي علىٰ الشرع، والهَوَىٰ علىٰ العقلِ: **فالأول**: أصل فتنة الشبهة، **والثاني**: أصلُ فتنة الشهوة.

ففتنة الشبهات: تُدفعُ باليقين، وفتنة الشهوات: تُدفع بالصبر. ولذلك جعل سبحانه إمامة الدِّين منوطةً بهذين الأمرين، فقال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤]. فدل على أنه بالصبر واليقين تُنالُ الإمامة في الدين. وجمع بينهما أيضًا في قوله: ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]، فتواصوا بالحق الذي يَدْفعُ الشبهات، وبالصبر الذي يكفّ عن الشهوات. وجمع بينهما في قوله: ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ

(١) «الزهد» لابن المبارك (٧٥).

أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [ص: ٤٥]. فالأيدي: القُوى والعزائم في ذات الله، والأبصارُ: البصائر في أمر الله. وعباراتُ السلف تدور على ذلك.

فصل

ص: ٩٠٥

أصل السعادة هو السلامة من فتنة الشبهات والشهوات

إذا سلم العبدُ من فتنة الشبهات والشهوات حصل له أعظمُ غايتين مطلوبتين، بهما سعادته وفلاحه وكماله، وهما الهُدى والرحمة.

قال تعالى عن موسى وفتاه: ﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف: ٦٥]، فجمع له بين الرحمة والعلم، وذلك نظيرُ قول أصحاب الكهف: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴾ [الكهف: ١٠]، فإن الرّشد: هو العلم بما ينفع والعمل به.

والرشد والهُدى إذا أُفْرِدَ كُلٌّ منها تضمّن الآخر، وإذا قُرن أحدهما بالآخر فالهدى هو العلم بالحقّ، والرشد هو العمل به، وضدهما: الغيّ واتباع الهوى.

وقد يقابَل الرشد بالضّر والشر، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴾ [الجن: ٢١]، وقال مؤمنو الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾ [الجن: ١٠].

فالرشد يقابل الغيَّ تارةً، كما في قوله: ﴿وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْاْ سَبِيلَ ٱلْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾ [الأعراف: ١٤٦].

ويقابل الضّرّ والشرّ، كما تقدم، وذلك لأن الغي سببُ حصول الشرّ والضّرّ، ووقوعهما بصاحبه.

فالضّر والشرّ غاية الغي وثمرته، كما أن الرحمة والفلاح غاية الهدى وثمرته.

فلهذا يُقابَلُ كل منهما بنقيضه وسبب نقيضه.

فيقابل الهدىٰ بالضلال، كقوله: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣]، وقوله: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]، وهو كثير.

ويقابل بالغضب والعذاب، كقوله: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣]، فقابل الهدىٰ بالضلال والشقاء.

وجمع سبحانه بين الهدىٰ والفلاح، والهدىٰ والرحمة، كما يجمع بين الضلال والشقاء، والضلال والعذاب: كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى ضَلَـٰلٍ وَسُعُرٍ﴾ [القمر: ٤٧]، فالضلال ضدّ الهدىٰ، والسُّعُر العذاب، وهو ضدّ الرحمة.

وقال: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤].

والمقصود: أن من سَلِمَ من فتنة الشبهات والشهوات جُمع له بين الهدىٰ والرحمة، والفلاح والهدىٰ.

قال تعالىٰ عن أوليائه: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ وَفِى نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وقال تعالىٰ: ﴿هَـٰذَا بَصَـٰٓئِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [الجاثية: ٢٠]، وقال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَـٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١]، وقال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧].

فقوله: ﴿هَٰذَا بَصَٰٓئِرُ لِلنَّاسِ﴾ عام مطلق، وقوله: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ خاص بأهل اليقين.

ونظير ذلك قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾.

ونظيره في الخصوص قوله تعالىٰ: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وقوله: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٦].

ونظيره أيضًا قوله: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨].

وقد أخبر أنه هُدًىٰ عامٌّ لجميع المكلَّفين، فقال: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٣].

فالقرآن بصيرةٌ وتَبصرة، وهُدًى وشفاءٌ ورحمةٌ، بمعنى عام وبمعنى خاصٍّ، ولهذا يَذكر الله سبحانه هذا وهذا، فهو هدًى للعالمين، وهُدًى للمتقين، وشفاءٌ للعالمين، وشفاءٌ للمؤمنين، وموعظةٌ للعالمين، وموعظةٌ للمتقين، فهو في نفسه هُدًى ورحمةٌ، وشِفَاءٌ وموعظةٌ. فمن اهتدَى به واتّعظ واشتفى كان بمنزلة مَن استعمل الدوّاء الذي يَحْصُل به الشفاء، فهو دواءٌ بالفعل. وإن لم يستعمله فهو دواء له بالقوة.

وكذلك الهُدىٰ، فالقرآن هدًىٰ بالفعل لمن اهْتدَىٰ به، وبالقوّة لمن لم يَهْتَد به، فإنما يهتدي به ويُرْحَم ويَتّعِظُ المتقون الموقنون.

والهدَىٰ في الأصل: مصدرُ هَدَىٰ يهدي هُدًىٰ.

فمن لم يعمل بعلمه لم يكن مُهتديًا، كما في الأثر: «من ازداد علمًا، ولم يزدد

هُدًىٰ لم يزدَدْ من الله تعالىٰ إلا بعدًا»[١].

ولكن يسمَّىٰ هُدًىٰ لأن مِنْ شأنه أن يهدي.

فهاهنا ثلاثةُ أشياء: فاعلٌ، وقابلٌ، وآلةٌ. فالفاعل: هو الله تعالىٰ، والقابل: قلبُ العبد، والآلة: هو الذي يحصل به الهدىٰ، وهو الكتاب المنزّل، والله سبحانه يهدي خلقَه هُدًىٰ، كما يقال: دَلَّهم دلالة، وأرشدهم إرشادًا، وبيّن لهم بيانًا.

والمقصود أن المحل القابلَ هو قلبُ العبد المتقي، المُنيب إلىٰ رَبّه، الخائف منه، الذي يَبتغي رضاه، ويهرُب من سخطه، فإذا هداه الله بكتابه فكأنّه وصل أثرُ فعله إلىٰ محلٍّ قابل، فيتأثر به، فصار هُدًىٰ له وشفاءً ورحمةً وموعظةً، بالوجود والفعل والقبول.

وإذا لم يكن المحل قابلًا وصل إليه الهُدَىٰ فلم يُؤثّر فيه، كما يصلُ الغِذاءُ إلىٰ محلٍّ غير قابل للاغتذاء، فإنه لا يؤثرُ فيه شيئًا، بل ولا يزيده إلا ضعفًا وفسادًا إلىٰ فساده.

كما قال تعالىٰ في الآية التي نزّلها: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤، ١٢٥].

وقال: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۙ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢].

وقد جمع الله سبحانه لأهل هدايته بين الهدىٰ والرحمة والصلاة عليهم، فقال

---

(١) ذكره السبكي في «طبقاته» (٦/ ٢٨٩). وضعفه الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (٥٦).

تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧].

قال عمر بن الخطاب[١] رضي الله تعالىٰ عنه: نعم العِدْلان، ونعمت العِلاوة.

فبالهدىٰ خَلَصُوا من الضلّال، وبالرحمة نَجَوْا من الشّقاء والعذابِ، وبالصلاة عليهم نالُوا منزلةَ القُرْب والكرامة.

والضالُّون حصل لهم ضدّ هذه الثلاثة: الضلالُ عن طريق السعادة، والوقوعُ في ضِدّ الرحمة من الألم والعذاب، والذمُّ واللعنُ الذي هو ضد الصلاة.

ولما كان نصيب كل عبد من الرحمة علىٰ قدر نصيبه من الهدىٰ، كان أكملُ المؤمنين إيمانًا أعظمهم رحمة، كما قال تعالىٰ في أصحاب رسوله ﷺ: ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [الفتح: ٢٩].

وكان الصدّيق رضي الله عنه من أرحم الأمة، وقد روي عن النبي أنه قال: «**أرحم أمتي بأمتي أبو بكر**» رواه الترمذي[٢].

وكان أعلمَ الصحابة باتفاق الصحابة، كما قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: وكان أبو بكر رضي الله عنه أعلمنا به يعني النبي ﷺ[٣].

فجمع الله له بين سَعة العلم والرحمة. وهكذا الرجل، كلما اتَّسع علمه اتَّسعَتْ رحمته.

وقد وَسِعَ رَبُّنا كلَّ شيء رحمةً وعلمًا، فوسعت رحمته كل شيء، وأحاط بكلِّ شيء علمًا، فهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها، بل هو أرحم بالعبد من نفسه، كما

(١) أخرجه البيهقي في «الكبرىٰ» (٤/ ٦٥)، وصححه ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢/ ٤٧٠).
(٢) «سنن الترمذي» (٣٧٩١)، وأخرجه ابن ماجه (١٥٤، ١٥٥)، وصححه الترمذي، وابن حبان (٧١٣١).
(٣) أخرجه البخاري (٣٦٥٤)، ومسلم (٢٣٨٢).

هو أعلم بمصلحة العبد من نفسه. والعبد لجهله بمصالح نفسه وظلمه لها يسعىٰ فيما يضرّها ويؤلمها، ويَنْقُصُ حظّها من كرامته وثوابه، ويُبعدها من قربه، وهو يَظنّ أنه ينفعها ويُكرمها.

فصل

ص: ٩١٥

من رحمة الله تعالى بعباده ابتلائهم بأنواع البلاء

ومما ينبغي أن يُعلم: أن الرحمة صفةٌ تقتضي إيصال المنافع والمصالح إلىٰ العبد، وإن كرهتها نفسه، وشَقّت عليها، فهذه هي الرحمة الحقيقية، فأرْحَمُ الناس بك من شَقّ عليك في إيصال مصالحك، ودَفْعِ المضارّ عنك.

ولهذا كان من إتمام رحمة أرحم الراحمين: تسليطُ أنواع البلاء علىٰ العبد، فإنه أعلم بمصلحته، فابتلاؤه له وامتحانه ومنعه من كثير من أعراضه وشهواته: من رحمته به، ولكنّ العبد لجهله وظُلمه يتّهم ربَّه، ولا يعلم إحسانه إليه بابتلائه وامتحانه.

ومن رحمته سبحانه بعباده: ابتلاؤهم بالأوامر والنواهي رحمةً وحِمْيةً، لا حاجةً منه إليهم بما أمرهم به، فهو الغني الحميد، ولا بُخلًا منه عليهم بما نهاهم عنه، فهو الجواد الكريم.

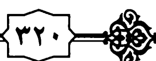
ومن رحمته: أن نَغّص عليهم الدنيا وكدَّرها، لئلَّا يسكنوا إليها، ولا يطمئنوا إليها، ويرغبوا في النّعيم المُقيم في داره وجواره، فساقهم إلىٰ ذلك بسياط الابتلاء والامتحان، فمنَعهم ليُعطيَهُمْ، وابتلاهُم ليُعافيَهُمْ، وأماتهم ليُحْيِيَهُمْ.

ومن رحمته بهم: أن حذَّرهم نفسه، لئلا يغترّوا به، ويعاملوه بما لا تَحْسُنُ معاملته به، قال الله تعالىٰ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥۗ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾ [آل عمران: ٣٠].

قال غير واحد من السلف: من رأفته بالعباد حذّرهم الله من نفسه، لئلا يغترّوا به[1].

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦٨٤٤).



فصل

ص: ٩١٧

تمام النعمة إنما هو بالهدى والرحمة

ولما كان تمام النعمة علىٰ العبد إنما هو بالهدىٰ والرحمة، كان لهما ضدان: الضلال والغضب.

فأمرنا الله سبحانه أن نسأله كل يوم وليلةٍ مراتٍ عديدةً: أن يهدينا صراط الذين أنعم عليهم، وهم أولو الهُدىٰ والرحمة، ويُجنّبنا طريق المغضوب عليهم وهم ضد المرحُومين، وطريق الضالين وهم ضد المهتدين، ولهذا كان هذا الدعاء من أجمع الدعاء، وأفضله، وأوجبه.

وبالله التوفيق.

فصل

ص: ٩١٨

المقامات الخمسة الموصلة إلى كمال النعيم

إذا كان كلّ عمل فأصله المحبّة والإرادة، والمقصود به التنعّم بالمراد المحبوب، فكل حيٍّ إنما يعمل لما فيه تنعُّمه ولذته، فالتنعُّم هو المقصود الأول من كلِّ قصد وكلّ حركة، كما أن العذاب والتألُّم هو المكروه المقصود أولًا بكلّ بغض وكلّ امتناع وكفٍّ.

ولكن وقع الجهلُ والظلم من بني آدم بجنسين: بالدِّين الفاسد، والدُّنيا الفاجرة، طلبوا بهما النعيم، وفي الحقيقة فإنما فيهما ضدّه، ففاتهم النعيم من حيث طلبوه وآثروه، ووقعوا في الألم والعذاب من حيث هربوا منه.

وبيان ذلك: أن الأعمال التي يعملها جميع بني آدم إما أن يتّخذوها دينًا، أو لا يتخذوها دينًا.

والذين يتخذونها دينًا إما أن يكون الدِّين بها دينَ حقٍّ، وإما أن يكون دينًا باطلًا.

فنقول: النعيمُ التامُّ هو في الدِّين الحقّ علمًا وعملًا، فأهلُهُ هم أصحاب النعيم الكامل، كما أخبر الله تعالىٰ بذلك في كتابه في غير موضع، كقوله: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، وقوله عن المتقين المهتدين بالكتاب: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وقوله: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣]، وفي الآية الأخرىٰ: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤]، والقرآن مملوء من هذا.

فوعدُ أهل الهُدىٰ والعمل الصالح بالنعيم التامّ في الدار الآخرة، وَوَعْدُ أهل الضلال والفجور بالشقاء في الدار الآخرة، مما اتّفقت عليه الرسل من أوّلهم إلىٰ آخرهم، وتضمّنته الكتب، ولكن نذكر هاهنا نُكتةً نافعة: وهيَ: الإنسان قد يسمع ويرىٰ ما يُصيب كثيرًا من أهل الإيمان في الدنيا من المصائب، وما ينال كثيرًا من الكفار والفجار والظلَمَة في الدُّنيا من الرياسة والمال، وغير ذلك، فيعتقد أن النعيم في الدُّنيا لا يكون إلا للكفار والفجار، وأن المؤمنين حظهم من النّعيم في الدُّنيا قليل، وكذلك قد يعتقد أن العِزّة والنّصرة في الدُّنيا قد تستقرّ للكفار والمنافقين علىٰ المؤمنين. فإذا سمع في القرآن قوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، وقوله: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣]، وقوله: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١]، وقوله: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص: ٨٣]، ونحو هذه الآيات، وهو ممن يُصدّق بالقرآن= حَمَلَ ذلك علىٰ أن حصوله في الدار الآخرة فقط، وقال: أما الدنيا فإنّا نرىٰ الكفار والمنافقين يغلبون فيها ويظهرون، ويكون لهم النَّصر والظَّفرُ، والقرآن لا يَرِدُ بخلاف الحِسّ، ويعتمد علىٰ هذا الظن

إذا أُديل عليه عدوٌّ من جنس الكفار والمنافقين أو الفجرة الظالمين، وهو عند نفسه من أهل الإيمان والتقوىٰ، فيرَىٰ أن صاحب الباطل قد علا علىٰ صاحب الحق، فيقول: أنا علىٰ الحقّ، وأنا مغلوبٌ، فصاحب الحقّ في هذه الدنيا مغلوبٌ مقهورٌ، والدَّوْلة فيها للباطل.

فإذا ذُكّر بما وَعَده الله تعالىٰ من حُسْنِ العاقبة للمتقين والمؤمنين قال: هذا في الآخرة فقط!

وهذه الأقوال والظنون الكاذبةُ الحائدة عن الصواب مَبْنيَّةٌ علىٰ مُقدِّمتين:

إحداهما: حُسْنُ ظَنّ العبد بنفسه ودينه، واعتقادُه أنه قائمٌ بما يجبُ عليه، وتارك ما نُهيَ عنه، واعتقادُه في خَصْمه وعَدُوّه خلاف ذلك، وأنه تارك للمأمور، مرتكب للمحظور، وأنه نفسه أولَىٰ بالله ورسوله ودينه منه.

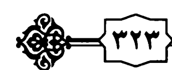
والمقدمة الثانية: اعتقاده أن الله ﷻ قد لا يُؤَيِّد صاحبَ الدِّين الحق ويَنْصُره، وقد لا يجعلُ له العاقبة في الدنيا بوجهٍ من الوجوه، بل يَعيشُ عُمُرَهُ مظلومًا مقهورًا مُسْتضامًا، مع قيامه بما أُمِرَ به ظاهرًا وباطنًا، وانتهائه عما نُهِيَ عنه باطنًا وظاهرًا.

فهو عند نفسه قائمٌ بشرائع الإسلام وحقائق الإيمان، وهو تحت قَهْر أهل الظلم والفجور والعُدْوان.

فسبحان الله! كم صَدّت هذه الفتنة الكثير من الخلق بل أكثرهم عن القيام بحقيقة الدين؟

وأصلها ناشيءٌ من جَهْلين كبيرين: جهل بحقيقة الدِّين، وجهل بحقيقة النّعيم الذي هو غايةُ مطلوب النفوس وكمالها، وبه ابتهاجُها والتذاذُها، فيتولّدُ من بين هذين الجهلين: إعراضُهُ عن القيام بحقيقة الدِّين، وعن طلب حقيقة النعيم.

ومعلومٌ أن كمال العبد هو بأن يكون عارفًا بالنعيم الذي يطلُبُه، والعمل الذي



يُوصلُ إليه، وأن يكون مع ذلك فيه إرادة جازمة لذلك العمل، ومحبّةٌ صادقة لذلك النعيم، وإلا فالعلمُ بالمطلوب وطريقه لا يُحَصّله إن لم يقترن بذلك العملُ، والإرادةُ الجازمة لا تُوجِب وجودَ المراد إلا إذا لازمها الصبر.

فصارت سعادةُ العبد وكمالُ لذّته ونعيمه موقوفًا علىٰ هذه المقامات الخمسة: علمه بالنعيم المطلوب، ومَحبّته له، وعلمه بالطريق الموصل إليه، وعمله به، وصبره علىٰ ذلك.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ١-٣].

والمقصود أن المقدمتين اللّتين بُنِيتْ عليهما هذه الفتنة، أصلهما الجهل بأمر الله ودينه، وبوَعْده ووعيده.

فإن العبدَ إذا اعتقدَ أنه قائمٌ بالدِّين الحقّ فقد اعتقد أنه قد قام بفعل المأمور باطنًا وظاهرًا، وتركِ المحظور باطنًا وظاهرًا، وهذا مِنْ جَهله بالدِّين الحق وما لله عليه وما هو المراد منه، فهو جاهلٌ بحق الله عليه، جاهلٌ بما معه من الدِّين، قَدْرًا ونوعًا وصفةً.

وإذا اعتقد أن صاحب الحق لا ينصُره الله تعالىٰ في الدنيا والآخرة، بل قد تكون العاقبة في الدنيا للكفار والمنافقين علىٰ المؤمنين، وللفجّار الظالمين علىٰ الأبرار المتقين، فهذا من جَهله بوَعْد الله تعالىٰ ووَعِيده.

فأما المقام الأول: فإن العبدَ كثيرًا ما يتركُ واجباتٍ لا يعلمُ بها ولا بوجوبها، فيكون مقصّرًا في العلم، وكثيرًا ما يتركُها بعد العلم بها وبوجوبها، إما كسَلًا وتهاونًا، وإما لنوع تأويل باطل، أو تقليد، أو لظنّه أنه مشتغلٌ بما هو أوجبُ منها، أو لغير ذلك.

فواجبات القلوب أشدّ وجوبًا من واجبات الأبدانِ وآكدُ منها، وكأنها ليست من واجبات الدِّين عند كثير من الناس، بل هي من باب الفضائل والمستحبات. فتراهُ يتحرّجُ من ترْكِ واجب من واجبات البدن، وقد ترك ما هو أهمّ واجبات القلوب وأفْرَضها، ويتحرّجُ من فعل أدنى المحرمات، وقد ارتكب من محرمات القلوب ما هو أشد تحريمًا وأعظم إثمًا.

وما أكثر مَنْ يعتقد أنه هو المظلوم المُحِقُّ من كل وجه، ولا يكون الأمر كذلك، بل يكون معه نوعٌ من الحقّ ونوعٌ من الباطل والظلم، ومع خَصمه نوعٌ من الحقّ والعدل، وحُبُّك الشيء يُعمي ويُصِمّ.

والإنسان مجبولٌ على حُبِّ نفسه، فهو لا يرى إلا محاسنها، ومُبْغِضٌ لخصمه، فهو لا يرى إلا مساوئه، بل قد يَشْتَدّ به حُبّه لنفسه، حتى يرى مساوئها محاسن، كما قال تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨]، ويشتد به بغضُ خصمه حتى يرى محاسنه مساوئ، كما قال:

نظَرُوا بِعَيْنِ عَدَاوَةٍ وَلَوَ انَّهَا عَيْنُ الرِّضَا لاسْتَحْسَنُوا مَا اسْتَقْبَحُوا[1]

وهذا الجهل مقرون بالهوىٰ والظلم غالبًا، فإن الإنسان ظلومٌ جهولٌ.

والله سبحانه إنما ضَمِنَ نصر دينه وحِزْبه وأوليائه بدينه علمًا وعملًا، لم يضمن نصْرَ الباطل ولو اعتقد صاحبه أنه مُحِقّ، وكذلك العِزّة والعُلُوّ إنما هما لأهل الإيمان الذي بعث الله به رُسُلَه، وأنزل به كتبه، وهو علمٌ وعملٌ وحالٌ.

قال تعالىٰ: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، فللعبد من العلوّ بحسب ما معه من الإيمان.

(١) البيت للشريف الرضي في «ديوانه» (١/ ٢٦٠).

وقال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، فله من العزة بحسب ما معه من الإيمان وحقائقه، فإذا فاتَهُ حَظٌّ من العلوّ والعزة، ففي مُقابلة ما فاته من حقائق الإيمان علمًا وعملًا، ظاهرًا وباطنًا.

وكذلك الدفعُ عن العبد هو بحسب إيمانه، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحج: ٣٨]. فإذا ضَعف الدفعُ عنه فهو من نَقْص إيمانه.

وكذلك الكفاية والحَسْبُ هي بقَدْرِ الإيمان، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤]، أي: حَسْبُك الله وحَسْبُ أتباعك، أي كافيك وكافيهم، فكفايته لهم بحسب اتّباعهم لرسوله، وانقيادهم له، وطاعتهم له، فما نقص من الإيمان عاد بنقصان ذلك كلِّه. ومذهب أهل السنة والجماعة: أن الإيمان يزيدُ وينقص.

ولهذا إذا أصيبَ العبد بمصيبةٍ في نفسه أو ماله أو بإدالة عَدُوّه عليه، فإنما هي بذنوبه، إما بترك واجبٍ، أو فعل محرم، وهو من نقْص إيمانه.

وبهذا يزول الإشكال الذي يُورده كثير من الناس علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١]. ويجيبُ عنه كثيرٌ منهم بأنه لن يَجْعَلَ لهم عليهم سبيلًا في الآخرة. ويجيب آخرون بأنه لن يجعل لهم عليهم سبيلًا في الحجة.

والتحقيق: أنها مثل هذه الآيات، وأن انتفاء السبيل عن أهل الإيمان الكامل، فإذا ضعف الإيمان صار لعدوّهم عليهم من السبيل بحسب ما نقص من إيمانهم، فهم جعلوا لهم عليهم السبيل بما تركوه من طاعة الله تعالىٰ.

فالمؤمن عزيز عالٍ مُؤَيَّدٌ منصور مَكْفِيٌّ مَدْفوعٌ عنه بالذات أين كان، ولو اجتمع عليه مَنْ بأقطارها، إذا قام بحقيقة الإيمان وواجباته، ظاهرًا وباطنًا.

ص: ٩٢٨

بالاستغفار تتمّ الطاعة وبالصبر يتمّ اليقين بالوعد

فصل

وأما **المقام الثاني** الذي وقع فيه الغلطُ: فكثيرٌ من الناس يَظنّ أن أهل الدِّين الحق يكونون في الدنيا أذِلّاءَ مقهورين مغلوبين دائمًا، بخلاف مَنْ فارقهم إلىٰ سبيل أُخرىٰ، وطاعة أخرىٰ.

فلا يَثِقُ بوعد الله بنصر دينه وعباده، بل إما أن يجعل ذلك خاصًّا بطائفة دون طائفة، أو بزمان دون زمانٍ، أو يجعله مُعَلَّقًا بالمشيئة، وإن لم يُصرح بها.

وهذا من عَدم الوثوقِ بوعد الله تعالىٰ، ومن سوء الفهم في كتابه.

والله سبحانه قد بَيّن في كتابه أنه ناصرُ المؤمنين في الدنيا والآخرة: قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١].

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ ﴿٢٠﴾ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢٠، ٢١]، وهذا كثيرٌ في القرآن.

وقد بَيَّن سبحانه فيه أنّ ما أصاب العبد من مصيبة، أو إدالة عَدوٍّ، أو كسرٍ وغير ذلك، فبذنوبه.

فبين سبحانه في كتابه كلا المقدّمتين، فإذا جَمَعْتَ بينهما تبيَّن لك حقيقة الأمر، وزال الإشكالُ بالكُلّيّةِ، واستغنيتَ عن تلك التكلُّفات الباردة والتأويلات البعيدة.

فقرر سبحانه المقام الأوّل بوجوه من التقرير:

منها: ما تقدم.

ومنها: أنه ذَمّ مَنْ يطلبُ النّصر والعزّ من غير المؤمنين، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ إلىٰ قوله: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥١-٥٦].

فأنكر علىٰ مَنْ طلب النصر من غير حِزْبه، وأخبر أن حزبه هم الغالبون.

ونظير هذا قوله: ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٣٨، ١٣٩].

وقال تعالىٰ: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون: ٨].

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٠-١٣]، أي: ويعطيكم أخرىٰ فوق مَغْفِرَةِ الذنوب ودُخول الجنة، وهي النَّصْرُ والفتح، إلىٰ قوله: ﴿فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤].

وقال تعالىٰ: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص: ٨٣]، وقال: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [طه: ١٣٢]. والمراد: العاقبةُ في الدنيا قبلَ الآخرة، لأنه ذكر ذلك عَقِيبَ قصة نوح، ونصره وصبره علىٰ قومه، فقال تعالىٰ: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [هود: ٤٩]، أي: عاقبة النصر لك ولمن مَعك، كما كانت لنوح عليه السلام ومَنْ آمن معه.

وقال: ﴿بَلَىٰ إِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٥].

وقال إخبارًا عن يوسف عليه السلام أنه نُصِرَ بتقواه وصبره، فقال: ﴿أَنَا يُوسُفُ وَهَٰذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠].

فهذا في المقام الأول.

وأما المقام الثاني، فقال تعالىٰ في قصة أُحُدٍ: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ [آل عمران: ١٥٥].

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورىٰ: ٣٠].

وقال: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١].

وقال: ﴿وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنسَانَ كَفُورٌ﴾ [الشورىٰ: ٤٨].

ولهذا أمر الله سبحانه رسولَه والمؤمنين باتباع ما أُنزل إليهم، وهو طاعته وهو المقدمة الأولىٰ، وأمر بانتظار وَعده، وهو المقدمة الثانية، وأمر بالاستغفار والصبر، لأن العبد لا بدّ أن يحصل له نوع تقصير وسَرَف يزيله الاستغفار، ولا بدّ في انتظار الوعد من الصبر، فبالاستغفار تتمّ الطاعة، وبالصبر يتمّ اليقين بالوعد، وقد جمع الله سبحانه بينهما في قوله: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ [غافر: ٥٥].

فصل

ص: ٩٣٣

من حكم الله تعالى في ابتلاء عبيده

وتمام الكلام في هذا المقام العظيم يتبين بأصول نافعة جامعة:

الأصل الأول: أن ما يصيب المؤمنين في الله تعالىٰ مقرونٌ بالرضا والاحتساب، فإن فاتَهُم الرضا فمعَوَّلهم علىٰ الصبر والاحتساب، وذلك يُخفِّف عنهم ثقلَ البلاء ومؤُونته، فإنهم كلما شاهدوا العِوَض هان عليهم تحمُّل المشاقّ والبلاء، والكفار لا رضا عندهم ولا احتساب، وإن صبروا فكصبر البهائم، وقد نبَّه سبحانه علىٰ ذلك بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٠٤]. فاشتركوا في الألم، وامتاز المؤمنون برجاء الأجر والزُّلْفَىٰ من الله تعالىٰ.

الأصل الثاني: أن المؤمن إذا أُوذي في الله فإنه محمول عنه بحسب طاعته وإخلاصه، ووجود حقائق الإيمان في قلبه، حتىٰ يُحْمَل عنه من الأذىٰ ما لو كان شيء منه علىٰ غيره لعجَز عن حمله، وهذا من دَفع الله عن عبده المؤمن، فإنه يدفع عنه كثيرًا من البلاء.

الأصل الثالث: أن ما يصيبُ الكافر والفاجرَ والمنافق من العِزِّ والنصر والجاه دون ما يحصلُ للمؤمنين بكثير، بل باطن ذلك ذُلٌّ وكسرٌ وهوانٌ، وإن كان في الظاهر بخلافه.

قال الحسن[١] رحمه الله: إنهم وإن هَمْلَجتْ بهم البغالُ، وطَقْطَقَت بهم النِّعال، إنّ ذلّ المعْصية لفي قلوبهم، أبَىٰ اللهُ إلا أن يُذِلّ مَنْ عصاه.

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٤٩).

الأصل الرابع: أن ابتلاء المؤمن كالدّواء له يستخرج منه الأدواء التي لو بقيت فيه أهلكته، أو نقصَت ثوابه، وأنزلت درجته، فيستخرج الابتلاءُ والامتحانُ منه تلك الأدواء، ويستعدُّ به لتمام الأجر وعلوّ المنزلة. ومعلوم أن وجود هذا خير للمؤمن من عدمه، كما قال النبي ﷺ: «**والذي نفسي بيده لا يَقضي الله للمؤمن قضاءً إلا كان خيرًا له، وليس ذلك إلا للمؤمن، إن أصابته سَرّاءُ شكر فكان خيرًا له، وإن أصابته ضرّاءُ صبر فكان خيرًا له**»[1].

فهذا الابتلاء والامتحان من تمام نصره وعزِّه وعافيته، ولهذا كان «**أشد الناس بلاءً الأنبياء، ثم الأقرب إليهم فالأقرب، يُبتلىٰ المرءُ علىٰ حسب دينه، فإن كان في دينه صلابة شُدّد عليه البلاء، وإن كان في دينه رِقَّة خُفِّف عنه، ولا يزال البلاء بالمؤمن، حتىٰ يمشي علىٰ وجه الأرض وما عليه خطيئة**»[2].

الأصل الخامس: أن ما يصيب المؤمنَ في هذه الدار من إدالة عَدوِّه عليه، وغلبته له، وأذاه له في بعض الأحيان، أمرٌ لازم لابدَّ منه، وهو كالحَرِّ الشديد، والبرد الشديد، والأمراض والهموم والغموم، فهذا أمر لازم للطبيعة والنشأة الإنسانية في هذه الدار، حتىٰ للأطفال والبهائم، لما اقتضته حكمةُ أحكم الحاكمين.

فلو تجرَّد الخيرُ في هذا العالم عن الشرّ، والنفعُ عن الضرّ، واللَّذَّة عن الألم، لكان ذلك عالمًا غير هذا، ونشأة أخرىٰ غير هذه النشأة، وكانت تَفوتُ الحكمة التي مُزج لأجلها بين الخير والشرّ، والألم واللذة، والنافع والضار.

الأصل السادس: أن ابتلاء المؤمنين بغلبة عَدُوّهم لهم وقهرهم وكَسرهم لهم أحيانًا، فيه حِكَم عظيمةٌ، لا يعلمها علىٰ التفصيل إلا الله ﷻ.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٩٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٣٩٨)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، وصححه الترمذي.

فمنها: استخراج عُبوديّتهم وذُلّهم لله، وانكِسارهم له، وافتقارهم إليه، وسؤالهم نصرَهم علىٰ أعدائهم، ولو كانوا دائمًا منصورين قاهرين غالبين لبَطِروا وأَشِرُوا، ولو كانوا دائمًا مَقهورين مَغلوبين منصورًا عليهم عدوُّهم لما قامت للدِّين قائمةٌ، ولا كانت للحقّ دولةٌ.

فاقتضت حكمة أحكم الحاكمين أن صرّفهم بين غلبتهم تارةً، وكونهم مغلوبين تارةً، فإذا غُلِبوا تضرّعُوا إلىٰ ربهم، وأنابوا إليه، وخضعوا له، وانكسروا له، وتابوا إليه، وإذا غَلَبوا أقامُوا دينه وشعائره، وأمروا بالمعروف، ونهوا عن المنكر، وجاهدوا عَدُوّه، ونصروا أولياءه.

ومنها: أنهم لو كانوا دائمًا منصورين غالبين قاهرين، لدخل معهم من ليس قَصْدُهُ الدِّين ومتابعةَ الرسول، فإنه إنما ينضاف إلىٰ مَن له الغلبة والعزة، ولو كانوا مقهورين مغلوبين دائمًا لم يَدخُل معهم أحدٌ، فاقتضت الحكمة الإلهية أن كانت لهم الدولة تارةً، وعليهم تارة، فيتميّز بذلك بين من يريد الله ورسوله، ومن ليس له مراد إلا الدنيا والجاه.

ومنها: أن امتحانهم بإدالة عَدُوّهم عليهم يُمحّصهم ويُخلّصهُم ويُهَذّبهم، كما قال تعالىٰ في حِكمة إدالة الكفار علىٰ المؤمنين يوم أُحد: ﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٠﴾ وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤١﴾ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩ ـ ١٤٤].

فصل

ص: ٩٤٣
محبة الله تعالى هو أصل الدين

في خاتمةٍ لهذا الباب هي الغايةُ المطلوبة، وجميع ما تقدّم كالوسيلة إليها.

وهي أن محبة الله سبحانه والأُنْسَ به، والشوقَ إلى لقائه، والرضا به وعنه: أصلُ الدين، وأصلُ أعماله وإرادته، كما أن معرفته والعلم بأسمائه وصفاته وأفعاله أجلُّ عُلومِ الدِّين كلِّها. فمعرفته أجلّ المعارف، وإرادةُ وجهه أجلّ المقاصد، وعبادته أشرف الأعمال، والثناء عليه بأسمائه وصفاته ومدحه وتمجيده أشرفُ الأقوال، وذلك أساس الحنيفية ملة إبراهيم عليه السلام.

فمحبته سبحانه بل كونهُ أحبَّ إلىٰ العبد من كل ما سواه علىٰ الإطلاق مِن أعظم واجباتِ الدِّين، وأكبر أصوله، وأجلّ قواعده.

ومن أحبَّ معه مخلوقًا مثلَما يُحِبُّه فهو من الشرك الذي لا يُغْفَر لصاحبه، ولا يُقبل معه عمل.

قال تعالىٰ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وإذا كان العبدُ لا يكون من أهل الإيمان حتىٰ يكون الله ورسولُه أحبَّ إليه من نفسه وأهله وولده ووالده والناس أجمعين، ومَحبَّتُه تبعٌ لمحبة الله، فما الظنّ بمحبَّته سبحانه؟ وهو سبحانه لم يخلق الجنّ والإنْسَ إلا لعبادته، التي تتضمّنُ كمال محبته، وكمال تعظيمه، والذلّ له، ولأجل ذلك أرسل رسله، وأنزل كتبه، وشرع شرائعه، وعلىٰ ذلك وضع الثواب والعقاب، وأُسّست الجنةُ والنار، وانقسم الناس إلىٰ شقيٍّ وسعيدٍ.

وكما أنه سبحانه ليس كمثله شيءٌ، فليس كمحبته وإجلاله محبة وإجلالٌ ومخافة.

فالمخلوق كلَّما خِفتَه استوحشتَ منه وهربتَ منه، والله سبحانه كلما خفته أنِسْتَ به وفَرَرْت إليه.

والمخلوق يُخاف ظلمُه وعدوانه، والرب سبحانه إنما يُخاف عَدْلُهُ وقِسْطُهُ.

وكذلك المحبة فإن محبة المخلوق إذا لم تكن لله فهي عذاب للمُحبِّ ووبال عليه، وما يحصل له بها من التألُّم أعظمُ ممَّا يحصل له من اللذة، وكلما كانت أبعدَ عن الله كان ألمها وعذابها أعظم.

هذا إلىٰ ما في محبته من الإعراض عنك، والتَّجنِّي عليك، وعدم الوفاء لك إما لمزاحمة غيرك من المحبِّين له، وإما لكراهته ومعاداته لك، وإما لاشتغاله عنك بمصالحه وما هو أحبُّ إليه منك، وإما لغير ذلك من الآفات.

وأما محبة الرب سبحانه فشأنها غير هذا الشأن، فإنه لا شيء أحبُّ إلى القلوب من خالقها وفاطرها، فهو إلهها ومعبودها، ووليُّها ومولاها، وربّها ومدبرها ورازقها، ومميتها ومحييها، فمحبته نعيم النفوس، وحياة الأرواح، وسرور النفوس، وقوت القلوب، ونور العقول، وقرة العيون، وعمارة الباطن. فليس عند القلوب السليمة والأرواح الطيبة والعقول الزاكية أحلى، ولا ألذ، ولا أطيب، ولا أسرُّ، ولا أنعم، من محبَّته والأنس به والشوق إلى لقائه.

والحلاوة التي يجدها المؤمن في قلبه بذلك فوق كل حلاوة، والنعيم الذي يحصل له بذلك أَتَمّ من كل نعيم، واللذة التي تَناله أعلىٰ من كل لذة، كما أخبر بعض الواجدين عن حاله بقوله: إنه ليَمُرّ بي أوقات أقول فيها: إن كان أهل الجنة في مثل هذا إنهم لفي عيش طيب[1].

---

(١) سبق تخريجه (ص: ٦٣).

وقال آخر: إنه ليمرُّ بالقلب أوقات، يَهتزّ فيها طربًا بأنسه بالله وحبِّه له[١].

وقال آخر: مساكين أهل الغفلة! خرجوا من الدنيا وما ذاقوا أطيبَ ما فيها[٢].

وقال آخر: لو علم الملوك وأبناء الملوك ما نحن فيه لجالدونا عليه بالسيوف[٣].

ووَجْدُ هذه الأمور وذوقها هو بحسب قوة المحبة وضعفها، وبحسب إدراك جمال المحبوب والقرب منه، وكلما كانت المحبَّةُ أكملَ، وإدراكُ المحبوب أتمَّ، والقربُ منه أوفرَ، كانت الحلاوةُ واللذة والسرور والنعيم أقوىٰ.

فمن كان بالله سبحانه وأسمائه وصفاته أعرف، وفيه أرغب، وله أحبَّ، وإليه أقرب= وجد من هذه الحلاوة في قلبه ما لا يمكن التعبير عنه، ولا يُعْرَفُ إلا بالذوق والوجد. ومتىٰ ذاق القلبُ ذلك لم يُمكِنْه أن يقدّم عليه حبًّا لغيره، ولا أُنسًا به، وكلما ازداد له حبًّا ازداد له عبوديةً وذلًّا، وخضوعًا ورِقًّا له، وحرِّيَّةً عن رقِّ غيره.

فالقلب لا يفلح، ولا يصلح، ولا يتنعَّم، ولا يبتهج، ولا يلتذُّ، ولا يطمئنُّ، ولا يسكن إلا بعبادة ربه، وحبه، والإنابة إليه. ولو حصل له جميع ما يلتذُّ به من المخلوقات لم يطمئن إليها، ولم يسكن إليها، بل لا تزيده إلا فاقة وقلقًا، حتى يظفر بما خُلق له، وهُيِّئ له، من كون الله وحده نهاية مراده وغاية مطالبه، فإن فيه فقرًا ذاتيًّا إلى ربه وإلهه، من حيث هو معبوده ومحبوبه وإلهه ومطلوبه، كما أن فيه فقرًا ذاتيًّا إليه، من حيث هو ربُّه وخالقه ورازقه ومدبِّره، وكلما تمكنت محبة الله من القلب وقويت فيه خرج منه تألهه لما سواه، وعبوديته له:

فَأَصْبَحَ حُرًّا عِزَّةً وَصِيَانَةً ... عَلَى وَجْهِهِ أَنْوَارُهُ وَضِيَاؤُهُ

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٦٤٧، ٢٨/ ٣١).

(٢) سبق تخريجه (ص: ٦٣).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٣٧٠).

وما من مؤمن إلا وفي قلبه محبة لله تعالىٰ، وطمأنينة بذكره، وتنعُّم بمعرفته، ولذة وسرور بذكره، وشوق إلىٰ لقائه، وأُنْسٌ بقربه، وإن لم يُحسّ به لاشتغال قلبه بغيره، وانصرافه إلىٰ ما هو مشغول به، فوجودُ الشيء غيرُ الإحساس والشعور به.

وقوة ذلك وضعفه وزيادته ونقصانه، هو بحسب قوة الإيمان وضعفه وزيادته ونقصانه.

ومتىٰ لم يكن الله وحده غايةَ مراد العبد، ونهاية مقصوده، وهو المحبوب المراد له بالذات والقصد الأول، وكل ما سواه فإنما يحبه ويريده ويطلبه تبعًا لأجله= لم يكن قد حقق شهادة أن لا إله إلا الله، وكان فيه من النقص والعيب والشرك، وله من موجَبات ذلك من الألم والحسرة والعذاب، بحسب ما فاته من ذلك.

ولو سعى في هذا المطلوب بكل طريق، واستفتح من كل باب، ولم يكن مستعينًا بالله، متوكلًا عليه، مفتقرًا إليه في حصوله، متيقنًا أنه إنما يحصل بتوفيقه ومشيئته وإعانته، لا طريق له سوى ذلك بوجه من الوجوه= لم يحصل له مطلوبه، فإنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يوصل إليه سواه، ولا يدلُّ عليه سواه، ولا يُعبد إلا بإعانته، ولا يطاع إلا بمشيئته: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩].

فإذا عُرف هذا، فالعبد في حال معصيته واشتغاله عنه بشهوته ولذّته، تكون تلك اللّذة والحلاوة الإيمانية قد اسْتَترت عنه وتوارَت، أو نقَصَت أو ذهبت، فإنها لو كانت موجودة كاملةً لما قَدّم عليها لَذّةً وشهوةً لا نِسبة بينها بوجهٍ ما، بل هي أدْنَىٰ من حبة خَرْدَلٍ بالنسبة إلىٰ الدنيا وما فيها.

ولهذا قال النبي ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يَسرِق السارق حين يسرقُ وهو مُؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**»، فإنَّ ذوق

حقيقة الإيمان ومباشرته لقلبه يمنعه من أن يُؤثر عليه ذلك القدر الخسيس، وينهاه عما يُشَعِّثه وينقصه.

ولهذا تجد العبد إذا كان مُخلصًا لله، منيبًا إليه، مطمئنًّا بذكره، مشتاقًا إلىٰ لقائه قلبه، منصرفًا عن هذه المحرمات= لا يلتفت إليها، ولا يُعَوّل عليها، ويرىٰ استبداله بها عَمّا هو فيه كاستبداله البَعْر الخسيس بالجوهر النّفيس، وبيعه الذهب بأعقاب الجَزر، وبَيعه المسك بالرّجيع.

فالذنب يُعدم لعدم المقتضي له تارة، لاشتغال القلب بما هو أحبّ إليه منه، ولوجود المانع تارة، من خوف فوات محبوبٍ هو أحب إليه منه:

فالأول: حالُ من حَصَلَ له من ذوق حلاوة الإيمان وحقائقه والتنعم به ما عوّض قلبه عن مَيْله إلىٰ الذنوب.

والثاني: حالُ من عنده داعٍ وإرادةٌ لها، وعنده إيمان وتصديق بوعد الله تعالىٰ ووعيده، فهو يخاف إن واقعها أن يقع فيما هو أكره إليه، وأشقّ عليه.

فالأول للنفوس المطمئنة إلىٰ ربها، والثاني لأهل الجهاد والصبر. وهاتان النفسان هما المخصوصتان بالسعادة والفلاح.

قال الله تعالىٰ في النفس الأولىٰ: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى﴾ [الفجر: ٢٧ - ٣٠].

وقال في الثانية: ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النحل: ١١٠].

فالنفوس ثلاثة: نفس مطمئنة إلىٰ ربِّها، وهي أشرف النفوس وأزكاها، ونفسٌ مجاهدة صابرة، **ونفس** مفتونة بالشهوات والهوىٰ، وهي النفس الشقيّة، التي حَظُّها الألم والعذاب، والبعد عن الله تعالىٰ والحجاب.

فصل

ص: ٩٥١

من كيد الشيطان لنفسه قبل غيره

في بيان كيد الشيطان لنفسه، قبل كَيده للأبوين، ثم لم يَقتصر علىٰ ذلك، حتىٰ كاد ذُرّيَة نفسه وذرية آدم، فكان مشؤومًا علىٰ نفسه، وعلىٰ ذريته، وأوليائه، وأهل طاعته من الجنّ والإنس.

أما كيده لنفسه: فإن الله سبحانه لمَّا أمره بالسجود لآدم عليه السلام كان في امتثال أمره وطاعته سعادتُه وفلاحه وعِزُّه ونجاته، فسوَّلتْ له نفسه الجاهلة الظالمة أن في سجوده لآدم عليه السلام غَضاضةً عليه، وهَضْمًا لنفسه، إذ يَخضع ويقعُ ساجدًا لمن خُلق من طينٍ، وهو مخلوقٌ من نار، والنار بزعمه أشرف من الطين، فالمخلوق منها خيرٌ من المخلوق منه، وخضوع الأفضل لمن هو دونه غَضاضَةٌ عليه، وهضْمٌ لمنزلته!

فلما قام بقلبه هذا الهَوَسُ، وقارنَه الحسد لآدم لِمَا رأىٰ ربَّه سبحانه قد خصّه به من أنواع الكرامة، فإنه خَلَقه بيده، ونفخ فيه من رُوحه، وأسْجَدَ له ملائكته، وعلَّمه أسماء كلّ شيء، وميّزه بذلك عن الملائكة، وأسكنه جنته، فبلغ الحسد من عَدُوّ الله كلَّ مبلغٍ، وكان عدو الله يُطيفُ به وهو صلصالٌ كالفَخّار، فيعجب منه، ويقول: لأمرٍ عظيم قد خُلق هذا، ولئن سُلِّط عليّ لأعصينّه، ولئن سُلّطتُ عليه لأُهْلِكَنّه، فلما تَمّ خلقُ آدم عليه السلام في أحسن تقويم وأكمل صورة وأجملها، وكمَلت محاسِنُه الباطنة بالعلم والحلم والوقار، وتولىٰ ربُّه سبحانه خَلْقَهُ بيده، فجاء في أحسن خلق، وأتمّ صورة، طوله في السماء ستون ذراعًا، قد أُلبس رداءَ الجمال والحسن والمهابة والبهاء، فرأت الملائكة منظرًا لم يشاهدوا أحسن منه ولا أجمل، فوقعوا كلُّهم سجودًا له بأمْرِ ربهم تبارك وتعالى، فشَقّ الحسودُ قميصَهُ من دُبُرٍ، واشتعلت في قلبه نيران الحسد المتين، فعارض النص بالمعقول بزعمه، كفعل أوليائه من المبطلين، وقال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]، فأعرض عن النصّ

الصريح، وقابله بالرأي الفاسد القبيح، ثم أردف ذلك بالاعتراض علىٰ العليم الحكيم، الذي لا تجدُ العقول إلىٰ الاعتراض علىٰ حكمته سبيلًا، فقال: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٢].

وتحت هذا الكلام من الاعتراض معنىٰ: أخبرني لِمَ كرّمتَه؟

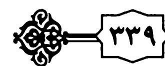
وغَوْرُ هذا الاعتراض: أن الذي فعلتَهُ ليس بحكمة ولا صواب، وأن الحكمة كانت تقتضي أن يسجد هو لي، لأن المفضول يخضع للفاضل، فلم خالفتَ الحكمة؟

ثم أردف ذلك بتفضيل نفسه عليه وإزرائه به، فقال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾.

ثم قرَّر ذلك بحجَّته الداحضة، في تفضيل مادَّته وأصله علىٰ مادة آدم عليه السلام وأصله، فأنتجت له هذه المقدِّمات إباءه وامتناعه من السجود، ومعصية الرب المعبود، فجمع بين الجهل والظلم، والكِبْرِ والحسد والمعصية، ومعارضة النص بالرأي والعقل.

فأهانَ نفسَه كلَّ الإهانة من حيث أراد تعظيمها، ووضعها من حيث أراد رفعتها، وأذلَّها من حيث أراد عزتها، وآلمها كلّ الألم من حيث أراد لذتها، ففعل بنفسه ما لو اجتهد أعظمُ أعدائه في مَضَرّته لم يبلغ منه ذلك المبلغَ، ومن كان هذا غِشَّه لنفسه فكيف يسمع منه العاقل ويقبل ويواليه؟

قال تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠].



فصل

ص: ٩٥٣

طريقة كيد الشيطان لآدم وحواء عليهما السلام

وأما كيده للأبوين: فقد قَصّ الله سبحانه علينا قِصّته معهما، وأنه لم يزَل يخدعهما ويَعِدهما ويُمَنّيهما الخلود في الجنة، حتىٰ حلف لهما بالله جَهْدَ يمينه أنه ناصحٌ لهما، حتىٰ اطمأنّا إلىٰ قوله، وأجاباه إلىٰ ما طلبَ منهما، فجرىٰ عليهما من المحنة، والخروج من الجنة، ونزْع لباسهما عنهما ما جرىٰ، وكان ذلك بكَيْده ومكره الذي جرىٰ به القلمُ، وسبقَ به القدر، ورَدّ الله سبحانه كيده عليه، وتدارك الأبوين برحمته ومغفرته، فأعادهما إلىٰ الجنة علىٰ أحسن الأحوال وأجملها، وعاد عاقبةُ مكره عليه، ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]!

وظن عدو الله بجهله أن الغَلَبة والظَّفَر له في هذا الحرب، ولم يعلم بكَمين جيش: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، ولا بإقبال دَوْلَة: ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: ١٢٢].

وظن اللعين بجهله أن الله سبحانه يتخلّىٰ عن صَفِيِّه وحبيبه الذي خلقه بيده، ونفخ فيه من رُوحه، وأسجد له ملائكته، وعَلّمه أسماء كل شيء، من أجل أَكْلَةٍ أكلَها.

وما علم أن الطبيب قد عَلّم المريض الدواءَ قبل المرض، فلما أحسّ بالمرض بادر إلىٰ استعمال الدواء، لمَّا رماهُ العدُوُّ بسهمه وقعَ في غير مَقتل، فبادر إلىٰ مُداواة الجُرْح، فقام كأنْ لم يكُن به قَلَبَةٌ.

بُلي العدوّ بالذنب فأصرّ، واحتج وعارَض الأمر، وقَدَح في الحكمة، ولم يسأل الإقالة، ولا ندم على الزّلّة. وبُلي الحبيبُ بالذنب، فاعترف وتاب وندم، وتضرّع واستكان وفَزِع إلى مَفْزَع الخليقة، وهو التوحيد والاستغفار، فأُزيل عنه العَيبُ،

وغُفر له الذنب، فقُبل منه المتاب، وفُتح له من الرحمة والهداية كلُّ باب. ونحن الأبناء، ومن أشبه أباه فما ظلم، ومَنْ كانت شِيمتُهُ التوبة والاستغفار فقد هُدي لأحسن الشيم.

فصل

ص: ٩٥٤
طريقة كيد الشيطان لولد آدم عليه السلام

ثم كاد أحدَ وَلَدَيْ آدم، ولم يَزل يتلاعبُ به حتىٰ قتلَ أخاه، وأسخَطَ أباهُ، وعصَىٰ مولاه، فَسَنّ للذرية قتل النفوس، وقد ثبت في «الصحيح»[١] عنه ﷺ أنه قال: «**ما مِنْ نفسٍ تُقتلُ ظلمًا إلا كان علىٰ ابنِ آدمَ الأوّلِ كِفْلٌ من دَمِها، لأنه أوّلُ مَنْ سَنَّ القتل**».

فكاد العدوّ هذا القاتل بقطيعة رحمه، وعقوق والديه، وإسخاط ربّه، ونقص عَدَدِه، وظلم نفسه، وعَرّضه لأعظم العقاب، وحَرَمَه حظّه من جزيل الثواب.

فصل

ص: ٩٥٤
طريقة كيد الشيطان للأمم السابقة

ثم جرىٰ الأمرُ علىٰ السداد والاستقامة، والأمّة واحدةٌ، والدينُ واحدٌ، والمعبود واحد، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس: ١٩]، وقال تعالىٰ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّۦنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

قال سعيد عن قتادة[٢]: ذُكِرَ لنا أنه كان بين آدم ونوح عليهما السلام عشرةُ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٣٥) ومسلم (١٦٧٧).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٩٨٧، ١٩٨٩، ٧٣١٦، ١٠٢٨٧).

قرون، كلهم علىٰ الهُدَىٰ وعلىٰ شريعة من الحقّ، ثم اختلفوا بعد ذلك، فبعثَ الله ﷺ نوحًا، وكان أولَ رسول بعثه الله تعالىٰ إلىٰ أهل الأرض، وبُعِث عند الاختلاف بين الناس وترْك الحق.

وقال ابن عباس ﵄[1]: «﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ كانوا علىٰ الإسلام كلهم».

وهذا هو القول الصحيح في الآية.

والمقصود أن العدوّ كادهم وتلاعَبَ بهم، حتىٰ انقسموا قسمين: كفارًا ومؤمنين، فكادهم بعبادة الأصنام، وإنكار البعث.

وكان أول ما كاد به عُبّاد الأصنام من جهة العكوف علىٰ القبور، وتصاوير أهلها، ليتذكروهم بها، كما قصّ الله سبحانه قصتهم في كتابه، فقال: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسۡرٗا﴾ [نوح: ٢٣].

قال البخاري في «صحيحه»[2] عن ابن عباس ﵄: هذه أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحَىٰ الشيطانُ إلىٰ قومهم أن انصِبُوا إلىٰ مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا، وسمُّوها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تُعْبَد، حتىٰ إذا هلك أولئك ونُسِخَ العلم عُبِدَتْ.

وفي «صحيح البخاري»[3] عن أبي هريرة ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: **«رأيتُ عمرو بن عامر الخُزاعيّ يَجُرّ قُصْبَهُ في النار، وكان أولَ مَنْ سَيَّبَ السوائب»**. وفي لفظٍ: **«وَغَيّر دينَ إبراهيم»**.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٩٨٣).

(٢) برقم (٤٩٢٠).

(٣) برقم (٢٥٢٢، ٤٦٢٣).

قال هشام(١): وكانت لقريش أصنامٌ في جَوف الكعبة وحولها، وأعظمها عندهم: هُبَلُ، وكان فيما بلغني من عَقيقٍ أحمر، على صورة إنسانٍ مكسور اليد اليُمنَىٰ، أدركته قريشٌ كذلك، فجعلوا له يدًا من ذهب، وكان أولُ مَنْ نصبه خُزَيمة ابن مُدْرِكة بن اليأس بن مُضر، وكان في جوف الكعبة، وكان قُدّامه قِدَاحٌ مكتوبٌ في أحدها: صريحٌ، وفي الآخر: مُلْصَقٌ، فإذا شكُّوا في مولودٍ أهدوا له هَدية، ثم ضربوا بالقداح، فإن خرج «صريح» ألحقوه، وإن كان «ملصقا» دفعوه. وكانوا إذا اختصموا في أمرٍ أو أرادوا سفرًا أتوه، فاستقسموا بالقداح عنده، وهو الذي قال له أبو سفيان يوم أُحُدٍ: اعْلُ هُبَلُ! فقال رسول الله ﷺ: «**قولوا له: الله أعْلَىٰ وأجَلّ**»(٢). وكان لهم إسافٌ، ونائِلةُ.

وقال محمد بن سعد(٣): عن عمرو بن عَبَسة، قال: كنت امرءًا ممن عبد الحجارة، فينزل الحي ليس معهم إله، فيخرجُ الرجل منهم، فيأتي بأربعة أحجار، فينصب ثلاثة لِقِدْره، ويجعل أحسنها إلهًا يعبده، ثم لعلّه يجد ما هو أحسنُ منه قبل أن يرتحل، فيتركه ويأخذ غيره.

ولما فتح رسول الله ﷺ مكة وجد حول البيت ثلاث مئة وستين صنمًا، فجعل يَطعَنُ بِسِيَةِ قَوْسه في وُجوهها وعيونها، ويقول: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]، وهي تتساقط علىٰ رؤوسها، ثم أمر بها، فأُخْرِجت من المسجد وحُرّقت(٤).

---

(١) «كتاب الأصنام» (ص ٢٧ - ٢٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٣٩، ٤٠٤٣).

(٣) «الطبقات الكبرىٰ» (٤/ ٢١٧).

(٤) أخرجه البخاري (٢٤٧٨)، ومسلم (١٧٨١).

فصل

ص: ٩٧٢
طريقة تلاعب الشيطان بعباد الأصنام

وتلاعُبُ الشيطان بالمشركين في عبادة الأصنام له أسباب عديدة، تلاعبَ بكل قوم علىٰ قدر عقولهم: فطائفةٌ دعاهم إلىٰ عبادتها من جهة تعظيم الموتىٰ، الذين صوّرُوا تلك الأصنام علىٰ صورهم، كما تقدم عن قوم نوح ﷺ، ولهذا لعنَ النبي ﷺ المتخذين علىٰ القبور المساجدَ والسُّرج، ونهىٰ عن الصلاة إلىٰ القبور، وسأل ربه سبحانه أن لا يجعل قبره وثنًا يُعبد، ونهىٰ أمّته أن يتخذوا قبره عيدًا، وقال: «**اشتدَّ غضبُ الله علىٰ قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»، وأمر بتسوية القبور، وطَمْسِ التماثيل[1].

فأبىٰ المشركون إلا خلافَه في ذلك كله، إما جهلًا، وإما عنادًا لأهل التوحيد، ولم يضرّهم ذلك شيئًا، وهذا السبب هو الغالبُ علىٰ عوامِّ المشركين.

وأما خواصّهم: فإنهم اتخذوها بزعمهم علىٰ صُور الكواكِب المؤثِّرة في العالم عندهم، وجعلوا لها بيوتًا، وسَدَنَةً، وحُجّابًا، وحَجًّا، وقُربانًا، ولم تزل هذه في الدنيا قديمًا وحديثًا.

وأصل هذا المذهب من مشركي الصابئة، وهم قومُ إبراهيم ﷺ، الذين ناظرهم في بطلان الشرك، وكسر حجتهم بعلمه، وآلهتهم بيده، فطلبوا تحريقه.

وهو مذهب قديم في العالم، وأهله طوائف شتَّىٰ.



(١) تقدم تخريج هذه الأحاديث. ينظر: (ص: ١٣٧، ١٤٢).

فصل

ص: ٩٧٥

وضع الصنم على شكل معبود غائب

وكل هؤلاء مرجعهم إلىٰ عبادة الأصنام، فإنهم لا تستمرّ لهم طريقة إلا بشخص خاص علىٰ شكل خاص، ينظرون إليه، ويعكفون عليه.

ومن هاهنا اتخذ أصحاب الروحانيات والكواكب أصنامًا، زعموا أنها علىٰ صورها.

فوَضْعُ الصنم إنما كان في الأصل علىٰ شكل معبودٍ غائب، فجعلوا الصنم علىٰ شكله وهيأته وصورته، ليكون نائبًا منابَه، وقائمًا مقامه. وإلا فمن المعلوم أن عاقلًا لا ينحتُ خشبة أو حجرًا بيده، ثم يعتقد أنه إلهه ومعبوده.

ومن أسباب عبادته أيضًا: أن الشياطين تدخل فيها، وتخاطبهم منها، وتخبرهُم ببعض المغيَّبات، وتَدُلُّهم علىٰ بعض ما يخفىٰ عليهم، وهم لا يشاهدون الشياطين. فجهلتهم وسقطهم يظنُّون أن الصنم نفسه هو المتكلم المخاطِب! وعقلاؤهم يقولون: إن تلك روحانيات الأصنام!

وبالجملة فأكثر أهل الأرض مفتونون بعبادة الأصنام والأوثان، ولم يتخلّص منها إلا الحُنفاء أتباع مِلّة إبراهيم عليه السلام.

قال إمام الحنفاء: ﴿وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾ رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٥، ٣٦].

ولو لم تكن الفتنةُ بعبادة الأصنام عظيمة لما أقدَم عُبّادها علىٰ بَذْلِ نفوسهم وأموالهم وأبنائهم دونها، فهم يشاهدون مصارعَ إخوانهم وما حلّ بهم، ولا يزيدهم ذلك إلا حُبًّا لها وتعظيمًا، ويُوصي بعضهم بعضًا بالصبر عليها، وتحمّل أنواع المكاره في نُصرتها وعبادتها، وهم يسمعون أخبار الأمم التي فُتنت بعبادتها، وما حَلّ

بهم من عاجل العقوبات، ولا يَثنيهم ذلك عن عبادتها.

ففتنة عبادة الأصنام أشدّ من فتنة عِشْق الصّوَر، وفتنة الفجور بها، والعاشق لا يَثْنِيه عن مُراده خَشْيَةُ عقوبة في الدنيا ولا في الآخرة، وهو يشاهدُ ما يحِلّ بأصحاب ذلك من الآلام والعقوبات، والضرب، والحبس، والنّكال، والفقر، غيرَ ما أعدّ الله له في الآخرة وفي البَرْزخ، ولا يزيده ذلك إلا إقدامًا وحرصًا علىٰ الوصول والظفر بحاجته. فهكذا الفتنة بعبادة الأصنام وأشدّ، فإن تألُّهَ القلوب لها أعظمُ من تألُّهها للصور التي يريدُ منها الفاحشة بكثير.

فصل

ص: ٩٧٨

من أسباب عبادة الأصنام الغلوّ في المخلوق

ومن أسباب عبادة الأصنام: الغلوّ في المخلوق، وإعطاؤه فوقَ منزلته، حتىٰ جُعل فيه حَظّ من الإلهية، وشبّهوه بالله ﷻ، وهذا هو التشبيه الواقعُ في الأمم، الذي أبطله الله سبحانه، وبعثَ رُسله، وأنزل كتبه بإنكاره والرد علىٰ أهله.

فهو سبحانه يَنْفي وينهىٰ أن يُجعل غيرُه مِثْلًا له، ونِدًّا له، وشبْهًا له، لا أن يُشَبَّه هو بغيره، إذ ليس في الأمم المعروفة أمة جعلته سبحانه مِثْلًا لشيء من مخلوقاته، فجعلت المخلوق أصلًا وشَبَّهتْ به الخالق، فهذا لا يُعرفُ في طائفة من طائفة بني آدم. وإنما الأولُ هو المعروف في طوائف أهل الشرك، غُلوًّا فيمن يُعظِّمونه ويحبُّونه، حتىٰ شبَّهوه بالخالق، وأعطوه خصائص الإلهية، بل صرّحوا أنه إله، وأنكروا جَعْلَ الآلهة إلهًا واحدًا، وقالوا: ﴿وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡ﴾ [ص: ٦]، وصرحوا بأنه إله معبود، يُرجَىٰ ويُخافُ، ويُعظّم ويُسجدُ له، ويُحلَف باسمه، وتُقرَّب إليه القرابين، إلىٰ غير ذلك من خصائص العبادة التي لا تنبغي إلا لله تعالىٰ.



فكل مشرك فهو مُشَبِّهٌ إلهه ومعبوده بالله سبحانه، وإن لم يُشَبِّهه به من كل وجه.

والقرآن مملوءٌ من إبطال أن يكون في المخلوقات ما يُشبه الرب تعالىٰ أو يماثله، فهذا هو الذي قُصد بالقرآن إبطالًا لما عليه المشركون والمشبهون العادلون بالله تعالىٰ غيره.

قال تعالىٰ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

فهؤلاء جعلوا المخلوق مِثْلًا للخالق، فالنِّدُّ: الشِّبْهُ، يقال فلان نِدُّ فلان ونديده، أي: مثله وشبهه، ومنه قول حسان بن ثابت(١):

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنِدٍّ فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِداءُ

ومنه قول النبي ﷺ لمن قال له: ما شاء الله وشئت: «**أجعلتني له نِدًّا؟**»(٢).

ونظيرُ هذا قولهُ سبحانه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، أي: يعدلون به غيره، فيجعلون له من خَلقِه عِدْلًا وشِبْهًا.

ومثله قوله تعالىٰ عن هؤلاء المشبِّهين إنهم يقولون في النار لآلهتهم: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧، ٩٨]، فاعترفوا أنهم كانوا في أعظم الضلال وأبينه، إذ جعلوا لله شِبْهًا وعِدْلًا من خلقه، سَوَّوهم به في العبادة والتعظيم.

---

(١) في «ديوانه» (ص ٧٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢١١٧)، وصححه ابن القيم في «المدارج» (١/ ٣٤٤).

وقال تعالىٰ: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

قال ابن عباس رضي الله عنهما(١): شبهًا ومثلاً، وهو مَنْ يُسامِيْه.

وكذلك قوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٧٣﴾ فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٣، ٧٤]، فنهاهم أن يضربوا له مثلًا من خلقه.

ومن هذا قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، هو سَلْبٌ عن المخلوق مكافأته ومماثلته للخالق سبحانه، ولم يقل: ولم يكن هو كفوًا لأحد، فينفي عن نفسه مشابهته للمخلوق ومكافأته له، إذ كان ذلك أبين وأظهر من أن يُحتاج إلىٰ نفيه.

وسرُّ ذلك أن المقصود أن المخلوق لا يماثله سبحانه في شيء من صفاته وخصائصه، وأما كونه سبحانه هو لا يماثل المخلوق ولا يشابهه، ولا هو نِدًّا له ولا كفؤًا، فليس فيه مدح له.

فإنه لو مُدِح بعضُ الملوك أو غيرهم بأنه لا يشبه الحيوانات، ولا الحجارة، ولا الخشب، ونحو ذلك= لم يُعَدّ هذا مدحًا، ولا ثناءً عليه، ولا كمالًا له. بخلاف ما إذا قيل: لا تجعل للملك نِدًّا، ولا كفؤًا، ولا شبيهًا من رعيَّته، تعظّمه كتعظيمه، وتطيعه كطاعته، فإنه ليس في رعيته من يُساميه، ولا يماثله، ولا يكافيه= كان هذا غاية المدح.

وكذلك قول سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ:

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٨/ ٢٢٦).

١١]، إنما قصد به نفي أن يكون معه شريك أو معبود يستحق العبادة والتعظيم، كما يفعله المشبِّهون والمشركون.

فصل

ص: ٩٨٨
تلاعب الشيطان بعباد النار

ومن كيده وتلاعبه: ما تلاعب بعبّاد النار، حتىٰ اتخذوها آلهةً معبودةً.

وسرىٰ هذا المذهب في المجوس، فبنوا لها بيوتًا كثيرة، واتخذوا لها الوقوف والسدنة والحُجّاب، فلا يدعونها تَخْمُدُ لحظةً واحدة.

وهم أصنافٌ مختلفة:

فمنهم: من يُحرّم إلقاء النفوس فيها، وإحراق الأبدان بها، وهم أكثر المجوس.

وطائفة أخرىٰ منهم مَن تبلغُ بهم عبادتهم لها إلىٰ أن يُقرّبوا أنفسهم وأولادهم لها، وهؤلاء أكثر ملوك الهند وأتباعهم.

ومنهم: زُهّاد وعبَّاد، يجلسون حول النار صائمين عاكفين عليها.

ومن سُنّتهم: الحث علىٰ الأخلاق الجميلة، كالصدق، والوفاء، وأداء الأمانة، والعفة، والعدل، وترك أضدادها، ولهؤلاء شرائعُ في عبادتها ونواميس وأوضاع لا يُخِلّون بها.

فصل

ص: ٩٩٠
تلاعب الشيطان بعباد الماء

ومن كَيده وتلاعبه: تلاعبه بطائفة أخرىٰ تَعْبُدُ الماء من دون الله، وتُسَمّىٰ الحلبانية.

وتزعم أن الماء لما كان أصل كل شيء، وبه كلُّ ولادة ونموّ ونشوء، وطهارة وعمارة، وما من عمل في الدنيا إلا ويحتاج إلىٰ الماء، فكان حقه أن يُعبَد.

فصل

ص: ٩٩١

تلاعب الشيطان بعباد الحيوانات

ومن تلاعبه: تلاعبُهُ بعبّاد الحيوانات، فطائفة عبدت الخيل، وطائفة عبدت البقر، وطائفة عبدت البشر الأحياء والأموات، وطائفة تعبد الشجر، وطائفة تعبدُ الجن، كما قال سبحانه: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١].

وقال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ۝٦٠ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [يس: ٦٠، ٦١].

وقال تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، يعنىٰ قد استكثرتم من إضلالهم وإغوائهم.

قال ابن عباس رضي الله عنهما[(١)]، ومجاهد[(٢)]، والحسن[(٣)]، وغيرهم: أضللتم منهم كثيرًا.

فيُجيبه سبحانه أولياؤهم من الإنس بقولهم: ﴿رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾،

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٣٨٨٥).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٣٨٨٧، ١٣٨٨٨).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٣٨٨٩).

يَعْنُونَ: استمتاع كل نوعٍ بالنّوْع الآخر.

فاستمتاع الجن بالإنس: طاعَتُهم لهم فيما يأمرونهم من الكفر، والفسوق، والعصيان، فإن هذا أكبرُ أغراض الجنّ من الإنس، فإذا أطاعوهم فيه فقد أعطَوْهُم مُناهُمْ.

واستمتاع الإنس بالجنّ: أنهم أعانوهم علىٰ معصية الله تعالىٰ، والشرك به بكل ما يقدرون عليه من التحسين، والتزيين، والدعاء، وقضاء كثير من حوائجهم، واستخدامهم بالسحر والعزائم، وغيرها، فأطاعَهُم الإنسُ فيما يُرضيهم من الشّرك، والفواحش، والفجور، فأطاعتهُم الجن فيما يُرضيهم من التأثيرات، والإخبار ببعض المغيَّبات.

فتمتع كلٌّ من الفريقين بالآخر.

فصل

ص: ٩٩٤

تلاعب الشيطان بعباد الملائكة

ومن تلاعبه بهم: أن زيَّن لقوم عبادة الملائكة، فعبدوهم بزعمهم، ولم تكن عبادتهم في الحقيقة لهم، ولكن كانت للشياطين، فعبدوا أقبح خَلق الله وأحقَّهم باللعن و الذم.

قال تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١].

وقال تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ۝١٧ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ

أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَّىٰ نَسُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَكَانُوا۟ قَوْمًۢا بُورًا ﴿١٨﴾ فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا ۚ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴾ [الفرقان: ١٧- ١٩].

فهذا حال عُبَّاد الشيطان يوم لقاء الرحمن، فوا سُوءَ حالهم حين امتيازهم عن المؤمنين! إذا سمعوا النداء: ﴿ وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٥٩﴾ ۞ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا ۖ أَفَلَمْ تَكُونُوا۟ تَعْقِلُونَ ﴾ [يس: ٥٩- ٦٢].

فصل

ص: ١٠٠٢
تلاعب الشيطان بالثنوية

ومن تلاعبه وكيده: تلاعُبه بالثَّنَويّة.

وهم طائفة قالوا: الصانع اثنان، ففاعل الخير نورٌ، وفاعل الشر ظُلْمَةٌ، وهما قديمان، لم يزالا، ولن يزالا قويَّين حاسَّين، مدركينِ، سميعينِ، بصيرين، وهما مختلفان في النفس والصورة، متضادّان في الفعل والتدبير.

ولولا أن الله سبحانه يحكي عن المشركين والكفار أقوالًا أسخف من هذا وأبطل لاستحيا العاقلُ من حكاية مثل هذا، ولكن الله سبحانه سَنّ لنا حكاية أقوال أعدائه.

وفي ذلك من قُوّة الإيمان، وظُهور جلالته، ومعرفة قَدْرِه، وتمام نعمة الله تعالىٰ علىٰ أهله به، ومعرفة قَدْر خِذلانه للعبد، وإلىٰ أيّ شيء يُصَيِّره الخِذلانُ.

فصل

ص: ١٠٠٦

تلاعب الشيطان بالمجوس

والمجوس تُعَظِّم الأنوار، والنيران، والماء، والأرض، ويُقِرّون بنبوة (زرادَشْت)، ولهم شرائع يصيرون إليها، وهم فِرَقٌ شَتّىٰ.

وعلىٰ مذهبهم: طوائف القرامِطَة، والإسماعيلية، والنُّصَيرية، والبَشْكية، والدُّرْزية، والحاكمية، وسائر العُبَيدية، الذين يسمُّون أنفسهم الفاطمية، وهم من أكفر الكفار.

فكل هؤلاء يجمعهم هذا المذهب، ويتفاوتون في التفصيل، فالمجوس شيوخ هؤلاء كلّهم، وأئمتهم، وقُدوتهم، وإن كان المجوس قد يتقيدون بأصل دينهم وشرائعهم، وهؤلاء لا يتقيدون بدين من ديانات العالم، ولا بشريعة من الشرائع.

فصل

ص: ١٠٠٨

ذكر تلاعبه بالصابئة

وهذه أُمّةٌ كبيرة من الأمم الكبار، وقد اختلف الناسُ فيهم اختلافًا كثيرًا، بحسب ما وصل إليهم من معرفة دينهم.

وهم منقسمون إلىٰ مؤمن وكافر، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

فذكرهم في الأمم الأربعة الذين تنقسمُ كل أمةٍ منهم إلىٰ ناجٍ وهالك.

وذكرهم أيضًا في الأمم الستة، التي انقسمت جملتهم إلىٰ ناجٍ وهالك، كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ

أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الحج: ١٧].

فذكر الأمّتين اللّتين لا كتاب لهم، ولا ينقسمون إلىٰ شقيٍّ وسعيد، وهما: المجوس والمشركون، في آية المَفْصِلِ، ولم يذكرهما في آية المَوْعِدِ بالجنة، وذكر الصابئين فيهما، فَعُلِمَ أن فيهم الشقيّ والسعيد.

وهؤلاء كانوا قوم إبراهيم الخليل، وهم أهلُ دعوته، وكانوا بحَرَّانَ، فهي دار الصابئة.

وكانوا قسمين: صابئةً حُنفاء، وصابئةً مشركين، والمشركون منهم يُعَظِّمُون الكواكب السبعة، والبروج الاثني عشر، ويصوّرونها في هياكلهم.

ولتلك الكواكب عندهم هياكل مخصوصة، وهي المتعبّدَات الكبار، كالكنائس للنصارىٰ، والبِيَعِ لليهود.

وأصل دين هؤلاء فيما زعموا: أنهم يأخذون بمحاسن ديانات العالم ومذاهبهم، ويخرجون من قبيح ما هُمْ عليه قولًا وعملًا، ولهذا سُمُّوا صابئة أي: خارجين، فقد خرجوا عن تقيُّدهم بجملة كل دين وتفصيله إلا ما رأوه فيه من الحق.

وكانت كفَّار قريش تُسمّي النبي ﷺ الصابئ، وأصحابَه الصُّبَاةَ.

والمقصود أن هذه الأمة قد شاركت جميع الأمم وفارقتهم، فالحنفاءُ منهم: شاركوا أهل الإسلام في الحنيفية، والمشركون: شاركوا عُبَّاد الأصنام، ورأوا أنهم علىٰ صواب.

وأكثر هذه الأمة فلاسفة، والفلاسفة يأخذون بزعمهم محاسنَ ما دلَّت عليه العقول، وعقلاؤهم يوجبون اتباع الأنبياء وشرائعهم، وبعضهم لا يوجب ذلك ولا يحرِّمه، وسفهاؤهم وسِفْلتهم يمنعون ذلك.

ولهذا لم يكن هؤلاء ولا الصابئة من الأمم المستقلّة التي لها كتاب ونبيٌّ، وإن

كانوا من أهل دعوة الرسل.

فما مِن أمة إلا وقد أقام الله سبحانه عليها حجَّته، وقطع عنها حجّتها: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وتكون حجته عليهم.

والمقصود أن الصابئة فِرَقٌ: فصابئة حنفاء، وصابئة مشركون، وصابئة فلاسفة، وصابئة يأخذون بمحاسن ما عليه أهل الملل والنِّحَلِ من غير تقيد بملَّة ولا نِحْلَة وشرك الصابئة كان من جهة الكواكب العُلْوِيّات، ولذلك ناظرَهُمْ إمام الحنفاء صلوات الله، وسلامه عليه في بُطلان إلهيتها بما حكاه الله سبحانه في سورة الأنعام أحسن مناظرةٍ وأبْيَنَهَا، ظهرت فيها حُجّته، ودَحضَت حجتهم، فقال بعد أن بَيّن بطلان إلهية الكواكب والقمر والشمس بأفُولها، وأن الإله لا يليقُ به أن يغيب ويأفُل، بل لا يكونُ إلا شاهدًا غير غائب، كما لا يكون إلا غالبًا قاهرًا، غير مغلوب ولا مقهور، نافعًا لعابده، يملك لعابده الضّرّ والنفع، فيسمع كلامه، ويرىٰ مكانه، ويَهْدِيه، ويُرْشِدُهُ، ويدفع عنه كل ما يضُرّه ويؤذيه، وذلك ليس إلا الله وحده، فكل معبودٍ سواه باطلٌ.

فلما رأىٰ إمامُ الحنفاء أن الشمس والقمر والكواكب ليست بهذه المثابة، صعد منها إلىٰ فاطرها وخالقها ومبدعها، فقال: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ٧٩].

فحاجّه قومه في الله، ومن حاجّ في عبادة الله فحجَّته داحضة، فقال إبراهيم عليه السلام: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾؟

فخَوَّفوه بآلهتهم أن تصيبه بسوء، كما يخوِّفُ المشركُ الموحدَ بإلهه الذي يَأْلَهُهُ مع الله أن يناله بسوء، فقال الخليل: ﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ﴾، فإن آلهتكم أقلّ وأحقر من أن تَضُرَّ مَنْ كفر بها وجحد عبادتها، ثم رد الأمر إلىٰ مشيئة الله وحده، وأنه

هو الذي يُخاف ويُرجىٰ، فقال: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيْـًٔا﴾، وهذا استثناء منقطع، والمعنىٰ: لا أخاف آلهتكم، فإنها لا مشيئة لها ولا قدرة، لكن إن شاء ربي شيئًا نالني وأصابني، لا آلهتُكم التي لا تشاء ولا تعلم شيئًا، وربي له المشيئة النافذة، وقد وَسع كل شيءٍ علمًا، فمن أولىٰ بأن يُخاف ويعبد؟ هو سبحانه أم هي؟

ثم قال: ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ٨٠]، فتعلمون بطلان ما أنتم عليه من إشراك مَنْ لا مشيئة له ولا يعلم شيئًا، ممن له المشيئة التامة والعلم التامُّ؟

ثم قال: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١]؟

وهذا من أحسن قَلْبِ الحجة، وجعل حجة المبطل بعينها دالَّةً علىٰ فساد قوله، وبطلان مذهبه، فإنهم خوفوه بآلهتهم التي لم يُنزل الله عليهم سلطانًا بعبادتها، وقد تبيّن بطلانُ إلهيتها ومضرّة عبادتها، ومع هذا فلا تخافون شرككم بالله وعبادتكم معه آلهةً أخرىٰ؟

فأيّ الفريقين أحق بالأمن وأولىٰ بأن لا يلحقه الخوف؟ فريق الموحدين أم فريق المشركين؟ فَحَكَم الله سبحانه بين الفريقين بالحُكْم العدل، الذي لا حكم أصحّ منه، فقال: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ أي: بشرك ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

ولمَّا نزلت هذه الآية شقّ أمرها علىٰ الصحابة، وقالوا: يا رسول الله! وأيُّنا لم يظلم نفسه؟ فقال: «**إنما هو الشرك، ألم تسمعوا إلىٰ قول العبد الصالح:** ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]؟».

فحكمَ سبحانه للموحِّدين بالهدىٰ والأمن، وللمشركين بضدّ ذلك، وهو الضلال والخوف.

ثم قال: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ٨٣].

ص: ١٠١٦

فصل
فِي ذِكْرِ تلاعُبه بالدّهْرِيّةِ

وهؤلاء قوم عَطّلوا المصنوعات عن صانعها، وقالوا ما حكاهُ الله سبحانه عنهم: ﴿وَقَالُواْ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤].

وهؤلاء فرقتان:

فرقة قالت: إن الخالق سبحانه لمَّا خلق الأفلاك مُتَحرّكةً أعظم حركةٍ، دارت عليه فأحْرَقتْهُ، ولم يقدر علىٰ ضبطها وإمساك حركاتها.

وفرقة قالت: إن الأشياء ليس لها أول البتة، وإنما تخرج من القوة إلىٰ الفعل، فإذا خرج ما كان بالقوة إلىٰ الفعل تكوَّنت الأشياء مركباتها وبسائطها من ذاتها، لا من شيء آخر.

وقالوا: إن العالم دائم لم يَزل ولا يزالُ، لا يتغيَّر، ولا يضمحلُّ، ولا يجوز أن يكون المُبْدع يفعل فعلًا يبطلُ ويضمحلّ إلا وهو يبطلُ ويضمحلّ مع فعله، وهذا العالم هو الممسك لهذه الأجزاء التي فيه.

وهؤلاء هم المعطلة حقًّا، وهم فحول المعطلة، وقد سَرىٰ هذا التعطيل إلىٰ سائر فرق المعطلة، علىٰ اختلاف آرائهم وتباينهم في التعطيل، كما سرىٰ داءُ الشرك تأصيلًا وتفصيلًا في سائر فرق المشركين علىٰ اختلاف مذاهبهم فيه، وكما سرىٰ جَحْدُ النبوات تأصيلًا وتفصيلًا في سائر مَنْ جحد النبوة أو صفة من صفاتها، وأقرّ

بها جملة وجحد مقصودها وزُبدتها أو بعضه.

فهذه الفرق الثلاث سَرَىٰ داؤها وبلاؤها في الناس، ولم ينجُ منه إلا أتباع الرسول العارفون بحقيقة ما جاء به، المتمسِّكون به دون ما سواه، ظاهرًا وباطنًا.

فداءُ التعطيل، وداء الإشراك، وداءُ مخالفة الرسول، وجحد ما جاءَ به أو شيء منه: هي أصل بلاء العالم، ومنبع كل شرٍّ، وأساس كل باطل، فليست فرقة من فرق أهل الإلحاد والباطل والبدع إلا وقولها مشتقٌّ من هذه الأصول الثلاثة، أو من بعضها:

فإنْ تَنْجُ مِنْهَا تَنْـجُ مِنْ ذِي عَظِيمَةٍ وَإلَّا فَـإنِّي لاَ أظُنُّـكَ نَاجِيا[1]

فصل

ص: ١٠١٧

الحكمة نوعان قولية وفعلية

فَسَرَتْ هذه البلايا الثلاثة في كثير من طوائف الفلاسفة، لا في جميعهم، فإن الفلسفة من حيث هي لا تُعطي ذلك، فإن معناها: محبةُ الحِكْمَة، والفيلسوف أصله: فِيْلاسوفا، أي: محب الحكمة، فـ(فيلا) هي الحبّ، و(سُوفا) هي الحكمة.

والحكمة نوعان: قولية وفعلية، فالقولية: قول الحقّ، والفعلية: فعل الصواب، وكل طائفةٍ من الطوائف لهم حكمة يتقيّدُون بها.

وأصحّ الطوائف حكمةً: من كانت حِكمتُهم أقرب إلىٰ حكمة الرسل التي جاءوا بها عن الله تعالىٰ.

قال تعالىٰ عن نبيه داود عليه السلام: ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠].

---

(١) البيت للأسود بن سريع في «البيان والتبيين» (١/ ٣٦٧).

وقال عن المسيح عليه السلام: ﴿وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [آل عمران: ٤٨].

وقال عن يحيىٰ عليه السلام: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مريم: ١٢]، والحُكم هو الحكمة.

وقال لرسوله محمد ﷺ: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣].

وقال: ﴿يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩].

وقال لأهل بيت رسوله ﷺ: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤].

فالحكمة التي جاءت بها الرسُلُ هي الحكمةُ الحقّ، المتضمنة للعلم النافع والعمل الصالح، للهُدَىٰ ودين الحق، لإصابة الحق اعتقادًا وقولًا وعملًا، وهذه الحكمة فَرّقها الله سبحانه بين أنبيائه ورسله، وجمعها لمحمدٍ ﷺ، كما جمع له من المحاسن ما فَرّقَه في الأنبياء قبله، وجمعَ في كتابه من العلوم والأعمال ما فَرّقه في الكُتُب قبله، فلو جُمِعت كلّ حكمةٍ صحيحةٍ في العالم من كلّ طائفةٍ، لكانت في الحكمة التي أوتيها صلوات الله وسلامه عليه جزءًا يسيرًا جدًّا، لا يُدْركُ البشر نسبته.

والمقصود أن الفلاسفة اسم جنسٍ لمن يُحِبُّ الحكمة ويُؤْثِرُها.

وقد صار هذا الاسم في عُرف كثير من الناس مختصًّا بمن خَرج عن ديانات الأنبياء، ولم يذهب إلا إلىٰ ما يقتضيه العقل في زعمه.

وأخصّ من ذلك: أنه في عُرف المتأخرين اسمٌ لأتباع أرسطو، وهم المشّاءون خاصّة، وهم الذين هذّب ابنُ سينا طريقتهم، وبسَّطها، وقَرّرها، وهي التي يعرفها بل لا يعرف سواها المتأخرون من المتكلمين. وهؤلاء فرقةٌ شاذّة من فرق الفلاسفة،

ومقالتهم واحدةٌ من مقالات القوم، حتىٰ قيل: إنه ليس فيهم من يقول بقدم الأفلاك غير أرسطو وشيعته، فهو أول من عُرف أنه قال بقدم هذا العالم.

والأساطين قبله كانوا يقولون بحدوثه، وإثبات الصانع، ومُباينته للعالم، وأنه فوق العالم، وفوق السَّماوات بذاته، كما حكاه عنهم أعلم الناس في زمنه بمقالاتهم: أبو الوليد بن رُشد في كتابه «مناهج الأدلة»[١].

فصل

ص: ١٠٢٠

اعتراف قدماء الفلاسفة بالرسل والشرائع

وكذلك كان أساطينهم ومُتَقدّموهم العارفون فيهم مُعظِّمين للرسل والشرائع، موجبين لاتّباعهم، خاضعين لأقوالهم، معترفين بأن ما جاءوا به طَوْرٌ آخر وراء طَوْرِ العقل، وأن عقول الرّسل وحِكمتهم فوق عُقول العالمين وحكمتهم.

وكانوا لا يتكلمون في الإلهيات، ويُسْلِمون باب الكلام فيها إلىٰ الرُّسل، ويقولون: علومُنا إنما هي الرياضيات والطبيعيات وتوابعها، وكانوا يُقِرُّون بحدوث العالم.

وقد حكىٰ أرباب المقالات أن أول من عُرف عنه القولُ بقدم هذا العالم: أرسطو، وكان مُشركًا يعبد الأصنام، وله في الإلهيّات كلامٌ كله خطأ من أوله إلىٰ آخره، قد تَعقبّه بالردّ عليه طوائف المسلمين، حتىٰ الجهميّةُ، والمعتزلة، والقدرية، والرافضة، وفلاسفة الإسلام، أنكروه عليه، وجاء فيه بما يسخر منه العقلاء.

فحقيقة ما كان عليه هذا المعلم لأتباعه: الكفرُ بالله تعالىٰ، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، ودَرج علىٰ أثره أتباعُهُ من الملاحدة، ممن يتستّر باتِّباع

(١) «الكشف عن مناهج الأدلة» (ص ٨٣ وما بعدها).

الرسل، وهو مُنْحَلٌّ من كلّ ما جاءوا به.

وأتباعه يعظِّمونه فوق ما يعظِّم به الأنبياء، ويرون عَرْضَ ما جاءت به الرسل والأنبياء علىٰ كلامه، فما وافقه منها قبلوه، وما خالفه لم يَعْبأُوا به شيئًا.

ويسمُّونه المعلم الأول، لأنه أول من وضع لهم التعاليم المنطقية، كما أن الخليل بن أحمد أول من وضع عَروض الشعر.

وزعم أرسطو وأتباعه أن المنطق ميزان المعاني، كما أن العروض ميزان الشعر.

وقد بيّن نُظّار الإسلام فساد هذا الميزان وعِوجَهُ، وتعويجه للعقول، وتخبيطه للأذهان، وصنفوا في ردِّه وتهافته كثيرًا.

وآخر من صنف في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، ألّف في رده وإبطاله كتابين كبيرًا وصغيرًا، بيّن فيه تناقضه وتهافته، وفساد كثير من أوضاعه.

والمقصود أن الملاحدة درجت علىٰ أَثَرِ هذا المعلم الأول، حتىٰ انتهت نَوْبَتُهُم إلىٰ معلمهم الثاني أبي نصر الفارابي، فوضع لهم التعاليم الصّوتية، كما أن المعلِّم الأول وضع لهم التعاليم الحرفية، ثم وسّع الفارابي الكلام في صناعة المنطِق، وبسَّطها، وشرح فلسفة أرسطو وهذّبها، وبالغ في ذلك، وكان علىٰ طريقة سلفه: من الكفر بالله تعالىٰ، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر.

فكل فيلسوف لا يكون عند هؤلاء كذلك فليس بفيلسوف في الحقيقة، وإذا رأوه مؤمنًا بالله، وملائكته، وكتبه، ورسوله، ولقائه، متقيِّدًا بشريعة الإسلام، نسبوه إلىٰ الجهل والغباوة، فإن كان ممن لا يشكُّون في فضيلته ومعرفته، نسبوه إلىٰ التلبيس والتنميس بناموس الدِّين، استمالةً لقلوب العوامِّ.

فالزندقة والإلحاد عند هؤلاء جزء من مسمىٰ الفضيلة أو شرط.

وصرَّح أفلاطون بحدوث العالم، كما كان عليه الأساطين، وحكىٰ ذلك عنه تلميذه أرسطو، وخالفه فيه، فزعم أنه قديم، وتبعه علىٰ ذلك ملاحدة الفلاسفة من المنتسبين إلىٰ الملل وغيرهم، حتىٰ انتهت النوبة إلىٰ أبي علي ابن سينا، فرام بجهده تقريب هذا الرأي من قول أهل الملل، وهيهات اتفاق النقيضين، واجتماع الضدين!

فرسل الله تعالىٰ وكتبه وأتباع الرسل في طرف، وهؤلاء القوم في طرف.

وخيارُ ما عند هؤلاء: فالذي عند مشركي العرب من كُفار قريشٍ وغيرهم خير منه.

وهم فِرق شَتّىٰ لا يُحصيهم إلا الله ﷻ.

وأحصىٰ المعتنون بمقالاتِ الناس منهم اثنتي عشرة فِرقةً، كلُّ فرقة منها مختلفة اختلافًا كثيرًا.

ولا تكاد تجدُ منهم اثنين متفقين علىٰ رأي واحد، بل قد تلاعبَ بهم الشيطانُ كتلاعب الصبيان بالكُرة، ومقالاتُهم أكثر من أن نذكرها علىٰ التفصيل.

وبالجملة، فملاحدَتُهم هم أهل التعطيل المحض، فإنهم عَطّلوا الشرائع، وعطلوا المصنوع عن الصانع، وعطَّلوا الصانع عن صفات كماله، وعطلوا العالَم عن الحق الذي خلقَه له ربه، فعطَّلوه عن مبدئه ومعاده، وعن فاعله وغايته.

ثم سرىٰ هذا الداءُ منهم في الأمم، وفي فرق المعطلة:

فكان منهم إمام المعطّلين: فرعون، فإنه أخرج التعطيل إلىٰ العمل، فصرَّح به، وأذّن به بين قومه، ودعا إليه، وأنكر أن يكون إلهٌ غيره، وأنكر أن يكون الله تعالىٰ فوق سماواته علىٰ عرشه، وأن يكون كلّم عبده موسىٰ تكليمًا، وكذّبَ موسىٰ في ذلك، وطلب من وزيره هامان أن يبني له صرحًا ليطّلع بزعمه إلىٰ إله موسىٰ ﵇، وكذّبه في ذلك.

ثم استمر الأمر علىٰ عهد نبوّة موسىٰ كليم الرحمن علىٰ التوحيد وإثبات الصفات، وتكليم الله لعبده موسىٰ تكليمًا، إلىٰ أن تُوفي موسىٰ ﷺ، ودخل الداخل علىٰ بني إسرائيل، ورفع التعطيلُ رأسه بينهم، وأقبلوا علىٰ علوم المعطلة أعداءِ موسىٰ ﷺ، وقدّموها علىٰ نصوص التوراة، فسلط الله تعالىٰ عليهم مَنْ أزال مُلكهم، وشرّدهم من أوطانهم، وسبىٰ ذراريَّهُم، كما هي عادته سبحانه وسُنّتُه في عباده إذا أعرضوا عن الوَحْي، وتعوّضوا عنه بكلام الملاحدة والمعطلة من الفلاسفة وغيرهم.

والمقصود أن هذا الداء لمَّا دخل في بني إسرائيل كان سبب دمارهم وزوال مملكتهم.

ثم بعث الله سبحانه عبدَهُ ورسوله وكلمته المسيحَ ابن مريم صلوات الله وسلامه عليه، فجدد لهم الدِّين، وبيَّن لهم معالمه، ودعاهم إلىٰ عبادة الله وحده، والتبرّي من تلك الأحداث والآراء الباطلة، فعادَوْه وكذَّبوه، ورموه وأمَّه بالعظائم، وراموا قتله، فطهَّره الله تعالىٰ منهم، ورفعه إليه، فلم يَصِلُوا إليه بسوء، وأقام الله تعالىٰ للمسيح أنصارًا دَعَوْا إلىٰ دينه وشريعته، حتىٰ ظهر دينه علىٰ من خالفه، ودخل فيه الملوك، وانتشرت دعوتُه، واستقام الأمرُ علىٰ السداد بعده نحو ثلاث مئة سنة.

ثم أخذ دينُ المسيح في التبديل والتغيير، حتىٰ تَناسَخ واضمحلّ، ولم يَبْقَ بأيدي النصارىٰ منه شيء، بل رَكّبوا دينًا بين دين المسيح ودين الفلاسفة عُبّاد الأصنام، وراموا بذلك أن يَتَلَطّفوا للأمم، حتىٰ يدخلوهم في النصرانية، فنقلوهم من عبادة الأصنام المجسَّدة إلىٰ عبادة الصور التي لا ظِلّ لها، ونقلوهم من السجود للشمس إلىٰ السجود إلىٰ جهة المشرق، ونقلوهم من القول باتحاد العاقل والمعقول والعقل إلىٰ القول باتحاد الأب والابن وروح القدس.

وهذا، ومعهم بقايا من دين المسيح، كالختان، والاغتسال من الجنابة، وتعظيم السبت، وتحريم الخنزير، وتحريم ما حرّمته التوراة، إلا ما أُحِلّ لهم بنصِّها.

ثم تناسخت الشريعة إلىٰ أن استحلُّوا الخنزير، وأحَلُّوا السبت، وعُوّضوا منه يوم الأحد، وتركوا الختان والاغتسال من الجنابة.

وكان المسيح يُصَلِّي إلىٰ بيت المقدس، فصلّوا هم إلىٰ المشرق.

ولم يُعَظّم المسيح عليه السلام صليبًا قَطّ، فعظّموا هم الصليب، وعبدوه.

ولما أخذ دين المسيح عليه السلام في التغيير والفساد، اجتمعت النصارىٰ عدّة مجامع تزيد علىٰ ثمانين مَجْمعًا، ثم يتفرقون علىٰ الاختلاف والتلاعُن، يلعنُ بعضُهم بعضًا، حتىٰ قال فيهم بعض العقلاء: لو اجتمع عشرة من النصارىٰ، يتكلمون في حقيقة ما هم عليه، لتفرّقوا عن أحد عشر مذهبًا!

فهذه حال المتقدمين مع قرب زمانهم من أيّام المسيح، ووجود أخباره فيهم، والدولة دولتهم، والكلمة كلمتهم، وعلماؤهم إذ ذاك أوفر ما كانوا، وهم حيارَىٰ تائهون، ضالُّون مضلُّون، لا يثبت لهم قَدَمٌ، ولا يستقر لهم قول في إلههم، بل كلٌّ منهم قد اتخذ إلهه هواه، وصرَّح بالكفر والتبرِّي ممن اتبع سواه، قد تفرقت بهم في نبيهم وإلههم الأقاويل، وهم كما قال الله تعالىٰ: ﴿قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

فلو سألت أهل البيت الواحد عن دينهم ومعتقدهم في ربهم ونبيهم لأجابك الرجل بجواب، وامرأته بجواب، وابنه بجواب، والخادم بجواب! فما ظنك بمن في عصرنا هذا، وهم نُخالة الماضين، وزُبالة الغابرين، ونُفاية المتحيرين! وقد طال عليهم الأمد، وبَعُدَ عهدهم بالمسيح ودينه.

ومن المعلوم أن هذه الأمة ارتكبت محذورَيْنِ عظيمَيْنِ، لا يرضىٰ بهما ذو عقل ولا معرفة:

أحدهما: الغلوُّ في المخلوق، حتىٰ جعلوه شريك الخالق وجزءًا منه، وإلهًا آخر معه، وأَنِفُوا أن يكون عبدًا له.

والثاني: تَنَقُّصُ الخالق وسَبُّه، ورميه بالعظائم.

وقال تعالىٰ فيما يحكي عنه رسوله الذي نَزَّهه ونزَّه أخاه المسيح عن هذا الباطل، الذي ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا ﴾ [مريم: ٩٠]، فقال: «**شَتَمني ابنُ آدم، وما ينبغي له ذلك، وكذَّبني ابن آدم، وما ينبغي له ذلك، أما شتمه إيَّاي فقوله: اتخذ الله ولدًا، وأنا الأحد الصمد، الذي لم ألد، ولم أولد، ولم يكن لي كفوًا أحد. وأما تكذيبه إياي فقوله: لن يعيدني كما بدأني، وليس أول الخلق بأهون عليّ من إعادته**»(١).

وبالجملة، فلا نعلم أمةً من الأمم سَبّت رَبَّهَا ومعبودها وإلهها بما سَبّته به هذه الأمة، كما قال عمر رضي الله عنه: إنهم سبُّوا الله مَسَبّةً ما سَبّهُ إيّاها أحد من البَشَرِ.

وكان بعضُ أئمة الإسلام إذا رأىٰ صَليبيًا أغمض عينيه عنه، وقال: لا أستطيعُ أن أملأ عيني ممن سَبّ إلهه ومعبوده بأقبح السب.

وأما شريعتهم ودينهم فليسوا متمسّكين بشيء من شريعة المسيح، ولا دينه البتة.

ومن العجيب أنهم يَقرأون في التوراة: «ملعونٌ من تعلّق بالصّليب»، وهم قد جعلوا شعار دينهم ما يُلعَنون عليه، ولو كان لهم أدنىٰ عقلٍ لكان الأولىٰ بهم أن

---

(١) أخرجه البخاري (٣١٩٣).

يُحرّقُوا الصليب حيث وجدوه، ويُكَسّروه ويُضمّخوه بالنجاسة، فإنه صُلبَ عليه إلههم ومعبودهم بزعمهم، وأُهين عليه، وفُضِح وخُزي.

فيا للعجب! بأي وجه بعد هذا يستحقُّ الصليبُ التعظيم، لو لا أن القوم أضلّ من الأنعام!

والمقصود: أن هذه الأمة جمعت بين الشرك وعَيْب الإله وتنقّصه، وتنقّص نبيهم وعيبه ومفارقة دينه بالكُلِّيَّة، فلم يتمسَّكوا بشيء مما كان عليه المسيح، لا في صلاتهم، ولا في صيامهم، ولا في أعيادهم، بل هم في ذلك أتباعُ كلّ ناعِق، مستجيبون لكل مُمَخْرِق ومبطِل، أدخلوا في الشريعة ما ليس منها، وتركوا ما أتت به.

فصل

ص: ١٠٦١

دين النصراني مبني على مخالفة الرسل والشرائع

والمقصود: أن دين الأمّة الصّليبية بعد أن بعث الله تعالىٰ محمدًا ﷺ، بل قَبْلَه بنحو ثلاث مئة سنة، مبنيٌّ علىٰ مُعاندة العقول والشرائع، وتنقُّصِ إله العالمين ورَمْيه بالعظائم، فكل نصراني لا يأخذ بحظّه من هذه البليّة فليس بنصراني علىٰ الحقيقة.

أفليس هو الدِّين الذي أسَّسه أصحاب المجامع المتلاعنين علىٰ أن الواحد ثلاثة والثلاثة واحد؟

فيا عجبًا! كيف رضي العاقل أن يكون هذا مبلغَ عَقله، ومنتهىٰ علمه؟

ولم يُقنعهم هذا القول في ربّ السماوات والأرض، حتىٰ اتفقوا بأسْرهم علىٰ أن اليهود أخذوه، وساقوه بينهم ذليلًا مقهورًا، وهو يحمل خشبته التي صلبوه عليها، واليهود يبصقون في وجهه، ويضربونه، ثم صلبوه وطعنوه بالحربة، حتىٰ مات، وتركوه مصلوبًا، حتىٰ التصق شعره بجلده، لما يبس دمه بحرارة الشمس، ثم

دُفن، وأقام تحت التراب ثلاثة أيام، ثم قام بلاهُوتيّتِه من قبره. هذا قول جميعهم، ليس فيهم من ينكر منه شيئًا.

فيا للعقول! كيف كان حال هذا العالِم الأعلىٰ والأسفل في هذه الأيام الثلاثة؟ ومَنْ كان يُدَبّر أمر السماوات و الأرض؟ ومن الذي خَلَفَ الرب ﷻ في هذه المدة؟ ومَن كان الذي يُمسك السماء أن تقع علىٰ الأرض، وهو مَدْفون في قبره؟

ويا عجبًا! أيّ قبر يسع إله السماوات والأرض؟

هذا وهو ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحشر: ٢٣].

أَعُبّادَ المَسِيحِ لَنا سُؤَالٌ ... نُرِيدُ جَوَابَهُ مِمَّن وَعَاهُ[1]

إِذَا ماتَ الإِلهُ بِصُنْعِ قومٍ ... أَمَاتُوهُ فَما هذَا الإِلهُ

وَهَلْ أرضاه ما نَالُوهُ مِنْهُ ... فبُشْرَاهمْ إذا نالُوا رِضَاهُ

وَإِنْ سَخِطَ الذي فَعَلُوهُ فيه ... فَقُوَّتُهمْ إِذًا أَوْهَتْ قُوَاهُ

وَهَلْ بَقِي الوُجُودُ بِلاَ إِلهٍ ... سَمِيعٍ يَسْتَجِيبُ لِمَنْ دَعَاهُ

وَهَلْ خَلَتِ الطِّبَاقُ السَّبْعُ لَمّا ... ثَوَى تَحتَ التُّرَابِ وَقَدْ عَلاه

وَهَلْ خَلَتِ الْعَوَالُم مِن إِلهٍ ... يُدَبِّرهَا وَقَدْ سُمِرَتْ يَدَاهُ

وَكَيْفَ تَخَلَّتِ الأَمْلاَكُ عَنْهُ ... بِنَصْرِهِمُ وَقَدْ سَمِعُوا بُكَاهُ

وكَيْفَ أَطَاقَتِ الخَشَبَاتُ حَمْلَ الْـ ... إِلَهِ الحَقِّ مَشْدُودًا قَفَاهُ

---

(١) لعل القصيدة للمؤلف.

وَكَيْفَ دَنَا الحَدِيدُ إِلَيْهِ حَتَّى ... يُخَالِطَهُ وَيَلْحَقَهُ أَذَاهُ

وَكَيْفَ تمكَّنَتْ أَيْدِي عِدَاهُ ... وَطَالتْ حَيْثُ قَدْ صَفَعُوا قَفَاهُ

وَهَلْ عَادَ المَسِيحُ إِلَى حَيَاةٍ ... أَمِ المُحْيِي لَهُ رَبٌّ سِوَاهُ

وَيَا عَجَبًا لِقَبْرٍ ضَمَّ رَبًّا ... وَأَعْجَبُ مِنْهُ بَطْنٌ قَدْ حَوَاهُ

أَقَامَ هُنَاكَ تِسْعًا مِنْ شُهُورٍ ... لَدَى الظُّلُمَاتِ مِنْ حَيْضٍ غِذَاهُ

وَشَقَّ الْفَرْجَ مَوْلُودًا صَغِيرًا ... ضَعِيفا فَاتِحًا لِلثَّدْيِ فَاهُ

وَيَأْكُلُ ثُمَّ يَشْرَبُ ثمَّ يَأْتِي ... بِلاَزِمِ ذَاكَ هَلْ هذَا إِلهُ

تَعَالَى اللهُ عَنْ إِفْكِ النَّصَارَى ... سَيُسأَلُ كُلُّهُمْ عَمَّا افتَرَاهُ

أَعُبَّادَ الصَّلِيبِ لأيِّ مَعْنًى ... يُعَظَّم أَوْ يُقَبَّحُ مَنْ رَمَاهُ

وَهَلْ تَقْضِي العُقُولُ بِغَيْرِ كَسْرٍ ... وَإِحْرَاقٍ لَهُ وَلِمَنْ نَعَاهُ

إِذَا رَكِبَ الإِلهُ عَلَيْهِ كُرْهًا ... وَقَدْ شُدَّتْ لِتَسْمِيرٍ يَدَاهُ

فَذَاكَ المَرْكَبُ المَلْعُونُ حَقًّا ... فَدُسْهُ لا تَبُسْهُ إِذْ تَرَاهُ

يُهَانُ عَلَيْهِ رَبُّ الْخَلقِ طُرًّا ... وتَعْبُدُهُ فَإِنَّكَ مِنْ عِدَاهُ

فَإِنْ عَظَّمْتَهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ قَدْ ... حَوَى رَبَّ العِبَادِ وَقَدْ عَلاَهُ

وَقَدْ فُقِدَ الصَّلِيبُ فَإِنْ رَأَيْنَا ... لَهُ شَكْلًا تَذَكَّرْنَا سَنَاهُ

فَهَلاّ للقُبُورِ سَجَدْتَ طُرًّا ... لِضَمِّ القبرِ رَبَّكَ فِي حَشَاهُ

فَيَا عبد المَسيحِ أَفِقْ فَهَذِي ... بِدَايَتُهُ وَهذَا مُنْتَهَاهُ

فصل

ص: ١٠٦٤

تلاعب الشيطان بالنصراني

قد بانَ لكل ذي عقل أن الشيطان تلاعبَ بهذه الأمة الضّالة كلَّ التلاعُب، ودعاهم فأجابوه، واستخفهم فأطاعوه.

فتلاعب بهم في شأن المعبود ﷻ.

وتلاعبَ بهم في أمر المسيح.

وتلاعب بهم في شأن الصليب وعبادته.

وتلاعبَ بهم في تَصْوير الصّور في الكنائس وعبادتها، فلا تجدُ كنيسة من كنائسهم تَخْلُو عن صورة مريم، والمسيح، وجرجس، وبطرس، وغيرهم من القديسين عندهم، والشهداء.

وأكثرهم يسجدون للصور، ويدعونها من دون الله تعالىٰ.

والمقصود ذكر تلاعب الشيطان بهذه الأمة في أصول دينهم وفروعه كتلاعبه بهم في صيامهم فإن أكثر صومهم لا أصل له في شرع المسيح، بل هو مختلق مبتدع.

ومن ذلك: تلاعبه بهم في أعيادهم، وكلها موضوعة مختلقة، مُحْدَثَةٌ بآرائهم واستحسانهم.

وأما تلاعبه بهم في صلاتهم فمن وجوه:

أحدها: صلاة كثير منهم بالنجاسة والجنابة، والمسيحُ بريء من هذه الصلاة، وسبحان الله أن يُتقَرّب إليه بمثل هذه الصلاة! فَقَدْره أعلىٰ، وشأنه أجلُّ من ذلك.

ومنها: صلاتهم إلىٰ مشرق الشمس، وهم يعلمون أن المسيح لم يصلّ إلىٰ المشرق أصلًا، وإنما كان يُصلّي إلىٰ قِبلة بيت المقدس.

ومنها: تصليبهم علىٰ وجوههم عند الدخول في الصلاة، والمسيحُ بريء من ذلك.

فصلاةٌ مفتاحها النجاسة، وتحريمها التصليب علىٰ الوجه، وقبلتها الشرق، وشعارها الشرك: كيف يخفىٰ علىٰ العاقل أنها لا تأتي بها شريعة من الشرائع البتة؟

ولمَّا علمت الرّهبان والمطارنة والأساقفة أن مثل هذا الدِّين تنفرُ عنه العقول أعظم نُفْرة، شَدُّوه بالحِيَل والصُّوَر في الحيطان، بالذّهب، وبالأعياد المحدثة، ونحو ذلك مما يَرُوجُ علىٰ السفهاء وضعفاء العقول والبصائر.

وساعدهم ما عليه اليهود من القسوة، والغلظة، والمكر، والكذب، والبَهت، وما عليه كثير من المسلمين من الظّلم، والفواحش، والفجور، والبِدعة، والغلوّ في المخلوق، حتىٰ يتخذه إلهًا من دون الله، واعتقادُ كثيرٍ من الجهّال أن هؤلاء من خواصّ المسلمين وصالحيهم.

فتركّب من هذا وأمثاله تَمَسُّكُ القوم بما هم فيه، ورُؤيتهم أنه خيرٌ من كثير مما عليه المنتسبون إلىٰ الإسلام من البِدَع، والفجور، والشرك، والفواحش.

ولهذا لما رأىٰ النصارىٰ الصحابة وما هُم عليه، آمن أكثرهم اختيارًا وطوْعًا، وقالوا: ما الذين صحبوا المسيح بأفضل من هؤلاء.

ولقد دعونا نحن وغيرنا كثيرًا من أهل الكتاب إلىٰ الإسلام، فأخبروا أن المانع لهم ما يرون عليه المنتسبين إلىٰ الإسلام ممَّن يُعَظّمهم الجهال، من البدع والظلم، والفجور، والمكر، والاحتيال، ونسبة ذلك إلىٰ الشرع، فساءَ ظنهُم بالشرع وبمن جاء به.

فالله طليبُ قُطّاع طريق الله، وحسيبهم!

فهذه إشارة يسيرة جدًّا إلىٰ تلاعُب الشيطان بعُبَّاد الصليب، تدلّ علىٰ ما بعدها، والله الهادي الموفق!

ص: ١٠٧٤

فصل
في ذكر تلاعبه بالأمة الغضبيّة وهم اليهود

قال الله تعالىٰ في حقهم: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [البقرة: ٩٠].

وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾ [المائدة: ٦٠].

وقال تعالىٰ: ﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [المائدة: ٨٠].

وقد أمرنا الله سبحانه أن نسأله في صلواتنا أن يَهْدِينَا صراط الذين أنعم عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالّين.

وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**اليهودُ مغضوبٌ عليهم، والنصارىٰ ضالُّون**»[1].

فأوّلُ تلاعب الشيطان بهذه الأمة: في حياة نبيّهَا، وقُرب العهد بإنجائهم من فرعون، وإغراقه وإغراق قومه، فلما جاوَزُوا البحر رأوا قومًا يَعْكُفون علىٰ أصنام لهم، فقالوا: ﴿يَا مُوسَى اجْعَل لَّنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، فقال لهم موسىٰ عليه السلام: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿١٣٨﴾ إِنَّ هَٰؤُلَاءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨، ١٣٩].

---

(١) سبق تخريجه (ص: ٣٤).

فصل

ص: ١٠٧٥

تلاعب الشيطان بعباد العجل

ومن تلاعبه بهم: عبادتُهم العجلَ من دون الله تعالىٰ، وقد شاهدوا ما حلّ بالمشركين من العقوبة، والأخذة الرابية، ونبيّهم حَيٌّ لم يمت.

هذا، وقد شاهدوا صانِعَهُ يصنعه ويصوغُه، ويُصْلِيه النارَ، ويَدُقّه بالمطرقة، ويَسْطُو عليه بالمبرد، ويُقَلّبه بيديه ظهرًا لبطن.

ومن عجيب أمرهم: أنهم لم يَكْتَفُوا بكونه إلَهَهمْ، حتىٰ جعلوه إله موسىٰ، فنسبوا موسىٰ ﷺ إلىٰ الشرك، وعبادة غير الله تعالىٰ، بل عبادة أبْلَدِ الحيوانات، وأقلِّها دَفعًا عن نفسه، بحيث يُضربُ به المثلُ في البلادة والذُّلِّ، فجعلوه إله كليم الرحمن.

ثم لم يكتفوا بذلك، حتىٰ جعلوا موسىٰ ﷺ ضالًّا مخطئًا، فقالوا: ﴿فَنَسِيَ﴾ [طه: ٨٨].

قال ابن عباس رضي الله عنهما[١]: أي ضَلّ وأخطأ الطريق.

وقال السُّدِّي[٢]: أي ترك موسىٰ إلهه هاهنا، وذهب يطلبه.

علىٰ هذا القول المشهور أن قوله: ﴿فَنَسِيَ﴾ من كلام السامريّ وعُبّاد العجل معه.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما[٣] رواية أخرىٰ: أن هذا من إخبار الله تعالىٰ عن السامري أنه نسي أي ترك ما كان عليه من الإيمان.

---

(١) ذكره الثعلبي «الكشف والبيان» (٦/ ٢٥٧).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٦٥، ١٨/ ٣٥٧).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٦٦، ١٨/ ٣٥٦).

والصحيح: القول الأول، والسياق يدل عليه.

ولم يذكر البخاريُّ في التفسير[١] غيره فقال: يقول: أخطأ الربّ.

فإنه لمَّا جعله إله موسىٰ استحضر سؤالًا من بني إسرائيل يوردونه عليه، فيقولون له: إذا كان هذا إله موسىٰ فلأي شيء ذهب عنه لموعد إلهه؟ فأجاب عن هذا السؤال قبل إيراده عليه بقوله: فنسي.

وهذا من أقبح تلاعب الشيطان بهم!

فصل

ص: ١٠٨١

تلاعب الشيطان باليهود في طلب رؤية الله تعالى

ومن تلاعب الشيطان بهذه الأمة في حياة نبيهم أيضًا: ما قصَّه الله تعالىٰ في كتابه حيث يقول: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، أي عِيانًا.

قال ابن جرير[٢]: ذَكّرهم الله سبحانه بذلك اختلافَ آبائهم، وسوء استقامة أسلافهم لأنبيائهم، مع كثرة معاينتهم من آيات الله ما يُثلَجُ بأقلِّها الصدورُ، وتطمئن بالتصديق معها النفوسُ، وذلك مع تتابع الحجج عليهم، وسُبوغ نِعَم الله تعالىٰ لديهم، وهم مع ذلك مرة يسألون نبيّهم أن يجعل لهم إلهًا غير الله، ومرة يعبدون العجلَ من دون الله، ومرة يقولون: لا نُصَدّقك حتىٰ نرىٰ الله جَهْرة، وأخرىٰ يقولون له إذا دُعُوا إلىٰ القتال: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، ومرة يقال لهم: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ

---

(١) (٨/ ٤٣٢).

(٢) «تفسيره» (١/ ٢٨٩).

خَطِيٓـَٔـٰتِكُمۡ﴾ [الأعراف: ١٦١] فيقولون: «حنطة في شعرة»، ويدخلون من قِبَل أسْتاههم، ومرة يُعرض عليهم العمل بالتوراة، فيمتنعون من ذلك، حتىٰ نَتَقَ الله تعالىٰ عليهم الجبلَ كأنه ظُلّة، إلىٰ غير ذلك من أفعالهم، التي آذوا بها نبيّهم، التي يكثر إحصاؤها.

فأعلم ربنا ﷻ الذين خاطبهم بهذه الآيات من يهود بني إسرائيل، الذين كانوا علىٰ عهد رسول الله ﷺ أنهم لن يَعْدُوا أن يكونوا في تكذيبهم محمدًا ﷺ، وجحودهم نبوته، وتركهم الإقرار به وبما جاء به، مع علمهم به، ومعرفتهم بحقيقة أمره: كأسلافهم وآبائهم الذين قصّ الله علينا قصصهم.

فصل

ص: ١٠٨٥

تلاعب الشيطان باليهود في تحريف كلام الله تعالى

ومن تلاعب الشيطان بهذه الأمة وكيده لهم: أنهم قيل لهم وهم مع نبيّهم، والوحي ينزل عليه من الله تعالىٰ: ﴿ٱدۡخُلُواْ هَـٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ [البقرة: ٥٨].

قال قتادة[١]، وابن زيدٍ[٢]، والسدي[٣]، وابن جرير[٤] وغيرهم: هي قرية بيت المقدس.

﴿فَكُلُواْ مِنۡهَا حَيۡثُ شِئۡتُمۡ رَغَدٗا﴾ [البقرة: ٥٨] أي: هنيئًا واسعًا.

﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾ [البقرة: ٥٨] قال السدي[٥]: هو بابٌ من أبواب بيت

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (١/ ٤٦).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٠٠٢).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٠٠٠).

(٤) «جامع البيان» (٢/ ١٠٢).

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٠٠٥).

المقدس، وكذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما[١]، قال[٢]: **والسجود بمعنى الركوع. وأصل السجود: الانحناء لمن تُعظِّمه، فكل منحنٍ لشيء معظمًا له فهو ساجدٌ، قاله ابن جرير**[٣]**، وغيره. قلت: وعلى هذا فانحناء المتلاقيين عند السلام أحدهما لصاحبه: من السجود المحرّم، وفيه نهيٌ صريحٌ عن النبي ﷺ**[٤].

ثم قيل لهم: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] أي: حُطّ عَنّا خطايانا.

فتلاعب الشيطان بهم، فبدّلوا قولًا غير الذي قيل لهم، وفعلًا غير الذي أمروا به.

فروىٰ البخاري في «صحيحه» ومسلم[٥] أيضًا من حديث هَمّام بن مُنَبِّه عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«قيل لبني إسرائيل: ادخلوا الباب سُجّدًا، وقولوا: حِطّةٌ نغفر لكم خطاياكم، فبدّلوا، فدخلوا الباب يزحفون علىٰ أستاههم، وقالوا: حبة في شعرة»** فبدّلوا القولَ والفعل معًا، فأنزل الله عليهم رجزًا من السماء.

قال أبو العالية[٦]: هو الغضبُ.

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٠٠٦).

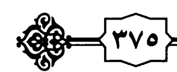
(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٠٠٧، ١٠٠٨).

(٣) «جامع البيان» (٢/ ١٠٤).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٧٢٨)، وابن ماجه (٣٧٠٢)، وصححه ابن القيم في «الزاد» (٤/ ١٦٠).

(٥) البخاري (٣٤٠٣)، ومسلم (٣٠١٥)..

(٦) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٠٣٩).



فصل

ص: ١٠٨٨
تلاعب الشيطان باليهود في استبدال نعم الله تعالى

ومن تلاعب الشيطان بهم: أنهم كانوا في البريّة قد ظلل عليهم الغمام، وأنزل عليهم المنّ والسلوىٰ، فملُّوا ذلك، وذكروا عيش الثّوم، والبصل، والعدس، والبَقل، والقِثّاء، فسألوه موسىٰ عليه السلام.

وهذا من سوء اختيارهم لأنفسهم، وقِلّة بصرهم بالأغذية النافعة الملائمة، واستبدال الأغذية الضارة القليلة التغذية منها، ولهذا قال لهم موسىٰ عليه السلام: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا﴾ أي مصرًا من الأمصار ﴿فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١].

فكانوا في أفسح الأمكنة وأوسعها، وأطيبها هواءً، وأبعدها من الأذىٰ، ومجاورة الأنتان والأقذار، سَقْفُهم الذي يُظلهم من الشمس: الغمام، وطعامهم: السلوىٰ، وشرابهم: المنّ.

فصل

ص: ١٠٨٩
تلاعب الشيطان باليهود في الإعراض عن أوامر الله تعالى

ومن تلاعبه بهم: أنهم لما عُرضت عليهم التوراة لم يقبلوها، وقد شاهدوا من الآيات ما شاهدوه، حتىٰ أمر الله سبحانه جبريل، فقلع جبلًا من أصله علىٰ قَدْرهم، ثم رفعه فوق رؤوسهم، وقيل لهم: إن لم تَقْبلوها ألقيناه عليكم، فقبلوها كرهًا.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُوا۟ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٧١].



فصل

ص: ١٠٩٠

تلاعب الشيطان باليهود في الإعراض عن بشارات الله تعالى لهم

ومن تلاعبهم بهم: أن الله سبحانه أنجاهم من فرعون وسلطانه وظلمه، وفَرَق بهم البحر، وأراهم الآيات والعجائب، ونصرهم وآواهم، وأعزَّهم وآتاهم ما لم يُؤْتِ أحدًا من العالمين، ثم أمرهم أن يدخلوا القرية التي كتب الله لهم.

وفي ضمن هذا بشارتهم بأنهم منصورون، ومفتوح لهم، وأن تلك القرية لهم، فأبوا طاعته وامتثال أمره، وقابلوا هذا الأمر والبشارة بقولهم: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤].

وفي «الصحيحين»[(١)]: عن عبد الله بن مسعود ﵁ قال: لقد شهدت من المقداد بن الأسود ﵁ مشهدًا لأن أكون صاحبَهُ أحبّ إلي مما عُدل به، أتى النبي ﷺ وهو يدعو على المشركين، فقال: لا نقول لك كما قال قوم موسى لموسى: اذهب أنتَ وربّك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون، ولكنا نقاتل عن يمينك وشمالك، وبين يديك ومن خلفك، فرأيت رسول الله ﷺ أشرق وجهه لذلك وسُرّ به.

فلما قابلوا نبي الله بهذه المقابلة قال: ﴿رَبِّ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِيۖ فَٱفْرُقْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ ۝٢٥ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْۛ أَرْبَعِينَ سَنَةًۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِۚ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٥، ٢٦].

فصل

ص: ١٠٩٣

تلاعب الشيطان باليهود في قصة القتيل بينهم

ومن تلاعبه بهم في حياة نبيهم أيضًا: ما قصّه الله ﷻ في كتابه من قصة القتيل الذي قتلوه وتدافعوا فيه، حتى أُمروا بذبح بقرة وضربه ببعضها.

(١) البخاري (٣٩٥٢). ولم أجده عند مسلم.

قال أبو جعفر ابن جرير[1]، عن الربيع، عن أبي العالية: لو أن القوم حين أُمروا أن يذبحوا بقرة استعرضوا بقرة من البقر فذبحوها لكانت إيّاها، ولكنهم شدّدوا علىٰ أنفسهم فشدّد الله عليهم.

فصل

ص: ١٠٩٦

تلاعب الشيطان باليهود أصحاب السبت

ومن تلاعبه بهذه الأمة أيضًا: ما قصه الله سبحانه علينا من قصة أصحاب السبت، حين مسخهم قِردَةً لما تحيّلوا علىٰ استحلال محارمه.

ومعلومٌ أنهم كانوا يعصون الله تعالىٰ بأكل الحرام، واستباحة الفروج الحرام، والدم الحرام، وذلك أعظم إثمًا من مُجَرّد العمل يوم السبت، ولكن لما استحلّوا محارم الله تعالىٰ بأدنىٰ الحيل، وتلاعبوا بدينه، وخادعوه كمُخادعة الصبيان، ومَسَخُوا دينه بالاحتيال، مَسَخَهم الله قِردَةً.

وكان الله سبحانه قد أباح لهم الصيد في كل أيام الأسبوع إلا يومًا واحدًا، فلم يَدَعْهُم حِرْصُهم وجَشَعُهُمْ حتىٰ تعدَّوا إلىٰ الصيد فيه، وساعد القدر بأن عوقبوا بإمساك الحيتان عنهم في غير يوم السبت، وإرسالها عليهم يوم السبت.

فصل

ص: ١٠٩٧

تلاعب الشيطان باليهود في ارتكاب المحرمات

ومن تلاعب الشيطان بهم أيضًا: أنهم لما حُرّمت عليهم الشحوم أذابوها، ثم باعوها، وأكلوا أثمانها. وهذا من عدم فِقْهِهِمْ وفهْمهم عن الله تعالىٰ دينه فإن أثمانَها بدلٌ منها، فتحريمها تحريمٌ لبدلها والمعاوضة عنها، كما أن تحريم الخمر والميتة

---

(١) «جامع البيان» (١١٧٣، ١٢٤٣).

والدم ولحم الخنزير يتناولُ تحريم أعيانها وأبدالها.

ومن تلاعبه بهم أيضًا: اتخاذُ قبور أنبيائهم مساجد، وقد لعنهم رسول الله ﷺ علىٰ ذلك، ولَعنَتُه تتناول مَنْ فعل فِعْلهم.

ومن تلاعبه بهم أيضًا: أنهم كانوا يقتلون الأنبياء الذين لا تُنالُ الهداية إلا علىٰ أيديهم، ويتخذون أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله تعالىٰ، يُحَرّمون عليهم ويُحِلّون لهم، فيأخذون بتحريمهم وتحليلهم، ولا يلتفتون: هل ذلك التحريمُ والتحليل من عند الله تعالىٰ أم لا؟

قال عدي بن حاتم رضي الله عنه: أتيت رسول الله ﷺ، وهو يقرأ: ﴿ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ [التوبة: ٣١]، فقلت: يا رسول الله! ما عبدوهم فقال: «**حرّموا عليهم الحلال، وأحلُّوا لهم الحرام، فأطاعوهم، فكانت تلك عبادتهم إيَّاهم**». رواه الترمذي، وغيره[١].

ومن تلاعبه بهم: ما كان منهم في شأن زكريا ويَحْيىٰ عليهما السلام، وقتلهم لهما، حتىٰ سلّط الله عليهم بُخْتَنَصّر، وسَنْجاريب، وجنودَهما، فنالوا منهم ما نالوه.

ثم كان منهم في شأن المسيح ورَمْيِهِ وأمّه بالعظائم، وهم يعلمون أنه رسول الله تعالىٰ إليهم، فكفروا به بَغْيًا وعنادًا، وراموا قَتْله وصَلْبه، فصانه الله تعالىٰ من ذلك، ورفعه إليه، وطَهّره منهم، فأوقعوا القتل والصّلب علىٰ شِبْهِه، وهم يظنُّون أنه رسول الله عيسىٰ ﷺ، فانتقم الله تعالىٰ منهم، ودَمّر عليهم أعظم تدميرٍ، ولزمَهم كلَّهم حكمُ الكفر بتكذيبهم بالمسيح، كما لزم النصارىٰ معهم حكمُ الكفر بتكذيبهم بمحمد ﷺ.

---

(١) «سنن الترمذي» (٣٠٩٥)، وحسنه ابن تيمية كما في «المجموع» (٧/ ٦٧).

فصل

ص: ١٠٩٩

تلاعب الشيطان باليهود في وصف الله تعالى بالنقائص

ومن تلاعب الشيطان بهذه الأمة: أن ألْقَىٰ إليهم أن الربَّ ﷻ محجور عليه في نَسْخ الشرائع، فحجروا عليه أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يُريد، وجعلوا هذه الشبهة الشيطانية تُرْسًا لهم في جَحْد نبوة رسول الله ﷺ، وقرّروا ذلك بأن النسخ يستلزم البَداءَ، وهو علىٰ الله تعالىٰ محالٌ.

وقد أكذبهم الله سبحانه في نَصّ التوراة، كما أكذبهم في القرآن.

قال الله تعالىٰ: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٣﴾ فَمَنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩٤﴾ قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ ۗ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣- ٩٥].

فتضمنت هذه الآيات بيان كَذِبهم صريحًا في إبطال النسْخ، فإنه ﷻ أخبر أن الطعام كُلّه كان حِلًّا لبني إسرائيل قبل نزول التوراة، سوىٰ ما حَرّمَ إسرائيل علىٰ نفسه منه.

ومعلومٌ أن بني إسرائيل كانوا علىٰ شريعة أبيهم إسرائيل ومِلَّته، وأن الذي كان لهم حَلالًا إنما كان بإحلال الله تعالىٰ له علىٰ لسان إسرائيل والأنبياء بعده إلىٰ حين نزول التوراة، ثم جاءت التوراة بتحريم كثير من المآكل عليهم، التي كانت حلالًا لبني إسرائيل، وهذا محضُ النّسخ.

وقوله تعالىٰ: ﴿مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ﴾ متعلّق بقوله: ﴿كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ أي: كان لهم حلالًا قبل نزول التوراة، وهم يعلمون ذلك.

ثم قال تعالىٰ: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ هل تجدون فيها أن إسرائيل حرّم علىٰ نفسه ما حَرّمته التوراة عليكم؟ أم تجدون فيها تحريم ما خصّه بالتحريم؟ وهو لحوم الإبل وألبانُها خاصة؟

وإذا كان إنما حرّم هذا وحده، وكان ما سواه حلالًا له ولبنيهِ، وقد حرّمت التوراة كثيرًا منه، ظهر كذبكم وافتراؤكم في إنكار نسخ الشرائع، والحَجْر علىٰ الله تعالىٰ في نسخها.

فتأمل هذا الموضع الشريف، الذي حامَ حوله أكثرُ المفسرين، وما أوردوه.

ثم يقال لهذه الأمة الغضبية: هل تُقرّون أنه كان قبل التوراة شريعة أم لا؟ فهم لا ينكرون أن يكون قبل التوراة شريعة.

فيقال لهم: فهل رفعت التوراة شيئًا من أحكام تلك الشرائع المتقدمة أم لا؟

فإن قالوا: لم تَرْفع شيئًا من أحكام تلك الشرائع، فقد جاهروا بالكذب والبَهْتِ.

وإن قالوا: قد رفعت بعض الشرائع المتقدمة، فقد أقرُّوا بالنسخ قطعًا.

فصل

ص: ١١٠٨

تلاعب الشيطان باليهود في اتباع علمائهم ولو خالفوا الحق

ومن تلاعب الشيطان بهم: أنهم يزعمون أن الفقهاء إذا أحلّوا لهم الشيء صار حلالًا، وإذا حرّموه صار حرامًا، وإن كان نصّ التوراة بخلافه.

وهذا تجويزٌ منهم لنسخهم ما شاءوا من شريعة التوراة، فحجروا علىٰ الربّ تعالىٰ وتقدس أن يَنسخ ما يريد من شريعته، وجَوّزوا ذلك لأحبارهم وعلمائهم.

كما تَكَبّر إبليس أن يسجد لآدم، ورأىٰ أن ذلك يغضُّ منه، ثم رضي أن يكون قَوّادًا لكل عاصٍ وفاسقٍ.

وكما أَنِفَ عُبّادُ الأصنام أن يكون النبيُّ المرسَلُ إليهم بشرًا، ثم رَضُوا أن يكون إلهُهُمْ ومعبودُهم حجرًا.

وكما نَزّهت النصارَىٰ بَتَارِكَهم عن الولَدِ والصاحبة، ولم يَتحاشَوْا من نِسبة ذلك إلىٰ الله سبحانه تعالىٰ.

فصل

ص: ١١٠٩
تلاعب الشيطان باليهود في التشديد على أنفسهم

ومن تلاعب الشيطان بهم: ما شدّدوه علىٰ أنفسهم في باب الذبائح وغيرها، مما ليس له أصل عن موسىٰ ﷺ، ولا هو في التوراة، وإنما هو من أوضاع الحخاميم وآرائهم، وهم فقهاؤهم.

وكانت أئمتهم قد حَرّموا عليهم مُؤاكلة الأجانب وهم مَنْ كان علىٰ غير مِلّتهم، وحظروا عليهم أكل اللُّحمان من ذبيحة مَنْ لم يكن علىٰ دينهم لأن علماءهم علموا أن دينهم لا يبقىٰ في هذه الخلوة، مع كونهم تحت الذل والعبودية، إلا أن يصُدّوهم عن مخالطة مَنْ هو علىٰ غير ملّتهم، فحرَّموا عليهم الأكل من ذبائحهم، ومناكحتهم، ولم يمكنهم تقرير ذلك إلا بحجة يبتدعونها من أنفسهم، ويكذبون بها علىٰ الله تعالىٰ، لأن التوراة إنما حرمت عليهم مناكحة غيرهم من الأمم لئلا يوافقوا الأزواج في عبادة الأصنام والشرك بالله، وحرَّم عليهم في التوراة أكل ذبائح الأمم التي يذبحونها قُربانًا إلىٰ الأصنام لأنه قد سُمّي عليها اسمُ غير الله تعالىٰ، فأما الذبائحُ التي لم تُذبح قُربانًا للأصنام فلم تنطق التوراة بتحريمها، وإنما نطقت بإباحة الأكل من أيدي غيرهم من الأمم، وموسىٰ ﷺ إنما نهاهم عن مناكحة عبَّاد الأصنام، وأكل ما يذبحونها علىٰ اسمها، فما بالُ هؤلاء لا يأكلون من ذبائح المسلمين، وهم لا يذبحون للأصنام، ولا يذكرون اسمها عليها؟

فصل

ص: ١١١٦

تلاعب الشيطان باليهود في الحيل المحرمة

ومن تلاعب الشيطان بهذه الأمة الغضبية: أنهم إذا رأوا الأمر أو النهي مما أُمروا به أو نُهوا عنه شاقًّا عليهم، طلبوا التخلُّص منه بوجوه الحيل، فإن أعْيَتْهُمُ الحِيلةُ قالوا: هذا كان علينا لمَّا كان لنا الملك والرياسة.

والقوم بيتُ الحيل والمكر والخبْث.

وقد كانوا يتنوّعون في عهد رسول الله ﷺ بأنواع الحيلِ والكيد والمكر عليه وعلىٰ أصحابه، ويرُدّ الله ﷻ ذلك كلَّه عليهم.

فتحيَّلوا عليه، وأرادوا قتله مرارًا، والله تعالىٰ ينجِّيه من كيدهم:

فتحيَّلوا عليه، وصعدوا فوق سطح، وأخذوا رحًىٰ، أرادوا طرحها عليه وهو جالس في ظِلّ حائط، فأتاه الوحي، فقام منصرفًا وأخذ في حربهم وإجلائهم[١].

ومكروا به، وظاهروا عليه أعداءه من المشركين، فظَفّره الله تعالىٰ بهم.

ومكروا به، وأخذوا في جمع العدُوّ له، فظفّر الله تعالىٰ برئيسهم، فقتله[٢].

ومكروا به، وأرادوا قتله بالسّم، فأعلمه الله تعالىٰ به، ونجّاه منه[٣].

ومكروا به، وسحروه، حتىٰ كان يخيّل إليه أنه يفعل الشيء ولم يفعله، فشفاه الله تعالىٰ وخلَّصه[٤].

ومكروا به في قولهم: ﴿ءَامِنُواْ بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجۡهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكۡفُرُوٓاْ

(١) أخرجه أبو نعيم في «الدلائل» (٤١٢)، والبيهقي في «الدلائل» (٣/ ١٨٠).

(٢) وهو كعب بن الأشرف، وقصّة قتله أخرجها البخاري (٤٠٣٧) وصحيح مسلم (١٨٠١).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦١٧) ومسلم (٢١٩٠).

(٤) أخرجه البخاري (٣١٧٥)، ومسلم (٢١٨٩).

ءَاخِرَهُۥ﴾ [آل عمران: ٧٢]، يريدون بذلك تشكيك المسلمين في نبوَّته، فإنهم إذا أسلموا أول النهار اطمأنّ المسلمون إليهم، وقالوا: قد اتّبعوا الحقّ، وظهرت لهم أدِلّته، فيكفرون آخر النهار، ويجحدون نبوته، ويقولون: لم نقصد إلا الحق واتباعه، فلما تبين لنا أنه ليس به رجعنا عن الإيمان به.

وهذا من أعظم خُبثهم ومكرهم.

ولم يزالوا مُوضعين مجتهدين في المكر والخبث إلىٰ أن أخزاهم الله بيد رسوله وأتباعه ﷺ ورضي عنهم أعظمَ الخزي، ومزّقهم كل مُمَزَّق، وشتّت شملهم كلّ مُشَتَّتٍ.

وكانوا يُعاهدونه ﷺ، ويصالحونه، فإذا خرج لحرب عدوِّه نقضوا عهده.

ولما سلَب الله تعالىٰ هذه الأمةَ مُلكها وعزّها، وأذلّها، وقَطّعهم في الأرض، انتقلوا من التدبير بالقدرة والسلطان، إلىٰ التدبير بالمكر والدّهاء والخداع.

ومن تلاعب الشيطان بهذه الأمة: أنهم يُمثّلون أنفسهم بعناقيد الكَرْم، وسائرَ الأمم بالشوك المحيط بأعالي حيطان الكرم.

ومن تلاعبه بهم: أنهم ينتظرون قائمًا من ولد داود النبي، إذا حرَّك شفتيه بالدعاء مات جميع الأمم، وأن هذا المنتظر بزعمهم هو المسيح الذي وُعدوا به.

وهم في الحقيقة إنما ينتظرون مسيح الضلالة الدجال، فهم أكثر أتباعه. وإلا فمسيح الهدىٰ عيسىٰ ابن مريم ﵇ يقتلهم، ولا يُبْقِي منهم أحدًا.

ص: ١١٢٠
تلاعب الشيطان باليهود في نسبة الندم إلى الله تعالى

فصل

ومن تلاعب الشيطان بهذه الأمة الغضبية: أنهم ينسبون إلىٰ الله ﷻ الندم علىٰ ما يفعل.

وقد واجهوا رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله تعالىٰ عنهم بالكفريات، فقال قائل منهم للنبي ﷺ: إن الله ﷻ خلق السماوات والأرض في ستة أيام، ثم استراح، فَشَقّ ذلك علىٰ النبي ﷺ، فأنزل الله تعالىٰ تكذيبًا لهم: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾[ق: ٣٨][(١)].

وتأمل قوله تعالىٰ عَقِيبَ ذلك: ﴿فَٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ [ق: ٣٩]، فإن أعداء الرسول ﷺ نسبوه إلىٰ ما لا يليق به، وقالوا فيه ما هو مُنَزّه عنه، فأمره الله ﷻ أن يصبر علىٰ قولهم، ويكون له أسوة بربِّه ﷻ، حيث قال أعداؤه فيه ما لا يليق به.

وكذلك قال فِنْحاص لأبي بكر: إن الله فقير ونحن أغنياء، ولهذا اسْتَقرَضنا من أموالنا، فأنزل الله ﷻ: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [آل عمران: ١٨٢][(٢)].

وقالوا أيضًا: يد الله مغلولة، كما حكىٰ ذلك سبحانه عنهم في قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٢/ ٣٧٦).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٨٣٠٠، ٨٣٠١)، وحسنه ابن حجر في «الفتح» (٨/ ٢٣١).

ص: ١١٢٣
تلاعب الشيطان باليهود في القدح في الأنبياء وتنقيصهم

فصل

ومن تلاعب الشيطان بهم: أنهم مُولَعون بالقَدْحِ في الأنبياء وأذيَّتهم.

وقد آذوا موسىٰ عليه السلام في حياته، ونسبوه إلىٰ ما بَرّأه الله تعالىٰ منه، ونهىٰ الله سبحانه هذه الأمة عن الاقتداء بهم في ذلك، حيث يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾ [الأحزاب: ٦٩].

وثبت في «الصحيحين»[1] من حديث أبىٰ هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: **«كانت بنو إسرائيل يغتسلون عُراةً، يَنْظُر بعضهم إلىٰ سَوْأة بعض، وكان موسىٰ عليه السلام يغتسلُ وحده، فقالوا: والله ما يمنعُ موسىٰ أن يغتسل معنا إلا أنه آدَرُ، فذهب موسىٰ يغتسل فوضع ثوبه علىٰ حجر، فَفَرّ الحجرُ بثوبه، قال: فجمح موسىٰ بأثره، يقول: ثوبي حَجَرُ، ثوبي حَجَرُ! حتىٰ نظرت بنو إسرائيل إلىٰ سَوْأة موسىٰ، وقالوا: والله ما بموسىٰ بأس، فقام الحجر، حتىٰ نظر إليه بنو إسرائيل، وأخذ ثوبه، وطفق بالحجر ضربًا»**.

قال أبو هريرة رضي الله عنه: والله إنه بالحجر نَدَبٌ ستة أو سبعة من أثر ضرب موسىٰ الحجر، وأنزل الله تعالىٰ هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْ﴾.

وقال الله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥].

وتأمَّل قوله: ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾، فإنها جملة في موضع الحال، أي: أتؤذونني وأنتم تعلمون أني رسول الله إليكم؟ وذلك أبلغ في العناد.

وكذلك المسيح قال: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم

(١) البخاري (٢٧٨، ٣٤٠٤)، ومسلم (٣٣٩).

مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الصف: ٦].

فهذا قليلٌ من كثير من أذاهم لأنبيائهم.

وأما أذاهم لهم بالقتل والنفي: فأشهر من أن يُذكر.

ولقد بالغوا في أذى النبي ﷺ بجهدهم بالقول والفعل، حتى ردّهم الله تعالى خاسئين.

فصل

ص: ١١٣١

الإيمان بنبي واحد يلزم منه الإيمان بجميع الأنبياء عليهم السلام

ولا يمكن البتة أن يؤمنَ يهوديٌّ بنبوة موسى عليه السلام إن لم يؤمِنْ بنبوة محمدٍ ﷺ، ولا يمكن نصرانيًّا أن يُقرّ بنبوة المسيح إلا بعد إقراره بنبوة محمدٍ ﷺ.

وبيان ذلك: أن يُقال لهاتين الأُمَّتين: أنتم لم تُشاهدوا هذين الرسولين، ولا شاهدتم آياتهما وبراهين نبوّتهما، فكيف يسع العاقلَ أن يُكذّب نبيًّا ذا دعوةٍ شائعة، وكلمةٍ قائمةٍ، وآياتٍ باهرةٍ، ويُصَدّق من ليس مثله ولا قريبًا منه في ذلك؟ لأنه لم يرَ أحد النبيّين، ولا شاهد معجزاته، فإذا كذّب بنبوّة أحدهما لزمه التكذيب بنبوتهما، وإن صدّق بأحدهما لزمه التصديق بنبوتهما، فمن كفر بنبيٍّ واحدٍ فقد كفر بالأنبياء كلّهم، ولم ينفعه إيمانه به.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُو۟لَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ

أُجُورَهُمْۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ١٥٠ ـ ١٥٢].

وقال تعالىٰ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

فنقولُ للمغضوب عليه: هل رأيت موسىٰ وعاينتَ مُعجزاته؟ فبالضرورة يقول: لا.

فنقول له: بأي شيء عرفت نبوته وصِدقه؟ فله جوابان:

أحدهما: أن يقول: أبي عرّفني ذلك وأخبرني به.

والثاني: أن يقول: التواترُ وشهادات الأُمَم حقَّق ذلك عندي، كما حَقّقت شهادتهم وجود البلاد النائية، والبحار، والأنهار المعروفة، وإن لم أشاهدها.

فإن اختار الجواب الأول، وقال: شهادة أبي وإخباره إياي بنبوة موسىٰ هي سببُ تصديقي بنبوته.

فيقال له: ولِمَ كان أبوك عندك صادقًا في ذلك، معصومًا عن الكذب، وأنت ترىٰ الكفار يعلِّمهم آباؤهم ما هو كُفْرٌ عندك؟ فإذا كنت ترىٰ الأديان الباطلة والمذاهب الفاسدة قد أخذها أربابُها عن آبائهم، كأخذك مذهبك عن أبيك، وأنت تعلم أن الذين هم عليه ضلالٌ، فيلزمك أن تبحث عمَّا أخذته عن أبيك خوفًا أن تكون هذه حاله.

فإن قال: إن الذي أخذتُه عن أبي أصحّ من الذي أخذه الناس عن آبائهم، كفاهُ معارضةُ غيره له بمثل قوله.

فإن قال: أبي أصدقُ من آبائهم وأعرفُ وأفضلُ، عارضه سائرُ الناس في آبائهم بنظير ذلك.

فإن قال: أنا أعرفُ حال أبي، ولا أعرف حال غيره.

قيل له: فما يُؤمِنك أن يكون غير أبيك أصدقَ من أبيك، وأفضل، وأعرفَ؟ وبكل حالٍ، فإن كان تقليدُ أبيه حُجَّةً صحيحةً كان تقليد غيره لأبيه كذلك، وإن كان ذلك باطلاً كان تقليده لأبيه باطلاً.

فإن رجع عن هذا الجواب، واختار الجواب الثاني، وقال: إنما علمت نبوّة موسىٰ بالتواتر قرنًا بعد قرن، فإنهم أخبروا بظهوره، وبمعجزاته، وآياته، وبراهين نبوّته التي تضطر إلىٰ تصديقه.

فيقال له: لا ينفعك هذا الجواب، لأنك قد أبطلت ما شهد به التواتُر من نبوّة عيسىٰ ومحمدٍ صلىٰ الله عليهما وسلم.

فإن قُلت: تواتر ظهور موسىٰ ومعجزاته، ولم يتواتر ذلك في المسيح ومحمد.

قيل: هذا هو اللائق ببهت الأمة الغضبية، فإن الأمم جميعهم قد عرفوا أنهم قومٌ بُهتٌ، وإلا فمن المعلوم أن الناقلين لمعجزات المسيح ومحمد صلوات الله وسلامه عليهم أضعافُ أضعافكم بكثير، والمعجزات التي شاهدها أوائلهم لا تنقص عن المعجزات التي أتىٰ بها موسىٰ عليه السلام، وقد نقلها عنهم أهل التواتر جيلاً بعد جيلٍ، وقرنًا بعد قرنٍ، وأنت لا تقبلُ خبر التواتر في ذلك وتردّه، فيلزمُك أن لا تقبله في أمر موسىٰ عليه السلام.

ومن المعلوم بالضرورة أن من أثبت شيئًا ونفىٰ نظيره فقد تناقض.

وإذا اشتهر النبيّ في عصرٍ، وصحّت نبوّته في ذلك العصر بالآيات التي ظهرت عليه لأهل عصره، ووصل خبرُه إلىٰ أهل عصرٍ آخر، وجب عليهم تصديقه والإيمان به، وموسىٰ والمسيح ومحمدٌ صلوات الله وسلامه عليهم في هذا سواءٌ.

ولعل تواتر الشهادات بنبوة موسىٰ أضعف من تواتر الشهادات بنبوة عيسىٰ ومحمدٍ، لأن الأمة الغضبية قد مَزّقها الله تعالىٰ كل مُمَزَّق، وقطّعها في الأرض، وسلبها ملكها وعِزّها، فلا عيشَ لها إلا تحتَ قَهْرِ سواها من الأمم لها، بخلاف أمة

عيسىٰ ﷺ، فإنها قد انتشرت في الأرض، وفيهم الملوك، ولهم الممالك.

وأما الحنفاء: فممالكهم قد طَبّقت مشارق الأرض ومغاربها، ومَلأوا الدنيا سَهْلاً وجبلاً، فكيف يكون نقلهم لما نقلوه كذبًا، ونقل الأمة الغضبية الخاملة، القليلة الزائلة صدقًا؟ فثبت أنه لا يُمكنُ يهوديًا علىٰ وجه الأرض أن يصدِّق بنبوّة موسىٰ ﷺ إلا بتصديقه وإقراره بنبوة محمدٍ ﷺ، ولا يمكن نصرانيًّا البتة الإيمانُ بالمسيح ﷺ إلا بعد الإيمان بمحمد ﷺ.

ولا ينفعُ هاتين الأمتين شهادةُ المسلمين بنبوة موسىٰ والمسيح، لأنهم إنما آمنوا بهما علىٰ يد محمد ﷺ، وكان إيمانهم بهما من الإيمان بمحمدٍ، وبما جاء به، فلولاه ما عرفنا نبوتهما، ولا آمنَّا بهما ولا بنبيِّهما.

فإن أمة الغضب والضلال ليس بأيديهم عن أنبيائهم ما يوجبُ الإيمانَ بهم، فلولا القرآنُ ومحمدٌ ﷺ ما عرفنا شيئًا من آيات الأنبياء المتقدمين.

فمحمد ﷺ وكتابه هو الذي قرَّر نبوة موسىٰ، ونبوة المسيح عليهما الصلاة والسلام، لا اليهود والنصارىٰ.

بل كان نفسُ ظهوره ومجيئه تصديقًا لنبوتهما، فإنهما أخبرا به، وبشَّرا بظهوره قبل ظهوره، فلما بُعث كان بعثه تصديقًا لهما.

فصل

ص: ١١٣٦
هل تحريف التوراة في المعاني أم في الألفاظ؟

وقد اختلف أقوال الناس في التوراة التي بأيديهم: هل هي مُبَدّلة؟ أم التبديلُ والتحريف وقعَ في التأويل دون التنزيل؟ علىٰ ثلاثة أقوالٍ: طرفين ووسطٍ.

فأفرطت **طائفةٌ** وزعمت أنها كلَّها أو أكثرها مُبدلَّة مغيَّرة، ليست التوراة التي

أنزلها الله تعالىٰ علىٰ موسىٰ ﷺ، وتعرّض هؤلاء لتناقضها وتكذيب بعضها لبعضٍ.

وقابلهم **طائفةٌ أخرى** من أئمة الحديث والفقه والكلام، فقالوا: بل التبديلُ وقع في التأويل، لا في التنزيل. وهذا مذهب أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، قال في «صحيحه»(١): «يُحَرِّفُون: يزيلون، وليس أحدٌ يزيل لفظ كتابٍ من كتب الله تعالىٰ، ولكنهم يُحَرِّفونه: يتأوَّلونه علىٰ غير تأويله».

وسمعت شيخنا يقول: وقع النزاع في هذه المسألة بين بعض الفضلاء، فاختار هذا المذهب، ووهّن غيره، فأُنكر عليه، فأحضر لهم خمسة عشر نقلاً به.

ومن حُجَّة هؤلاء: أن التوراة قد طبّقت مشارق الأرض ومغاربها، وانتشرت جنوبًا وشمالاً، ولا يعلم عدد نُسخها إلا الله تعالىٰ، ومن الممتنع أن يقع التواطؤ علىٰ التبديل والتغيير في جميع تلك النسخ، بحيث لا يبقىٰ في الأرض نسخةٌ إلا مُبدَّلةً مغيرةً، والتغيير علىٰ منهاج واحد، وهذا مما يُحيله العقل ويشهد ببطلانه.

قالوا: وقد قال الله تعالىٰ لنبيه ﷺ مُحتجًّا علىٰ اليهود بها: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

قالوا: وقد اتفقوا علىٰ ترك فريضة الرّجم، ولم يمكنهم تغييرها من التوراة، ولهذا لما قرأوها علىٰ النبي ﷺ وضع القارئ يده علىٰ آية الرجم، فقال له عبد الله ابن سلام: ارفع يدك عن آية الرجم، فرفعها، فإذا هي تلوح تحتها، فلو كانوا قد بدّلوا ألفاظ التوراة لكان هذا من أهمّ ما يبدِّلونه(٢).

قالوا: وكذلك صفات النبي ﷺ ومَخْرجه هو في التوراة بَيِّنٌ جدًّا، ولم يمكنهم

---

(١) (١٣/ ٥٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٣٥) ومسلم (١٦٩٩).

إزالته وتغييره، وإنما ذمّهم الله تعالىٰ بكتمانه، وكانوا إذا احتُجّ عليهم بما في التوراة من نعته وصفته يقولون: ليس هو، ونحن ننتظره.

فهذا بعضُ ما احتجّتْ به هذه الفرقة.

وتوسَّطت **طائفة ثالثة**، وقالوا: قد زِيدَ فيها، وغُيّر ألفاظٌ يسيرةٌ، ولكنَّ أكثرها باقٍ علىٰ ما أُنزل عليه، والتبديلُ في يسير منها جدًّا.

وممن اختار هذا القول: شيخنا في كتابه «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»(١).

قال: وهذا كما في التوراة عندهم: أن الله ﷻ قال لإبراهيم عليه السلام: «اذبح ولدك بكرك ووحيدك إسحاق».

فـ«إسحاق» زيادة منهم في لفظ التوراة.

قلت: وهي باطلة قطعًا من وجوه:

أحدها: أن بِكره ووحيده: هو إسماعيل باتفاق الملل الثلاث، فالجمعُ بين كونه مأمورًا بذبح بِكره، وتعيينه بإسحاق: جمع بين النقيضين!

الثاني: أن قصة الذبح كانت بمكة قطعًا، ولهذا جعل الله تعالىٰ ذبح الهدايا والقرابين بمكة، تذكيرًا للأمّة بما كان من قصة أبيهم إبراهيم مع ولده.

الثالث: أن الله سبحانه بشر سارة أمّ إسحاق ﴿بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]، فبشرها بهما جميعًا، فكيف يأمُرُ بعد ذلك بذبح إسحاق، وقد بشّر أبويه بوَلدِ ولدِهِ؟

الرابع: أن الله تعالىٰ لـمّا اتخذ إبراهيم خليلاً، والخُلّة تقتضي أن يكون قلبه كلّه

---

(١) (١/ ٣٦٨).

معلقًا بربه، ليس فيه شُعْبة لغيره، فلما سأل الولد وهَبَهُ إسماعيل، فتعلَّق به شُعبةٌ من قلبه، فأراد خليله سبحانه أن تكون تلك الشّعبة له، ليست لغيره من الخلق، فامتحنه بذبح ولده، فلمَّا أقدم علىٰ الامتثال خلصت له تلك الخُلَّة، وتمحّضت لله وحده، فنسخ الأمر بذبحه لحصول المقصود، وهو العزمُ وتوطينُ النفس علىٰ الامتثال.

ومن المعلوم أن هذا إنما يكون في أول الأولاد، لا في آخرها، فلما حصل هذا المقصود من الولد الأول لم يُحْتَجْ في الولد الآخر إلىٰ مثله، فإنه لو زاحمت محبّة الولد الآخر الخُلّة لأمر بذبحه، كما أمر بذبح الأول.

والمقصود: أن هذه اللفظة مما زادوها في التوراة.

ونحن نذكر السبب الموجِبَ لتغيير ما غُيّر منها، والحق أحقُّ ما اتُّبع، فلا نغلو غُلُوّ المستهينين بها، المستجمرين بها، بل معاذَ الله من ذلك! ولا نقول: إنها باقية كما أُنزلت من كل وجه كالقرآن.

فنقول وبالله التوفيق:

إن علماء اليهود وأحبارهم لا يعتقدون أن هذه التوراة التي بأيديهم هي التي أنزلها الله تعالىٰ علىٰ موسىٰ بن عمران بعينها، لأن موسىٰ عليه السلام صان التوراة عن بني إسرائيل خوفًا من اختلافهم من بعده في تأويلها، المؤدّي إلىٰ تفرُّقهم أحزابًا، وإنما سَلّمها إلىٰ عشيرته أولاد لاوي.

ودليل ذلك قوله في التوراة: «وكتبَ موسىٰ هذه التوراة ودَفَعها إلىٰ الأئمة من بني لاوي».

وكان بنو هارون قضاةَ اليهود وحكّامهم، لأن الإمامة وخِدمَة القرابين وبيت المقدس كانت موقوفة عليهم، ولم يَبذُلْ موسىٰ عليه السلام من التوراة لبني إسرائيل إلا نصف سورةٍ، وهي التي قال فيها: «وكتبَ موسىٰ هذه السورة وعلّمها بني إسرائيل».

هذا نصّ التوراة عندهم.

قال: «وتكون لي هذه السورة شاهدةً علىٰ بني إسرائيل».

وفيها: قال الله تعالىٰ: «إن هذه السورة لا تُنْسَىٰ من أفواه أولادهم».

وهذه السورة مشتملةٌ علىٰ ذمّ طبائعهم، وأنهم سيخالفون شرائعَ التوراة، وأن السخط يأتيهم بعد ذلك، وتُخَرَّبُ ديارهم، ويُسْبَوْنَ في البلاد، فهذه السورةُ تكون متداولة في أفواههم، كالشاهد عليهم، الموقفِ لهم علىٰ صحةِ ما قيل لهم.

فما نصّت التوراة أن هذه السورة لا تُنْسَىٰ من أفواه أولادهم دَلّ ذلك علىٰ أن غيرها من السور ليس كذلك، وأنه يجوز أن يُنْسَىٰ من أفواههم.

وهذا يدلّ علىٰ أن موسىٰ ﷺ لم يُعْط بني إسرائيل من التوراة إلا هذه السورة، فأما بقيَّتها فدفعها إلىٰ أولاد هارون، وجعلها فيهم، وصانها عن سواهم.

وهؤلاء الأئمة الهارونيُّون الذين كانوا يعرفون التوراة، ويحفظون أكثرها، قتلهم بُخْتنصّر علىٰ دم واحد يوم فتح بيت المقدس، ولم يكن حفظُ التوراة فرضًا عليهم ولا سُنَّةً، بل كان كلّ واحدٍ من الهارونيين يحفظ فَصْلاً من التوراة.

فلما رأىٰ عُزَيرٌ أن القوم قد أُحرق هيكلهم، وزالت دولتهم، وتفرّق جمعهم، ورُفع كتابهم، جمع من محفوظاته ومن الفصول التي يحفظها الكَهَنة ما اجتمعت منه هذه التوراة التي بأيديهم، ولذلك بالغوا في تعظيم عُزَيرٍ هذا غاية المبالغة.

فهذه التوراة التي بأيديهم في الحقيقة كتاب عُزَيرٍ، وفيها كثيرٌ من التوراة التي أنزلها الله تعالىٰ علىٰ موسىٰ ﷺ، ثم تداولتها أمّة قد مزّقها الله تعالىٰ كلّ مُمزّق، وشَتّتَ شملها، فلحقها ثلاثة أمور:

أحدها: بعض الزيادة والنقصان.

الثاني: اختلاف الترجمة.

الثالث: اختلاف التأويل والتفسير.

فصل

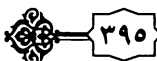
ص: ١١٤٩

لا يستبعد اتفاق الأمم السابقة على الضلال

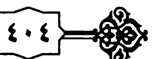
ولا يُسْتبعدُ اصطلاح كافة هذه الأمة علىٰ المحال، واتفاقهم علىٰ أنواع من الضلال: فإن الدولة إذا انقرضت عن أمة باستيلاء غيرها عليها، وأخذها بلادها انطمست معالم دينها، واندرست آثارها.

فإن الدولة إنما يكون زوالها بتتابع الغارات والمصافّات، وإخراب البلاد وإحراقها، ولا تزال هذه الأمور متواترة عليها إلىٰ أن يعود علومها جهلاً، وعِزّها ذُلًّا، وكثرتها قلة، وكلما كانت الأمة أقدم، واختلفت عليها الدول المتناولة لها بالذُلّ والصّغار، كان حَظّها من اندراس معالم دينها وآثارها أوفر.

فهذه فصولٌ مختصرةٌ في كيد الشيطان وتلاعبه بهذه الأمة، يَعْرِفُ بها المسلمُ الحنيفُ قَدْرَ نعمة الله ﷻ عليه، وما مَنّ به عليه من العلم والإيمان، ويهتدي بها من أراد الله تعالىٰ هدايته من طالبي الحق من هذه الأمة. وبالله التوفيق.

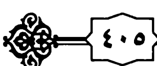


فهرس الموضوعات



فهرس الفوائد

الفائـدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
﴿لِّيَجْعَلَ مَا يُلْقِي ٱلشَّيْطَٰنُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَفِي شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ۝٥٣ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُوا۟ بِهِۦ فَتُخْبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الحج:٥٣-٥٤]. فجعل الله ﷻ القلوب في هذه الآيات ثلاثة: قلبين مفتونين، وقلبًا ناجيًا، فالمفتونان: القلب الذي فيه مرض، والقلب القاسي، والناجي: القلب المؤمن المخبت إلىٰ ربه؛ وهو المطمئن إليه، الخاضع له، المستسلم المنقاد.	١٨	١/ ١٤
فما يلقيه الشيطان في الأسماع من الألفاظ، وفي القلوب من الشُّبه والشكوك: فتنةٌ لهذين القلبين، وقوة للقلب الحي السليم؛ لأنه يردُّ ذلك ويكرهه ويبغضه، ويعلم أن الحق في خلافه، فيُخبِت للحق ويطمئن وينقاد، ويعلم بطلان ما ألقاه الشيطان، فيزداد إيمانًا بالحق ومحبة له، وكفرًا بالباطل وكراهة له؛ فلا يزال القلب المفتون في مِرْية من إلقاء الشيطان. وأما القلب الصحيح السليم فلا يضره ما يلقيه الشيطان أبدًا. قال حُذيفة بن اليمان رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «تُعْرَضُ الفِتَنُ عَلَىٰ القلُوبِ كعَرْض الحصِيرِ عُودًا عُودًا، فأَيُّ قَلْبٍ أُشرِبَها نُكِتَتْ فِيه نُكتَةٌ سَوْداءُ، وَأَيُّ قَلْب أَنْكرَهَا نُكِتَتْ فِيهِ نُكْتَةٌ بَيْضاءُ، حتّىٰ تَعُودَ القُلوبُ عَلَىٰ قَلْبين: قَلْبٍ أَسْوَد مُرْبَادًّا كالكُوزِ مُجَخِّيًا، لا يَعْرِفُ معرُوفًا وَلا يُنْكِرُ مُنْكَرًا؛ إِلّا مَا أُشْرِبَ منْ هَوَاهُ، وَقلبٍ أَبْيض مثل الصفا، لا تضرُّهُ فِتْنةٌ مَا دَامَتِ السَّماواتُ وَالأَرْض.	١٩- ٢٠	١/ ١٥



الفائـدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
والفتن التي تُعرَض علىٰ القلوب هي أسباب مرضها، وهي فتن الشهوات وفتن الشبهات، وفتن الغي والضلال، وفتن المعاصي والبدع، وفتن الظلم والجهل؛ فالأولىٰ توجب فساد القصد والإرادة، والثانية توجب فساد العلم والاعتقاد.	٢٠	١/ ١٦
أصلُ كلِّ خيرٍ وسعادة للعبد بل لكل حي ناطق: كمال حياته ونوره، فالحياة والنور مادة الخير كله، قال الله تعالىٰ: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢].	٢٩	١/ ٢٩
وينبغي أن يُعرف أن هاتين القوَّتين لا تتعطلان من القلب، بل إن استعمل قوّته العلمية في معرفة الحق وإدراكه؛ وإلا استعملها بمعرفة ما يليق به ويناسبه من الباطل، وإن استعمل قوته الإرادية العملية في العمل به؛ وإلا استعملها في ضده، فالإنسان حارث هَمّام بالطبع.	٣٦	١/ ٣٧
وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين في مواضع من كتابه، كقوله :﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقوله عن نبيه شُعيب :﴿وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، وقوله :﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقوله :﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ۝٨ رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾ [المزمل: ٨ ـ ٩]، وقوله :﴿قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]، وقوله عن الحنفاء أتباع إبراهيم :﴿رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الممتحنة: ٤] .فهذه سبعة مواضع تنتظم هذين الأصلين الجامعين لمعنيَي التوحيد، اللذين لا سعادة للعبد بدونهما البتة.	٣٩	١/ ٤١

الفائــدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
فجمع في هذا الدعاء العظيم القدر بين أطيب شيء في الدنيا وهو الشوق إلىٰ لقائه سبحانه، وأطيب شيء في الآخرة وهو النظر إلىٰ وجهه سبحانه.	٤٠	١/ ٤٢
فإن حقيقة العبد قلبه وروحه، ولا صلاح له إلا بإلهه الحق الذي لا إله إلا هو، فلا يطمئن إلا بذكره، ولا يسكن إلا بمعرفته وحبِّه، وهو كادحٌ إليه كدحًا فملاقيه، ولا بد له من لقائه، ولا صلاح له إلا بتوحيد محبته وعبادته وخوفه ورجائه، ولو حصل له من اللَّذَّات والسرور بغيره ما حصل؛ فلا يدوم له ذلك، بل ينتقل من نوع إلىٰ نوع، ومن شخص إلىٰ شخص، ويتنعَّم بهذا في حال وبهذا في حال، وكثيرًا ما يكون ذلك الذي يتنعَّم به هو أعظم أسباب ألمه ومضرّته.	٤٠	١/ ٤٦
ونظير ذلك من ينزل به بلاء عظيم، أو فاقة شديدة، أو خوف مُقلِقٌ، فجعل يدعو الله سبحانه ويتضرع إليه، حتىٰ فتح له من لذيذ مناجاته، وعظيم الإيمان به، والإنابة إليه، ما هو أحبُّ إليه من تلك الحاجة التي قصدها أولًا، ولكنه لم يكن يعرف ذلك أولًا حتىٰ يطلبه، ويشتاق إليه.	-	١/ ٥٣- ٥٤
ومُحِبُّ الدنيا لا ينفكُّ من ثلاث: هَمٌّ لازم، وتعب دائم، وحسرة لا تنقضي، وذلك أن محبها لا ينال منها شيئًا إلا طمحت نفسه إلىٰ ما فوقه، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «لو كان لابن آدم واديان من مالٍ لابتغىٰ لهما ثالثًا».	٤٢	١/ ٥٨

الفائــدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
من أحب شيئًا سوىٰ الله تعالىٰ، ولم تكن محبته له لله، ولا لكونه معينًا له علىٰ طاعة الله، عُذِّب به في الدنيا قبل اللقاء. كما قيل: أَنْـتَ القَتِيـلُ بِـكُلِّ مَـنْ أَحْبَبْتَـهُ فَاخْتَرْ لِنَفْسِكَ فِي الهَوَىٰ مَنْ تَصْطَفِي فإذا كان يومُ المعاد ولَّىٰ الحكَمُ العدلُ سبحانه كلَّ محب ما كان يحبه في الدنيا؛ فكان معه إما منعَّمًا أو معذبًا	-	١/ ٦١
اعتماد العبد علىٰ المخلوق، وتوكله عليه يوجب له الضرر من جهته هو ولا بد، عكس ما أمّله منه، فلا بد أن يُخْذَلَ من الجهة التي قَدّر أن يُنْصَر منها، ويُذمّ من حيث قدَّر أن يُحْمد. وهذا أيضًا كما أنه ثابت بالقرآن والسنة، فهو معلوم بالاستقراء والتجارب	-	١/ ٦٣
قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ ٱلْغَنِيُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ [محمد: ٣٨]، فهم لفقرهم وحاجتهم إنما يُحْسِن بعضُهم إلىٰ بعض لحاجته إلىٰ ذلك، وانتفاعه به عاجلًا أو آجلًا، ولولا تصور ذلك النفع لما أحسن إليه فهو في الحقيقة إنما أراد الإحسان إلىٰ نفسه، وجعل إحسانه إلىٰ غيره وسيلة وطريقًا إلىٰ حصول نفع ذلك الإحسان إليه؛ فإنه إما أن يُحسِن إليه لتوقع جزائه في العاجل، فهو محتاج إلىٰ ذلك الجزاء، ومُعاوِضٌ بإحسانه، أو لتوقع حمده وشكره، فهو أيضًا إنما يُحسِن إليه ليحصل له منه ما هو محتاج إليه من الثناء والمدح، فهو محسن إلىٰ نفسه بإحسانه إلىٰ الغير، وإما أن يريد الجزاء من الله في الآخرة، فهو أيضًا محسن إلىٰ نفسه بذلك.	٤٣	١/ ٦٥

الفائـدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
فكما أن البدن إذا استفرغ من الأخلاط الرديئة تخلصت القوة الطبيعية منها فاستراحت، فعملت عملها بلا مُعَوِّق ولا ممانع، فنما البدن، فكذلك القلب إذا تخلص من الذنوب بالتوبة فقد استفرغ من تخليطه، فتخلصت قوة القلب وإرادته للخير، فاستراح من تلك الجواذب الفاسدة والمواد الرديئة، زكا ونما، وقوي واشتد، وجلس على سرير ملكه، ونفَّذ حكمه في رعيّته، فسمعت له وأطاعت، فلا سبيل له إلىٰ زكاته إلا بعد طهارته، كما قال تعالىٰ: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [النور: ٣٠]، فجعل الزكاة بعد غض البصر وحفظ الفرج.	٤٧	١/ ٧٤
والله سبحانه بحكمته جعل الدخول عليه موقوفًا علىٰ الطهارة، فلا يدخل المصلي عليه حتىٰ يتطهر، وكذلك جعل الدخول إلىٰ جنته موقوفًا علىٰ الطِّيب والطهارة، فلا يدخلها إلا طَيِّبٌ طاهر، فهما طهارتان: طهارة البدن، وطهارة القلب، ولهذا شُرع للمتوضئ أن يقول عقيب وضوئه: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم اجعلني من التوّابين، واجعلني من المتطهِّرين»، فطهارة القلب بالتوبة، وطهارة البدن بالماء.	٥٣	١/ ٩٥-٩٦

الفائـدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
وسألت شيخ الإسلام عن معنىٰ دعاء النبي ﷺ: «اللهم طهِّرني من خطاياي بالماء والثلج والبَرَد»، كيف تُطهَّر الخطايا بذلك؟ وما فائدة التخصيص بذلك؟ وقوله في لفظ آخر: «والماء البارد»، والحارُّ أبلغ في الإنقاء؟ فقال: الخطايا تُوجب للقلب حرارةً ونجاسة وضعفًا، فتُرخي القلبَ، وتُضْرِمُ فيه نارَ الشهوة، وتنجِّسه، فإن الخطايا والذنوب له بمنزلة الحطب الذي يمدُّ النار ويوقدها، ولهذا كلما كثرت الخطايا اشتدت نار القلب وضعفه، والماء يغسل الخبث ويُطفئ النار، فإن كان باردًا أورث الجسم صلابة وقوة، فإن كان معه ثلج وبردٌ كان أقوىٰ في التبريد وصلابة الجسم وشدَّته، فكان أذهبَ لأثرِ الخطايا.	٥٣- ٥٤	١/ ٩٦
ومرض القلب: أن يتعذر عليه ما خُلق له من المعرفة بالله، ومحبته، والشوق إلىٰ لقائه، والإنابة إليه، وإيثار ذلك علىٰ كل شهوة. فلو عرف العبد كل شيء ولم يعرف ربه فكأنه لم يعرف شيئًا، ولو نال كلَّ حظ من حظوظ الدنيا ولذّاتها وشهواتها، ولم يظفر بمحبة الله والشوق إليه والأنس به، فكأنه لم يظفر بلذة ولا نعيم ولا قرة عين، بل إذا كان القلب خاليًا من ذلك عادت تلك الحظوظ واللذات عذابًا له ولا بدَّ، فيصير مُعذَّبًا بنفس ما كان مُنعَّمًا به	٦٠	١/ ١١٢

الفائـدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
ومن علامات صحة القلب: أنه لا يزال يَضرِب علىٰ صاحبه، حتىٰ يُنيب إلىٰ الله ويُخْبِت إليه، ويتعلق به تعلُّق المحب المضطر إلىٰ محبوبه، الذي لا حياة له ولا فلاح ولا نعيم ولا سرور إلا برضاه وقربه والأُنس به. فبه يطمئن، وإليه يسكن، وإليه يأوي، وبه يفرح، وعليه يتوكل، وبه يثق، وإياه يرجو، وله يخاف. فَذِكْرُه: قُوتُه وغذاؤه، ومحبته والشوق إليه: حياته ونعيمه ولذته وسروره، والالتفات إلىٰ غيره والتعلق بسواه: داؤه، والرجوع إليه: دواؤه. فإذا حصل له ربُّه سكن إليه واطمأن به، وزال ذلك الاضطراب والقلق، وانسدَّتْ تلك الفاقة، فإن في القلب فاقة لا يسدُّها شيء سوىٰ الله تعالىٰ أبدًا، وفيه شعثٌ لا يَلُمُّه غير الإقبال عليه، وفيه مرض لا يشفيه غير الإخلاص له وعبادته وحده	٦٢	١/ ١١٨
ومن علامات صحة القلب: أن لا يفتر عن ذكر ربه، ولا يسأم من خدمته، ولا يأنس بغيره؛ إلا بمن يَدُلُّهُ عليه، ويُذكِّره به، ويذاكره بهذا الأمر. ومن علامات صحته: أنه إذا فاته وِرْده وجد لفواته ألمًا أعظم من تألُّم الحريص بفوات ماله وفقده.	٦٣	١/ ١٢٠
ومن علامات صحته: أنه إذا دخل في الصلاة ذهب عنه همُّه وغمُّه بالدنيا، واشتد عليه خروجه منها، ووجد فيها راحته ونعيمه، وقُرَّةَ عينه وسرورَ قلبه.	٦٣	١/ ١٢١

الفائـدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
ومن علامات صحته: أن يكون أشحَّ بوقته أن يذهب ضائعًا من أشد الناس شُحًّا بماله. ومنها: أن يكون اهتمامه بتصحيح العمل أعظم منه بالعمل، فيحرص علىٰ الإخلاص فيه والنصيحة والمتابعة والإحسان، ويشهد مع ذلك مِنّة الله عليه فيه، وتقصيره في حق الله. فهذه ستةُ مشاهد، لا يشهدها إلا القلب الحيُّ السليم. وبالجملة فالقلب الصحيح: هو الذي همُّه كله في الله، وحبُّه كله له، وقصده له، وبدنه له، وأعماله له، ونومه له، ويقظته له، وحديثه والحديث عنه أشهىٰ إليه من كل حديث، وأفكاره تحوم علىٰ مراضيه ومحابّه، والخلوة به آثرُ عنده من الخلطة؛ إلا حيث تكون الخلطة أحبَّ إليه وأرضىٰ له، قُرّةُ عينه به، وطمأنينته وسكونه إليه، فهو كلما وجد من نفسه التفاتًا إلىٰ غيره تلا عليها: ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨]، فهو يُردِّد عليها الخطاب بذلك ليسمعه من ربه يوم لقائه.	٦٤	١/ ١٢١
فكلما عَرَضَ له أمر من ربه أو نهيٌ أحسَّ من قلبه ناطقًا ينطق لبّيْكَ وسَعْديْك، إني سامع مطيع ممتثل، ولك عليّ المِنّة في ذلك، والحمد فيه عائد إليك. وإذا أصابه قَدَر وجد من قلبه ناطقًا يقول: أنا عبدك ومسكينك وفقيرك، وأنا عبدك الفقير العاجز الضعيف المسكين، وأنت ربي العزيز الرحيم، لا صبر لي إن لم تُصبِّرني، ولا قوة لي إن لم تَحمِلْني وتُقوِّني، لا ملجأ لي منك إلا إليك، ولا مستعان لي إلا بك، ولا انصرافَ لي عن بابك، ولا مذهب لي عنك. فينطرح بمجموعه بين يديه، ويعتمد بكلِّيَّته عليه	٦٤	١/ ١٢٢

الفائـدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
فلله هاتيك القلوبُ وما انطوت عليه من الضمائر، وماذا أُودِعَتْهُ من الكنوز والذخائر! ولله طِيبُ أسرارها، ولاسيما يوم تُبْلَىٰ السرائر!	٦٥	١/ ١٢٣
وقد اتفق السالكون إلىٰ الله -علىٰ اختلاف طرقهم وتباين سلوكهم- علىٰ أن النفس قاطعة بين القلب وبين الوصول إلىٰ الرب، وأنه لا يُدخَلُ عليه سبحانه ولا يُوصل إليه إلا بعد تركها، وإماتتها بمخالفتها، والظفر بها.	٦٦	١/ ١٢٥-١٢٦
وقد أخبر سبحانه أنها أمّارة بالسوء، ولم يقل: آمرة؛ لكثرة ذلك منها، وأنه عادتها ودأبها إلا إذا ﷺ، وجعلها زاكيةً تأمر صاحبها بالخير، فذلك من رحمة الله، لا منها، فإنها بذاتها أمارة بالسوء؛ لأنها خلقت في الأصل جاهلة ظالمة إلا من رَحِمَهُ اللهُ، والعلمُ والعدلُ طارئٌ عليها بإلهام ربِّها وفاطرها لها ذلك، فإذا لم يُلهِمْها رشدَها بقيتْ علىٰ ظلمها وجهلها، فلم تكن أمّارة إلا بموجب الجهل والظلم، فلولا فضل الله ورحمته علىٰ المؤمنين ما زَكَتْ منهم نفس واحدة.	٦٨	١/ ١٢٨-١٢٩
والنفس قد تكون تارة أمّارةً، وتارة لوامةً، وتارة مطمئنةً، بل في اليوم الواحد والساعة الواحدة يحصل فيها هذا وهذا وهذا، والحكم للغالب عليها من أحوالها، فكونها مطمئنةً وصفُ مدحٍ لها، وكونها أمّارةً بالسوء وصفُ ذمٍّ لها، وكونها لوامةً ينقسم إلىٰ المدح والذم، بحسب ما تلوم عليه.	٦٩	١/ ١٣١
وقد مُثِّلَتِ النفسُ مع صاحبها بالشريك في المال، فكما أنه لا يتم مقصود الشركة من الربح إلا بالمشارطة علىٰ ما يفعل الشريك أولًا، ثم بمطالعة ما يعمل، والإشراف عليه ومراقبته ثانيًا، ثم بمحاسبته ثالثًا، ثم يمنعه من الخيانة إن اطلع عليه رابعًا.	٧٠	١/ ١٣٥-١٣٦

الفائــدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
فحقٌّ علىٰ الحازم المؤمن بالله واليوم الآخر: أن لا يغفُلَ عن محاسبة نفسه، والتضييق عليها في حركاتها، وسكناتها، وخطراتها، وخطواتها، فكل نَفَسٍ من أنفاس العمر جوهرة نفيسة لا خَطَرَ لها، يمكن أن يُشترىٰ به كنز من الكنوز لا يتناهىٰ نعيمه أبدَ الآباد، فإضاعة هذه الأنفاس، أو اشتراء صاحبها بها ما يَجلِب هلاكَه: خسران عظيم، لا يَسمح بمثله إلا أجهلُ الناس وأحمقهم وأقلهم عقلًا، وإنما يظهر له حقيقة هذا الخسران يوم التغابن: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾ [آل عمران: ٣٠].	٧١	١/ ١٣٧
وأضرّ ما عليه: الإهمالُ، وتركُ المحاسبة، والاسترسالُ، وتسهيلُ الأمور، وتمشيتُها؛ فإن هذا يؤول به إلىٰ الهلاك، وهذه حال أهل الغرور: يُغمِض عينيه عن العواقب، ويُمشِّي الحال، ويتكل علىٰ العفو؛ فيهمل محاسبة نفسه والنظر في العاقبة، وإذا فعل ذلك سهل عليه مواقعة الذنوب، وأنِس بها، وعَسُر عليه فطامها، ولو حضره رشده لعلم أن الحِمْية أسهل من الفطام وتركِ المألوف والمعتاد.	٧٢	١/ ١٤٠
فمَن نظر في هذا الحق الذي لربه عليه عَلِم عِلْمَ اليقين أنه غير مؤدٍّ له كما ينبغي، وأنه لا يسعه إلا العفو والمغفرة، وأنه إن أُحيل علىٰ عمله هلك. فهذا محل نظر أهل المعرفة بالله وبنفوسهم، وهذا الذي أيأسَهم من أنفسهم، وعلَّق رجاءهم كله بعفو الله ورحمته.	٧٥- ٧٦	١/ ١٥١

الفائـدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
فمحاسبة النفس هو نظر العبد في حق الله عليه أولًا، ثم نظره هل قام به كما ينبغي ثانيًا؟ وأفضل الفكر الفكرُ في ذلك؛ فإنه يسيِّر القلب إلىٰ الله، ويطرحه بين يديه ذليلًا خاضعًا، منكسرًا كَسْرًا فيه جَبْرُهُ، ومفتقرًا فقرًا فيه غناه، وذليلًا ذلًّا فيه عِزُّه، ولو عمل من الأعمال ما عساه أن يعمل، فإذا فاته هذا فالذي فاته من البر أفضل من الذي أتىٰ به.	٧٦	١/ ١٥٢
ومن تأمل القرآن والسنة وجد اعتناءهما بذكر الشيطان وكيده ومحاربته أكثر من ذكر النفس؛ فإن النفس المذمومة ذُكرت في قوله: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، واللوامة في قوله: ﴿وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة:٢]، وذُكرت النفس المذمومة في قوله: ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [النازعات:٤٠]، وأما الشيطان فذُكر في عدة مواضع، وأُفردت له سورة تامة.	٧٧	١/ ١٥٥
ومن تأمَّل أحوال أكثر الناس وجدهم متعلِّقين بوعده وتمنيته وهم لا يشعرون؛ يَعِدُ الباطل، ويمنِّي المحال، والنفس المهينة التي لا قَدْر لها تغتذي بوعده وتمنيته، كما قال القائل: مُنًىٰ إنْ تَكُنْ حَقًّا تَكُنْ أَحْسَنَ المُنَىٰ وَإِلَّا فَقَـدْ عِشْـنَا بِهَـا زَمَنًـا رَغْدَا فالنفس المبطلة الخسيسة تلتذ بالأمانيّ الباطلة والوعود الكاذبة، وتفرح بها كما يفرح بها النساء والصبيان ويتحركون لها.	٩٠	١/ ١٨٧

الفائـدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
ثم قال: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾؛ أي: إلا كراهة أن تكونا ملكين، وكراهة أن تخلدا في الجنة، ومن هاهنا دخل عليهما؛ لما عرف أنهما يريدان الخلود فيها. وهذا باب كيدِه الأعظم الذي يدخل منه علىٰ ابن آدم؛ فإنه يجري منه مجرىٰ الدم، حتىٰ يصادق نفسه ويخالطها، ويسألها عما تحبه وتُؤْثِرُه، فإذا عرفه استعان بها علىٰ العبد، ودخل عليه من هذا الباب.	٩٤	١/ ١٩٦
ومن كيده العجيب: أنه يُشامُّ النفس، حتىٰ يعلم أي القوتين تغلب عليها: قوة الإقدام والشجاعة، أم قوة الانكفاف والإحجام والمهانة؟ فإنْ رأىٰ الغالبَ علىٰ النفس المهانةَ والإحجام؛ أخذ في تثبيطه وإضعاف همته وإرادته عن المأمور به، وثقّله عليه، وهوّن عليه تركه، حتىٰ يتركه جملة، أو يُقصِّر فيه ويتهاون يه.يوإن رأىٰ الغالبَ عليه قوةَ الإقدام وعلوّ الهمة؛ أخذ يُقلّل عنده المأمور به، ويُوهِمه أنه لا يكفيه، وأنه يحتاج معه إلىٰ مبالغة وزيادة. فيقصِّر بالأول ويتجاوز بالثاني، كما قال بعض السلف: «ما أمر الله سبحانه بأمر إلا وللشّيطان فيه نزعتان: إما إلىٰ تفريط وتقصير، وإما إلىٰ مجاوزة وغلو، ولا يبالي بأيهما ظفر».	٩٦	١/ ٢٠٢-٢٠٣
ويستحب للإنسان أن ينضح فرجه وسراويله بالماء إذا بال؛ ليدفع عن نفسه الوسوسة، فمتىٰ وجد بللًا قال: هذا من الماء الذي نضحتُه؛ لما روىٰ أبو داود بإسناده عن سفيان بن الحكم الثقفي ـ أو الحكم بن سفيان ـ قال: «كان النبي ﷺ إذا بال توضأ وينتضح».	١١٥	١/ ٢٥١-٢٥٢
وشكا إلىٰ الإمام أحمد بعضُ أصحابه أنه يجد البلل بعد الوضوء، فأمره أن ينضح فرجه إذا بال، قال: ولا تجعل ذلك من هِمَّتك، والْهُ عنه. وسئل الحسن أو غيره عن مثل هذا، فقال: «الْهُ عنه»؛ فأعاد عليه المسألة، فقال: «أتَسْتَدِرُّه لا أبا لك؟! الْهُ عنه».	١١٥	١/ ٢٥٣

الفائــدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
قال شيخنا: وذلك كله وسواس وبدعة. فراجعته في السلت والنتر؛ فلم يره، وقال: لم يصحَّ الحديث، قال: والبول كاللبن في الضَّرع، إن تركته قَرّ، وإن حلبته دَرّ. قال: ومن اعتاد ذلك ابتُلي به بما عوفي منه مَن لها عنه.	١١٦	١/ ٢٥٤
وهذا ونحوه من وجوه الالتزامات عند المضايق طردًا لدليل المستدل: مما لا يُلتفت إليها، ولا يُعوَّل عليها. ونظيره التزام من التزم اشتراط النية لإزالة النجاسة، لمّا ألزمهم أصحاب أبىٰ حنيفة بذلك، قال بعضهم: نقول به.	١٣٠	١/ ٣٢٢
فدين الله بين الغالي فيه والجافي عنه، وخير الناس النَّمَط الأوسط، الذين ارتفعوا عن تقصير المفرِّطين، ولم يلحقوا بغُلُوّ المعتدين، وقد جعل الله سبحانه هذه الأمة وَسَطًا.	١٣٣	١/ ٣٣٠
ومن أصغىٰ إلىٰ كلام الله بقلبه، وتدبّره وتفهّمه، أغناه عن السّماع الشيطاني الذي يصُدّ عن ذكر الله وعن الصلاة، ويُنبت النفاق في القلب، وكذلك من أصغىٰ إليه وإلىٰ حديث الرسول ﷺ بكلّيته، وحدّث نفسه باقتباس الهدَىٰ والعلم منه لا من غيره، أغناه عن البدع والآراء والتخرّصات والشطَحات والخيالات، التي هي وساوس النفوس وتخيلاتها. ومن بَعُدَ عن ذلك فلا بدّ له أن يتعوّض عنه بما لا ينفعه، كما أن من عَمَرَ قلبه بمحبّة الله وذِكْرِه، وخشيته، والتوكل عليه، والإنابة إليه، أغناه ذلك عن محبة غيره وخشيته والتوكل عليه، وأغناه أيضًا عن عِشْق الصور، وإذا خلا من ذلك صار عبد هواه، أيُّ شيء استحسنه ملكه واستعبده.	١٤٩- ١٥٠	١/ ٣٨٦
ومَنْ له فراسة تامة يرىٰ علىٰ صور الناس مسخًا من صور الحيوانات التي تخلّقوا بأخلاقها في الباطن.	١٧٨	١/ ٤٧٢

الفائـدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
ولو سلك مثلَ هذا بعضُ الأطباء مع المرضىٰ لأهلكهم؛ فإن ما حرّم الله تعالىٰ ورسوله ﷺ من المحرمات؛ إنما هو حِمْيَةٌ لحفظ صحة القلب، وقوة الإيمان، كما أن ما يمنع منه الطبيبُ مما يَضُرّ المريض حِمْيَةٌ له، فإذا احتال المريض أو الطبيبُ علىٰ تناول ذلك المؤذي بتغيير صورته مع بقاء حقيقته وطبعه، أو تغيير اسمه مع بقاء مسمَّاه، ازداد المريض بتناوله مرضًا إلىٰ مرضه، وترامَىٰ به إلىٰ الهلاك، ولم ينفعه تغيُّر صورته، ولا تبدُّل اسمه.	٢٢٠- ٢٢١	١/ ٦٠٤- ٦٠٥
فالمحتال بالباطل يُعامَل بنقيض قصده شرعًا وقَدَرًا. وقد شاهد الناس عِيانًا أنه مَنْ عاش بالمكْر ماتَ بالفقر.	٢٢١	١/ ٦١٣
وأصل هذا: أنه سبحانه جعل عُقوبات أصحاب الجرائم بضدِّ ما قصدوا له بتلك الجرائم.	٢٢٢	١/ ٦١٣
وهذا باب واسع جدًّا عظيم النفع، فمن تدبره يجده متضمنًا لمعاقبة الرب سبحانه مَنْ خرج عن طاعته: بأن يعكس عليه مقصوده شرعًا وقَدرًا، دنيا وآخرة.	٢٢٣	١/ ٦١٦
وإذا تدبرتَ الشريعة وجدتها قد أتت بسدِّ الذرائع إلىٰ المحرمات، وذلك عكسُ فتح باب الحِيَل الموصلة إليها، فالحيلُ وسائلُ وأبوابٌ إلىٰ المحرّمات، وسَدّ الذرائع عكس ذلك، فبين البابين أعظم تناقض، والشارع حَرّم الذرائع، وإن لم يُقْصَدْ بها المحرّم؛ لإفضائها إليه، فكيف إذا قُصِدَ بها المحرم نفسه؟	٢٢٤	١/ ٦١٦

الإحالة في الأصل	رقم الصفحة	الفائـدة
١/ ٦٣٣	٢٢٩	قال شيخ الإسلام ﵀: وتجويز الحيل يُناقض سَدّ الذرائع مناقضةً ظاهرةً؛ فإن الشارع يَسُدّ الطريق إلىٰ ذلك المحرم بكل ممكنٍ، والمحتال يتوسّل إليه بكل ممكن، ولهذا اعتبر الشارع في البيع والصرف والنكاح وغيرها شروطًا سَدّ ببعضها التذرُّع إلىٰ الربا والزنىٰ، وكَمَّل بها مقصود العقود، ولم يُمكن المحتال الخروجُ منها في الظاهر، فيريد الاحتيال علىٰ ما منعَ الشارع منه، فيأتي بها مع حيلةٍ أخرىٰ تُوصله بزعمه إلىٰ نفس ذلك الشيء الذي سَدّ الشارع الذريعة إليه، فلم يبق لتلك الشروط التي يأتي بها فائدةٌ ولا حقيقة، بل تبقىٰ بمنزلة العبث واللعب، وتَطْويل الطريق إلىٰ المقصود من غير فائدة.
١/ ٦٤٢- ٦٤٣	٢٣١	ولا ريب أن من تدبّر القرآن، والسّنّة، ومقاصد الشارع: جَزم بتحريم الحِيَل وبطلانها؛ فإن القرآن دلّ علىٰ أن المقاصد والنيّاتِ معتبرةٌ في التصرّفات والعادات، كما هي معتبرة في القربات والعبادات، فتجعلُ الفعل حلالًا أو حرامًا، وصحيحًا أو فاسدًا، وصحيحًا من وجه فاسدًا من وجه، كما أن القصد والنية في العبادات تجعلها كذلك. وشواهد هذه القاعدة كثيرة جدًّا في الكتاب والسنة.
١/ ٦٥٧- ٦٥٨	٢٣٦	الحيل ثلاثة أنواع: نوع: هو قربة وطاعة، وهو من أفضل الأعمال عند الله تعالىٰ. ونوع: هو جائز مباح، لا حَرَجَ علىٰ فاعله، ولا علىٰ تاركه، وتَرَجُّحُ فعله علىٰ تركه أو عكس ذلك: تابعٌ لمصلحته. ونوع: هو مُحرّمٌ ومخادعة لله ورسوله، متضمّن لإسقاط ما أوْجبه، وإبطال ما شَرعه، وتحليل ما حَرّمه.

الفائــدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
وبالجملة، فالغايات الحميدة في خبايا الأسباب المكروهة الشاقة، كما أن الغايات المكروهة المؤلمة في خبايا الأسباب المشتهاة المستلذة. وهذا من حين خلق الله سبحانه الجنة وحَفَّها بالمكاره، والنار وحَفَّها بالشهوات.	٢٧٩	٢/ ٨١٨
في قصة يوسف ﷺ تنبيه علىٰ أن من كاد غيره كيدًا مُحَرَّمًا فإن الله ﷻ لابدَّ أن يكيده، وأنه لا بدَّ أن يكيدَ للمظلوم إذا صبر علىٰ كيد كائده، وتلطّف به، فالمؤمن المتوكل علىٰ الله إذا كاده الخلق فإن الله تعالىٰ يكيدُ له، ويَنتصر له، بغير حَوْل منه ولا قوة.	٢٨٤- ٢٨٥	٢/ ٨٣٣- ٨٣٧
فتوسّل إليه سبحانه بربوبيته العامة والخاصة لهؤلاء الأملاك الثلاثة الموكلين بالحياة: فجبريل موكّل بالوحي الذي به حياة القلوب والأرواح، وميكائيل موكّل بالقَطْر الذي به حياة الأرض والنبات والحيوان، وإسرافيل موكّل بالنفخ في الصّور الذي به حياة الخلق بعد مماتهم.	٢٩٢	٢/ ٨٤٤
ومدارُ كُتُب الله تعالىٰ المنزّلة من أوّلها إلىٰ آخرها: علىٰ الأمر بتلك المحبّة ولوازمها، والنهي عن محبّة ما يضادّها ويلازمها، وضرب الأمثال والمقاييس لأهل المحبتين، وذِكْرِ قصصهم، ومآلهم، ومنازلهم، وثوابهم، وعقابهم.	٢٩٥	٢/ ٨٥٢- ٨٥٣
والشيء قد يُحَبُّ من وجه دون وجه، وليس شيءٌ يُحَبُّ لذاته من كل وجه إلا الله ﷻ وحده، الذي لا تصلح الألوهية إلّا له، فلو كان في السماوات والأرض آلهة إلا الله فسدتا.	٢٩٧	٢/ ٨٥٧

الفائـدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
فالمحبة النافعة ثلاثة أنواع: محبة الله، ومحبة في الله، ومحبة ما يعين علىٰ طاعة الله تعالىٰ واجتناب معصيته. والمحبَّة الضارة ثلاثة أنواع: المحبة مع الله، ومحبة ما يبغضه الله، ومحبة ما تقطع محبته عن محبة الله تعالىٰ أو تنقصها. فهذه ستة أنواع، عليها مدار محابِّ الخلق	٣٠٢	٢/ ٨٦٥- ٨٦٦
ومما ينبغي أن يُعلم: أنه قد يقترن بالأيسر إثمًا ما يجعله أعظم إثمًا ممَّا هو فوقه. مثاله: أنه قد يقترن بالفاحشة من العشق الذي يوجب اشتغال القلب بالمعشوق، وتألُّهه له وتعظيمه، والخضوع له، والذل له، وتقديم طاعته وما يأمر به علىٰ طاعة الله تعالىٰ ورسوله وأمره، فيقترن بمحبة خِدْنه وتعظيمه، وموالاة من يواليه، ومعاداة من يعاديه، ومحبة ما يحبه، وكراهة ما يكرهه، ما قد يكون أعظم ضررًا علىٰ صاحبه من مجرَّد ركوب الفاحشة.	٣٠٥	٢/ ٨٧٧
ففتنة الشبهات: تُدفعُ باليقين، وفتنة الشهوات: تُدفع بالصبر. ولذلك جعل سبحانه إمامة الدِّين منوطةً بهذين الأمرين، فقال: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السجدة: ٢٤]. فدل علىٰ أنه بالصبر واليقين تُنالُ الإمامة في الدين. وجمع بينهما أيضًا في قوله: ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ [العصر: ٣]، فتواصوا بالحق الذي يَدْفعُ الشبهات، وبالصبر الذي يكفّ عن الشهوات. وجمع بينهما في قوله: ﴿ وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ﴾ [ص: ٤٥]. فالأيدي: القُوَىٰ والعزائم في ذات الله، والأبصارُ: البصائر في أمر الله. وعباراتُ السلف تدور علىٰ ذلك.	٣١٣- ٣١٤	٢/ ٩٠٣

الفائـدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
إذا سلم العبدُ من فتنة الشبهات والشهوات حصل له أعظمُ غايتين مطلوبتين، بهما سعادته وفلاحه وكماله، وهما الهُدىٰ والرحمة.	٣١٤	٢/ ٩٠٥
فالقرآن بصيرةٌ وتَبصرة، وهُدًىٰ وشفاءٌ ورحمةٌ، بمعنىٰ عام وبمعنىٰ خاصٍّ، ولهذا يَذكر الله سبحانه هذا وهذا، فهو هدًىٰ للعالمين، وهُدًىٰ للمتقين، وشفاءٌ للعالمين، وشفاءٌ للمؤمنين، وموعظةٌ للعالمين، وموعظةٌ للمتقين، فهو في نفسه هُدًىٰ ورحمةٌ، وشِفَاءٌ وموعظةٌ. فمن اهتدَىٰ به واتّعظ واشتفىٰ كان بمنزلة مَن استعمل الدوّاء الذي يَحْصُل به الشفاء، فهو دواءٌ بالفعل. وإن لم يستعمله فهو دواء له بالقوة.	٣١٦	٢/ ٩٠٨
فواجبات القلوب أشدّ وجوبًا من واجبات الأبدانِ وآكدُ منها، وكأنها ليست من واجبات الدِّين عند كثير من الناس، بل هي من باب الفضائل والمستحبات. فتراهُ يتحرّجُ من ترْكِ واجب من واجبات البدن، وقد ترك ما هو أهمّ واجبات القلوب وأفْرَضها، ويتحرّجُ من فعل أدنىٰ المحرمات، وقد ارتكب من محرمات القلوب ما هو أشد تحريمًا وأعظم إثمًا.	٣٢٤	٢/ ٩٢٤
والإنسان مجبولٌ علىٰ حُبِّ نفسه، فهو لا يرىٰ إلا محاسنها، ومُبْغِضٌ لخصمه، فهو لا يرىٰ إلا مساوئه، بل قد يَشْتَدّ به حُبّه لنفسه، حتىٰ يرىٰ مساوئها محاسن، كما قال تعالىٰ: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨]، ويشتد به بغضُ خصمه حتىٰ يرىٰ محاسنه مساوئ	٣٢٤	٢/ ٩٢٥

الفائـدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
محبة الله سبحانه والأُنْس به، والشوقَ إلىٰ لقائه، والرضا به وعنه: أصلُ الدين، وأصلُ أعماله وإرادته، كما أن معرفته والعلم بأسمائه وصفاته وأفعاله أجلُّ عُلوم الدِّين كلِّها. فمعرفته أجلّ المعارف، وإرادةُ وجهه أجلّ المقاصد، وعبادته أشرف الأعمال، والثناء عليه بأسمائه وصفاته ومدحه وتمجيده أشرفُ الأقوال، وذلك أساس الحنيفية ملة إبراهيم عليه السلام.	٣٣٢	٢/ ٩٤٤
فالمخلوق كلَّما خِفتَه استوحشتَ منه وهربتَ منه، والله سبحانه كلما خفتَه أنِسْتَ به وفَرَرْت إليه.	٣٣٣	٢/ ٩٤٥
محبة المخلوق إذا لم تكن لله فهي عذاب للمُحبِّ ووبال عليه، وما يحصل له بها من التألُّم أعظمُ ممَّا يحصل له من اللذة، وكلما كانت أبعدَ عن الله كان ألمها وعذابها أعظم.	٣٣٣	٢/ ٩٤٦
لا شيء أحبُّ إلىٰ القلوب من خالقها وفاطرها، فهو إلهها ومعبودها، ووليُّها ومولاها، وربّها ومدبرها ورازقها، ومميتها ومحييها، فمحبته نعيم النفوس، وحياة الأرواح، وسرور النفوس، وقوت القلوب، ونور العقول، وقرة العيون، وعمارة الباطن. فليس عند القلوب السليمة والأرواح الطيبة والعقول الزاكية أحلىٰ، ولا ألذ، ولا أطيب، ولا أسرُّ، ولا أنعم، من محبَّته والأنس به والشوق إلىٰ لقائه.	٣٣٣	٢/ ٩٤٦

الفائـدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
فالقلب لا يفلح، ولا يصلح، ولا يتنعَّم، ولا يبتهج، ولا يلتذُّ، ولا يطمئنُّ، ولا يسكن إلا بعبادة ربه، وحبه، والإنابة إليه. ولو حصل له جميع ما يلتذُّ به من المخلوقات لم يطمئن إليها، ولم يسكن إليها، بل لا تزيده إلا فاقة وقلقًا، حتىٰ يظفر بما خُلق له، وهُيِّئ له، من كون الله وحده نهاية مراده وغاية مطالبه، فإن فيه فقرًا ذاتيًّا إلىٰ ربه وإلهه، من حيث هو معبوده ومحبوبه وإلهه ومطلوبه، كما أن فيه فقرًا ذاتيًّا إليه، من حيث هو ربُّه وخالقه ورازقه ومدبِّره، وكلما تمكنت محبة الله من القلب وقويت فيه خرج منه تألهه لما سواه، وعبوديته له	٣٣٤	٢/ ٩٤٧-٩٤٨
ولو سعىٰ في هذا المطلوب بكل طريق، واستفتح من كل باب، ولم يكن مستعينًا بالله، متوكلًا عليه، مفتقرًا إليه في حصوله، متيقنًا أنه إنما يحصل بتوفيقه ومشيئته وإعانته، لا طريق له سوىٰ ذلك بوجه من الوجوه= لم يحصل له مطلوبه، فإنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يوصل إليه سواه، ولا يدلُّ عليه سواه، ولا يُعبد إلا بإعانته، ولا يطاع إلا بمشيئته: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩].	٣٣٥	٢/ ٩٤٨-٩٤٩

الفائـدة	رقم الصفحة	الإحالة في الأصل
بُلي العدوّ بالذنب فأصرّ، واحتج وعارَض الأمر، وقَدَح في الحكمة، ولم يسأل الإقالة، ولا ندم علىٰ الزّلّة. وبُلي الحبيبُ بالذنب، فاعترف وتاب وندم، وتضرّع واستكان وفَزِع إلىٰ مَفْزَع الخليقة، وهو التوحيد والاستغفار، فأُزيل عنه العَيبُ، وغُفر له الذنب، فقُبل منه المتاب، وفُتح له من الرحمة والهداية كلُّ باب. ونحن الأبناء، ومن أشبه أباه فما ظلم، ومَنْ كانت شِيمتُهُ التوبة والاستغفار فقد هُدي لأحسن الشيم.	٣٣٩- ٣٤٠	٢/ ٩٥٤
والسجود بمعنىٰ الركوع. وأصل السجود: الانحناء لمن تُعظِّمه، فكل منحنٍ لشيء معظمًا له فهو ساجدٌ، قاله ابن جرير، وغيره. قلت: وعلىٰ هذا فانحناء المتلاقيين عند السلام أحدهما لصاحبه: من السجود المحرّم، وفيه نهيٌ صريحٌ عن النبي ﷺ.	٣٧٤	٢/ ١٠٨٦

